

المقدمة

منذ بداية السبعينات من القرن العشرين بدأت أغلب دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء تعاني وبشكل مستمر من حدوث عجز بالموازنة العامة نتيجة لزيادة الإنفاق عن الإيراد، وحدث عجز في الميزان التجاري نتيجة لزيادة الاستيراد عن التصدير بشكل ملازم له، إلا أن الاهتمام بشكل جدي وحقيقي بهذه الظاهرة وأسبابها لم يبدأ إلا في عقد الثمانينيات، بعدما شهد الاقتصاد الأمريكي تزامن حدوث ارتفاع في عجز الموازنة الفيدرالية مع تدهور كبير في الحساب الجاري، وقد أرجع العديد من الاقتصاديين جانباً كبيراً من الاختلال الخارجي إلى عجز الموازنة العامة، وسميت هذه العلاقة بفرضية العجز التوأم أو العجز المزدوج "the twin deficit"، ويقصد بها أن الزيادة في عجز الموازنة العامة تؤدي إلى حدوث زيادة مماثلة في عجز الميزان التجاري، وذلك من خلال عدد من القنوات التي يمكن أن ينتقل من خلالها أثر عجز الموازنة إلى عجز الميزان التجاري.¹

وقد تزايد الاهتمام بالعلاقة بين العجزين في كل من الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، ففي الدول المتقدمة اهتمت دراسة هذين العجزين بتحديد فاعلية السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية وآثارها عبر الحكومات المتعاقبة التي تبنتها الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا لضمان استمرار النمو الاقتصادي، في حين بدأ الاهتمام بهذين العجزين وبالعلاقات المفترضة بينهما، نتيجة استمرار هذين العجزين لفترات طويلة في عديد من الدول النامية ومعاناة اقتصاداتها من مشاكل اقتصادية مزمنة أعاققت مسيرة التنمية، وأدت إلى اختلالات هيكلية في أداء تلك الاقتصادات²، كما تبين استمرار هذين العجزين وتلازمهما معاً لفترات طويلة، ونظراً لآثارهما السلبية على الاقتصاد القومي الأمر الذي يعوق مسيرة التنمية الاقتصادية ويحقق اختلالات هيكلية في الأداء الاقتصادي، لذلك أولت عديد من الدول وكذلك المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الاهتمام بهذا الموضوع وقدمت آليات وسياسات وتوصيات للإصلاحات الهيكلية المأمولة في هذه الدول للخروج من الاختلالات المزمنة في موازناتها الحكومية وميزانها التجاري، وقد أعطي موضوع تحليل عجز الموازنة والعجز التجاري أهمية نظرية وتطبيقية لتبرير برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي تبنتها تلك المنظمات الدولية وتدعيمها.³

وتعد العلاقة بين العجزين من المواضيع ذات الأهمية، حيث إن العلاقة بينهما تظهر الأثر المتبادل ما بين السياسة المالية والسياسة التجارية، بمعنى أن أي تغيير في محصلة إحداها يؤثر في الأخرى وبالاتجاه نفسه، مما يعني أن أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والإنفاق العام تؤثر على الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والواردات والعكس صحيح⁴، كما أن فهم طبيعة العلاقة بين

¹ حلمي إبراهيم منشد، "تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)"، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٤، ص ١.

² قاسم محمد جديتاوي، محمد سليمان طراونة، "العجز التوأم حالة الأردن للفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٠)"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠١٥، ص ١.

³ إيمان فاروق السيد الحداد، "تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)"، مؤتمر خدمة المجتمع وتنمية البيئة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٧، ص ٤١٠.

⁴ Mansoor Maitah, A. der Ali, "Analysis of the Relationship between State Budget and Trade Balance of Libyan Economy (Period: 2000 – 2008)", Article in Agris On-line Papers in Economics and Informatics, Vol. II, No. 4, (2010), p35. <https://www.researchgate.net/publication/49598135>.

العجزين يساعد بشكل فعال في صياغة السياسات الاقتصادية وتوجيهها بما يحقق أهداف المجتمع، فبدون فهم الآلية التي من خلالها يؤثر العجزان على بعضهما لا يمكن اتخاذ السياسة الفعالة التي تسهم في علاج هذه الظاهرة والاختلالات المرتبطة بها.^١

ويعاني الاقتصاد المصري كغيره من اقتصادات الدول النامية، من مشكلات اقتصادية عديدة ومازال حتى الآن دون التوصل إلى حلول جذرية وحاسمة لها، ومن أبرز تلك المشكلات هو العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة، فمع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي، تقف الدولة أمام عبء يتمثل في ضرورة الإنفاق للقيام بهذا الدور، ومن ناحية أخرى تواجه الدولة تحدياً يتمثل في قلة الإيرادات اللازمة لتغطية هذا الإنفاق، الأمر الذي يخلق عجزاً في الموازنة العامة للدولة^٢، فقد أصبح عجز الموازنة العامة يمثل المشكلة الاقتصادية الأهم بالنسبة لأغلب دول العالم، لا سيما الدول النامية منها، إذ تحول إلى صفة هيكلية لصيقة بخصائص اقتصادات هذه الدول، ويعتبر بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة خطأ يفترض الوقوع به ومن الصعب تجنبه^٣، وقد تعددت أشكال وخصائص هذا العجز وفقاً لأسبابه والمعايير المستخدمة في حسابه، كما تتعدد وسائل وطرق علاجه أو تمويله سواء من مصادر حقيقية (أذون وسندات خزانة) أو غير حقيقية (إصدار نقدي أو ائتمان مصرفي)، بما يؤثر على حجم الدين العام المحلي، والديون الخارجية، وبالتالي اختلاف الآثار المترتبة على هذا التمويل باختلاف الأسلوب المستخدم فيه.

ومن ناحية أخرى، يعاني الاقتصاد المصري أيضاً من خلل علاقاته التجارية مع العالم الخارجي، ويتمثل ذلك في عجز ميزان مدفوعاته لا سيما الميزان التجاري، ومن ثم فمشكلة عجز الميزان التجاري في مصر تمثل ناقوساً آخر يندب بالخطر، ويعتبر الميزان التجاري واحداً من أهم مكونات ميزان المدفوعات، إذ يمثل الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة، فهو المؤشر الذي يظهر الفرق بين الصادرات والواردات السلعية للدولة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم فعجز الميزان التجاري هو حالة تحدث عند المقارنة بين صادرات الدولة وواراداتها بحيث تكون الواردات أعلى من الصادرات، بينما يحدث فائض في الميزان التجاري عندما تكون الصادرات أعلى من الواردات، ويكون الميزان التجاري في توازن عندما تتساوى الصادرات مع الواردات^٤، وتكمن أهمية الميزان التجاري في كونه يعتبر بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي للهيكل الاقتصادي والإنتاجية للدول النامية ومدى استقلالها أو تبعيتها للدول المتقدمة، ومن ثم فتفاقم كلا العجزين الداخلي والخارجي يعتبر من أقوى المشاكل الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد المصري حيث يترتب على عجز الموازنة العامة زيادة مديونية الدولة، ومن ناحية أخرى يترتب على عجز الميزان التجاري استنزاف الموارد والمدخرات المحلية سنة بعد أخرى.

^١ شيرين عادل نصير، "مدى تحقق ظاهرة العجز التوأم في مصر خلال الفترة (١٩٧٧ - ٢٠١٥)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد ٢٥، العدد ٨٠، ٢٠١٩، ص ٥٣.

^٢ سلمي محمد أمين الخالدة، احمد خلف ملكاوي، "العلاقة بين العجز المالي وعجز الحساب الجارى: دراسة حالة الاردن"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، الاردن، ٢٠٠٠، ص ٢.

^٣ عبد الحسين جليل الغالبي، حقى أمين توماس، "العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة- مصر- (١٩٩٠-٢٠١٤)"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مجلد ١١، العدد ٢١، ٢٠١٧، ص ٢٢.

^٤ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصرى خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٥) مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا، ٢٠١٧، ص ١٥.

وقد استحوذت العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري على نقاش كبير في الأدبيات النظرية، كما زاد الاهتمام بها حديثاً في الأدبيات التطبيقية خاصة الدول النامية والاقتصادات الناشئة، حيث تعددت وجهات النظر التي حاولت تفسير هذه العلاقة، فقد أيد كل من النموذج الكينزي والنموذج النيوكلاسيكي ل Mundell-Fleming فرضية العجز المزدوج، كما ظهرت أفكار أخرى ترى أن عجز الميزان التجاري هو الذي يسبب عجز الموازنة وهو ما سمي بفرضية السببية المعكوسة، بل امتد الخلاف لأكثر من ذلك حيث توصلت بعض الدراسات التطبيقية إلى وجود علاقة عكسية بين العجزين، بمعنى أن تحسن أحدهما يؤدي لتدهور الآخر، لذلك أطلقوا على العلاقة بين العجزين علاقة التباين المزدوج Twin Divergence، كما توصلت بعض الدراسات التطبيقية إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين العجزين، وعلى النقيض مما سبق فقد دعى فريق آخر لما يسمى بفرضية التكافؤ الريكاردى والتي ترفض وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري^١.

ويعتمد تفسير طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري بشكل كبير على نظام أسعار الصرف المتبع في البلد، حيث إن اتباع أسعار الصرف الثابتة ستكون آثاره مختلفة عن الآثار الناجمة عن اعتماد أسعار الصرف المرنة في تفسير العلاقة بين العجزين^٢، وبصفة عامة يمكن القول: إن عجز الموازنة العامة يمارس تأثيراً مهماً وقوياً على عجز الحساب التجاري في ظل أسعار الصرف المرنة على عكس تأثيره في ظل أسعار الصرف الثابتة^٣.

كما يرى كثير من الاقتصاديين أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للسلع المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين العجز في الميزان التجاري، ولكن من ناحية أخرى يمكن أن يصاحب انخفاض سعر صرف العملة المحلية آثاراً انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات، وهذا ما يحدث في الدول النامية ومن ضمنها مصر، فمعظم واردات الدول النامية هي عبارة عن مواد استهلاكية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، وكذلك من المواد الخام التي تدخل في التصنيع المحلي ولا يوجد بديل محلي لها، لذا فارتفاع أسعار تلك الواردات يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن المحلي، ويجعل البلاد تتأثر بالتضخم المستورد نتيجة لارتفاع أسعار تلك الواردات. ومما سبق يتضح لنا أهمية دراسة تأثيرات سعر الصرف، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني، وعلى مستويات الأسعار وحجم التجارة الخارجية، وعلى الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الموازنة العامة في الدولة^٤.

^١ Omneia Helmy, Chahir Zaki, "The Nexus Between Internal And External Macroeconomic Imbalances: Evidence From Egypt", Middle East Development Journal, (2017), Vol. 9 No.2, p7. DOI:10.1080/17938120.2017.1368217, <https://www.researchgate.net/publication/319388015>.

^٢ سلام كاظم شائى، علاء حسين فاضل، "قياس وتحليل العجز المزدوج في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٩)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، ٢٠١٢، ص ٢٥٢.

^٣ بشار أحمد العراقي، حسن كردى عيسى، "العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجارى الكويت كنموذج ١٩٨٠-٢٠١٦"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد ٤، العدد ٤٤، ج ١، ٢٠١٨، ص ٢٣٤، ٢٣٥.

^٤ زاهر عبد الحليم خضر، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٤-٢٠١٠)"، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢، ص ١٨.

ومن ثم لا يمكن إنكار ما لهذين العجزين من آثار سلبية على الاقتصاد القومي، فيمكن أن يؤدي تفاقم كلا العجزين الداخلي والخارجي للدولة، إلى إلحاق الضرر بالتصنيف الائتماني لهذه الدولة، بما يؤدي إلى هروب رأس المال إلى الخارج، وضعف ثقة المستثمرين فيها، ومن ثم إعاقة عملية النمو الاقتصادي بها، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التعرف على طبيعة العلاقة بين العجزين في مصر، وذلك نتيجة لما يترتب على اختلاف اتجاه علاقة السببية (إن وجدت) من اختلاف في السياسات التي يمكن اقتراحها للتعامل مع كل منهما، فعلى سبيل المثال، إذا ثبتت صحة فرضية العجز المزدوج، بمعنى أن عجز الميزان التجاري ناتج عن زيادة عجز الموازنة العامة، فمن الصعب معالجة العجز في الميزان التجاري ما لم يتم وضع حد للعجز في الموازنة العامة للدولة أولاً^١.

مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد المصري كغيره من اقتصادات الدول النامية من عجز شبه دائم في الموازنة العامة للدولة، حيث نلاحظ أن الاتجاه العام لعجز الموازنة العامة للدولة هو التزايد المستمر من عام لآخر خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، حيث بلغ العجز ٢٨,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ وبنسبة ٨,٩% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم أخذ العجز في التزايد ولم يسجل أي انخفاض خلال فترة الدراسة باستثناء عام ٢٠٠٦، حيث انخفض العجز من ٥٦,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٥ إلى ٤١,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦ وبنسبة انخفاض ٢٦% مقارنة بالسنة المالية السابقة، بخلاف ذلك استمر العجز في التزايد إلى أن وصل إلى أقصى قيمة له وهي ٤٧٠,٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٠، كما أخذت نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة نفسها محققة أقصى نسبة عام ٢٠١٢ وهي ١٢,٨%، في حين وصلت إلى أدنى نسبة عام ٢٠٢٠ وهي ٧,٤%^٢.

وكذا يعاني الاقتصاد المصري من عجز مزمن في الميزان التجاري، حيث نلاحظ أن الاتجاه العام لعجز الميزان التجاري هو التزايد المستمر من عام لآخر خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠) باستثناء سنوات قليلة، حيث بلغ العجز في الميزان التجاري ٣٢,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ وبنسبة ٨,٩% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم أخذ في الزيادة والنقصان حتى عام ٢٠٠٨ حيث حقق عجز الميزان التجاري في خلاله أكبر معدل نمو في تاريخ مصر حتى هذا العام، نتيجة لفتح الباب على مصراعيه أمام الواردات حتى ولو لم تمثل أهمية لدى السواد الأعظم من المواطنين وانتهى بالأزمة الاقتصادية العالمية، فقد شهد عام ٢٠٠٨ عجزاً في الميزان التجاري بما قيمته ١٤٤,٦ مليار جنيه وبنسبة نمو تخطت أقصى حدودها لتبلغ حوالي ١٣٥,٩% بالمقارنة بالعام السابق له، نتيجة لارتفاع الواردات إلى ٢٨٧,٧ مليار جنيه بينما كانت حصيلة الصادرات ١٤٣,١ مليار جنيه، ثم شهد عام ٢٠٠٩ انخفاضاً في العجز حيث بلغ نحو ١١٥ مليار جنيه نتيجة انخفاض في الواردات إلى ما قيمته نحو ٢٤٩,٩ مليار جنيه صاحبه انخفاض في حصيلة الصادرات لتبلغ نحو ١٣٤,٩ مليار جنيه، ومن بداية عام ٢٠١٠ شهد عجز الميزان التجاري في مصر أرقاماً غير مسبقة حيث بلغ ١٤٥,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٤٧٨,٠ مليار جنيه عام ٢٠١٦، ثم وصل إلى

^١ خالد إبراهيم سيد أحمد، "العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة و عجز ميزان الحساب الجارى فى مصر"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١، ٢٠١٩، ص ٤، ٥.

^٢ وزارة المالية "، حساب ختامى الموازنة العامة للدولة، والتقارير المالية الشهرى، أعداد متفرقة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

أقصى قيمة له عام ٢٠١٨ وتبلغ ٩٤١,٠ مليار جنيه، ثم أخذ في الانخفاض إلى أن وصل إلى ٦٥٩,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٠، كذا أخذت نسبة عجز الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة نفسها محققة أقصى نسبة عام ٢٠١٨ وهي ١٧,٧%^١.

ونتيجة لسعي مصر المستمر إلى تحقيق مستويات مقبولة من النمو والتنمية، في ظل اقتصاد يعاني من عجز شبه دائم في الموازنة العامة نتيجة لشح الموارد المالية الأمر الذي أدى إلى تزايد الاعتماد على الإقتراض من الخارج، وعجز مزمن في الميزان التجاري نتيجة لنقص الموارد المادية الأمر الذي ترتب عليه زيادة الاعتماد على الواردات من الخارج بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية، وقد أدى ذلك إلى حدوث كثير من الآثار السلبية على الاقتصاد القومي مثل استمرارية وتزايد الطلب على النقد الأجنبي، وكذا تزايد الاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية، واللجوء المستمر إلى الاستدانة الداخلية والخارجية وما يترتب عليها من أعباء خدمة الدين والتبعية للخارج، وانخفاض قيمة العملة الوطنية وزيادة الواردات.

لذلك دأب صانعو السياسة الاقتصادية في مصر على التركيز على ضرورة تقليص الاعتماد على الآخرين، وزيادة الاعتماد على الذات فتركزت الجهود في هذا المجال على التخلص من أحد العجزين إما على سبيل تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيراد وضبط الإنفاق، أو على سبيل تخفيض عجز الميزان التجاري من خلال تشجيع التصدير والحد من الاستيراد، وذلك دون النظر إلى تأثير أي من العجزين على العجز الآخر أو الاهتمام بتحديد العلاقة بينهما وكذلك علاقتهم بسياسة تحرير سعر الصرف (التعويم)، ومن هنا تتبع مشكلة الدراسة في تحديد ما إذا كان عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري يشكلان ظاهرتين منفصلتين أو ظاهرتين تعتمد كل منهما على الأخرى وعلاقة كل ذلك بسياسة تعويم سعر الصرف مما يسهم في مساعدة صانع القرار في معالجة العجزين معاً.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

١. هل هناك علاقة معنوية بين تحقيق عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري؟.
٢. في حالة وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري، فما هو اتجاه هذه العلاقة؟ وهل هي علاقة اتجاهية أم علاقة تبادلية؟ وماذا عن طبيعة تلك العلاقة في مصر؟.
٣. ما هي الآثار الاقتصادية للأساليب المتبعة في علاج عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري؟.
٤. ما هو أثر سياسة التعويم على عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في مصر؟.
٥. ما هي الآليات الممكنة اقتراحها للحد من عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري معاً؟.

الدراسات السابقة:

بعد أن شهد الاقتصاد الأمريكي تزامناً في عجز الموازنة الفيدرالية وعجز الميزان التجاري خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، وانتشار هذه الظاهرة في عديد من بلدان العالم المتقدمة منها والنامية، بدأ السؤال عن طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري يأخذ اهتمام العديد من الباحثين

^١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "الإصدار السنوي من الكتاب الإحصائي، أعداد متفرقة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

في دراساتهم النظرية والتطبيقية، إلا أن نتائج اختبار هذه الفرضية في الدراسات التطبيقية السابقة اختلفت باختلاف البلدان، وكذلك اختلفت النتائج باختلاف الاساليب القياسية المستخدمة وباختلاف المدة الزمنية في البلد المعني بالدراسة، وفيما يلي عدد من الدراسات التي تتعلق بالدول النامية والاقتصادات التي تمر بالمراحل الانتقالية، للاستفادة بها في واقع الاقتصاد المصري، وذلك بهدف تحديد المؤشرات الأكثر تعبيراً عن المتغيرات الاقتصادية التي سوف يتم إدراجها بالنموذج، فضلاً عن تحديد الأسلوب القياسي والنموذج الأكثر ملاءمة الذي يتماشى مع هدف البحث، وبالتالي كان من الأفضل استعراض ما تيسر للباحثة الحصول عليه من الدراسات السابقة التي حاولت دراسة وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر والبلدان المختلفة، ولذلك يتضمن هذا المطلب بندين فرعيين هما:

أولاً: الدراسات السابقة التي تناولت تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في البلدان المختلفة.

ثانياً: الدراسات السابقة التي تناولت تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في مصر.

أولاً: الدراسات السابقة التي تناولت تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في البلدان المختلفة:

1 Multivariate – Based Causality Tests of Twin Deficit in the U. S.

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء اتجاه العلاقة السببية بين عجز الموازنة الفيدرالية والعجز الجاري في الاقتصاد الأمريكي، ويرى الباحثان أنها تكتسب أهميتها من كيفية صنع السياسة الممكنة لعلاج العجز المزودج، والتي تعد شرطاً للنمو الاقتصادي، واستخدم الباحثان المنهج الاستقرائي الاستنباطي اعتماداً على بيانات ربع سنوية للمدة (١٩٧٥-١٩٩٨)، واختبار استقراره البيانات تم استخدام طريقة بيرون لجذر الوحدة unit root، فلاحظ أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى وبعد إجراء اختبار f متعدد المتغيرات واختبار (bootstrap test) وتطبيقهما لنموذج متجه الانحدار الذاتي var ولكامل المدة المشار إليها سابقاً، توصلت الدراسة إلى عدم وجود اتجاهات سببية بين المتغيرين، إلا أنه عندما تم تجزئة المدة الزمنية إلى مدتين فرعيتين، أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية موجبة تتجه من عجز الموازنة إلى عجز الحساب الجاري خلال المدة الفرعية الأولى (١٩٧٥ - ١٩٨٩) بينما العكس صحيح في المدة الفرعية الثانية، أي إنه خلال المدة (١٩٩٠ - ١٩٩٨) كانت النتائج تشير إلى وجود علاقة سببية تتجه من عجز الحساب الجاري إلى عجز الموازنة.

2 Turkish Twin Deficits: An error correction model of trade balance.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واستقصاء العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز القطاع الخارجي لتركيا خلال المدة (١٩٨٧-٢٠٠١)، واستخدم الباحثان خليط من المنهج الوصفي والمنهج الكمي وذلك باستخدام طريقة التكامل المشترك (Cointegration Model)، وتقدير نموذج تصحيح الخطأ

¹ Abdul Nasser Hatemi and Ghazi Shakur, "Multivariate – Based Causality Tests of Twin Deficit in the U. S", Journal of Applied Statistics,(2001). <http://intrestat.stat.vt.edu/>.

² Elif Akbostanci and Gullpek Tunc, "Turkish Twin Deficits: An error correction model of trade balance" Faculty of Economic and Administrative science, Middle East Technical University, (2001), http://www.econ.metu.edu.tr/erc/2001_series/A0106.

(Correction Model Error) الذي تضمن أربع متغيرات هي: عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والعجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والرقم القياسي للإنتاج الصناعي، وعرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وكان استخدام الباحثين لمثل هذه النماذج القياسية للوقوف على طبيعة العلاقة بين العجزين الداخلي والخارجي سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تكاملاً مشتركاً في الأجل الطويل لبيانات كل من عجز الموازنة العامة والعجز التجاري وعرض النقود، والتي يمكن تفسيرها كعلاقة توازن بين هذه المتغيرات في الأجل الطويل، مع أن هذا التحليل لا يعطي دليلاً قاطعاً عن اتجاه العلاقة السببية إلا أن النتائج أشارت إلى عدم صحة فرضية التكافؤ الريكارد في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فقد تضمن التحليل تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وكانت نتيجة اختبار هذا النموذج هي عدم صحة فرضية التكافؤ الريكارد في الأجل القصير خلال مدة الدراسة، بل أشار الباحثان في هذه الدراسة إلى تحقق فرضية العجز المزدوج، وأن لعجز الموازنة العامة تأثير مهم على العجز التجاري التركي، لذا اقترحت الدراسة البدء بإجراء تخفيض في عجز الموازنة العامة والضغط على النفقات الحكومية للمساعدة في تحسين وضع الميزان التجاري.

- Budge Balance and Trade Balance: Kin or Strangers. A Case Study of Taiwan.¹

اهتمت هذه الدراسة بدراسة طبيعة العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري في تايوان، وذلك باختبار فرضية العجز المزدوج وفرضية التكافؤ الريكارد، باستخدام بيانات ربع سنوية للمدة (١٩٧٦-٢٠٠٣) ولكل من الفترتين الفرعيتين (١٩٧٦-١٩٨٦) و (١٩٨٧-٢٠٠٣)، واستخدم الباحث المنهج التحليلي لعرض تطور كل من: عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في تايوان، والأسلوب القياسي اعتماداً على أساليب إحصائية مثل تطبيق اختبارات جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك واختبارات جرانجر للسببية ونموذج متجهات الانحدار الذاتي كأساليب قياسية، وتوصلت هذه الدراسة إلى صحة فرضية العجز المزدوج على مستوى الاقتصاد التايواني فقط عند استخدام البيانات للمدة (١٩٧٦-٢٠٠٣) بكاملها، وعدم صحتها وفقاً للنماذج الأخرى التي تعتمد البيانات للفترات الفرعية، وهذا ما ولد لدى الاقتصادي chang رؤياً تتمثل بأن العلاقة بين الموازنة العامة للحكومة والميزان التجاري تعتمد على البيانات المستخدمة في التقدير والاختبار من جانبين أولهما: مصدر البيانات، حيث باختلاف البلدان محل الدراسة تختلف السياسات الاقتصادية المتبعة فيها، وثانيهما: مدة البيانات، حيث أن صحة أي من الفرضيتين تعتمد على طول المدة الزمنية التي تغطي البيانات المستخدمة في الاختبار.

- Does Fiscal Deficit Affect Current Account Deficit in India? An Econometric Analysis.²

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في الهند، وذلك باختبار فرضية كينز وفرضية التكافؤ الريكارد، باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة

¹ Hasiao-chuan Chang, "Budge Balance and Trade Balance : Kin or Strangers. A Case Study of Taiwan", The University of Milbourne, (2004), Research paper No; 893.

<http://www.economics.unimelb.edu.au/research/workingpapers/wp04/893.pdf>.

² Umer J. Bandy, Ranjan Aneja, "Does Fiscal Deficit Affect Current Account Deficit in India? An Econometric Analysis", Review of Market Integration, (2018),9 (3). <http://journals.sagepub.com/home/rmi>.

(١٩٩٠-٢٠١٥)، وباستخدام عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي وهي (سعر الصرف، سعر الفائدة، العرض النقدي، معدل التضخم)، وفي محاولة اختبار هذه الفروض، استخدم الباحث الأسلوب القياسي في تحليل العلاقات بين السلاسل الزمنية، فاستخدم اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتأكيد على وجود علاقة بين المتغيرين أم لا، واختبار نموذج تصحيح الخطأ للتأكيد على وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين العجزين، وأخيراً اختبار جرانجر لتحديد اتجاه السببية (Granger Causality test) بين العجزين، وأوضحت النتائج رفض فرضية العجز المزدوج، حيث توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين العجزين في الأجل الطويل، وفي الغالب أن عجز الحساب الجاري هو الذي يسبب عجز الموازنة في البداية، كما أن سعر الصرف ومعدل التضخم من المحددات الرئيسة لعجز الحساب الجاري.

- Analysis Of Twin Deficit Problem And Feldstein-Horioka Hypothesis: An Empirical Investigation For OECD Countries.¹

اهتمت هذه الدراسة باختبار فرضية العجز المزدوج وفرضية فلديستين وهوريوكا، باستخدام بيانات ٣٠ دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وباستخدام بيانات سنوية للمدة (١٩٩٥-٢٠١٧)، وتضمنت الدراسة ثلاثة متغيرات هي: عجز الموازنة، عجز التجارة الخارجية، بالإضافة إلى تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي محاولة اختبار هذه الفروض، استخدم الباحث الأسلوب القياسي في تحليل العلاقات بين السلاسل الزمنية، فاستخدم اختبارات التكامل المشترك للتأكيد على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين أم لا، واختبار نموذج تصحيح الخطأ للتأكيد على وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين العجزين، وأخيراً اختبار السببية بين العجزين، وقد توصلت الدراسة إلى تحقق فرضية العجز المزدوج في ١٧ دولة هي: النمسا، تشيلي، فنلندا، فرنسا، اليونان، أيسلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المكسيك، بولندا، البرتغال، جمهورية سلوفاكيا، إسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة، في حين تحققت فرضية التبادل المزدوج في ٧ دول هي: كندا، ألمانيا، إيرلندا، كوريا، هولندا، النرويج وسويسرا، في حين تحققت فرضية التكافؤ الريكارد في ٦ دول هي: استراليا، بلجيكا، الدنمارك، المجر، السويد ونيوزيلندا.

- العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية.^٢

وهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في اقتصاد نفطي مفتوح، مع التطبيق على الاقتصاد السعودي مستخدماً بيانات سنوية للمدة (١٩٧٠-١٩٩٩)، وفي محاولته اختبار فرضية التكافؤ الريكارد وفرضية العجز المزدوج، استخدم الباحث الأسلوب القياسي الحديث في تحليل العلاقات بين السلاسل الزمنية، وبعد التأكد من كون متغيرات العلاقة متكاملة من الدرجة نفسها، سيختبر منهج جوهانسون للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين العجزين، وأخيراً اختبار جرانجر لتحديد اتجاه السببية بين العجزين، وسيحاول البحث تطبيق

¹ Naib Alakbarov, Mahmut Ünsal Şaşmaz, "Analysis Of Twin Deficit Problem And Feldstein-Horioka Hypothesis: An Empirical Investigation For OECD Countries", International Journal Of Management Economics And Business, (2020), Vol. 16, No3.

^٢ ممدوح الخطيب الكسواني، "العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية"، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، المجلد ٣، العدد ٦، ٢٠٠١.

اختبار السببية الثنائي Bivariate وتطبيق منهج Hsiao لحساب الخطأ النهائي للتوقع لاختيار الطول المناسب لفترات الإبطاء، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم صحة فرضية التكافؤ الريكاردى وفرضية العجز المزدوج، وإن كانت نتائج اختبار السببية تدل على وجود علاقة موجبة بين عجز الموازنة العامة والعجز التجاري، إلا أنها باتجاه معاكس لفرضية العجز المزدوج، أي أن العجز التجاري هو الذي يسبب العجز في الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية.

- تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٠).^١

واهتمت هذه الدراسة بتحليل وقياس طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الحساب الجاري وتحديد اتجاهها السببي في عدد من الدول غير النفطية وهي مصر وتونس والمغرب وذلك خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٠)، وذلك باستخدام سلسلة من الأساليب القياسية الحديثة تمثلت في: اختبارات استقرارية البيانات، واختبار التكامل المشترك للبيانات باستخدام مدخل أنجل جرانجر (engel-granger) لنموذج تصحيح الخطأ، واختبار (granger causality)، لتحديد اتجاه العلاقة السببية، وتوصلت هذه الدراسة بعد اختبار العلاقة السببية بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري إلى عدم وجود تكامل مشترك بين هذين المتغيرين في تونس، وتكاملهما في كل من مصر والمغرب، مما يدل على عدم وجود العلاقة السببية بين العجزين في تونس، وعند اختبار اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين في مصر والمغرب توصل الباحث إلى عدم معنويتها في مصر في الأجل القصير ومعنوية العلاقة السببية ثنائية الاتجاه في المغرب، ومن ذلك نستنتج تحقق فرضية التكافؤ الريكاردى في مصر وتونس (أي لا توجد علاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري)، وتحقيق فرضية العجز المزدوج في المغرب، حيث كان للعجز المالي أثر موجب على عجز الحساب الجاري.

- العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الأردن: ١٩٧٠-٢٠٠٥.^٢

واهتمت هذه الدراسة بتحديد اتجاه العلاقة السببية - إن وجدت - بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في الاقتصاد الأردني، بالاعتماد على بيانات سنوية خلال المدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)، وفي محاولة اختبار هذه العلاقة، استخدم الباحث الأسلوب القياسي مستخدماً مجموعة من الاختبارات لتحليل العلاقات بين السلاسل الزمنية، فقام باختبار استقرارية البيانات، واختبار جوهانسن للتكامل المشترك للتأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة بين المتغيرين أم لا، واختبار جرانجر لتحديد اتجاه السببية بين العجزين، ونموذج تصحيح الخطأ لاختبار وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين العجزين، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في الاقتصاد الأردني في الأجل القصير والأجل الطويل، وأن هذه العلاقة تتجه من عجز الموازنة العامة للدولة إلى عجز الميزان التجاري، بما يدعم تحقق الفرضية الكينزية في الاقتصاد الأردني، ومن ثم يمكن استخدام تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة كوسيلة لتخفيض عجز الميزان التجاري.

^١ حلمى إبراهيم منشدة، "تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٠)"، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٤.
^٢ سعيد محمود الطراونة، "العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الأردن: ١٩٧٠-٢٠٠٥"، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ٨، العدد ٤، ٢٠٠٧.

- تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري باستخدام أسلوب التكامل المشترك والعلاقة

السببية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٩.^١

واهتمت هذه الدراسة بتحليل طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والعجز التجاري في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)، بهدف قياس التأثيرات المتبادلة بين السياسة المالية والسياسة التجارية، وقد تم تحليل خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام طريقة ديكي فولر الموسعة (ADF) واختبار فيليبس بيرون لجذر الوحدة، ومن أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل تم اتباع أسلوب جوهانسن للتكامل المشترك للتأكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين أم لا، واختبار نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة طبيعة العلاقة والتأكد على وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين العجزين، ومن ثم تطبيق اختبار جرانجر للسببية لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات في الأجل القصير، وقد أشارت نتائج الاختبارات الإحصائية إلى أن السلاسل الزمنية لكل من عجز الموازنة والعجز التجاري غير ساكنتين في مستويهما وإنما متكاملتان من الدرجة الأولى، وأوضحت نتائج اختبار السببية بمفهوم جرانجر عدم وجود علاقة سببية بين العجزين في الأجل القصير، في حين أوضحت نتائج نموذج جوهانسن ارتباط هذين العجزين بعلاقة توازنية طويلة الأجل حيث تبين وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه في الأجل الطويل تتجه من عجز الموازنة إلى العجز التجاري بمستوى ثقة 5% وليس العكس.

- تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والميزان التجاري

الفلسطيني.^٢

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة الفلسطينية وعجز الميزان التجاري الفلسطيني خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠١٣)، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لتحليل وبيان تطور كل من العجزين وعلاقتهم بالنتائج المحلي الإجمالي، وكذلك اعتمد الباحث على الأسلوب التحليلي القياسي في تفسير العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، حيث تم استخدام البيانات الرسمية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني والمنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠١٣)، وذلك باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد من أجل تحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات، واختبار سببية جرانجر، وتوصلت نتائج التحليل الوصفي إلى أن كل من عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري يسيران في نفس الاتجاه على الأغلب، كما بين التحليل القياسي أن هناك علاقة ثنائية متبادلة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري من جهة، وعجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة من جهة أخرى عند مستوى معنوية ٥% و ١% على التوالي، كما أثبت التحليل وجود علاقة سببية قوية بين عجز الموازنة العامة والنتائج المحلي الإجمالي، في حين أثبت عدم وجود علاقة سببية بين عجز الميزان التجاري والنتائج المحلي الإجمالي.

^١ فريد الجاعوني، وآخرون، "تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري باستخدام أسلوب التكامل المشترك والعلاقة السببية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٩"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٥، العدد ٥، ٢٠١٣.

^٢ عمر محمود أبو عيدة، "تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والميزان التجاري الفلسطيني"، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد ١٨، العدد ١، ٢٠١٦.

- العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري الكويت كنموذج ١٩٨٠ - ٢٠١٦.^١

واهتمت هذه الدراسة بتحليل العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري، وأخذت دولة الكويت كحالة تطبيقية، بالاعتماد على بيانات سنوية خلال المدة (١٩٨٠ - ٢٠١٦)، وقد اعتمد هذا البحث على قياس العلاقة بين العجزين والمتغيرات من خلال طريقة التحليل القياسي الحديثة من خلال برنامج (Eviews6) والمتمثلة بعرض الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية، واختبار استقرارية السلاسل الزمنية، واختبار استقرار البواقي وإجراء الانحدار بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares: OLS)، فضلاً عن اختبار سببية جرانجر، وتوصل البحث إلى وجود علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، وتتفق مع فكرة العجز المزدوج في الكويت.

- تحليل العلاقة بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٦).^٢

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٧)، وبالاعتماد على الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية من خلال فحص استقراريه السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبار ديكي- فولر واستخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك و اختبار جرانجر للسببية، وتحليل مكونات التباين بالإضافة لاختبار دالة الاستجابة لرد الفعل، وتبين من خلال اختبار السببية بين رصيد الميزان التجاري وعجز الموازنة إلى أن رصيد الميزان التجاري يؤثر في عجز الموازنة والعكس غير صحيح أي أن السببية في اتجاه واحد، كما تبين من الدراسة أنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين رصيد الميزان التجاري وعجز الموازنة في الجزائر.

ثانياً: الدراسات السابقة التي تناولت تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في مصر:

- Empirical investigation of twin deficits hypothesis in Egypt (1992-2010).³

وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى انطباق فرضية العجز المزدوج على الاقتصاد المصري، لتوضيح طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (١٩٩٢-٢٠١٠)، وتضمنت الدراسة خمسة متغيرات هي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، عجز الموازنة، عجز الحساب الجاري، سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، وفي محاولة اختبار هذه الفرضية، استخدمت الباحثتان مجموعة من الاختبارات الإحصائية منها متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، فضلاً عن تحليل مكونات التباين، واختبار دالة الاستجابة للصدمات Impulse-respons، وقد أثبتت الدراسة أن العجز المالي يؤدي إلى تحسن الحساب الجاري، ومن ثم رفضت ظاهرة العجز المزدوج وأيدت ظاهرة التباين المزدوج بين العجزين.

^١ بشار أحمد العراقي، حسن كردى عيسى، "العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري الكويت كنموذج ١٩٨٠-٢٠١٦"، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٨.

^٢ عطا الله بن مسعود، عمور حميد، "تحليل العلاقة بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)"، مجلة دقاتر اقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المجلد ١١، العدد ٢، ٢٠١٩.

³ Hanan Nazier, Mona Essam, "Empirical investigation of twin deficits hypothesis in Egypt (1992-2010)", Middle Eastern Finance and Economics Journal, 17,(2012). <http://www.middleeastereconomicsandfinance.com>.

- The Relationship between Budget Deficit and Current Account Deficit in Egypt.¹

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى انطباق فرضية العجز المزدوج على الاقتصاد المصري، لتوضيح طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الحساب الجاري، باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (١٩٨٠ - ٢٠١١)، وتضمنت الدراسة ستة متغيرات هي: عجز موازنة العامة للدولة وعجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهما المتغيران الأساسيان في النموذج، بالإضافة إلى كل من سعر الصرف الإسمي، الإنفاق الاستهلاكي للحكومة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، إجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي، وفي محاولة اختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث الأسلوب القياسي في تحليل العلاقات بين السلاسل الزمنية، فقام باختبار استقرارية البيانات، واختبار جوهانسن للتكامل المشترك للتأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين أم لا، واختبار نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة طبيعة العلاقة والتأكيد على وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين العجزين، وأخيراً اختبار جرانجر لتحديد اتجاه السببية بين العجزين، وقد توصلت الدراسة إلى تحقق فرضية العجز المزدوج في الاقتصاد المصري.

- The Nexus Between Internal And External Macroeconomic Imbalances: Evidence From Egypt.²

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الاختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد المصري من خلال اختبار فرضية العجز المزدوج ومفارقة فيلدستاين - هوريوكا، باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١٤)، وقد تضمنت الدراسة أربعة متغيرات هي: عجز موازنة العامة للدولة، الحساب الجاري، وهما المتغيران الأساسيان في النموذج، بالإضافة إلى الدخل والاستثمار، وفي محاولة اختبار هذه الفرضية، استخدم الباحثان أسلوب التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، فضلاً عن اختبار سببية جرانجر، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها رفض فرض العجز المزدوج وإثبات السببية المعكوسة، وهو أن عجز الحساب الجاري يسبب عجز الموازنة، كما تم رفض لغز فلديستاين - هوريوكا جزئياً نظراً لارتفاع حرية حركة رأس المال في مصر رغم عدم اندماجها بصورة كاملة في سوق رأس المال الدولي ووجود قيود على حركة رأس المال.

- The twin deficit hypothesis in Egypt.³

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى انطباق فرضية العجز المزدوج على الاقتصاد المصري، لتوضيح طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الحساب الجاري، باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (١٩٩٢ - ٢٠١٠)، وقد تضمنت الدراسة متغيرات هي: عجز الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهما المتغيران الأساسيان في النموذج، بالإضافة إلى سعر الفائدة السنوي، وسعر الصرف الإسمي، وفي محاولة اختبار هذه الفرضية، استخدمت الباحثة الأسلوب القياسي في

¹ Emad Omar Elhendawy, "The Relationship between Budget Deficit and Current Account Deficit in Egypt", International Journal of Economics and Finance, (2014), Vol. 6, No. 3. <http://dx.doi.org/10.5539/ijef.v6n3p169>.

² Omneia Helmy, Chahir Zaki, *Op,cit*, (2017).

³ Heba E. Helmy, "The twin deficit hypothesis in Egypt", Journal of Policy Modeling, (2018), vol. 40.

تحليل العلاقات بين السلاسل الزمنية، فقامت باختبار استقرارية البيانات، كما استخدمت اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للتأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين أم لا، واختبار نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة طبيعة العلاقة والتأكد على وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين العجزين، وأخيراً اختبار جرانجر لتحديد اتجاه السببية بين العجزين، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية عكسية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في مصر في الأجل القصير أي تحقق فرضية التباعد المزدوج، في حين تؤكد الدراسة على وجود علاقة سببية بين العجزين ولكن تتجه من عجز الحساب الجاري إلى عجز الموازنة العامة في الأجل الطويل، أي تحقق فرضية السببية المعكوسة في مصر في الأجل الطويل.

- On the Link between Current Account and Fiscal Imbalances in the Presence of Structural Breaks: Empirical Evidence from Egypt.¹

اهتمت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين الاختلالات المالية والحسابات الجارية في مصر، والتي تعرف أيضاً في الأدبيات بفرضية العجز المزدوج، وذلك باستخدام البيانات السنوية المصرية عن الفترة (١٩٦٢-٢٠١٧)، وتضمنت الدراسة ستة متغيرات هي: رصيد الحساب الجاري، رصيد الموازنة، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الاستثمار الخاص، سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وفي محاولة اختبار هذه الفرضية، استخدم الباحثان الأسلوب القياسي في تحليل العلاقات بين السلاسل الزمنية، فقاما باختبار استقرارية البيانات، ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة ARDL، واختبار الحدود للتكامل المشترك للتأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين أم لا، واختبار نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة طبيعة العلاقة والتأكد على وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين العجزين، وأخيراً اختبار السببية لتحديد اتجاه العلاقة بين العجزين، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في مصر في الأجل القصير، في حين تؤكد الدراسة عدم وجود أي علاقة بين العجزين في الأجل الطويل، أي تحقق فرضية التكافؤ الريكارد في مصر في الأجل الطويل.

- العجز التوأم: حالة الاقتصاد المصري.^٢

اهتمت هذه الدراسة باختبار مدى وجود علاقة ارتباط بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في مصر، باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (١٩٨٣-٢٠٠٧)، وفي محاولة اختبار هذه الفرضية، استخدمت الباحثة الأسلوب القياسي في تحليل العلاقات بين السلاسل الزمنية، فقامت باختبار استقرارية البيانات، واختبار جوهانسن للتكامل المشترك للتأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين أم لا، واختبار نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة طبيعة العلاقة والتأكد على وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين العجزين، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة وعجز الميزان الجاري في مصر خلال الفترة (١٩٨٣ - ٢٠٠٧).

¹ Yazid Dissou, Yousra Nafie, "On the Link between Current Account and Fiscal Imbalances in the Presence of Structural Breaks: Empirical Evidence from Egypt", Journal Pre-proof, Quarterly Review of Economics and Finance, (2020), doi: <https://doi.org/10.1016/j.qref.2020.12.004>.

^٢ إيمان حسن على "العجز التوأم حالة الاقتصاد المصري"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد ١، ٢٠١٠.

- العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان الحساب الجاري في مصر.^١

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز ميزان الحساب الجاري في مصر، وبصيغة أخرى اختبار صحة فرضية العجز المزدوج بالنسبة للاقتصاد المصري، وتضمنت الدراسة خمسة متغيرات هي: العجز الإجمالي في الموازنة العامة ورصيد ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهما المتغيران الأساسيان في النموذج، بالإضافة إلى كل من سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي، ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وفي محاولة اختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث بيانات سنوية للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٧)، واستخدم الأسلوب القياسي الحديث في تحليل العلاقات بين السلاسل الزمنية، فقام باختبار استقرارية البيانات، واستخدم نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة ARDL، واختبار الحدود للتكامل المشترك للتأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العجزين، وأخيراً اختبار جرانجر لتحديد اتجاه السببية بين العجزين، وتوصلت الدراسة إلى صحة فرضية السببية المعكوسة بالنسبة للاقتصاد المصري، وهو ما يعني أن عجز ميزان الحساب الجاري قد يكون هو المسئول عن زيادة عجز الموازنة العامة وليس العكس، ويترتب على ذلك توصية هامة جداً خاصة بالسياسة الاقتصادية الموجهة لعلاج العجز، فبدلاً من الاتجاه نحو التركيز على اتباع سياسات انكماشية لتخفيض العجزين والذي يوصى به في تحقق فرضية العجز المزدوج، يختلف الأمر هنا بضرورة التركيز على علاج العجز الخارجي أولاً، وتوجه العلاقة المعنوية المكتشفة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان الحساب الجاري الانتباه إلى دراسة القيمة الحقيقية لسعر الصرف واستخدامها كأداة للتوجيه.

- مدى تحقق ظاهرة العجز التوأم في مصر خلال الفترة (١٩٧٧ - ٢٠١٥).^٢

وهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى انطباق فرضية العجز المزدوج على الاقتصاد المصري، وتحديد طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (١٩٧٧-٢٠١٥)، وتضمنت الدراسة سبعة متغيرات هي: عجز موازنة العامة وعجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهما المتغيران الأساسيان في النموذج، بالإضافة إلى كل من سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، الاستثمار والعرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي محاولة اختبار هذه الفرضية، استخدمت الباحثة الأسلوب القياسي الحديث في تحليل العلاقات بين السلاسل الزمنية، فقامت باختبار استقرارية البيانات، واستخدمت نموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة، واختبار الحدود للتكامل المشترك للتأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العجزين، وأخيراً اختبار جرانجر لتحديد اتجاه السببية بين العجزين، وقد توصلت نتائج نموذج تصحيح الخطأ إلى معنوية العلاقة بين العجزين في الأجل القصير، بمعنى أن العجزين يؤثران على بعضهما سلبياً، الأمر الذي يؤكد على تحقق فرضية التباعد المزدوج بين العجزين في الأجل القصير، في حين توصلت نتائج تحليل السببية إلى رفض ظاهرة العجز التوأم وتحقق

^١ خالد إبراهيم سيد أحمد، "العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة و عجز ميزان الحساب الجارى فى مصر"، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٩.

^٢ شيرين عادل نصير، "مدى تحقق ظاهرة العجز التوأم في مصر خلال الفترة (١٩٧٧ - ٢٠١٥)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد ٢٥، العدد ٨٠، ٢٠١٩.

فرضية السببية المعكوسة في مصر خلال فترة الدراسة، مما يعني أن العجز الخارجي هو المسبب للعجز الداخلي في الأجل الطويل وليس العكس.

- العجز التوأم: دراسة حالة مصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٨^١

اهتمت هذه الدراسة باختبار مدى انطباق فرضية العجز التوأم على الاقتصاد المصري، لتوضيح طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، باستخدام عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي وهي (سعر الصرف الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري)، باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (١٩٧٥ - ٢٠١٨)، وفي محاولة اختبار هذه الفرضية، استخدمت الباحثة الأسلوب القياسي في تحليل العلاقات بين السلاسل الزمنية، فقامت باختبار استقرارية البيانات، مستخدمة نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة، واختبار الحدود للتكامل المشترك للتأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العجزين، وأخيراً اختبار جرانجر لتحديد اتجاه السببية بين العجزين، وتوصلت نتائج تحليل السببية إلى رفض ظاهرة العجز التوأم وتحقق فرضية السببية المعكوسة في مصر خلال فترة الدراسة، مما يعني أن العجز الخارجي هو المسبب للعجز الداخلي في الأجل الطويل وليس العكس، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في الأجل القصير.

- تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في مصر للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨^٢

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر، في إطار المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاختلالات الهيكلية، وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها وجود علاقة سببية تربط بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)، وفي محاولة اختبار هذه الفرضية، استخدمت الباحثة الأسلوب القياسي في تحليل العلاقات بين السلاسل الزمنية، فقامت باستخدام اختبار Engle-Granger للتكامل المشترك للتأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين أم لا، واختبار نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة طبيعة العلاقة والتأكيد على وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين العجزين، وأخيراً اختبار جرانجر لتحديد اتجاه السببية بين العجزين، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية تبادلية باتجاهين بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في مصر.

وبعد استعراض الدراسات السابقة تبين ما يلي:

تبين من تحليل ٢٢ دراسة تناولت العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري أن هناك تعارضاً كبيراً بين النتائج التي تم التوصل إليها حتى داخل الدولة الواحدة، وأحياناً خلال نفس الفترة الزمنية، وذلك سواء بالنسبة إلى الدولة محل الدراسة في هذا البحث وهي مصر أو بالنسبة للدول الأخرى بخلاف مصر، فبالنسبة للاقتصاد المصري من واقع تحليل ١٠ أبحاث وجد أن منهم (٥ أبحاث) تؤيد فرضية السببية المعكوسة والمعروفة بإسم فرضية استهداف الحساب الجاري منهم: (أحمد، ٢٠١٩)، (عبد ربه، ٢٠١٩)،

^١ نشوى محمد عبدربه، "العجز التوأم: دراسة حالة مصر للفترة ١٩٧٥ - ٢٠١٨"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ٢٠١٩.
^٢ حسنين محسن مخيف، أديب قاسم شندي، "تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في مصر للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٨"، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلد ١٢، العدد ٣٣، ٢٠٢٠.

(نصير، ٢٠١٩)، (Helmy, 2018)، (Helmy and Zaki, 2017)، ومنهم (بحثين) تحقق فيهم فرضية التكافؤ الريكاردى هم: (علي، ٢٠١٠)، (Dissou and Nafie, 2020)، فضلاً عن بحث (منشد، ٢٠٠٤) حيث كانت مصر إحدى دول العينة، ووجد (بحث واحد) يؤيد فرضية العجز المزدوج وهو: (Elhendawy, 2014)، (وبحث واحد) يؤيد فرضية التبادل المزدوج وهو: Nazier and Essam (1012)، (وبحث واحد) يؤيد فرضية السببية ثنائية الاتجاه وهو (مخيف وشندي، ٢٠٢٠)، وبالنسبة للدراسات التي تناولت دول أخرى بخلاف مصر نلاحظ أن هناك دول تحققت بها فرضية العجز المزدوج منها: تاوان وتركيا والمغرب والكويت والأردن وسوريا، فضلاً عن بحث تحققت فيه هذه الفرضية ل ١٧ دولة كانوا من ضمن العينة من أصل ٣٠ دولة، ودول أخرى تحققت بها فرضية التكافؤ الريكاردى منها: تونس والجزائر، ودول أخرى تحققت بها فرضية استهداف الحساب الجاري منها: أمريكا والسعودية، ودول أخرى تحققت بها فرضية السببية ثنائية الاتجاه منها: فلسطين والهند.

ومما سبق نجد أن الدراسات التطبيقية لم تحسم الجدل الدائر بين هذه الفرضيات المتعارضة، ويمكن إرجاع ذلك إلى الاختلاف في أساليب الاقتصاد القياسي المستخدمة، واختلاف السياسات المطبقة بين الاقتصادات وبين الفترات الزمنية التي تم التحقيق فيها، والاختلافات في طبيعة البيانات الأساسية المستخدمة، وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، بالإضافة لاختلاف حجم العينة والمتغيرات المضافة أو المحذوفة والتي يتم تجاهلها في الدراسة، ويتضح أن معظم الدراسات التطبيقية تؤكد على وجود علاقة سببية بين العجزين، إلا أنه يوجد اختلاف واضح فيما بينهم عن اتجاه هذه العلاقة، الأمر الذي يحتاج إلى مزيد من البحث نظراً لاختلاف النتائج من دراسة لأخرى ومن دولة لأخرى، بل قد تختلف النتائج لنفس الدولة وأحياناً لنفس الفترة الزمنية.

ومن ثم ستقوم الباحثة بدراسة وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر في ظل سياسة تحرير سعر الصرف، من خلال استخدام أسلوب قياسي أكثر مرونة يجمع بين عمليات التقدير للعلاقات بين المتغيرات كمياً في الأجلين القصير والطويل، فضلاً عن تحديد اتجاه علاقات السببية بينهم، وفضلاً عن استخدام أساليب مختلفة لتقييم نتائج القياس للتأكد من عدم اختلاف النتائج نتيجة لاختلاف أساليب القياس المستخدمة، ومن أجل تدعيم الثقة فيما يتم التوصل إليه من نتائج.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. التعرف على ماهية عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في مصر وأهم المشكلات المترتبة عليهما وطبيعة الآثار المصاحبة للأساليب المتبعة لعلاج العجزين.
٢. تحليل تطور عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ _ ٢٠٢٠).
٣. تحليل تطور عجز الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ _ ٢٠٢٠).
٤. تحليل أثر سياسة التعويم على كل من عجز الموازنة والميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠_٢٠٢٠).
٥. تحديد العلاقة واتجاهها بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري من أجل تحديد السياسات الفعالة لتخفيض العجزين.

أهمية الدراسة:

يتم تناول أهمية الدراسة من من خلال جانبين، جانب نظري وجانب تطبيقي على النحو التالي:

أولاً: الأهمية من الناحية النظرية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كون كلاً من عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري وتطورهما من المؤشرات الهامة التي تعبر عن السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، كما تعبر عن استقرار الدولة ومدى قوة اقتصادها وتنافسيتها الدولية، ويعتبران محدداً لفعالية وآثار السياسات المالية والنقدية والتجارية التي تتبناها الدولة، بالإضافة لكونهما من المشاكل المزمنة التي تعوق مسيرة التنمية ويؤديان إلى اختلالات هيكلية في أداء الاقتصاد القومي، ولذلك تعد العلاقة بين العجزين من المواضيع ذات الأهمية، فبدون فهم الآلية التي من خلالها يؤثر العجزان على بعضهما لا يمكن اتخاذ السياسة الفعالة التي تسهم في علاج هذه الظاهرة والاختلالات المرتبطة بها.

ثانياً: الأهمية من الناحية التطبيقية:

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في محاولة مساعدة صانعي القرار من خلال استخدام نتائج هذه الدراسة في وضع وصياغة السياسات الاقتصادية المناسبة وتوجيهها بما يحقق أهداف المجتمع، فبدون فهم الآلية التي من خلالها يؤثر العجزان على بعضهما لا يمكن اتخاذ السياسة الفعالة التي تسهم في علاج هذه الظاهرة والاختلالات المرتبطة بها، فعلى سبيل المثال إذا كان عجز الموازنة هو الذي يسبب عجز الميزان التجاري من خلال التأثير على سعر الفائدة وسعر الصرف أو التأثير المباشر من خلال زيادة الدخل والطلب الكلي فإنه يجب اتباع السياسة المالية الفعالة التي تهدف إلى زيادة الإيرادات العامة والحد من النفقات العامة، بينما إذا كان عجز الميزان التجاري هو الذي يسبب عجز الموازنة العامة فهذا يجب اتباع السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف التي تهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، أما إذا كانت العلاقة بين العجزين ثنائية الاتجاه فإنه يجب تحقيق التوافق بين كل من السياسة المالية والسياسة التجارية لعلاج العجزين معاً والاختلالات المرتبطة بهما في الاقتصاد.

فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من نقطة أساسية ألا وهي اختبار صحة فرضية العجز المزدوج في مقابل الفرضيات الأخرى التي تختلف معها في اتجاه أو إشارة علاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر، ومن ثم يمكن تقسيم هذه الفرضية إلى عدة فرضيات فرعية وهي:

١. يسلك كل من عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري نفس المسار سواء التصاعدي أو التنازلي (تزامن حركي من حيث نسب النمو بالارتفاع أو الانخفاض).
٢. يوجد علاقة معنوية موجبة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري.
٣. العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري هي علاقة ذات اتجاه واحد.
٤. أثر قرار تحرير سعر الصرف (التعويم) إيجابياً على كل من عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري.
٥. تأثر نموذج عجز الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠) بأدوات السياسة النقدية.

منهج الدراسة:

تجمع الدراسة ما بين المنهج الاستنباطي والاستقرائي، فتعتمد الدراسة على:

١. **المنهج الاستنباطي:** من خلال ما تتناوله النظرية الاقتصادية من مفاهيم وأنواع وأسباب كل من عجز

الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري بالإضافة للإطار النظري لسعر الصرف، وتوضيح طبيعة العلاقة

بين العجزين وعلاقة سعر الصرف بهم.

٢. **المنهج الاستقرائي:** من خلال استخدام:

- **الأسلوب التحليلي:** من خلال تحليل تطور كل من عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري

وسعر الصرف في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، بالإضافة إلى تحليل أثر قرار تحرير سعر

الصرف على كل من العجزين وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الصلة بالعجزين.

- **الأسلوب القياسي:** من خلال تقدير النموذج المقترح لقياس وتحديد طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة

العامة للدولة وعجز الميزان التجاري، في ظل بعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالعجزين.

وتعتمد الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة من قبل المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وأيضاً من

خلال بعض الجهات العامة في مصر، كالبنك المركزي المصري، وزارة المالية المصرية، الجهاز المركزي

للتعبئة العامة والاحصاء.

ويتم اتباع الخطوات التالية في عملية القياس:

١. اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

٣. نموذج تصحيح الخطأ ECM.

٢. اختبار التكامل المشترك عن طريق نموذج ARDL.

٤. اختبارات السببية.

حدود الدراسة:

أولاً الحدود الزمنية: تقوم هذه الدراسة بتحليل طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري

للدولة في ظل سياسة تحرير سعر الصرف خلال الفترة (٢٠٠٠ _ ٢٠٢٠).

ثانياً الحدود المكانية: من خلال تناول العلاقة السابقة بالتطبيق على الاقتصاد المصري.

ثالثاً الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة قياس وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان

التجاري للدولة، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الصلة بالعجزين مثل سعر الصرف

الأجنبي، معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، المعروض النقدي ومعدل الفائدة على الإقراض.

الفصل الأول

دراسة نظرية لطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان

التجاري للدولة وسياسة تحرير سعر الصرف.

مقدمة

تزايد الاهتمام بدراسة كل من عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري معاً أو ما يعرف بظاهرة العجز التوأم أو العجز المزدوج (the twin deficit) في عديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، خاصة بعد فترة الثمانينيات من القرن الماضي عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزاً في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري، وتعد العلاقة بين العجزين من المواضيع ذات الأهمية، حيث أشارت عديد من الدراسات والكتابات السابقة^١ إلى أن العلاقة بينهما تظهر الأثر المتبادل ما بين السياسة المالية والسياسة التجارية، بمعنى أن أي تغيير في محصلة إحداها يؤثر في الأخرى وبالاتجاه نفسه، مما يعني أن أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العام تؤثر على الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والواردات والعكس صحيح.

كما أن تفسير طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب التجاري يعتمد على نظام الصرف المتبع في البلد، حيث أن اتباع أسعار الصرف الثابتة ستكون آثاره مختلفة عن الآثار الناجمة عن اعتماد أسعار الصرف المرنة في تفسير العلاقة بين العجزين، حيث إن سعر الصرف ليس مجرد سعر يتحدد بطريقة ما، بل هو عنصر مؤثر في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويلعب دوراً هاماً في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل^٢.

وانطلاقاً من ذلك سيتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي:

- المبحث الأول : ماهية وأهم أنواع وأسباب عجز الموازنة العامة للدولة والآثار المترتبة عليه.
- المبحث الثاني : ماهية وأهم أنواع وأسباب عجز الميزان التجاري للدولة والآثار المترتبة عليه.
- المبحث الثالث : ماهية سعر الصرف ودوره في علاج الخلل في الميزان التجاري والعجز المزدوج.

¹ see:

- Zixiong Xie, Shyh-Wei Chen, "Untangling the causal relationship between government budget and current account deficits in OECD countries: Evidence from bootstrap panel Granger causality", International Review of Economics and Finance 31, (2014), 95–104. <http://dx.doi.org/10.1016/j.iref.2014.01.014>.
- Sofia Kalou, Suzanna-Maria Paleologou, "The twin deficits hypothesis: Revisiting an EMU country", Journal of Policy Modeling 34 , (2012), pp 230–241. doi:10.1016/j.jpolmod.2011.06.002.
- إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، "تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجارى في مصر خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠١٨)"، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٤١، العدد ٤، ٢٠٢١.
- فاروق فتحى السيد، "تحديد سلوك العجز المزدوج في الاجل الطويل في مصر ومدى تحقق فرضية نموذج التكافؤ الريكاردى والتباعد المزدوج (١٩٩٥-٢٠١٩)"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ١١، ٢٠٢١.
- ^٢ سلام كاظم شانى، علاء حسين فاضل، "قياس وتحليل العجز المزدوج في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٩)"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٢.

المبحث الأول: ماهية وأهم أنواع وأسباب عجز الموازنة العامة للدولة والآثار المترتبة عليه.

أصبحت مشكلة عجز الموازنة العامة صفة شبه ملازمة لجميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث يعتبر عجز الموازنة من أهم المشاكل الاقتصادية لما له من تأثير مباشر على أداء النشاط الاقتصادي، وقد أخذ عجز الموازنة في التزايد في معظم دول العالم إلى أن وصل إلى مستويات باتت تهدد الاستقرار الاقتصادي المالي والنقدي للدول، مما يترتب عليه تدهور في القدرة الشرائية للعملة الوطنية للدول، وتدهور في مستوى المعيشة وما يرافق ذلك من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وكذلك تصاعد حجم الدين الداخلي والخارجي، وفي ضوء ما سبق، يهدف هذا المبحث إلى توفير استعراض مختصر لمفهوم عجز الموازنة وأهم أنواعه وأسبابه وطرق تمويله وأهم الآثار المترتبة عليها.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة:

- تعددت تعريفات الموازنة العامة وهذا بسبب اختلاف نظرة كل باحث أو مؤلف إلى الموازنة، وما يحاول أن يبرزه، والزاوية التي يرى من خلالها. ومن تعريفات الموازنة العامة:
- تضمن قانون الموازنة في جمهورية مصر العربية تعريفاً محدداً للموازنة فقد عرف الموازنة العامة بأنها "البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة، لتحقيق أهداف محددة، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً للسياسة العامة للدولة"^١.
 - الموازنة العامة عبارة عن "برنامج عمل مبين فيه تقدير لإنفاق الدولة ومواردها خلال فترة مقبلة، وتلتزم به الدولة وتكون مسئولة عن تنفيذه أمام السلطة التشريعية"^٢.
 - الموازنة العامة عبارة عن "تقدير مفصل ومعتمد للنفقات والإيرادات العامة للدولة عن فترة مقبلة غالباً ما تكون سنة"^٣.
 - عرف القانون الفرنسي الموازنة العامة بأنها "الصيغة التشريعية التي يقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها ويؤذن بها، ويقرها البرلمان في قانون الميزانية الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية"^٤.
- ومن التعاريف السابقة، يمكن القول بأن الموازنة العامة للدولة هي عبارة عن البرنامج المالي لخطة الدولة الذي يتضمن تقدير تفصيلي لكافة نفقات الدولة ومواردها خلال فترة زمنية مقبلة عادة سنة ويقره البرلمان وتلتزم الدولة بتنفيذه أمام السلطة التشريعية وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وفي إطار السياسة العامة للدولة.
- وبالتالي تتضمن الموازنة شقين هما النفقات العامة والإيرادات العامة وتعتبر الموازنة في حالة عجز عندما تزيد نفقات الحكومة عن إيراداتها، ويحدث فائض الموازنة عندما تزيد إيرادات الحكومة عن نفقاتها، وتحقق الموازنة التوازن عندما تتساوى النفقات مع الإيرادات^٥.

^١ سعيد عبد العزيز عثمان، " وآخرون، مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص ١٠٢.

^٢ حمدي احمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٢، ص ١١٧.

^٣ محمد السيد على الحاروني، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١١، ص ١١٩.

^٤ عبد الله الصعدي، مبادئ علم المالية العامة، بدون، ٢٠٠٠، ص ٢٥١، ٢٥٢.

^٥ إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، "عجز الموازنة العامة في مصر وطرق تمويله خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)" ، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢.

المطلب الثاني: ماهية وأهم أنواع وأسباب عجز الموازنة العامة للدولة والآثار المترتبة عليه.

أولاً: مفهوم عجز الموازنة العامة:

تعاني أغلب دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء من ظاهرة عجز الموازنة العامة، ورغم اختلاف طبيعة عجز الموازنة العامة من دولة لأخرى وتفاوت أسبابه إلا أن عجز الموازنة العامة بمفهومه الواسع أو العام في أي دولة يعبر عن "زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة"، أو "عدم تغطية أو مجارة الإيرادات العامة للنفقات العامة للدولة"^١.

ثانياً: أنواع عجز الموازنة العامة:

تختلف أنواع عجز الموازنة العامة للدولة باختلاف الأسباب المؤدية له، وباختلاف المعايير التي تحكم عجز الموازنة، ولذلك يتم تصنيف عجز الموازنة العامة وفقاً لعدة معايير منها:

١. معيار الشمول:

وفقاً لهذا المعيار هناك مفهوم العجز التقليدي ومفهوم العجز الشامل:

- **العجز التقليدي:** هو الفرق بين إجمالي النفقات وإجمالي الإيرادات الحكومية بالنسبة للحكومة المركزية، باستثناء تغيرات حجم المديونية، وهذا العجز لا يعطي صورة كافية عن حجم العجز^٢.
- **العجز الشامل:** هو العجز الذي يأخذ في الاعتبار مجموع نفقات جميع الكيانات الحكومية من حكومة مركزية ومحلية وولاية وهيئات عامة وقطاع عام ومجموع إيراداتها^٣.
- **العجز الصافي:** ويشير إلى ذلك الجزء من العجز الإجمالي والذي يتم تمويله عن طريق الإصدار النقدي الجديد^٤.

٢. معيار أثر الفوائد والتضخم على العجز:

وفقاً لهذا المعيار هناك مفهوم العجز الأساسي ومفهوم العجز التشغيلي:

- **العجز الأساسي أو اللافوائدي:** يستند مفهوم العجز الأساسي على استبعاد مدفوعات فوائد الديون المستحقة من النفقات الحكومية، حيث أن هذه الديون عمليات تمت في الماضي أي في فترة سابقة، بمعنى أن فوائد هذه الديون تتعلق بالعمليات الماضية وليست الجارية^٥.
- **العجز الثانوي:** يقصد بهذا العجز مدفوعات الفوائد على الدين المحلي والخارجي للفترة السابقة. ويلاحظ أن العجز التقليدي (الإجمالي): يتضمن العجز الأساسي والعجز الثانوي^٦.
- **العجز التشغيلي:** ويطلق عليه العجز "المصحح للتضخم" وهو عبارة عن العجز الإجمالي مطروح منه جزء من الفوائد المدفوعة للدائنين تعويضاً لهم عما لحق بهم من جراء التضخم^٧.

^١ سيد البواب، "عجز الموازنة العامة للدولة: النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج"، الطبعة الخامسة، البيان للطباعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٢.

^٢ محمد احمد الأفندي، "عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين العام- دراسة نظرية تقييمية للأدبيات المعاصرة، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ٥٠، ٢٠١٦، ص ١٧.

^٣ إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، "عجز الموازنة العامة في مصر وطرق تمويله خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)"، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

^٤ محمود عبد المنعم يوسف مصري، "دور الوقف الإسلامي في التخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة بالتطبيق على مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٣، ٢٠١٥، ص ٥١٢.

^٥ سيد البواب، "عجز الموازنة العامة للدولة: النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج"، المرجع السابق نفسه، ص ٣٩.

^٦ محمد احمد الأفندي، "عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين العام- دراسة نظرية تقييمية للأدبيات المعاصرة"، المرجع السابق نفسه، ص ١٩.

^٧ محمود عبد المنعم يوسف مصري، "دور الوقف الإسلامي في التخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة بالتطبيق على مصر"، المرجع السابق نفسه، ص ٥١٢.

٣. معيار العلاقة بالادخار الحكومي:

وفقاً لهذا المعيار هناك مفهوم العجز الجاري ومفهوم العجز الرأسمالي:

- **العجز الجاري:** وهو عبارة عن الفرق بين النفقات الجارية والإيرادات الجارية، ويسمى هذا الفرق بالادخار السالب للحكومة، والعكس في حالة الفائض الجاري حيث تزيد الإيرادات الجارية عن النفقات الجارية، ويسمى هذا الفرق بالادخار الموجب للحكومة^١.
- **العجز الرأسمالي:** ويتمثل هذا العجز في عدم كفاية الإيرادات الرأسمالية عن تغطية النفقات الرأسمالية أو الاستثمارية للدولة^٢.

٤. معيار العلاقة بالاختلالات الاقتصادية:

وفقاً لهذا المعيار هناك مفهوم العجز الهيكلي ومفهوم العجز الدوري ومفهوم العجز الطارئ:

- **العجز الهيكلي:** هذا النوع من العجز ليس راجعاً إلى الدورة التجارية بقدر ما يرجع بالدرجة الأولى إلى هيكل ومكونات الموازنة ذاتها، فالعجز الهيكلي هو ذلك العجز الذي يتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية بعيدة أو متوسطة المدى، وتدوم في كل من حالات الازدهار الاقتصادي وحالات الركود والتضخم، ويتطلب القضاء عليها أو تعديلها تدخلاً واعياً من جانب السلطات المسؤولة^٣.
- **العجز الدوري:** هو ذلك العجز الذي يحدث بسبب التذبذب في النشاط الاقتصادي دون أن يحدث تغير في السياسة الضريبية أو سياسة الإنفاق العام^٤.
- **العجز الطارئ:** هو ذلك العجز الذي يحاول أن يزيل أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة عن الموازنة العامة^٥.

٥. العجز الفعلي والعجز المستهدف^٦:

- **العجز المستهدف:** وهو عبارة عن تلك الفجوة المتوقعة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة من قبل السلطات المالية للدولة، عند إعداد أو تقدير الموازنة العامة من قبل.
- **العجز الفعلي:** وهو عبارة عن تلك الفجوة التي تحققت بالفعل بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في نهاية السنة المالية، وبعد تنفيذ الموازنة العامة للدولة والتي تظهرها - غالباً - الحسابات الختامية للدولة.

٦. العجز النقدي وصافي الحيازة من الأصول المالية والعجز الكلي^٧:

- **العجز النقدي:** يقصد بالعجز النقدي الظاهر في مشروع الموازنة العامة الفجوة بين حجم المصروفات (الأبواب الستة الأولى للموازنة) من ناحية، والمتاح لها من إيرادات (الأبواب الثلاثة الأولى) من ناحية أخرى.

^١ محمد عبد المعطي إبراهيم سالم، "عجز الموازنة العامة وأثره في توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الفكر المعاصر والإسلامي دراسة تطبيقية على مصر"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١١، ص ٣٩.

^٢ خالد السيد محمد دسوقي، "الفكر التنموي في علاج عجز الموازنة العامة مع إشارة خاصة لمصر"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص ٧.

^٣ محمد عبد المعطي إبراهيم سالم، المرجع السابق نفسه، ص ٤٢.

^٤ مصطفى على لطفي، "فعالية السياسات المالية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة بالتطبيق على مصر (١٩٧٥-٢٠٠٢)"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص ٧.

^٥ إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، "عجز الموازنة العامة في مصر وطرق تمويله خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)"، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

^٦ محمد عبد المعطي إبراهيم سالم، المرجع السابق نفسه، ص ٤٦.

^٧ إيهاب محمد يونس، "نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر"، النهضة، المجلد ١٣، العدد ٢، ٢٠١٢، ص ٣، ٤.

- **صافي الحيازة من الأصول المالية:** وهي عبارة عن الفرق بين محصلة الحيازة من الأصول المالية والمتحصلات الناتجة عن هذه الحيازة .
- ومحصلة الحيازة من الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة):** يراد بها مساهمات الدولة في رؤوس الأموال للهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتحه الدولة من إقراض للغير .
- بينما المتحصلات الناتجة عن هذه الحيازة:** هي كل ما يتولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المتحصلات (بدون حصيلة الخصخصة).
- **العجز الكلي:** يقصد بالعجز الكلي مجموع كلاً من العجز النقدي وصافي الحيازة من الأصول المالية للموازنة العامة للدولة.

ثالثاً: أسباب عجز الموازنة العامة:

- تتمثل أهم مقومات ظهور وارتفاع عجز الموازنة العامة في ارتفاع معدلات نمو النفقات العامة، وانخفاض معدلات نمو الإيرادات العامة^١، ونعرض فيما يلي الأسباب التي أدت لارتفاع وانخفاض كل منهما:
- ١. ارتفاع معدلات نمو النفقات العامة:**

- هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدلات نمو النفقات العامة، ومن بين هذه العوامل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومالية وعسكرية وإدارية، ويمكن عرض أبرز هذه العوامل في النقاط التالية:
- زيادة معدل نمو الإنفاق العام بصفة عامة، وكذلك نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، سواء كان هذا الإنفاق إنفاقاً اجتماعياً في شكل زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان وأعباء المعاشات نتيجة للزيادة المستمرة في عدد السكان أو نفقات تحويلية كإعانات ودعم السلع والخدمات أو إنفاق عسكري أو الإنفاق لتمويل عملية التنمية في شكل زيادة الإنفاق على الاستثمارات وذلك لزيادة الإنتاج والناتج القومي وكذلك نفقات دعم الطاقة ومشاريع البنية الأساسية، بالإضافة إلى نمو التوظيف الحكومي، وما نتج عن ذلك من وجود بطالة مقنعة، بجانب ضعف الكفاءة الإنتاجية للعاملين، مما يؤدي لزيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات^٢.
 - التغيرات غير الإيجابية في سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية وسعر الفائدة، وبالتالي الزيادة المستمرة في حجم الدين العام المحلي والخارجي وكذلك أعباء خدمته^٣.
 - زيادة حجم النفقات الجارية التي تتحملها الموازنة العامة وتراجع النفقات الاستثمارية نسبةً إلى الناتج المحلي^٤.
 - اتباع سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية، للإسراع من عمليات تكوين رأس المال، بمعنى تلجأ الدولة عن عمد لإحداث عجز في موازنتها العامة يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي وطبع البنكنوت، إلا أنها فشلت في تحقيق الهدف منها وكانت سبب أكبر في تفاقم عجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم^٥.

^١ خالد يسري عبد الحليم عطا الله، "أسباب عجز الموازنة العامة للدولة"، مجلة الاستواء، العدد ١٠، جامعة قناة السويس، مركز البحوث والدراسات الإندونيسية، ٢٠١٨، ص ٢٥٢.

^٢ إيمان حبيب متى، "تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على عجز الموازنة العامة في مصر"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص ١٠، ٢٣.

^٣ إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، "عجز الموازنة العامة في مصر وطرق تمويله خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

^٤ إيهاب محمد يونس، "نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

^٥ رمزي زكي، "انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي"، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٩٣.

- التضخم أو تدهور القوة الشرائية للنقد، لما له من تأثير مباشر في زيادة الإنفاق العام، من خلال ما يحدثه من زيادة في تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة، وتمول من خلال الموازنة العامة، كما تجدر الإشارة في هذا المجال إلى تلك العلاقة التبادلية القائمة بين عجز الموازنة العامة من ناحية والتضخم من ناحية أخرى، فقد يؤدي عجز الموازنة إلى زيادة التضخم والعكس صحيح^١.

٢. تراجع معدلات نمو الإيرادات العامة:

من أهم مقومات ظهور عجز الموازنة العامة عدم قدرة الإيرادات العامة على مواكبة النمو المستمر في النفقات العامة، ويرجع تباطؤ نمو معدلات الإيرادات العامة لعدة أسباب من أهمها:

- ضعف الأداء الضريبي وتقلب الحصيلة الضريبية، ويرجع ذلك إلى غياب الوعي الضريبي، وكثرة الحوافز والإعفاءات الضريبية، وجمود النظام الضريبي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي، وانخفاض متوسط الدخل الحقيقية، وزيادة الوزن النسبي للضرائب غير المباشرة ومشكلة المتأخرات الضريبية المستحقة للحكومة لدى الجهات المختلفة^٢.

- كبر حجم القطاع غير الرسمي مما يؤدي إلى ضعف الأداء الضريبي ومحدودية الحصيلة الضريبية^٣.

- فرض قيود غير تعريفية على التجارة الخارجية، والذي يؤدي لانخفاض الوعاء الضريبي ومن ثم الحصيلة الضريبية والتي تعتبر مكون أساسي في الإيرادات العامة^٤.

- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام وذلك عندما يحدث رواج في حصيلة الصادرات نتيجة لارتفاع الطلب العالمي على إحدى سلع التصدير الرئيسية، وبالتالي تتجه الحكومة لزيادة الإنفاق العام، وتحدث المشكلة هنا عندما تتجه الأسعار العالمية لتلك السلعة نحو الانخفاض وبالتالي تقل حصيلة النقد الأجنبي وحصيلة الإيرادات العامة، في نفس الوقت يصعب إعادة ضبط الإنفاق الجاري أو النفقات اللازمة لاستكمال المشروعات تحت التنفيذ وصيانة المشروعات المنفذة بالفعل^٥.

رابعاً: طرق تمويل أو علاج عجز الموازنة العامة للدولة وما يترتب عنها من آثار اقتصادية:

كما تختلف أشكال وسمات عجز الموازنة العامة للدولة تتعدد أيضاً طرق تمويل أو علاج هذا العجز، وهو ما يؤدي إلى اختلاف الآثار الاقتصادية المترتبة على هذا التمويل باختلاف الأسلوب المستخدم فيه، وفي هذا الإطار فإن هناك ثلاثة مصادر رئيسية قد تلجأ الحكومة لاستخدامها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وهي:

١. الاقتراض الخارجي.

٢. السحب من الاحتياطيات بالنقد الأجنبي.

٣. التمويل الداخلي.

^١ أميرة محمد عبد القادر طه، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه من منظور إسلامي"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١١، ص ٥٣.

^٢ رانيا رمضان عوض، "العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم في مصر: دراسة تطبيقية (١٩٨٠ - ٢٠٠٦)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٦.

^٣ عادل محمود احمد الحويري، "ضبط سياسات عجز الموازنة العامة للوصول بحجم الدين العام إلى وضعه الأمثل دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٠٧، ص ٣١.

^٤ إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، "عجز الموازنة العامة في مصر وطرق تمويله خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

^٥ خالد يسري عبد الحليم عطا الله، "أسباب عجز الموازنة العامة للدولة"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٣.

١. الافتراض الخارجي:

تحتاج الدول النامية إلى الافتراض الخارجي لسد الفجوة بين المستوى المطلوب من الاستثمارات وحجم الادخار المحلي المتاح، ومن ثم توفير القدر اللازم من العملات الأجنبية الذي تحتاجه هذه الاستثمارات، ويقصد بالقروض الخارجية: أنها القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية، ويكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الأجنبية، وفي هذه الحالة تقوم الحكومة بالافتراض من الهيئات والمؤسسات الدولية أو البنوك التجارية الأجنبية أو الدول الأخرى (المعاملات الثنائية الحكومية) أو عن طريق إصدار سندات لغير المقيمين^١.

وبشكل عام يعتبر القاسم المشترك بين كل مصادر الافتراض الخارجي السابق ذكرها هو تفاقم مشكلة الدين العام الخارجي وأيضاً تزايد أعباء خدمته بشكل سنوي على نحو متصاعد، بالإضافة إلى أن من أبرز عيوب الافتراض الخارجي لتمويل عجز الموازنة هو أنه في حالة حدوث انخفاض في قيمة عملة الدولة المقترضة يؤدي ذلك إلى تزايد أصل الدين وأعباء خدمته مقومة بعملة الدولة المقرضة الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الدين العام الخارجي وبالتالي توقف الدولة المقترضة عن السداد.

ويمكن إيجاز أهم الآثار التي قد تنتج عن التمويل الخارجي فيما يلي^٢:

- استخدام التمويل الخارجي لتمويل عجز الموازنة يؤدي لزيادة أعباء خدمة الدين وهو ما يمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة.
- يمثل الافتراض صورة لفقدان العدالة للأجيال القادمة خاصة في ظل استخدام القرض لتغطية عجز الموازنة وليس إقامة مشروعات استثمارية يمتد نفعها للأجيال القادمة.
- يشجع الدين العام الخارجي الدولة المقترضة على استيراد ما تحتاجه من خدمات وسلع استهلاكية أو استثمارية.
- الدين العام الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخلية في ميزان المدفوعات مما يساهم في تخفيض العجز الكلي في الميزان وفي المقابل فإن أعباء خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد عجز الميزان وهو ما يزيد من أزمة سعر صرف الدولار ويحمل الموازنة بمخاطر ارتفاعه.
- إذا استعمل القرض في استيراد سلع استهلاكية، فقد يؤدي ذلك لآثار سلبية على الاقتصاد القومي لأن مثل هذا الاستخدام للقرض لن يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في الدولة المقترضة، بل سيؤدي إلى تحويل جزء من الناتج القومي إلى الدولة المقرضة سداداً لأصل القرض وفوائده.

٢. السحب من الاحتياطيات الدولية:

ويقصد بالاحتياطيات الدولية (International Reserves) الذهب وأرصدة النقد الأجنبي التي تملكها السلطات النقدية، بالإضافة لإمكانات السحب غير المشروط من صندوق النقد الدولي ونصيب الدولة من حقوق السحب الخاصة التي تستخدم في تسوية الالتزامات الخارجية^٣.

وتكمن أهمية هذه الاحتياطيات في أنها، تمثل خط الدفاع الأول لسعر صرف العملة الوطنية من خلال استخدام جزء من هذه الاحتياطيات ليعرض في سوق الصرف الأجنبي إذا كان هناك طلب زائد على

^١ احمد حسن عمر، "الديون السيادية وأثرها على التنمية"، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، العدد ٦٧١، يناير ٢٠١٩، ص ١٣.

^٢ احمد حسن عمر، "الديون السيادية وأثرها على التنمية"، المرجع السابق نفسه، ص ١٥، ١٦.

^٣ رمزي زكي، "انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي"، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

العملات الأجنبية يهدد بخفض قيمة العملة، وتجنب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي بأسعار فائدة مرتفعة في الأوقات التي يحدث فيها عجز مؤقت أو طارئ في العملات الأجنبية، وكذلك تستخدم هذه الاحتياطات عند الضرورة لتجنب الضغط على الواردات وبالتالي تجنب السياسة الانكماشية وما يترتب عليها من آثار سلبية مختلفة^١.

٣. التمويل الداخلي أو المحلي:

لجأت معظم الدول النامية إلى مصادر أساسية متعددة لتمويل عجز الموازنة من أجل مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يتعلق بالدين الداخلي فيعرف بأنه المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير، نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة معينة بالإضافة لدفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين وعادة ما يكون الدائن جهة وطنية^٢.

ويمكن التفرقة بين نوعين من التمويل^٣:

الأول: اقتراض حقيقي غير تضخمي (الاقتراض من القطاع غير المصرفي): وهو الاقتراض من الأفراد والمؤسسات غير المصرفية (أذون خزانة وسندات) وتتمثل مخاطر هذا النوع من الاقتراض في أنه قد يحد من المدخرات المتاحة أمام قطاع الأعمال التي يستخدمها في تمويل استثماراته " أثر المزاحمة " ومن ثم قد يؤدي اقتراض الحكومة إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.

أما الثاني: فهو اقتراض تضخمي (الاقتراض من القطاع المصرفي): وهو اقتراض الحكومة من البنك المركزي مباشرة لتغطية العجز الصافي وتتمثل مخاطر هذا النوع بأنه يؤدي إلى زيادة عرض النقود مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

النوع الأول: التمويل الداخلي عن طريق اقتراض حقيقي غير تضخمي (الاقتراض من القطاع غير المصرفي):

يقصد بالتمويل غير المصرفي لعجز الموازنة العامة لجوء الحكومة إلى تدبير موارد حقيقية واستخدامها في سد الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة^٤.

وتتمثل أهم مصادر التمويل الداخلي من القطاع غير المصرفي (تمويل غير تضخمي) في:

١. الدين الحكومي. ٣. مديونية بنك الاستثمار القومي.

٢. مديونية الهيئات العامة الاقتصادية.

١. الدين الحكومي.

^١ أميرة محمد عبد القادر طه، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه من منظور إسلامي"، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨.

^٢ احمد حسن عمر، "الدين السيادية وأثرها على التنمية"، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

^٣ محمد السيد على الحاروني، "الدين العام واختبار الاستقرار المالي في مصر: ٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٠/٢٠٠٩"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد ١٩، العدد ١، ٢٠١١، ص ١٦.

^٤ عادل محمود احمد الحويري، "ضبط سياسات عجز الموازنة العامة للوصول بحجم الدين العام إلى وضعه الأمثل دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

وهو الدين المستحق على الخزنة العامة للدولة^١، ويتكون من أربعة عناصر أساسية هي:

أ- سندات الخزنة (حكومية):

هي صكوك قابلة للتداول تصدرها الحكومة ويدين بها حاملها الحكومة بمبلغ من المال قدم على سبيل القرض متوسط وطويل الأجل يعقد عن طريق الاكتتاب العام، ليمنح حامل السند حق الحصول على الفوائد المشروطة أثناء المدة المحددة لبقائه واقتضاء دينه عند انقضاء أجله^٢، وقد يكون الاكتتاب في تلك السندات إجبارياً أو اختيارياً^٣.

وتعتبر هذه الوسيلة أفضل من وسيلة زيادة إصدار النقود، حيث لا يترتب عليها أية ضغوط تضخمية في الدولة، حيث يتم الاكتتاب فيها من خلال القطاع الخاص بمعنى انتقال جزء من الدخل المتاح للإنفاق لدى القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، وبالتالي يزداد الطلب على الاستثمار والاستهلاك من جانب الدولة بنفس القدر الذي انخفض به الطلب على الاستثمار والاستهلاك الخاص نتيجة لشراء هذه السندات، وبالتالي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها تبقى الأسعار كما هي دون ارتفاع^٤، وبالرغم من ذلك يعاب على هذا الأسلوب أن استخدامه يكون في أضيق الحدود في معظم الدول النامية لما يواجهه من صعوبات في اقتصاداتها مثل انهيار الثقة بين القطاع الخاص تجاه الحكومة نتيجة لزيادة ديونها المتراكمة، وأيضاً سلبية سعر الفائدة، كما أن الدول النامية تفتقر لأسواق مالية ذات كفاءة عالية، كما أن القطاع الخاص بها غالباً لا يمتلك فوائض مالية قادرة على الاكتتاب في السندات الحكومية^٥.

ب- أذون الخزنة:

وهي بمثابة أداة دين حكومية، تتضمن تعهداً على الحكومة بدفع مبلغ معين في تاريخ الاستحقاق، وتصدر لآجال تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى إثني عشر شهراً، وبالتالي فهي بمثابة قروض قصيرة الأجل (صكوك مديونية) تصدرها الحكومة بقيمة أكبر من قيمة المبالغ الحقيقية التي تدفع لشرائها، ويمثل الفرق بين القيمتين مقدار الفائدة المستحقة لحاملها في تاريخ استحقاقها، وتأخذ أذون الخزنة صفة الورقة التجارية من حيث قابليتها للتظهير والخصم لدى البنك المركزي، وبالتالي فهي تتسم بدرجة عالية من السيولة وذلك لإمكانية تحويلها إلى نقود بدون خسارة ويتم اللجوء إليها لتمويل العجز الموسمي في الموازنة^٦.

^١ من المعروف طبقاً لقانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ أن الجهات الداخلة في نطاق الموازنة العامة للدولة هي كل من: الجهاز الإداري للدولة (الحكومة المركزية): وتشمل الوزارات والمصالح الملحقة بها وقطاع الخدمات الرئاسية، الهيئات العامة الخدمية: وهي حوالي ٤٣ هيئة تتمتع باستقلال مالي وإداري وتقدم خدماتها للمواطنين مجاناً أو بسعر رمزي مثل الجامعات، هيئة السد العالي، الهيئة العامة للطيران المدني، دار الكتب وغيرهم، وحدات الحكم المحلي: تتمثل في المحافظات والوحدات الخدمية التابعة لها. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الي: حسام عبد العال عبد العال شعبان، "أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مجلد ٥٩، العدد ٢، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٧، ص ٢٦٧.

^٢ سمير سعد مرقس، "الدين العام وكيفية إدارته وتخفيضه"، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، ٢٠١٧، ص ١٦.

^٣ قد يكون الاكتتاب في تلك السندات إجبارياً بموجب قانون الشركات الذي يلزم كل شركة مساهمة بشراء سندات حكومية بما يعادل ٥% من صافي الربح سنوياً، أو سندات الإسكان والطاقة وخلافها، كما قد يكون الاكتتاب في تلك السندات اختيارياً فيما تطرحه الحكومة من سندات للاكتتاب العام.

^٤ خالد السيد محمد دسوقي، "الفكر التنموي في علاج عجز الموازنة العامة مع إشارة خاصة لمصر"، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠، ٥٢.

^٥ رمضان السيد احمد معن، "طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١، ٢٠١٥، ص ٤٩٥.

^٦ محمد احمد سلامة السيد، "التمويل التضخمي في ضوء عجز الموازنة العامة للدولة في مصر في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٩٢"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٠٨، ص ٩٢.

ورغم ما تتميز به أذون الخزانة من مزايا مثل استخدامها في عمليات السوق المفتوحة للسيطرة على احتياطي البنوك وعرض النقود، بالإضافة إلى العمل على تخفيض معدلات التضخم نظراً لكونها مصدر تمويل حقيقي، وكذلك محاولة تثبيت العلاقة بين الجنيه والدولار أي تثبيت سعر الصرف، وكذلك تمويل عجز الموازنة العامة بالتكلفة الحقيقية للموارد المقترضة، بالإضافة إلى امتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي دون التأثير على حجم الائتمان المحلي، كما أن هذه الوسيلة قد تكون المدخل الصحيح لتنشيط سوق المال في المدى الطويل^١، إلا أنه يعاب عليها أنها تسببت في تفاقم عبء الدين العام الداخلي بشكل كبير حيث أن العجز ظل دائماً في حين توالى إصدارات أذون الخزانة عام بعد عام، بالإضافة لفوائدها المرتفعة، وبالتالي أصبحت فوائد الدين العام المحلي أكبر من جميع بنود الإنفاق الجاري، بالإضافة إلى أن لجوء الحكومة إلى زيادة سعر الفائدة على أدوات الدين العام المحلي لكي تجعلها مغرية للمستثمرين يترتب عليه آثار انكماشية واضحة في الاقتصاد الوطني، كما أن هذه الوسيلة تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة^٢.

ت- **الاقتراض من بنك الاستثمار القومي:** مما جمعه من أموال التأمينات وشهادات الاستثمارات وصناديق توفير البريد.

ث- **صافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي:** وهي الفرق بين الودائع الحكومية في البنوك وبين ما سحبته منها، مع ملاحظة أنه إذا كانت الودائع الحكومية أكبر مما سحبته فإن الرصيد يكون بالموجب وتخفض به مديونياتها.

٢. مديونية الهيئات العامة الاقتصادية:

وهي الهيئات التي تقدم خدمة عامة بأسلوب اقتصادي بمعنى أنها تمول نفقاتها من إيراداتها التي تحصل عليها من بيع هذه الخدمات وتحقيق فائضاً، وتبلغ ٦٢ هيئة، ومن أمثلتها هيئة السكك الحديدية، وهيئة النقل العام بالقاهرة، وهيئة ميناء القاهرة الجوي، وهيئة الأوقاف المصرفية، وهيئة العامة للتأمين الصحي، واتحاد الإذاعة والتليفزيون^٣. وتتكون من: اقتراض هذه الهيئات من بنك الاستثمار القومي، وصافي أرصدة الهيئات لدى الجهاز المصرفي، وتتمثل في الزيادة التي سحبتها هذه الهيئات عن قيمة ودائعها لدى المصارف^٤.

٣. مديونية بنك الاستثمار القومي:

أنشأ بنك الاستثمار القومي بموجب القانون ١١٩ لسنة ١٩٨٠ من أجل أن يوفر التمويل اللازم للاستثمارات القومية التي تقوم بها الحكومة أو القطاع الخاص أو القطاع العام، على أن تودع فيه المدخرات القومية من أموال التأمينات والمعاشات ومن حصيلة شهادات الاستثمار ومن صندوق توفير البريد، إلى

^١ احمد عبد الرحيم زردق، "الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر"، مكتبة القدس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ٩٥.

^٢ أميرة محمد عبد القادر طه، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه من منظور إسلامي"، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤، ١١٥.

^٣ حسام عبد العال عبد العال شعبان، "أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٠.

^٤ إيمان محمد عبد اللطيف، "اثر الدين العام المحلي والخارجي على عجز الموازنة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٣"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ١٨، العدد ٤، ٢٠١٧، ص ٣٤.

جانب ما يمكن تدبيره من مدخرات محلية وخارجية، ويحصل البنك على هذه المدخرات ثم يقرض منها الحكومة والهيئات الاقتصادية، والباقي يمثل ديوناً في ذمة البنك يدخل في هيكل الدين العام^١.

النوع الثاني: التمويل التضخمي (الاقتراض من القطاع المصرفي):

يعتبر التمويل التضخمي جزء من التمويل المحلي لعجز الموازنة العامة للدولة، حيث يتم اللجوء إليه عندما تستنفذ الدولة مواردها في تمويل العجز، ويقصد به قيام الدولة بتمويل عجز الموازنة بمصادر تضخمية (غير حقيقية) متمثلة في: الإصدار النقدي الجديد أو الائتمان المصرفي. ويلاحظ أن الدولة هي التي تقوم بهذا التمويل لما تتمتع به من سلطات نقدية وتنفيذية حيث تعمل على إحداث زيادة في العرض النقدي وذلك إما عن طريق إصدار النقود بصورة مباشرة عن طريق البنك المركزي أو قيامه بشراء السندات أو أذون الخزانة التي تصدرها الدولة أو من خلال التوسع في الائتمان المصرفي وذلك لقدرة البنوك التجارية على خلق الودائع^٢.

١. الاقتراض من البنوك التجارية (الائتمان المصرفي):

يتم تمويل عجز الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها. وهنا توجد حالتين **الحالة الأولى:** في حالة وجود فائض (احتياطيات زائدة) في البنوك التجارية فإن تمويل عجز الموازنة لا يؤثر سلباً على الطلب الكلي، وبالتالي فإن التوسع في الإنفاق الحكومي يكون له تأثير توسعي على الإنفاق الكلي^٣، أما **الحالة الثانية:** في حالة عدم وجود فوائض فإن تمويل عجز الموازنة سوف يؤثر على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، بمعنى أن التوسع في الائتمان الحكومي يحل محل الائتمان متاح للقطاع الخاص، بما قد يؤثر سلباً أو بصورة غير مباشرة على الاستثمار الخاص وخاصة مع ضيق وعدم نمو الأسواق المالية^٤.

٢. الإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي:

وفقاً لهذا الأسلوب تقوم الدولة بإحداث زيادة في العرض النقدي من خلال الإصدار المباشر للنقود عن طريق البنك المركزي، ويلاحظ أن هذا الإصدار الجديد سيؤدي لزيادة العرض النقدي في الاقتصاد وبالتالي تصبح الدولة مستحوذة على نسبة أكبر من الموارد النقدية التي قد تستخدمها في تمويل العجز، إلا أن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مع بقاء حجم الناتج الحقيقي الكلي كما هو، بمعنى أن الزيادة في النقود لا تقابلها زيادة مماثلة في الناتج القومي، الأمر الذي يؤدي لارتفاع الأسعار مما يؤدي لحدوث تضخم، وعلى العكس إذا كانت هذه الزيادة في العرض النقدي يرافقها زيادة مماثلة في الناتج القومي فإنه لا مجال لظهور التضخم^٥، وكل هذا الأمر يتوقف على حالة اقتصاد الدولة التي تقوم بالإصدار النقدي ومدى مرونة جهازها الإنتاجي وما إذا كانت قد وصلت لمستوى التشغيل الكامل أم لا؟^٦.

^١ إيهاب محمد يونس، "الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي حالة مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤، ص ٨٨٦.

^٢ عمرو محمد محمود سليمان، صابر عدلي شاكر، "تقييم النماذج التنبؤية للمتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة تطبيقية على التمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة في مصر"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد ٧، العدد ٤، ٢٠١٦، ص ١٦٥.

^٣ إيمان حبيب متى، "تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على عجز الموازنة العامة في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤.

^٤ حلمي إبراهيم منشد، "تحليل وقياس ظاهرة العجز المزودج في مصر وتونس والمغرب للمدة (١٩٧٥ - ٢٠٠٠)"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

^٥ منال جابر مرسى محمد، "العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠٢١، ص ٣٦٥.

^٦ حكمة علي جمعة، يحيى حامد مصطفى، "التمويل بالعجز واثاره الاقتصادية بالتطبيق علي تجربة السودان خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٧"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، ٢٠١٢، ص ٢٦.

الجدل الفكري حول فعالية استخدام التمويل التضخمي:

لقد ثار كثير من الجدل الفكري حول قضية فعالية التمويل التضخمي في الإسراع بعمليات التكوين الرأسمالي في الدول النامية، وفي هذه القضية قد انقسم الاقتصاديون إلى فريقين متضادين أحدهما مؤيدٌ والآخر معارضٌ لأسلوب التمويل التضخمي^١، فالفريق المؤيد للتمويل التضخمي متأثر بالأفكار الكينزية، والتي ترى أن التمويل التضخمي سيعمل على إعادة تشغيل الموارد العاطلة غير المستغلة بالدول النامية، كما سيعمل على خلق ادخار إجباري، كما يسهم في زيادة الحافز نحو الاستثمار، فضلاً عن أن الاقتصادات النامية يتميز أفرادها بعادة الاكتناز، وبالتالي فإن جرعات خفيفة من التضخم من شأنها أن تساعد في تحرير هذه المكتنزات وتحويلها إلى الاستثمار المنتج بدلاً من اكتنازها، والفريق المعارض يرى أن للتضخم آثارٌ سلبية وخيمة على اقتصادات الدول النامية، حيث يرى افتراض أن التضخم وسيلة فعالة لتشغيل الموارد العاطلة، إنه افتراض تعسفي لا وجود له بالدول النامية، نظراً للخصائص التي تتمتع بها اقتصادات هذه الدول من عدم مرونة جهازها الإنتاجي، كما يرى أن التضخم في غاية الخطورة سواء على المستوى الاجتماعي (حيث قد يعمل التضخم على إعادة توزيع الدخل بشكل يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً) أو المستوى الاقتصادي (فليس هناك ما يؤكد أن الزيادة في أرباح المنظمين والمستثمرين نتيجة للتضخم سوف يعيدون استثمارها وتحويلها بشكل تلقائي للاستثمارات الإنتاجية وليس المشاريع ذات الصبغة التبذيرية)، بالإضافة إلى أن الفرضيات التي تسوقها فكرة الوهم النقدي التي يخلقها التمويل التضخمي إنما تنصرف إلى ظروف الاقتصاد في الدول المتقدمة ولا تنطبق على ظروف الاقتصاد في الدول النامية، كما أن الافتراض بأن التضخم يقضي على أثر الاكتناز، فهو افتراض لا يستند على أساس سليم ولا يمكن الاعتماد عليه، نظراً لصعوبة التعرف على المعدل الجاري للاكتناز في الدول النامية، ومن ثم صعوبة التعرف على حجم الإصدار النقدي التضخمي المطلوب في تلك الدول.

ضوابط التمويل التضخمي:

من خلال دراسة الفكر المؤيد والمعارض لفعالية التمويل التضخمي في الإسراع بعمليات التكوين الرأسمالي في الدول النامية، يمكن أن نستخلص مجموعة من الضوابط والإجراءات التي تتحكم وتساعد على إنجاح عملية استخدام أسلوب التمويل التضخمي منها^٢:

^١ لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع الي:

- خالد السيد محمد دسوقي، "الفكر التنموي في علاج عجز الموازنة العامة مع إشارة خاصة لمصر"، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢، ٦٤.
- أميرة محمد عبد القادر طه، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه من منظور إسلامي"، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩، ٨٤.
- سيد البواب، "عجز الموازنة العامة للدولة: النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج"، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢، ٦٥.
- فادى محمود عبد الرحمن عيسى، وآخرون، "التمويل التضخمي من منظور الاقتصاد الإسلامي"، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٧، ص ٢٤، ٣٩.
- احمد مجنوب احمد، "توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مخطط الوثائق، الجزء الثالث، دور بنك السودان في إسلام الجهاز المصرفي (دراسات)، الوثيقة رقم ٧، سياسة الإصدار النقدي (التمويل التضخمي)، البنك المركزي السوداني، ٢٠٠٦، ص ١١٧، ١١٩.
- هالة فهد عبد الله عبد العزيز الحميدي، "عجز الموازنة العامة في دولة الكويت والسياسات المالية لمواجهة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص ٢٩، ٣٢.
- إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، "عجز الموازنة العامة في مصر وطرق تمويله خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)"، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧، ٤٩.

^٢ لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع الي:

- فادى محمود عبد الرحمن عيسى، وآخرون، "التمويل التضخمي من منظور الاقتصاد الإسلامي"، مرجع سبق ذكره، ص ١٨، ٢١.
- خالد السيد محمد دسوقي، "الفكر التنموي في علاج عجز الموازنة العامة مع إشارة خاصة لمصر"، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥، ٦٨.

- قبل استخدام هذا الأسلوب ينظر في الوضع الاقتصادي للدولة، فإذا كان اقتصادها يعاني من موجات مستمرة من الارتفاع في الأسعار فإن استخدام التمويل التضخمي سيؤدي لزيادة الموجات التضخمية في الاقتصاد، وذلك لضعف قدرته على امتصاص الزيادة الحاصلة في العرض النقدي بسبب ضعف جهازه الإنتاجي والعكس صحيح.
- ضرورة إحداث تغيرات جوهرية في البنيان الاقتصادي للدول التي تريد استخدام التمويل التضخمي، لتستطيع سياساتها المالية والنقدية من وضع التضخم الناتج عن التمويل التضخمي تحت الرقابة والسيطرة وهذا يتطلب ضرورة أن يتمتع جهازها الإنتاجي بدرجة عالية من المرونة.
- يجب أن يكون استخدام التمويل التضخمي مبني على سياسة لا تفقد الجمهور الثقة بالنقد، كما يجب أن تكون نسبة الزيادة في العرض النقدي الناتجة عنه بالقدر الكافي لتحفيز الاستثمار والادخار، أي لا تزيد عن قدرة الجهاز الإنتاجي على التشغيل وذلك حتى لا تحدث هذه الزيادة ارتفاعاً في الأسعار مما يولد موجات تضخمية يصعب السيطرة عليها.
- على الدولة أن تستخدم الزيادة في العرض النقدي الناتجة عن التمويل التضخمي في تمويل مشاريع تنتج سلعاً استهلاكية وفي فترة قصيرة، وذلك لتفادي حدوث موجة تضخمية جديدة، كما على الدولة تنفيذ برنامج رقابي على الواردات، للتخفيف من التأثيرات التضخمية الناتجة عن استخدام التمويل التضخمي.
- على الدولة أن تراقب التغيرات التي سوف تحدث على الأوضاع الاقتصادية بعد البدء في استخدام التمويل التضخمي، فلو ظهرت حالات من ارتفاع الأسعار فعليها اتخاذ الخطوات القادرة على التحكم في الأسعار خاصة أسعار السلع الضرورية.
- إذا استطاعت الدولة في هذه الأثناء الحصول على القروض والمعونات الخارجية، فهذا الأمر سيساعد على استيراد المعدات اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية في الداخل بما يقلل من تأثيرات التمويل التضخمي أثناء القيام بعملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: ماهية عجز الميزان التجاري للدولة:

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في معظم الاقتصادات الدولية، فهي تعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد، فمن الصعوبة وجود دولة في العالم اليوم مغلقة اقتصادياً بشكل كامل، لذلك تعتبر التجارة الخارجية الجسر الذي يربط بين الدول، فتسمح للدولة بتصريف الفائض من إنتاجها أو استيراد احتياجاتها من فائض إنتاج دول أخرى، ومن هنا يكون للدولة صادرات وواردات، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة تجاه الدول الأخرى، ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في حسابات ميزان المدفوعات، ويعد هذا الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي تركز عليه العلاقات النقدية الدولية، فهو يوضح المركز المالي لدولة ما تجاه الدول الأخرى، وينقسم ميزان المدفوعات أفقياً إلى جانبين أحدهما دائن يحتوي على كافة المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إلى الدولة، والآخر مدين يحتوي على كافة المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من الدولة إلى العالم الخارجي، كما تعددت واختلفت وجهات النظر في تقسيم هيكل ميزان المدفوعات إلا أن التقسيم الأكثر اتفاقاً هو الذي يُقسم ميزان المدفوعات إلى الحسابات الفرعية الآتية: حساب العمليات الجارية، حساب العمليات الرأسمالية، حساب عمليات التسويات الرسمية، حساب السهو والخطأ، ويعتبر الميزان التجاري واحداً من أهم مكونات ميزان المدفوعات، فهو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات السلعية للدولة خلال فترة زمنية معينة، وتسعى كل دولة للحفاظ على توازن ميزانها التجاري كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية^١.

ومن هذا المنطلق ستقوم الباحثة في هذا المبحث أولاً بتناول ماهية ميزان المدفوعات بصفة عامة في نقاط مختصرة ثم التطرق لتناول عجز الميزان التجاري بشيء من التفصيل كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته وهيكله:

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات شأنه شأن الكثير من المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية، فقد تعددت التعاريف التي تحدد مفهوم ميزان المدفوعات وسنحاول إبراز أهم هذه التعاريف:

- تُعرف حسابات ميزان المدفوعات لبلد ما بإنها: تلك التي تلخص تعامل ذلك البلد مع العالم الخارجي^٢.
- يُعرف ميزان المدفوعات بأنه: وثيقة يُسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة، وغير المقيمين خلال مدة معينة غالباً ما تكون سنة^٣.
- يُعرف ميزان المدفوعات لبلد ما بأنه: سجل منظم بكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال فترة زمنية معينة عادة سنة بين المقيمين في البلد سواء أفراد أو شركات أو هيئات حكومية وبقية العالم الخارجي^٤.

^١ نسيم ناصر، "دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٣، ١٢.

^٢ بيتر كينين، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، "الاقتصاد الدولي - ج ٢"، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٩، ص ٥٦٠.

^٣ عادل احمد حشيش، مجدى محمد شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٧٨.

^٤ كامل بكرى، "الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص ٢٠١.

- يمكن تعريف ميزان المدفوعات باختصار بأنه: سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة جرى العمل على أنها سنة^١.
- يُعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه: سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصادات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، وكذلك التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم^٢.

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات:

- لميزان المدفوعات أهمية كبيرة تتمثل في أنه:
- يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية^٣.
- أن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي، وبالتالي فهي تقيس الموقف الدولي للبلد، كما أن هيكل هذه المعاملات يعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكيفه مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كلاً من الصادرات والواردات^٤.
- بيان أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة، الأمر الذي يمكن من متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج السياسات المتبعة^٥.
- تساعد البيانات الواردة في حسابات ميزان المدفوعات السلطات العامة في تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة من خلال تقييم وتفسير الحالات الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي، ومن ثم يعتبر ميزان المدفوعات مؤشراً لاتخاذ قرارات تصحيحية للاقتصاد كتخطيط التجارة الخارجية، أو عند وضع السياسات المالية والنقدية^٦.

ثالثاً: هيكل ميزان المدفوعات:

إن التقسيم الأكثر انقافاً عليه هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى الحسابات أو الموازين الفرعية الآتية:

١. حساب العمليات الجارية:

وهو حساب يوضح كافة التدفقات التي تؤثر بشكل مباشر في حسابات الدخل القومي ويتكون من أربعة موازين فرعية تتمثل في الآتي: الميزان التجاري (ميزان التجارة المنظورة)، ميزان الخدمات (ميزان التجارة غير المنظورة)، ميزان الدخل، بالإضافة إلى حساب التحويلات من جانب واحد.

^١ عبيد على أحمد الحجازي، "الاقتصاد الدولي - ج ١"، أكاديمية شرطة دبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣، ص ١٩٩.

^٢ محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١٦٦.

^٣ عقيل عزيز عليوي الجبوري، "تأثير ميزان المدفوعات على الاحتياطات الأجنبية في العراق"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة ال البيت، الاردن، ٢٠١٩، ص ٦.

^٤ شرف الدين ملال، "التحرير التجاري الدولي واثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية: دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٣"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٥٩.

^٥ حازم محمد زين ابو كساوي، "اثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة ٢٠٠٥ الي ٢٠٠٩"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٢، ص ٢٦.

^٦ طارق فهد ذياب مزاهرة، "محددات الحساب الجاري في الاردن للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة ال البيت، الاردن، ٢٠١٩، ص ٧.

أ- الميزان التجاري (ميزان التجارة المنظورة):

يشمل هذا الميزان كافة الصادرات والواردات السلعية بما في ذلك الذهب غير النقدي الذي يتم تبادله بين المقيمين وغير المقيمين، على أن تقيد الصادرات في الجانب الدائن (مقومة بالقيمة فوب)، وتقيد الواردات في الجانب المدين (مقومة بالقيمة سيف)^١، ويعرف الفرق بين قيمة الصادرات والواردات بالميزان التجاري، ويقال أن الميزان في صالح الدولة بمعنى حدوث فائض في الميزان التجاري عندما تكون الصادرات أعلى من الواردات، ويقال أنه في غير صالح الدولة بمعنى حدوث عجز في الميزان التجاري عندما تكون الواردات أعلى من الصادرات، ويكون الميزان التجاري في توازن عندما تتساوى الصادرات مع الواردات^٢.

ب- ميزان الخدمات (ميزان التجارة غير المنظورة):

ويتضمن عوائد كافة الخدمات التي يؤديها المقيمون في الدولة للمقيمين في الخارج، وكذلك مدفوعات كافة الخدمات التي يؤديها غير المقيمين للمقيمين، ومن أهم بنود ميزان الخدمات: خدمات النقل، التأمين، السياحة، حقوق الملكية التجارية والصناعية والفنية، عوائد الاستثمار والنفقات والمتحصلات الحكومية^٣.

ت- ميزان الدخل:

ويشمل متحصلات ومدفوعات دخل الاستثمار، حيث متحصلات دخل الاستثمار: تشمل عوائد الاستثمارات في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة أو استثمارات في أوراق مالية أو على الودائع في البنوك الأجنبية، ومدفوعات دخل الاستثمار: تشمل عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في الأوراق المالية المحولة للخارج، بالإضافة إلى الفوائد المدفوعة على القروض والتسهيلات الخارجية وودائع غير المقيمين^٤.

ث- حساب التحويلات من جانب واحد:

ويشمل هذا الحساب كافة المبادلات التي تمت بين الدولة والعالم الخارجي بدون مقابل، وتتضمن المنح والهبات والمساعدات والهدايا وأي تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت عامة أو خاصة^٥.

٢. حساب العمليات الرأسمالية:

ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عليها انتقال رأس المال من وإلى الخارج سواء كانت أصولاً حقيقية أو مالية وعادةً يقسم إلى قسمين أساسيين هما:

أ- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل:

وتشمل رؤوس الأموال المحولة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لفترة طويلة أي لمدة تزيد عن سنة، ومن أهم بنود هذا الحساب: عمليات الاستثمار المباشر في الخارج وعمليات الاستثمار الأجنبي في الداخل،

^١ القيمة فوب هي قيمة البضائع في ميناء التصدير، القيمة سيف هي قيمة البضائع في ميناء التصدير مضافاً إليها تكلفة النقل والتأمين حتى وصولها ميناء الاستيراد، وقد دعي صندوق النقد الدولي الدول لتسجيل قيمة الصادرات والواردات على أساس قيمة البضائع في ميناء التصدير على أن يتم قيد تكلفة النقل والتأمين ضمن البند الخاص بها في ميزان الخدمات.

^٢ محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣.

^٣ عقيل عزيز عليوي الجبوري، "تأثير ميزان المدفوعات على الاحتياطيات الأجنبية في العراق"، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

^٤ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، قطاع البحوث الاقتصادية، العدد رقم ٢٥٧، أغسطس ٢٠١٨، ص ٩.

^٥ طارق فاروق الحصري، "الاقتصاد الدولي: نظريات التجارة الدولية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، السياسات التجارية الدولية، المنظمات الاقتصادية الدولية، التجارة الإلكترونية، الأزمة المالية العالمية"، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠١٠، ص ص، ٥٣، ٥٤.

بالإضافة إلى الاستثمار في الأوراق المالية أيضاً سواء في الداخل أو في الخارج، وكذلك القروض طويلة الأجل سواء الاقتراض طويل الأجل للداخل أو الإقراض طويل الأجل للخارج^١.

ب- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

وتشمل رؤوس الأموال المحولة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لفترة قصيرة أي لمدة تقل عن سنة، ومن أهم بنود هذا الحساب: الأصول النقدية، الودائع المصرفية سواء للداخل أو للخارج، الكمبيالات، القروض تحت الطلب والأوراق المالية قصيرة الأجل كسندات الحكومة قصيرة الأجل، ويشمل هذا الحساب أيضاً حركات الذهب، ويعامل استيراد وتصدير الذهب في ميزان المدفوعات تماماً مثل معاملة استيراد وتصدير السلع^٢.

٣. حساب عمليات التسويات الرسمية:

حيث يسجل في هذا الحساب حركات التدفق الداخلي والتدفق الخارجي، وذلك لحساب التغير في الالتزامات السائلة وغير السائلة للحائزين الرسميين الأجانب والتغير في الأصول الاحتياطية للدولة خلال سنة، وتشير الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة إلى ما في حوزتها من ذهب و عملات قابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة ومركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي، وتسجل الزيادة في التزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين الأجانب، والنقص في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة في الجانب الدائن، أما النقص في التزامات الدولة نحو الحائزين الأجانب، والزيادة في أصوله الاحتياطية الرسمية في الجانب المدين، والغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطيات الدولية، والتسوية تكون لصافي العجز أو الفائض^٣، ويقصد بالعجز هنا العجز الاقتصادي لأن ميزان المدفوعات عادةً ما يحقق التوازن المحاسبي^٤.

كيف تستخدم عناصر الاحتياطيات الدولية في إجراء التسوية الحسابية لميزان المدفوعات^٥:

أ- **تسوية العجز:** يحدث العجز في ميزان المدفوعات عندما يزيد الجانب المدين لميزاني الحسابات الجارية والرأسمالية عن الجانب الدائن وتتطلب تسوية هذا العجز دخول نقد أجنبي إلى داخل الدولة ويتم ذلك عن طريق حركات:

- خروج الذهب النقدي إلى الخارج.
- نقص الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين.
- زيادة التزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين الأجانب.

^١ طارق فاروق الحصري، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤، ٥٥.

^٢ جهاد شريف صبري خليفة، "اثر التطور في حركات رؤوس الأموال على الميزان التجاري في مصر (٢٠٠٠-٢٠١٠)"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٣، ص ١٤.

^٣ شوشان زهير، "تقلبات اسعار الصرف واثارها على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٤"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٥١.

^٤ يختلف مفهوم التوازن المحاسبي عن مفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات فالتوازن المحاسبي أمر بديهي نظراً للعمل بمبدأ القيد المزدوج حيث تتعادل جميع بنود الأصول والخصوم بعد إضافة بند السهو والخطأ. بينما التوازن الاقتصادي يعنى تعادل أصول وخصوم عدد معين من بنود ميزان المدفوعات، حيث يقصد به تعادل الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.

^٥ السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، "الاقتصاد الدولي"، دار فاروس العلمية، المكتبة المكية، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، ٢٠١٧، ص ٢٥٧، ٢٥٨.

- ب- **تسوية الفائض:** يحدث الفائض في ميزان المدفوعات عندما يزيد الجانب الدائن لميزاني الحسابات الجارية والرأسمالية عن الجانب المدين وتتطلب تسوية هذا الفائض خروج نقد أجنبي إلى خارج الدولة ويتم ذلك عن طريق حركات:
- دخول الذهب النقدي إلى داخل الدولة.
 - زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين.
 - نقص التزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين الأجانب.

٤. حساب السهو والخطأ:

يتم القيد في ميزان المدفوعات وفقاً لطريقة القيد المزدوج، وبالتالي وفقاً لهذه الطريقة سيكون هناك تعادل محاسبي لجانبي ميزان المدفوعات، بمعنى هناك تعادل بين إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة، إلا أن هذا التوازن قلما يتحقق في الواقع العملي وهنا يتم اللجوء إلى حساب السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين^١.

المطلب الثاني: ماهية عجز الميزان التجاري وأهم الأسباب والآثار الاقتصادية التي تترتب عن الاختلال فيه.

أولاً: مفهوم عجز الميزان التجاري:

تعددت المفاهيم حول عجز الميزان التجاري إلا أن معظمها تصب في سياق واحد، فيمكن تعريف عجز الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها، وكذلك يعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة (وهذا هو المفهوم الضيق للميزان التجاري)، ويقصد بالميزان التجاري أيضاً رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حالياً، إلا أننا في هذا البحث سوف نعتمد على المفهوم الضيق للميزان التجاري^٢ (الفرق بين قيمة صادرات الدولة و وارداتها السلعية فقط)، ويقال أن الميزان في صالح الدولة بمعنى حدوث فائض في الميزان التجاري عندما تكون الصادرات أعلى من الواردات أي أن هذه الدولة تتمتع باقتصاد مستقر، ويقال إنه في غير صالح الدولة بمعنى حدوث عجز في الميزان التجاري عندما تكون الواردات أعلى من الصادرات، ويكون الميزان التجاري في توازن عندما تتساوى الصادرات مع الواردات^٣.

ويلاحظ أن للميزان التجاري شقين أساسيين هما الصادرات والواردات وبالتالي لابد من معرفة مفهوم كل منهما:

- أ- **مفهوم الصادرات Exports :** تمثل الصادرات الركن الأساسي للسياسة التجارية للبلدان، إذ أنها تشكل المصدر الأساسي للحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتحقيق التنمية، فهي عبارة عن مجموع قيم

^١ زبير طيوح، "أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (١٩٨٠ - ٢٠١٣)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٣٨، ٣٩.

^٢ مي يوسف الطيب احمد، "مساهمة الصادرات غير البترولية في الميزان التجاري السوداني خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٤"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٥، ص ٥٩.

^٣ السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٣.

^٤ نسيم ناصر، "دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢)"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج أو ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي المباع إلى العالم الخارجي، مع العلم أن هيكل الصادرات يتضمن جانبين هما: **التركيب السلعي** حيث يعبر عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي، وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركيزها، دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي، أما **التوزيع الجغرافي** للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطاً بتساعد درجة تركيزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي بالإضافة إلى حالة التخلف.

ب- **مفهوم الواردات imports**: تمثل الواردات متغيراً أساسياً آخر للسياسة التجارية، لما لها من دور مؤثر في الاقتصاد بوجه عام، خاصة في البلدان النامية فمن خلال الواردات يتم توفير السلع والمستلزمات الضرورية غير المتوفرة داخل البلاد لسد حاجات الاستهلاك المحلي ومتطلبات التنمية، وبالتالي يمكن تعريفها على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدولة عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدولة، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل.

ثانياً: التوازن والاختلال في الميزان التجاري:

كما سبق القول يحدث التوازن في الميزان التجاري عندما يتساوى الجانب الدائن للميزان التجاري مع الجانب المدين أي عندما تتساوى الصادرات مع الواردات، بينما يحدث الاختلال في الميزان التجاري إذا اختلف الجانب الدائن عن الجانب المدين وهنا نكون بصدد حالتين هما: حدوث **فائض** في الميزان التجاري وذلك يحدث عندما تتفوق الصادرات على الواردات (الصادرات > الواردات)، حدوث **عجز** في الميزان التجاري وذلك يحدث عندما تتفوق الواردات على الصادرات (الواردات > الصادرات). ويلاحظ أنه من النادر تحقيق حالة التوازن في الميزان التجاري فغالباً ما يكون الميزان التجاري إما في حالة عجز أو في حالة فائض.

ثالثاً: أسباب الخلل (عدم التوازن) في الميزان التجاري:

تتعدد أنواع وأسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، وسوف نعرض أهمها فيما يلي:

١. التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظراً للعلاقة الوثيقة بين سعر الصرف والميزان

التجاري، فإن تحديد قيمة سعر صرف عملة الدولة بأكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع ومن ثم انخفاض حجم الصادرات، وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، فسيؤدي ذلك إلى زيادة حجم الصادرات نتيجة

انخفاض أسعارها من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الخارجي عليها، مقابل تقلص الواردات حيث تصبح أغلى نسبياً بالنسبة للمواطنين، وبالتالي اختلال الميزان التجاري للدولة أيضاً^١.

٢. **تغيرات أسعار الفائدة:** يؤثر سعر الفائدة على الميزان التجاري من خلال تأثيره الواضح على حركة رؤوس الأموال، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة في داخل الدولة إلى جذب رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها داخل الاقتصاد والاستفادة من العائد المرتفع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي والذي بدوره يؤدي إلى زيادة حركة الصادرات ومن ثم تحسن الميزان التجاري وعلى العكس يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الداخل إلى خروج أو هروب رؤوس الأموال إلى الخارج حيث أصبحت المراكز المالية العالمية الأخرى ذات أسعار الفائدة المرتفعة أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي ومن ثم انخفاض حركة الصادرات وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري^٢.

٣. **أسباب هيكلية:** وهي أسباب تتعلق بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصادات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أو اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية^٣.

٤. **أسباب دورية:** وهنا ينشأ الاختلال في الميزان التجاري نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي تتتاب الاقتصاد الرأسمالي، حيث يزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار ويزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية مما ينتج عنه زيادة الصادرات عن الواردات وبالتالي تحسن الميزان التجاري في فترات الرواج، وعلى العكس ينخفض مستوى التشغيل ويقل الدخل القومي وتنخفض الأسعار وتضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض إنتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة في حالة الركود، وهذه التغيرات تحدث بصفة دورية لذلك يطلق عليها بالتقلبات الدورية الاقتصادية، أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، لذلك فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة^٤.

٥. **الظروف الطارئة أو العارضة:** وهنا قد ينشأ الاختلال في الميزان التجاري نتيجة حدوث ظروف طارئة أو عرض سياسي أو اقتصادي، وسرعان ما يزول هذا الاختلال بزوال السبب العارض، مثل الاختلال الذي يحدث نتيجة سوء الموسم الزراعي خاصة في البلدان الزراعية، والاختلال الذي يحدث في حالة الكوارث الطبيعية والحروب^٥.

^١ إهاب مخيش، "أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة - الجزائر -"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٣٠.

^٢ محمود احمد محمود حمادة، "أثر صدمات الميزان التجاري على الاحتياطي الأجنبي في الاردن للفترة الزمنية ٢٠٠٢-٢٠١٧"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة ال البيت، الاردن، ٢٠١٩، ص ١٤.

^٣ إيمان محمد عبداللطيف مصطفى، "أثر التضخم وأسعار الصرف الأجنبي على اختلال الميزان التجاري المصري خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٥"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٣، ٢٠١٦، ص ٣٩٦.

^٤ إهاب مخيش، "أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة - الجزائر -"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

^٥ أحمد رفعت خميس فؤاد، "آليات علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصري"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١٠٧، العدد ٥٢٤، ٢٠١٦، ص ٤٣٤.

٦. **الاختلال الموسمي:** وهنا ينشأ الاختلال في الميزان التجاري نتيجة التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية، مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية أو تدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام وهكذا^١.

٧. **الظروف السياسية:** قد تلعب الظروف السياسية دوراً كبيراً في تكوين العجز في الميزان التجاري لبعض البلدان، مثل قيام الحروب والثورات أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات، خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة، حيث تتسبب هذه الظروف في انكماش واردات البلد من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الأمر الذي يسبب التدهور في معدلات صادراته، ومن ثم تفاقم العجز في الميزان التجاري^٢.

رابعاً: الآثار الاقتصادية التي تترتب عن الاختلال في الميزان التجاري:

قد يكون الميزان التجاري إما في حالة عجز أو في حالة فائض وفي كل من الحالتين فإنه يعاني من اختلال، وسوف نوضح الأثر الاقتصادي لكل من الحالتين كما يلي^٣:

أ- في حالة حدوث فائض في الميزان التجاري (الصادرات > الواردات):

إن الفائض في الميزان التجاري لدولة معينة ما هو إلا عامل ومؤشر قوي على مدى صحة وقوة اقتصادها واتساع طاقته الإنتاجية الفائضة عن الحاجات الداخلية، وكذلك ارتفاع القدرة التنافسية للسلع المصدرة مقارنة بنظيراتها المستوردة من العالم الخارجي، بالإضافة إلى أن هذا الفائض يشير إلى قدرة هذه الدولة على الحصول على عملة أجنبية تضيفها لاحتياجاتها من هذه العملة لاستخدامها في تمويل وارداتها وتسديد التزاماتها الخارجية، كما أنه نتيجة لقدرة الدولة على التصدير فإنها تصبح قادرة على تشغيل اليد العاملة بها وكذلك الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد في تلبية حاجاته وزيادة صادراته.

ب- في حالة حدوث عجز في الميزان التجاري (الصادرات < الواردات):

ومن الناحية الأخرى فإن عجز الميزان التجاري لدولة معينة ما هو إلا إشارة واضحة لمواطن الضعف في اقتصادها القومي، فهو يعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية عن تلبية احتياجات هذا الاقتصاد الأمر الذي يضطره لاستيراد احتياجاته الناقصة من الخارج، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي لاقتصاد هذه الدولة، كما أن العجز في الميزان التجاري ينتج عنه استنزاف الاحتياطيات من العملات الأجنبية ويؤدي إلى الاستدانة، بالإضافة إلى إنه يعكس القصور والضعف في نمو الصناعة وكذلك في أداء السياسة المالية والنقدية لتلك الدولة وما ينتج عن كل ذلك من آثار أو أزمات اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.

^١ شوشان زهير، "تقلبات أسعار الصرف واثارها على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٤"، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.
^٢ صفوت عبدالسلام عوض، "سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات: التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، المجلد ٤٠، العدد ٢، ١٩٩٨، ص ٣٣٧.
^٣ إيمان محمد عبداللطيف مصطفى، "أثر التضخم وأسعار الصرف الأجنبي على اختلال الميزان التجاري المصري خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٥"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٨.

المبحث الثالث: ماهية سعر الصرف ودوره في علاج الخلل في الميزان التجاري والعجز المزدوج.

يعتبر سعر الصرف من أهم الأدوات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الأجنبي عن طريق ربط العملة المحلية بالعملة الأجنبية، وتمثل سياسة سعر الصرف أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، وآلية فعالة لحماية الاقتصاد القومي من الصدمات الداخلية والخارجية، وتختلف درجة تأثير سعر الصرف في الاقتصاد على مدى استقرار هذا السعر، حيث يلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية اليومية، ولا يوجد مجتمع يعيش بمنأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، والذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف.

لذلك سوف نقوم في هذا المبحث بتوضيح ماهية سوق الصرف أولاً ثم توضيح الإطار النظري لسعر الصرف أي تعريفه وأهميته وأنواعه وأنظمتها والنظريات المفسرة له وأهم العوامل المؤثرة عليه، فضلاً عن دوره في علاج الخلل في الميزان التجاري والعجز المزدوج وذلك كما يلي:

المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي وأنواعه والمتعاملون فيه:

أولاً: مفهوم سوق الصرف الأجنبي وأهم المتعاملين فيه:

يعتبر سوق الصرف المكان الذي يجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة فيما بينها بيعاً وشراءً، فهو ليس كغيره من الأسواق المالية أو التجارية الكلاسيكية، إذ إنه لا يشترط وجود مكان محدد يجتمع فيه البائع والمشتري، وإنما يقتصر التعامل في سوق الصرف على التعامل من خلال أجهزة الهاتف والفاكس والتلكس داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي في البنوك العاملة في مختلف المراكز المالية^١.

وسوق الصرف الأجنبي هو سوق لا مركزي على عكس الأسواق الأخرى، حيث يتم تداول العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي من خلال الوسطاء التقليديين والوسطاء الإلكترونيين والمعاملات المباشرة بين البائعين والمشتريين ومن ثم لا توجد سلطة مركزية لجمع المعلومات من أماكن التداول المختلفة في سوق الصرف الأجنبي وإنما يحصل المتداولون على معلومات على مستوى السوق في الغالب من خدمات الوساطة^٢.

وتتمثل أهم مبررات تدخل الشركات الفردية أو الحكومات في أسواق الصرف الأجنبي في: حاجة هذه الأطراف للعملات الأجنبية من أجل السفر إلى الخارج، شراء الأسهم والسندات الأجنبية، أو بغرض الاستثمار الأجنبي، أو استلام الدخل مثل الفوائد وأرباح الأسهم والإتاوات وما إلى ذلك من الخارج أو دفع هذا الدخل بالعملة الأجنبية للخارج، أو بغرض المضاربة أي شراء عملة أجنبية بسعر منخفض على أمل بيعها بسعر مرتفع لتحقيق الربح، وكذلك قد تدخل البنوك المركزية سوق الصرف الأجنبي وتشتري أو تبيع العملات الأجنبية (مقابل العملة المحلية) لتحقيق الاستقرار في العملة الوطنية، أي للحد من التقلبات العنيفة في أسعار الصرف^٣.

^١ عبد الرازق بن الزاوي، "سعر الصرف الحقيقي التوازني"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٦، ص ٣٩.

^٢ James A. Ligon, Hao-Chen Liu, "The relation of trade size and price contribution in a traditional foreign exchange brokered market", Pacific-Basin Finance Journal 21, (2013), p 1027.

^٣ Belay Seyoum, "Export-Import Theory, Practices and Procedures", Second Edition, published by Routledge e:Taylor & Francis, (2009), p 226.

ثانياً: أنواع سوق الصرف:

ويتم التفرقة بين نوعين من أسواق الصرف الأجنبي:

أ- **أسواق الصرف الأجنبي العاجلة:** وهي الأسواق التي تتم فيها المعاملات على أساس سعر الصرف الحالي وتشتترط استلام ودفع الصرف الأجنبي في مدة يومين بعد اليوم الذي يتم فيه الصفقة، حيث تسمح هذه الفترة للمتعاملين بتسوية التزاماتهم المالية عبر حساباتهم المصرفية الدائنة والمدينة، وسعر الصرف هنا يسمى بالسعر الفوري^١.

ب- **أسواق الصرف الأجنبي الآجلة:** وهي الأسواق التي تتم فيها بيع وشراء عملات محددة على أن يتم التسليم في استحقاقات محددة مستقبلاً وفقاً لسعر متفق عليه اليوم، واستحقاق العقود الآجلة يتم عادة لفترات تكاد تكون نمطية، وهي لمدة شهر وشهرين وثلاث أشهر وستة أشهر وسنة، والعمليات التي تقل عن ستة أشهر هي الأكثر تداولاً وسوقها دائماً نشطة وعميقة، أما العقود التي تزيد عن ذلك أي لمدة سنة فهي أقل وسوقها خفيفة، ويحسب سعر الصرف الآجل على أساس السعر العاجل أو السائد^٢. وهو يعطى كما يلي:

سعر الصرف الآجل = سعر الصرف العاجل + تكلفة فترة الانتظار.

المطلب الثاني: ماهية سعر الصرف الأجنبي ودوره في علاج الاختلال في الميزان التجاري:

إن التبادل التجاري الذي يتم بين دولتين والتي لكل منهما عملة وطنية مختلفة يتطلب وجود نسبة تبادل معينة بين عملتي الدولتين، وهو ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

ليس من اختصاص أي فرد أو منظمة تحديد سعر الصرف وإنما تقع هذه الوظيفة على عاتق سوق الصرف الأجنبي حيث يعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي على أساسه يتم بيع وشراء العملات الأجنبية^٣، فسعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى حيث تعتبر إحدى العملتين سلعة والأخرى تعتبر ثمناً لها، أو بصيغة أخرى يمكن تعريف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو العكس أي أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية^٤.

ومن التعريف السابق يتضح أن هناك طريقتين للتعبير عن سعر الصرف هما: ^٥

أ- **سعر الصرف المباشر:** ويشير إلى عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

^١ علاء الدين عماري، حكيم بو ناصري، "اثر تقلبات اسعار الصرف علي ميزان المدفوعات الجزائري (حالة الجزائر)", رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التسيير، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٣٠.

^٢ حميدات سعاد، "دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٥.

^٣ Michael Veseth, "Introductory Macroeconomics", Second Edition, University Of Puget Sound, Elsevier Inc, (1984), P 327.

^٤ احمد محمد مندور، واخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢٦٨.

^٥ جهاد شريف صبري خليفة، "اثر التطور في حركات رؤوس الاموال على الميزان التجاري في مصر (٢٠٠٠-٢٠١٠)", مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

ب- **سعر الصرف المتبادل:** ويشير إلى عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية.

ويلاحظ أن الطريقة الثانية ما هي إلا مجرد مقابل حسابي للطريقة الأولى، ولكن لابد من توخي الحذر عند الكلام عن ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف حيث يختلف المعنى تماماً وفقاً للتعريف المستخدم، فعلى سبيل المثال: إذا ارتفع عدد وحدات الجنيه المصري لكل دولار أمريكي فذلك يعني انخفاض قيمة الجنية أو ارتفاع قيمة الدولار، أما إذا استخدمنا التعريف الثاني فإن ارتفاع معدل صرف الدولار مقابل الجنيه المصري يعني ارتفاع قيمة الجنيه أو انخفاض قيمة الدولار.

ثانياً: أنواع سعر الصرف:

١. سعر الصرف الإسمي Nominal Exchange Rate:

وهو السعر السائد في تاريخ معين ويعرف بأنه سعر إحدى العملات بدلالة وحدات عملة أخرى، ونتيجة للتعامل بين جانبي العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي تظهر أسعار إسمية يتم على أساسها تبادل العملات، وهذه الأسعار لا تأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية من سلع وخدمات بين البلدين، وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الإسمية، وسعر صرف موازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية أو السوداء بما يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد^١.

٢. سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate:

وهو عبارة عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية، ومن ثم فهذا السعر يعطي العملة المحلية قيمتها الحقيقية، كما أنه يقيس القدرة التنافسية حيث توجد علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي والقدرة التنافسية للدولة، وعلماً بأن أسعار الصرف الإسمية لا تعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار في الدولتين، وبذلك يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الإسمي طبقاً للتغيرات في مستوى أسعار الدول^٢. ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي على النحو التالي:

$$RE = e (P^* / P)$$

إذ تمثل RE سعر الصرف الحقيقي، و e سعر الصرف الإسمي، وأن كلا من P و P* يمثلان المستوى العام للأسعار المحلية والأسعار العالمية على الترتيب.

٣. سعر الصرف الفعال Effective Exchange Rate:

وهو عبارة عن الرقم القياسي أو متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية في فترة زمنية ما (فسعر الصرف الفعلي عبارة عن متوسط عدة أسعار صرف ثنائية)، حيث

^١ عبد العزيز برنه، "تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (١٩٩٩ - ٢٠١٤)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٥.

^٢ ماهر حسن محمد حمد، "تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٨، ص ٤٣.

يوضع وزن معين لكل عملة حسب أهميتها في التجارة الخارجية، فعملات الدول ذات الوزن النسبي المرتفع يكون لها أهمية كبيرة في التجارة الدولية والعكس صحيح، وبالتالي فسر الصرف الفعال يتحدد بعاملين هما عدد العملات الأجنبية المختارة في سلة العملات والأوزان النسبية التي تعطى لكل عملة أجنبية^١.

٤. سعر الصرف الفعال الحقيقي Real Effective Exchange Rates :

يعتبر سعر الصرف الفعلي سعر إسمي نظراً لكونه عبارة عن المتوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وبالتالي فمن أجل أن يكون مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذا دلالة ملائمة عن تنافسية البلد تجاه الخارج فلا بد أن يخضع إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية بحيث يعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بدلالة العملة المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية^٢.

٥. **سعر الصرف التوازني:** وهو سعر الصرف الذي يكون متسقاً مع توازن الاقتصاد الكلي أي أنه يمثل التوازن لميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي^٣.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

فيما يلي أهم العوامل التي قد تؤدي إلى تغير سعر الصرف:

١. **معدلات التضخم:** حيث يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فزيادة التضخم المحلي تؤدي لارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستيراد من الخارج ومن ثم زيادة الطلب على الصرف الأجنبي في الدولة التي ارتفعت بها الأسعار، ومن ناحية أخرى تصبح الصادرات أغلى نسبياً بالنسبة للأجانب، الأمر الذي يؤدي لانخفاض التصدير ومن ثم انخفاض عرض الصرف الأجنبي، ونتيجة لانخفاض عرض الصرف الأجنبي في مقابل زيادة الطلب عليه يرتفع سعر الصرف الأجنبي أو بمعنى آخر انخفاض في قيمة العملة المحلية في سوق الصرف، بمعنى زيادة عدد الوحدات من العملة المحلية التي يتم استبدالها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية المقابلة لها^٤.

٢. **مستوى النمو الاقتصادي:** يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة، بما يعكس زيادة صادرات الدولة والحصول على عائدات كافية من النقد الأجنبي الذي يمكن استغلاله في تسديد الديون الخارجية أو زيادة حجم الاحتياطيات من النقد الأجنبي، مما يؤثر إيجابياً على سعر الصرف^٥.

^١ احلام شنين، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (١٩٨٦ - ٢٠١٥)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٤.

^٢ عادل عبدالله البلة عبدالله، "أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان ٢٠٠٨ - ٢٠١٥"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠١٧، ص ٢٥.

^٣ خالد عبد الحميد حسنين عبد الحميد، "أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات المصري في إطار الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة من ١٩٩١ / ١٩٩٢ - ٢٠١٦ / ٢٠١٧"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١٠٨، العدد ٥٢٧، ٢٠١٧، ص ١٨٢.

^٤ حسين مقاد حسين، "أثر تغيرات سعر صرف الدينار العراقي على الصادرات والواردات العراقية دراسة قياسية خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦)"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ٩، العدد ٢، الجزء الثاني، ٢٠١٨، ص ٧٨٤.

^٥ طباش جمال، "محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد ١١، ٢٠١٦، ص ٣١٨.

٣. **الديون الخارجية:** تعتبر المديونية الخارجية للدولة واحدة من الأعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني، حيث أن ارتفاع الدين الخارجي لدولة ما يؤدي إلى زيادة العبء على الاقتصاد الوطني بسبب الالتزام بسداد أقساط الدين بالإضافة لسداد فوائده على فترات محددة، وفي حال إذا كانت الدولة تقتصر إلى موارد كافية من العملات الأجنبية لسداد هذه الأقساط، فسوف يؤدي ذلك إلى اختلال استقرار العملة المحلية ومن ثم انخفاض قيمتها مقابل العملات الأخرى بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية.^١

٤. **سعر الفائدة:** تؤثر أسعار الفائدة بطريقة غير مباشرة على سعر الصرف، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى الإحجام عن الاستثمار ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية، والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة سيؤدي ذلك لزيادة الإقبال على الاستثمار ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وبالتالي ارتفاع قيمة العملة المحلية.^٢

٥. **ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملته ذلك البلد والعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.^٣

٦. **الموازنة العامة للدولة:** تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف، ففي حالة اتباع الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليل حجم الإنفاق الحكومي فذلك سيؤدي لانخفاض مستوى الطلب الكلي ومن ثم انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط معدلات التضخم مما ينجم عن ذلك انخفاض في الواردات وزيادة في الصادرات ومن ثم يتحقق فائض في الميزان التجاري يرفع من قيمة العملة في أسواق الصرف أو بمعنى آخر ينخفض سعر الصرف الأجنبي للعملة والعكس في حالة اتباع الدولة سياسة توسعية.^٤

يوجد العديد من العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار صرف العملة مثل كمية النقود وتأثيرها على مستوى الأسعار، مستوى العرض والطلب على العملة، السياسة النقدية والسياسة المالية، الاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى التعريفات الجمركية والضرائب على الواردات.

رابعاً: أنظمة سعر الصرف:

لقد مرت أنظمة أسعار الصرف بعدة مراحل، وذلك طبقاً للسياسة النقدية التي تتخذها الدولة، فهناك دول تبنت فكرة تثبيت سعر الصرف، حيث رأت أن الحل الأمثل في الحد من التضخم هو في نظام الصرف

^١ صباح صابر محمد خوشنوا، "تحليل وقياس أثر سعر صرف الدينار العراقي في الطلب على الدولار الأمريكي في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٥)"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، المجلد ٩، العدد ١٨، ٢٠١٧، ص ٧٥.

^٢ إسلام نمير رامي سيد، "أثر سعر الصرف على قيم التداول بالبورصة المصرية: تطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، ٢٠١٩، ص ٧٢٠.

^٣ منال جابر مرسي أحمد، "تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٧"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، ٢٠١٧، ص ٥١٠.

^٤ جعفري عمار، "إشكالية اختبار نظام الصرف الملازم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية: دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٢، ص ٢٠.

الثابت، وهناك دول اعتبرت أن نظام سعر الصرف المعموم هو النظام الأمثل لأنه يحقق مكاسب إذا ما توفر الاستقرار المالي والنقدي بجانب رفع كفاءة الجهاز المصرفي، أما في الدول الناشئة فأهمية نظم سعر الصرف تتبع من الدور الذي تلعبه في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي في المدى القصير وفي العمل على استمرار نتائج سياسات التحرير في المدى الطويل، وبالتالي تواجه الدول النامية خيارين، إما تعويم عملاتها مقابل العملات الأخرى أو تثبيت قيمة عملاتها إلى عملة رئيسة أو سلة من العملات.

وقد صنف صندوق النقد الدولي أنظمة الصرف إلى ثمانية نظم صرف رئيسية تطبقها الدول الأعضاء مع اختلافها في الأهداف والأسس التي تعتمد عليها كل دولة لتحقيق ما ترى أنه السعر الأمثل لعملتها الوطنية وتضم النظم الثمانية الرئيسية لأسعار الصرف ما يلي^١:

١. السماح بتداول عملة دولة أخرى محلياً كالدولار مثلاً بدلاً عن العملة الوطنية أو الانضمام إلى اتحاد نقدي يصدر عملة واحدة لكل الدول الأعضاء (اتحاد العملة).
 ٢. التزام السلطة النقدية بربط العملة الوطنية بعملة أجنبية بسعر صرف ثابت غير قابل للتغيير أو التعديل تحت إشراف (مجلس العملة).
 ٣. ربط سعر العملة الوطنية بعملة أجنبية واحدة أو مجموعة من العملات ويسمح هذا النظام بتحريك سعر العملة صعوداً أو هبوطاً بحد أقصى ١% فيما يعرف بإسم التعويم المدار وهو أكثر النظم التي تلقى إقبالاً بين الدول.
 ٤. ربط سعر الصرف بعملة أجنبية أخرى مثل السابق ولكن مع السماح بالتحرك صعوداً أو هبوطاً بنسبة تزيد عن ١%.
 ٥. نظام الربط الزاحف الذي يقتضي إجراء تعديل دوري بسيط لسعر صرف العملة الوطنية طبقاً لجدول معلن مسبقاً أو استجابة لمؤشرات اقتصادية متفق عليها.
 ٦. نظام الهوامش المتحركة الذي يسمح بصعود وهبوط العملة في إطار سعر ثابت يجرى تعديله طبقاً لجدول معلن مسبقاً أو استجابة لمؤشرات اقتصادية متفق عليها، وهو نظام يعتمد على استقرار الأسعار كأساس لتحديد سعر الصرف.
 ٧. التعويم المحكوم أو المدار، حيث تقوم السلطات النقدية بموجبه بتوجيه أسعار الصرف من خلال التدخل المباشر بالبيع أو الشراء في أسواق النقد.
 ٨. التعويم الحر طبقاً لحركة الأسواق حيث يقتصر دور البنك المركزي على امتصاص التقلبات الحادة وتحقيق الاعتدال المطلوب دون تدخل في اتجاه الأسعار صعوداً أو هبوطاً.
- وفيما يلي سوف نتناول أهم نظم الصرف وأكثرها قبولاً بين الدول:

١. نظام سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate :

وكان هذا النظام سائداً في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينات وعرف في ذلك الوقت بنظام بريتون وودز، ويقتضي هذا النظام التدخل الحكومي المستمر في سوق النقد الأجنبي للحفاظ على استقرار سعر العملة والحيلولة دون ارتفاعه أو انخفاضه عن المستوى المحدد^٢، ووفقاً لهذا النظام فأن

^١ زاهر عبد الحليم خضر، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٤-٢٠١٠)"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.
^٢ ندي محمد احمد جبارة الله، "اثر بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف في الفترة من ١٩٧٨-٢٠١٠"، رسالة ماجستير، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان، ٢٠١٣، ص ٢٥.

البنك المركزي يعمل على تثبيت سعر صرف العملة عند مستوى معين، على أن لا يتم تجاوز هذا السعر أو الهبوط عنه من خلال ما يقوم به البنك المركزي من عمليتي البيع والشراء للعملة^١، ويلاحظ أن تثبيت سعر الصرف لا يعني عدم السماح له بالتغير، لأن الاستقرار الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق عن طريق سياسات جامدة، ولكن يسمح لسعر الصرف بالتغير ولكن في حدود معينة^٢، ولضمان التوافق بين الطلب والعرض من العملة الأجنبية (أي ثبات سعر الصرف)، يتطلب من الدولة أن تكون مستعدة لتدعيم سعر صرف عملتها والحفاظ على استقراره من خلال بيع وشراء الذهب والاحتياطات من العملة الأجنبية، فعندما يزداد العرض من العملة الوطنية عن الطلب عليها في أسواق الصرف الأجنبي، فإن الدولة تكون مستعدة لبيع الذهب أو العملة التي تثبت عملتها على أساسها وذلك لمنع انخفاض سعر صرف عملتها، والعكس في حالة ارتفاع الطلب على العملة المحلية عن العرض منها، فإن الدولة تتدخل في شكل مشتري للعملة أو الذهب في سوق الصرف لمنع ارتفاع سعر صرف عملتها، وبهذا تستطيع الدولة الحفاظ على سعر صرف ثابت لعملتها، وهذا يتطلب من الدولة أن تقوم بطباعة النقود وتوفير احتياطي كبير من العملات الأجنبية^٣.

وفقاً لهذا النظام يمكن للدولة تثبيت سعر صرف عملتها إما إلى عملة واحدة تتميز بالقوة والاستقرار وهذا عندما تكون معظم معاملاتها تتم مع دولة واحدة، وإما إلى سلة عملات تتكون من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أو العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة وهذا عندما تكون معاملاتها تتم مع عدة دول^٤:

- **أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة:** حيث يمكن للدولة تثبيت سعر صرف عملتها إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصادات على تثبيت عملتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات^٥.

- **أنظمة أسعار الصرف الثابتة لسلة عملات:** في إطار هذا النظام، يتم ربط العملة بسلة من العملات بدلاً من الربط بعملة واحدة، ويتبع ذلك النظام غالباً الدول ذات التنوع الجغرافي في هيكل تجارتها، حيث يتم تحديد سعر صرف عملتها وفقاً لعملات الشركاء التجاريين مرجحة بالأوزان النسبية للتجارة مع كل شريك، ومن شأن هذا النظام أن يخفف من حدة التقلبات التي تحدث في ميزان المدفوعات والنتائج والأسعار، والتي يمكن أن تنشأ من التغيرات في أسعار الصرف^٦.

- **أنظمة أسعار الصرف الثابتة ضمن هوامش محددة:** حيث أن سعر صرف العملة في هذا النظام محتفظ به داخل هوامش عائمة من ناحية ومن ناحية أخرى سعر الصرف المركزي مصحح دورياً بالنسبة لسعر صرف ثابت يعلن عنه مسبقاً أو استجابة لمؤشرات اقتصادية متفق عليها^٧.

^١ سلام كاظم شاني، علاء حسين فاضل، "قياس وتحليل العجز المزدوج في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٩)"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠.

^٢ السيد محمد احمد السريتي، احمد فتحي خليل الخضراوي، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٧.

^٣ زاهر عبد الحليم خضر، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٤-٢٠١٠)"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

^٤ منصور على منصور شطا، "أثر تحرير سعر صرف العملة المصرية على بعض مؤشرات الاقتصاد المصري"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١١٠، العدد ٥٣٤، ٢٠١٩، ص ٣٠٩.

^٥ شوشان زهير، "تقلبات أسعار الصرف وأثارها على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٤"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

^٦ منال جابر مرسى أحمد، "تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٧"، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٩.

^٧ شيماء عادل محمد المهدي، "أنظمة سعر الصرف ومدى ارتباطها بالاحتياطات الأجنبية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ٦٨.

٢. نظام أسعار الصرف المرنة أو المعمومة:

وفقاً لهذا النظام تتحدد أسعار الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب على العملة داخل سوق الصرف الأجنبي، على خلاف سعر الصرف الثابت الذي تحدده السلطات النقدية متمثلة في البنك المركزي، فوفقاً لهذا النظام يتمكن البنك المركزي من وضع السياسة النقدية فقط ولا يتمكن من التحكم في سياسة سعر الصرف، وقد ظهر هذا النظام بعد انهيار نظام قاعدة الذهب (نظام ثبات سعر الصرف)^١، وبالتالي في ظل هذا النظام فإن الدولة لا تكون مضطرة للتدخل من أجل الحفاظ على ثبات سعر صرف عملتها، بل تتركه يخضع لظروف الطلب والعرض من أجل تحديد سعره التوازني، وبهذا فإن النظام المرن يعفي الدولة من الاحتفاظ بكميات كبيرة من الاحتياطيات النقدية الأجنبية ومن الذهب لتدعيم سعر صرف عملتها.

ويتخذ التعويم شكلين هما:

- **نظام التعويم الحر:** وفقاً لهذا النوع من التعويم تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حراً يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، ويقتصر تدخل السلطات النقدية في التأثير في سرعة تغير سعر الصرف وحماية قيمة العملة من التقلبات العرضية، حيث تقوم السلطات النقدية بإنشاء ما يعرف بصندوق موازنة الصرف عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطيات النقدية، والتي تستطيع من خلالها السلطات النقدية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريه بقصد حماية سعر صرف عملتها^٢.
- **نظام التعويم المدار:** وفي ظل هذا النوع من التعويم تقوم الدولة بوضع مستوى استرشادياً لسعر الصرف وتترك لقوى السوق والبنوك التجارية حرية الحركة حوله، مع مراقبته والتدخل الدوري لضبطه في إطار المحافظة على التوازن وحماية المستويات التي قررتها، وذلك وفقاً لمعدلات النمو ومستوى الاحتياطيات الدولية ومركز ميزان المدفوعات وتطور السوق الموازية ومؤشرات التضخم وكمية النقد المصدر في الدولة، وبالتالي فسعر الصرف هنا يتحدد وفقاً لقوى السوق ولكن يختلف هذا النظام عن التعويم الحر في أن تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف يمتد للتأثير على قيمة العملة بغرض تحقيق أهداف معينة^٣.

خامساً: آثار سياسة تعويم سعر الصرف على الصادرات والواردات وعجز الموازنة العامة للدولة^٤:

- **أثر تعويم سعر الصرف على الصادرات:** حيث هناك علاقة طردية بين الصادرات وسعر الصرف الأجنبي، حيث إن الطلب على الصادرات يزداد بزيادة سعر الصرف، ففي حالة تخفيض قيمة العملة

^١ مرمز سليمان ويصا، "سياسات سعر الصرف مع الإشارة للاقتصاد المصري"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، ٢٠١٥، ص ٢٧١.

^٢ سند حسين محمد حسين، "أثر تغيرات عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف في ليبيا خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢٠١٨، ص ٩٣.

^٣ ماجد عبدالعظيم حسن قابيل، "أثر تعويم الجنيه المصري على أداء التجارة الخارجية: الصادرات والواردات المصرية كنموذج للقياس"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١٠٨، العدد ٥٢٦، ٢٠١٧، ص ٣٨٢.

^٤ مريم وليم برسوم، "أثر تعويم سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة تطبيقية على مصر عن الفترة ٢٠٠١-٢٠١٧"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٣، ٢٠١٨، ص ١٨٩.

المحلية (ارتفاع سعر الصرف الأجنبي) فإن الطلب الخارجي على الصادرات سوف يزداد حيث تصبح أرخص نسبياً بالنسبة للأجانب وذلك بافتراض وجود مرونة طلب سعرية على الصادرات والعكس في حالة ارتفاع القيمة الخارجية للعملة المحلية (انخفاض سعر الصرف) فسوف تنخفض الصادرات.

- **أثر تعويم سعر الصرف على الواردات:** حيث هناك علاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف الأجنبي، حيث أن الطلب على الواردات ينخفض بارتفاع سعر الصرف، ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف الدولار مقابل الجنية المصري) فإن الطلب المحلي على الواردات سوف ينخفض حيث تصبح الواردات أغلى نسبياً بالنسبة للمواطنين المحليين وذلك بافتراض وجود مرونة طلب سعرية على الواردات، ونتيجة لزيادة الصادرات وانخفاض الواردات (كنتيجة لأثر تعويم سعر الصرف) سوف يتحسن وضع الميزان التجاري إلا أنه من ناحية أخرى قد يؤدي تعويم سعر الصرف إلى آثار سلبية متمثلة في حدوث خلل كبير في كل من:

- **ميزان المدفوعات:** حيث أن ارتفاع أسعار السلع والمنتجات المستوردة سيؤدي لارتفاع تكلفة الإنتاج والخدمات، إلى جانب ضعف قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة لأفراد القطاع العائلي بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة.
- **الموازنة العامة:** يؤدي ارتفاع الدولار مقابل الجنية المصري إلى زيادة القيمة الحقيقية للديون الأمر الذي تعجز فيه الدولة عن سداد ديونها بالتالي زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.

سادساً: دور سعر الصرف في علاج الاختلال في الميزان التجاري في إطار الفكر الاقتصادي:

اختلفت النظرة الاقتصادية حول تحقيق الآثار المرغوبة على الميزان التجاري كرد فعل لتخفيض قيمة العملة، وقد تعددت المداخل التي تتناول العلاقة السابقة إلا أنه استقر الفكر الاقتصادي في مناقشة محددات الميزان التجاري على ثلاثة مداخل، أهمها ما يلي:

١. مدخل المرونات. ٢. مدخل الإنفاق. ٣. المدخل النقدي.

١. مدخل المرونات:

يوضح مدخل المرونات مدى قدرة سعر الصرف على تحسين ميزان المدفوعات، من خلال التركيز على الميزان التجاري، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي: ما هي الشروط الواجب توافرها بالنسبة لسوق الصرف الأجنبي فيما يتعلق بتخفيض أو رفع قيمة العملة من أجل تحسين موقف الميزان التجاري؟^١، ويستند هذا المدخل على كل من مرونتي الطلب المحلي على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات في تحليل أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية لعلاج عجز الميزان التجاري^٢، ولكي نحصل على التحسن المرغوب فيه في الميزان التجاري نتيجة تخفيض قيمة العملة لابد من تحقق شرط مارشال-ليرنر Marshall - Lerner Condition والذي يقضي بأن تخفيض العملة من شأنه تحسين أداء الميزان التجاري، إلا أن

^١ جمال محمود عطية عبيد، "محددات الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٨٦ - ٢٠٠٧)"، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، المجلد ١٤، العدد ٤١، ٢٠١٠، ص ٢٥٤، ٢٥٥.

^٢ خالد عبد المجيد محمد تعيلب، "فاعلية التعويم المدار للصرف الأجنبي في تخفيض عجز الميزان التجاري: دراسة تطبيقية على الميزان التجاري المصري خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠١٦"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد ١، ٢٠١٧، ص ٧.

نجاح هذا الشرط مرتبط ومرهون بإجراء آخر وهو أن يتجاوز مجموع القيم المطلقة لمروونات الطلب السعرية على الصادرات والواردات الواحد الصحيح^١.

وبناء على هذا المدخل فسوف ينتج عن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية انخفاض أسعار السلع المحلية، وبالتالي إذا كانت مروونات الطلب على الصادرات والواردات مرتفعة بقدر كافي (أكبر من الواحد)، فسيؤدي ذلك التخفيض إلى زيادة حجم الصادرات، وانخفاض حجم الواردات، ومن ثم ينعكس ذلك في تحسن الميزان التجاري، ولكي يحدث ذلك فقد افترض هذا المدخل عدة افتراضات أهمها: افتراض توازن الميزان التجاري، أى أن رصيد الميزان التجاري يساوي صفر، استقرار سوق الصرف الأجنبي، وجود حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي ثبات المداخل أى أن تخفيض العملة لا يؤثر على الدخل القومي وبالتالي فلا يوجد تأثير مُحفز للدخل على الميزان التجاري، كما أنه يفترض أن الأسعار المحلية للصادرات والأسعار الأجنبية للواردات ستظل ثابتة، بما يضمن أن عرض الصادرات والواردات سيكون لا نهائي المرونة، أى أن انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ينعكس بالكامل في ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية وانخفاض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية^٢.

٢. مدخل الإنفاق = مدخل الاستيعاب:

يعتمد مدخل الاستيعاب^٣، بصفة أساسية على قواعد التحليل الكينزي في توضيح كيفية علاج اختلال توازن الميزان التجاري، حيث يفترض هذا المدخل أن التغيرات في الدخل - وليس الأسعار فقط - هي الآلية التي من خلالها يتم العودة لوضع التوازن في حالة اختلال التوازن في الميزان التجاري، فهو يأخذ في الاعتبار آثار كل من الأسعار والدخل عند دراسة مشاكل المدفوعات الخارجية، ويقوم هذا المدخل على عدة افتراضات منها: أن التغير في الإنتاج يتماشى مع التغير في الطاقة الاستيعابية، وجود التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، كما أنه يفترض مرونة عالية لكل من الطلب والعرض، ويتشابه مدخل الاستيعاب مع مدخل المروونات في تركيزه على الميزان التجاري من ميزان المدفوعات باعتبار أنه حجر الزاوية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، كما يسلط هذا المدخل الضوء على دور السياسة المالية في التأثير على المتغيرات الكلية التي تتضمنها معادلة الدخل القومي المعروفة في التحليل الكينزي.

^١ Marilynne Huchet Bourdon, Jane Korinek, "To What Extent Do Exchange Rates and their Volatility Affect Trade?", OECD Publishing, Paris, OECD Trade Policy Papers, No 119, (2011), p 8, <http://dx.doi.org/10.1787/5kg3slm7b8hngen>.

^٢ عبير شعبان عبده، "أثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٤)"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢، ٢٠١٦، ص ٤٥٧.

^٣ لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع الي:

- مروة شعبان محمد سلامة الجمال، "تحليل اثار سياسة تحرير التجارة علي الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٨)"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٢، ص ص ٢٠، ٢٥.
- هبه محمود معاطي، "اثر تغير نظام سعر الصرف علي الميزان التجاري: دراسة تطبيقية لحالة مصر خلال الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٧"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ١٢، ١٥.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "مقدمة في المالية الدولية"، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٧، ص ص ٨٨، ١٠١.
- صفوت عبدالسلام عوض، "سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات: التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، المجلد ٤٠، العدد ٢، ١٩٩٨، ص ص ٤٢، ٦٢.
- سارة أبو السعود عبده السيد، "أثر سعر الصرف علي التوازن الخارجي للاقتصاد المصري الفترة من ١٩٧٧ - ٢٠١٧"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ص ١٩، ٢٠.

وفقاً لهذا التحليل يكون رصيد الميزان التجاري (بالمعنى الواسع)، هو الفرق بين إجمالي الدخل القومي والإنفاق القومي للدولة، بمعنى آخر فالميزان التجاري (الطلب الخارجي) يمثل الفرق بين ما تنتجه الدولة وما تستوعبه من هذا الناتج، ومن ثم فالعجز في الميزان التجاري يعني أن الإنفاق القومي أكبر من الدخل القومي (الإنفاق < الدخل)، والعكس في حالة الفائض في الميزان التجاري فإن (الدخل القومي < الإنفاق القومي)، وبالتالي وفقاً لهذا المدخل فإن السياسات التي تهدف لعلاج عجز الميزان التجاري لا بد أن تعمل على زيادة الدخل القومي أو تخفيض الإنفاق القومي (الاستيعاب)، أو تحويل الإنفاق المحلي إلى المنتجات الوطنية بدلاً من المنتجات الأجنبية.

٣. المدخل النقدي:

في نهاية الخمسينات ظهرت وجهة النظر النقدية لميزان المدفوعات التي تتعلق بالمدخل النقدي، والذي يعتبر أن ميزان المدفوعات هو في الأساس ظاهرة نقدية، وأى اختلال يحدث فيه (سواء فائض أو عجز) يرجع إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب على النقود^١، وبناء على هذا المدخل لا يتم التعامل مع ميزان المدفوعات بصيغة العرض والطلب على السلع والخدمات ولكن بصيغة العرض والطلب على النقود التي تمثل عملة محلية للبلد، وبالتالي يركز المدخل النقدي دون غيره على العلاقة القائمة بين اختلال سوق النقد داخل الاقتصاد الوطني واختلال السوق المحلية للسلع التجارية، حيث أن الاختلال في سوق النقد سوف يخلق اختلالات في السوق المحلية للسلع التجارية، حيث أن فائض الطلب على النقود يعني وجود رغبة متزايدة لدى الأفراد في الاحتفاظ بالنقود، بما يؤدي إلى التقليل من الإنفاق، وبالتالي انخفاض مستوى الطلب على السلع التجارية، ومن ثم يتولد فائض في عرض هذه السلع، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية للسلع التجارية، ومن ثم تحسن ميزان المدفوعات والعكس صحيح^٢.

ويقوم المدخل النقدي على عدة افتراضات منها^٣:

- افتراض القدرة التنافسية للأسواق بمعنى أن سعر الصرف الخاص بعملة معينة يعكس قيمته العادلة في السوق أمام العملات الأخرى.
- افتراض حيادية النقود بمعنى أن التغير في عرض النقود لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد مما يعني أن التغير في عرض النقود يؤثر في مستوى الأسعار مع ثبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- يركز هذا المدخل على الآثار طويلة الأجل لتغيرات السياسة النقدية على مشكلة إعادة ميزان المدفوعات إلى وضع التوازن كما أن فرضية حياد النقود تتحقق في الأجل الطويل.
- يعامل المدخل النقدي الأصول المالية المحلية والعالمية على إنها بدائل تامة من حيث أسعار الفائدة بما يتفق مع الفرضية الأولى وهي تنافسية الأسواق، كما يفترض ثبات سعر الصرف، وسيادة حالة التوظيف الكامل مما يعني ثبات مستوى الناتج والدخل، مما ينتج عن هذه الافتراضات استقرار دالة الطلب على

^١ خالد محمد السواعي، "محددات الميزان التجاري الأردني: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء، عمادة البحث العلمي، المجلد ١٧، العدد ١، ٢٠١٧، ص ١٤٢.

^٢ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "مقدمة في المالية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

^٣ هبه محمود معاطي، "اثر تغير نظام سعر الصرف علي الميزان التجاري: دراسة تطبيقية لحالة مصر خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٧"، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

النقود وذلك لأن الطلب على النقود دالة في بعض المتغيرات مثل الدخل وأسعار الفائدة ونظراً لافتراض ثبات كل من الدخل وأسعار الفائدة تصبح دالة الطلب على النقود دالة مستقرة.

- يفترض هذا المدخل استقرار الطلب على النقود، أما عرض النقود فيتغير من خلال التوسع في خلق الائتمان المحلي أو يتم تقيده من خلال تدفقات الاحتياطات النقدية الدولية^١، حيث أن التغير في النقود الناتج عن زيادة الطلب عليها يمثل التغير في الاحتياطات لدى البنك المركزي، مضافاً إليه التغير في حجم الائتمان، وأن التغير في الاحتياطات لدى البنك المركزي يمثل التغير النقدي في ميزان المدفوعات، وبالتالي فالتوسع في الائتمان قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، لأن زيادة النقد في السوق ستؤدي إلى زيادة الاستيراد إذ لم يتم تغطيته من الإنتاج المحلي، الأمر الذي يعني فقدان العملة الصعبة وانخفاض الاحتياطات الأجنبية، للحفاظ على ثبات سعر الصرف، بما يؤثر أيضاً سلباً على ميزان المدفوعات^٢.

وإجمالاً لما سبق، فالمدخل النقدي يركز على استخدام أدوات السياسة النقدية لعلاج اختلال التوازن في ميزان المدفوعات، على خلاف مدخل الاستيعاب الذي يركز على دور السياسة المالية في علاج هذا الاختلال، كما يختلف المدخل النقدي عن مدخل المرونة والاستيعاب في أنه يهتم بتحليل ميزان المدفوعات بالكامل، وذلك على غرار مدخل المرونة الذي ركز على الميزان التجاري فقط، وكذلك مدخل الاستيعاب الذي ركز على رصيد ميزان العمليات الجارية مع إهمال باقي أجزاء ميزان المدفوعات أيضاً.

المطلب الثالث: الإطار النظري لظاهرة العجز المزدوج وعلاقتها بسعر الصرف:

تزايد الاهتمام بدراسة كلا من عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري معاً أو ما يعرف بظاهرة العجز التوأم أو العجز المزدوج (the twin deficit) في عديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، خاصة بعد فترة الثمانينيات من القرن الماضي عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزاً في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري معاً، وتعد العلاقة بين العجزين من المواضيع ذات الأهمية، حيث أن العلاقة بينهما تظهر الأثر المتبادل ما بين السياسة المالية والسياسة التجارية^٣.

ويقصد "بفرضية العجز المزدوج" أو "فرضية العجز التوأم" العلاقة المباشرة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، بمعنى أن الزيادة في عجز الموازنة العامة تؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري وذلك اعتماداً على أن هناك عدد من القنوات التي يمكن من خلالها أن يؤثر عجز الموازنة على عجز الميزان التجاري، حيث يوجد نموذج مندل فليمنج Mundell-Fleming والنموذج الكينزي الذي يؤيد كل منهما فرضية العجز المزدوج والتي تنص على أن الزيادة في عجز الموازنة العامة تؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري، وعلى الجانب النقيض من ذلك ظهرت فرضية التكافؤ الريكاردى التي تفترض عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، ومن ناحية أخرى توصلت بعض الدراسات التطبيقية إلى أن العلاقة السببية بين المتغيرين تسير في الاتجاه العكسي (فرضية العجز المزدوج)، بمعنى أن الزيادة

^١ خالد ادم محمد ابراهيم، "اثر تغير سعر اصرف علي الميزان التجاري السوداني خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٦، ص ٤٥.

^٢ محمود احمد محمود حمادة، "اثر صدمات الميزان التجاري على الإحتياطي الأجنبي في الاردن للفترة الزمنية ٢٠٠٢-٢٠١٧"، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

^٣ Mansoor Maitah, A. der Ali, op.cit, (2010), p 35, <https://www.researchgate.net/publication/49598135>.

في عجز الميزان التجاري هي التي تسبب الزيادة في عجز الموازنة العامة وهو ما أطلق عليه "استهداف الحساب التجاري"، كما وجدت بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري بمعنى أن التحسن في الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة وهو ما يطلق عليه "التباعد المزدوج"، كما وجدت بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين العجزين حيث يكون كل منهما سبب ونتيجة للآخر في نفس الوقت.

ونتيجة لتعدد الدراسات التي تمت لدراسة واختبار صحة فرضية العجز المزدوج في مقابل غيرها من الفرضيات البديلة فكان لابد على الباحثة إيضاح مضمون كل فرضية من الفرضيات التي سبق عرضها وهذا ما سوف توضحه الباحثة في النقاط التالية.

أولاً: تفسير طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري:

١. فرضية العجز المزدوج:

وفقاً لفرضية العجز المزدوج توجد علاقة سببية موجبة تتجه من عجز الموازنة العامة للدولة إلى عجز الميزان التجاري، ويفسر أنصار هذه الفرضية ذلك بوجود قناتين رئيسيتين للتأثير هما:

أ- النموذج الكينزي:

يفترض النموذج الكينزي وجود علاقة مباشرة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري، ويتحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري^١، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال استخدام نموذج كينزي لاقتصاد مفتوح كأساس ومنطق نظري لهذه العلاقة وذلك كما يلي:^٢

وفقاً لهذا النموذج يفترض أن يُوزع الناتج القومي (Y) بين: استهلاك خاص (C)، إنفاق حكومي (G)، إنفاق استثماري (I)، الصادرات (X) و الواردات (M)، وفقاً للمطابقة التالية:

$$Y = C + G + I + X - M \quad (1)$$

وحيث أن الدخل القومي (Y) من ناحية أوجه التصرف فيه يفترض أن يُوزع ما بين استهلاك خاص (C)، الادخار الخاص (S)، والضرائب (T)، وفقاً للمطابقة التالية:

$$Y = C + S + T \quad (2)$$

وفي حالة التوازن يتعادل الناتج القومي مع الدخل القومي وبالتالي تتساوى المتطابقتين (١) و (٢) وذلك كما يلي:

$$C + G + I + X - M = C + S + T$$

$$G + I + X - M = S + T$$

وبإعادة ترتيب هذه المتطابقة نحصل على المتطابقة رقم (3) التالية:

$$(X - M) = (S - I) + (T - G) \quad (3)$$

¹ Naib Alakbarov, Mahmut Ünsal Şaşmaz (2020), op, cit. P 497.

^٢ لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع الي:

- سعيد محمود الطراونة، "العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الأردن: ١٩٧٠ - ٢٠٠٥"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.
- Heba E. Helmy (2018), "The twin deficit hypothesis in Egypt", Journal of Policy Modeling, vol. 40, p 329.

أى أن: عجز الميزان التجاري = (الادخار المحلي الخاص - الاستثمار المحلي الخاص) + عجز الموازنة العامة.
ويطلق على (الادخار المحلي الخاص - الاستثمار المحلي الخاص) فجوة الموارد المحلية.
ومن ثم فإن:

عجز الميزان التجاري $(X - M) =$ فجوة الموارد المحلية $(S - I) +$ عجز الموازنة العامة للدولة $(T - G)$.
وبالتالي فالميزان التجاري يرتبط بصورة مباشرة بالفرق بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي ومن ثم
فالسياسات الداعمة للاستثمار تأثر سلباً على الميزان التجاري، في حين أن السياسات التي تحجم الاستهلاك
الخاص أو العام تأثر إيجابياً على الميزان التجاري لأنها تزيد من المدخرات المحلية، ومما سبق يتضح أن
عجز الميزان التجاري قد يرجع إلى انخفاض المدخرات وزيادة الاستثمار أو زيادة عجز الموازنة العامة للدولة^١.
ويتضح من المعادلة رقم (3) السابقة أنه في حالة افتراض تساوى المدخرات المحلية مع الاستثمارات
المحلية، فإن أى زيادة في عجز الموازنة العامة للدولة $(T - G)$ سوف تؤدي إلى زيادة مماثلة في عجز
الميزان التجاري $(X - M)$ وهو ما دعى إلى تسميتهما بالعجز المزدوج^٢، ويفسر ذلك بأنه إذا كانت الزيادة في
عجز الموازنة العامة نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، فإن ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي سوف ينعكس بشكل
مباشر في شكل زيادة في الطلب الكلي باعتبار أن الإنفاق الحكومي أحد عناصره، أما إذا كانت الزيادة في
عجز الموازنة العامة نتيجة لتخفيض الضرائب فإن تخفيض الضرائب يعني زيادة الدخل المتاح أو الممكن
التصرف فيه، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص ومن ثم زيادة الطلب الكلي، وما يتبعه
من زيادة مضاعفة في مستوى الدخل القومي الأمر الذي يحفز على زيادة الطلب على الواردات ومن ثم زيادة
عجز الميزان التجاري، ومن ناحية أخرى فمن المتوقع أن تؤدي زيادة الطلب في السوق المحلي إلى ارتفاع
مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية وما ينتج عنه من ارتفاع حقيقي في سعر الصرف الأجنبي
نتيجة لزيادة الواردات وانخفاض الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري^٣.

ب- النموذج النيوكينزي ل Mundell-Fleming :

يعد نموذج Mundell - Fleming، من بين النتائج التي فسرت العجز المزدوج وذلك من خلال
فرضيات حركة رؤوس الأموال ودرجة مرونة سعر الصرف ودرجة مرونة الأسعار، وفقاً للتحليل النيوكينزي
ل Mundell - Fleming، فإن زيادة عجز الموازنة لا تزيد فقط من الطلب الكلي بل تزيد من معدل الفائدة
الحقيقي، حيث أن زيادة عجز الموازنة العامة نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي سوف تؤدي إلى انخفاض
مستوى الادخار الحكومي والقومي، وبانخفاض مستوى الادخار القومي ترتفع معدلات الفائدة المحلية^٤،
وارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل، وفي ظل معدلات صرف مرنة سيزداد

^١ شيرين عادل نصير، "مدى تحقق ظاهرة العجز التوأم في مصر خلال الفترة (١٩٧٧ - ٢٠١٥)"، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥، ٥٦.

^٢ Idil Uz Akdogan, Hatice Kerra Geldi, " Revisiting the Twin Deficit Hypothesis for the Economies of Europe", Journal of European Theoretical and Applied Studies, Vol. 1-1, (2013), p 64, <https://www.researchgate.net/publication/260134590>.

^٣ خالد إبراهيم سيد أحمد، " العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة و عجز ميزان الحساب الجاري في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٢.

^٤ Hyeongwoo Kim, Daeyup Lee, " The effects of government spending shocks on the trade account balance in Korea", International Review of Economics and Finance, vol. 53, (2018), p 58.

طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي لارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي لانخفاض القدرة التنافسية للسلع الوطنية، حيث تصبح الصادرات أغلى نسبياً وأقل جذباً للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، في حين تصبح الواردات أكثر جذباً للمواطنين وأقل تكلفة مما يؤدي إلى زيادة الواردات، أي زيادة العجز في الميزان التجاري^١.

٢. فرضية التكافؤ الريكاردى:

على النقيض من فرضية العجز المزدوج تفترض فرضية التكافؤ الريكاردى عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري^٢، وتفسر ذلك بأن اتساع عجز الموازنة نتيجة لتقليص حجم الضرائب (Tax Cut) ذو أثر مؤقت لا بد وأن تتلاشى آثاره بعودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية، كما أن انخفاض المدخرات الحكومية سيصاحبه زيادة مكافئة في المدخرات الخاصة، وذلك لأن الأفراد يتوقعون بصورة رشيدة إنه مع انخفاض المدخرات الحكومية فإن أعبائهم الضريبية سوف تزداد مستقبلاً، فمع زيادة عجز الموازنة يتوقع الأفراد ارتفاع مستوى الضريبة في المستقبل، وأن عليهم التحسب من الآن بوضع بعض المدخرات جانباً لمواجهة الزيادة المتوقعة في الضرائب، بمعنى أن انخفاض الضرائب ليس إلا عملية مؤقتة لا يتعدى كونه تأجيلاً لدفع الضرائب التي خففت حالياً ليعاد دفعها في فترة زمنية لاحقة، وبالتالي فإن حجم الادخار المحلي لن يتغير نتيجة للخفض الأولي للضريبة الذي ستعوضه الزيادة في الادخار الخاص^٣.

٣. مفارقة فلدستاين - هوريوكا Feldstein-Horioka Puzzle:

جاءت هذه الفرضية لتبين مدى اعتماد الاستثمارات المحلية على المدخرات المحلية، بما يعكس درجة التكامل المالي العالمي بالدولة ومدى اعتماد الاستثمار المحلي على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، ويمكن كتابة معادلة فلدستاين - هوريوكا كما يلي:

$$DINV_t = \alpha + \beta DS_t + \epsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

حيث يعبر $DINV$ عن معدل الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، DS معدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ϵ_t حد الخطأ العشوائي، β ، α المعلمات المراد تقديرها، t تعبر عن الفترة الزمنية. وفقاً للمعادلة السابقة فإنه كلما ارتفعت قيمة β كلما زاد تمويل الاستثمارات المحلية من المدخرات المحلية، ومن ثم انخفاض دور رأس المال الأجنبي في تمويل الاستثمارات المحلية والعكس صحيح، حيث أن انخفاض قيمة β يدل على زيادة حركية رؤوس الأموال الدولية كما هو الحال بالدول المنفتحة على العالم الخارجي، إلا أنه قد أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل الاستثمار المحلي ومعدل الادخار المحلي من ناحية، وارتفاع حركية رأس المال الدولي من ناحية أخرى، مما يشكل تناقض واضح تم تسميته بلغز فلدستاين - هوريوكا^٤.

^١ تمار أمين، "اختبار سببية Toda- Yamamoto بين عجز الموازنة و الميزان التجاري في الجزائر للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٦)"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، العدد ٩، ٢٠١٨، ص ٢٥٥.

^٢ Ala Bashayreh, Mohammad Alawin, Ebrahim Merza, "The Relationship between Current Account and Government Budget Balance: The Case of Kuwait", International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 2 No. 7, (2012), p 170, <https://www.researchgate.net/publication/323689375>.

^٣ Omneia Helmy, Chahir Zaki (2017), op, cit, p7.

^٤ شيرين عادل نصير، "مدى تحقق ظاهرة العجز التوأم في مصر خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠١٥)"، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.

وبالتالي وفقاً لهذه الفرضية فإن وجود ظاهرة العجز المزدوج من عدمه يتوقف على أسلوب تمويل الاستثمارات المحلية ودرجة حركية رؤوس الأموال الدولية، فوفقاً لفلدستين وهوريوكا فإن العلاقة بين الادخار والاستثمار تقيس درجة انتقال رؤوس الأموال الدولية، ففي حالة اندماج الدولة التام في الاقتصاد العالمي يتم تمويل الموازنة والنفقات الاستثمارية من السوق المالي العالمي، حيث يمكن تمويل الاستثمارات المحلية من خلال المدخرات الأجنبية وذلك في حالة توافر أسواق رأس المال، وبالتالي يمكن ربط صحة فرضية العجز المزدوج مع درجة القدرة على الحركة الدولية لرأس المال^١، فالسيولة الدولية التامة لحركة رأس المال تعني أن العجز المالي لا يزيح الاستثمارات الخاصة، وأن الزيادة في الادخار المحلي ليس بالضرورة أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي، وبالتالي إذا توافرت السيولة الدولية التامة لحركة رأس المال فيجب ألا تكون هناك علاقة بين الادخار المحلي في الدولة ومعدل الاستثمار المحلي بها.

بينما يعني تحقق مفارقة فلدستين - هوريوكا في دولة ما أنه بالرغم من الحرية الدولية الكبيرة في انتقال رؤوس الأموال إلا أن هناك علاقة قوية بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي لهذه الدولة، ومن ثم إذا كانت المدخرات والاستثمارات المحلية غير مرتبطة بدرجة كبيرة، فإن هذا يعني ارتفاع حركية رؤوس الأموال الدولية وبالتالي عدم تحقق فرضية التكافؤ الريكارد، ومن ثم فإن متطابقات الدخل القومي السابق عرضها تعني ضمناً أن عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري يتحركان معاً في نفس الاتجاه مما يدعم تحقق فرضية العجز المزدوج^٢، وعندما يرتبط الاستثمار والادخار المحلي بدرجة كبيرة، فإن هذا يشير إلى انخفاض حركية رؤوس الأموال الدولية، وبالتالي فإن الاستثمار المحلي يتم تمويله بصورة أساسية من المدخرات المحلية، ومن ثم فإنه من المتوقع أن يكون التغير في عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في اتجاهات مختلفة، ويعرف هذا بلغز فلدستين-هوريوكا، وهو لا يدعم فرضية العجز المزدوج.

٤. السببية المعكوسة:

ترجع هذه التسمية إلى (Summers 1988)، وتشير هذه الفرضية إلى وجود رابط سببي بين العجزين ولكن يتجه من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة العامة للدولة^٣، ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في تدفقات رأس المال والتي يمكن أن تتجم عن ارتفاع المديونية الخارجية للدولة، تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية الذي يؤدي في النهاية إلى تدهور الميزان التجاري، بمعنى انخفاض الصادرات واستبدال الإنتاج المحلي بالواردات، ومن ثم تقليص حجم الإنتاج المحلي، ومن ثم ينخفض الدخل، وبالتالي انخفاض الإيرادات الضريبية خاصة الضرائب على الدخل ومن ثم تدهور عجز الموازنة العامة للدولة، ومن هنا يلاحظ أن عجز الموازنة وفقاً لهذه الفرضية نتيجة وليس سبب لعجز الميزان التجاري، ولذلك توضح هذه الفرضية أن الاقتراح التقليدي، الذي يوصي بخفض عجز الموازنة لتقليل عجز الميزان التجاري لم يعد صالحاً^٤.

^١ نشوى محمد عبدربه، "العجز التوام: دراسة حالة مصر للفترة ٢٠١٨ - ١٩٧٥"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٥.

^٢ خالد إبراهيم سيد أحمد، "العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة و عجز ميزان الحساب الجاري في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٤.

^٣ Zuzana Janko, "On the relationship between the current account and the fiscal balance: The case of Canada", North American Journal of Economics and Finance, Vol. 54, (2020), p 2.

^٤ Yazid Dissou, Yousra Nafie, op, cit, (2020), pp 7-8.

٥. التباعد المزدوج twin divergence:

علي عكس الافتراض الذي قامت عليه نظرية العجز المزدوج بأن هناك علاقة إيجابية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، فقد يكون هناك علاقة سلبية بين العجزين بمعنى أن زيادة عجز الموازنة قد تؤدي إلى تحسن الميزان التجاري أو العكس، وهو ما يطلق عليه فرضية التباعد المزدوج، ويفسر ذلك بأن زيادة عجز الموازنة العامة نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي سوف تؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار الحكومي والقومي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن المدخرات الخاصة في مقابل انخفاض حجم الاستثمار الخاص (أثر الإزاحة)، ومن ثم انخفاض إجمالي الطلب بما في ذلك الطلب على الواردات بما يؤدي في النهاية إلى تحسن الميزان التجاري^١، ومن ناحية أخرى يمكن القول بأنه خلال فترات الركود الاقتصادي ينخفض الطلب الكلي وحجم الإنتاج، وبالتالي يزداد عجز الموازنة العامة نتيجة لانخفاض إيرادات الضرائب، في حين تؤدي حالة الركود إلى تحسن وضع الميزان التجاري في حالة إذا كان معدل الانخفاض في حجم الاستثمار المحلي بسبب الركود أكبر من معدل الانخفاض في الادخار المحلي، وهو ما يفسر العلاقة السلبية بين العجزين^٢.

٦. السببية ثنائية الاتجاه:

تحدث السببية ثنائية الاتجاه عندما يؤثر كلا من العجزين على بعضهما البعض، بمعنى أن العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري، كما أن تدهور العجز في الميزان التجاري يزيد من عجز الموازنة العامة للدولة^٣.

ثانياً: أثر نظام الصرف على العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري:

إن تفسير طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري يعتمد على نظام الصرف المتبع في البلد، لذلك فإن اتباع أسعار الصرف الثابتة سيكون آثاره مختلفة عن الآثار الناجمة عن اعتماد أسعار الصرف المرنة في تفسير العلاقة بين العجزين، وبصفة عامة يمكن القول أن عجز الموازنة العامة يمارس تأثيراً مهماً وقوياً على عجز الميزان التجاري في ظل أسعار الصرف المرنة على عكس تأثيره في ظل أسعار الصرف الثابتة^٤.

وكما وضحنا سابقاً يعد نموذج Mundell – Fleming، من بين النتائج التي فسرت العجز المزدوج وذلك من خلال فرضيات حركة رؤوس الأموال ودرجة مرونة سعر الصرف ودرجة مرونة الأسعار، وتعد الحالة التي تصدق فيها فرضية العجز المزدوج هي عندما يكون نظام الصرف مرناً مع حركة كبيرة لرؤوس

¹ Thobeka Ncanywa, Thamaga Edwin Letsoalo, "Which among twin deficits hypothesis, twin divergence, and Ricardian's equivalence hold in a developing country?", The Authors Journal of Public Affairs Published by John Wiley & Sons Ltd, (2019), p 2, DOI: 10.1002/pa.1904, <https://doi.org/10.1002/pa.1904>.

² Rossanto Dwi Handoyo, Angga Erlando, Nita Tri Astutik, "Analysis of twin deficits hypothesis in Indonesia and its impact on financial crisis", Heliyon, Vol. 6 No. 1, e03248, (2020), p 3, Published by Elsevier Ltd, <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2020.e03248>.

³ César R. Sobrino, "The twin deficits hypothesis and reverse causality: A short-run analysis of Peru", Journal of Economics, Finance and Administrative Science, Vol. 18 No. 34, (2013), p 11, <https://ssrn.com/abstract=2358023>.

^٤ سلام كاظم شاني، علاء حسين فاضل، "قياس وتحليل العجز المزدوج في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٩)"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٩.

الأموال، حيث يعد Mundell – Fleming أول من أشار إلى آلية انتقال الآثار المترتبة لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الخارجي (الحساب التجاري) وذلك وفقاً للحالات التالية:

١. حالة سعر صرف مرن مع حركة كبيرة لرأس المال (وتعد هذه الحالة التي تصدق فيها فرضية العجز المزدوج):
إن السياسة المالية التوسعية المتمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معاً تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وزيادة عجز الموازنة نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي سوف تؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار الحكومي والقومي، وبانخفاض مستوى الادخار القومي ترتفع معدلات الفائدة، وارتفاع أسعار الفائدة في ظل حرية حركة رؤوس الأموال يؤدي إلى تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل، وفي ظل معدلات صرف مرنة سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي لارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات أي زيادة العجز في الميزان التجاري^١.

٢. حالة سعر صرف ثابت مع حركة كبيرة لرأس المال:

تؤدي السياسة المالية التوسعية المنعكسة في عجز الموازنة الحكومية الكبير إلى زيادة الدخل وسعر الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل مما يزيد من طلب الأجانب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات أي زيادة عجز الميزان التجاري، وفي هذه الحالة لكي تحافظ السلطات على سعر الصرف ثابت فيجب عليها شراء الفائض من العملة الأجنبية بالعملة الوطنية من أجل إعادة سعر صرف العملة الوطنية إلى المستوى المرغوب، وهو ما يسمى بسياسة التعقيم وهذا الإجراء سوف يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية وعودة أسعار الفائدة إلى قيمتها الأولية، ومن ناحية أخرى تؤدي الزيادة في الدخل إلى زيادة الادخار الخاص وبالتالي فإن العجز المزدوج في هذه الحالة نسبي^٢.

٣. حالة سعر صرف ثابت مع انعدام حركة رأس المال:

في هذه الحالة ليس هناك علاقة بين عجز الموازنة (العجز المالي) وعجز الميزان التجاري (العجز الخارجي)، حيث أن زيادة عجز الموازنة العامة في ظل انعدام حركة رأس المال تؤدي إلى زيادة الدخل وسعر الفائدة، ومن ثم تدهور الميزان التجاري حيث انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وفي هذه الحالة لكي تحافظ السلطات على ثبات سعر الصرف فإنها تقوم بالسحب من الاحتياطيات الأجنبية لشراء العملة الوطنية لمنع انخفاضها بما يؤثر سلباً على عرض النقود، وبالتالي فإن الزيادة في عجز الموازنة لم تمول لا من خلال الادخار الأجنبي ولا الادخار الخاص ولكن تم تمويلها من خلال مزاحمة الاستثمار الخاص وبالتالي ليس هناك علاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي.

^١ Emad Omar Elhendawy, op, cit, (2014), p 170, <http://dx.doi.org/10.5539/ijef.v6n3p169>.

^٢ بشار أحمد العراقي، حسن كردي عيسى، "العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري الكويت كنموذج ١٩٨٠-٢٠١٦"، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٣٤، ٢٣٥.

٤. حالة سعر صرف مرن مع انعدام حركة رأس المال:

في هذه الحالة ليس هناك علاقة بين عجز الموازنة (العجز المالي) وعجز الميزان التجاري (العجز الخارجي)، حيث أن زيادة عجز الموازنة العامة للدولة تؤدي إلى زيادة الدخل وسعر الفائدة، وفي ظل معدلات صرف مرنة مع انعدام حركة رأس المال يؤدي ذلك إلى زيادة عرض العملة المحلية عن الطلب عليها ومن ثم انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى نمو الصادرات وتراجع الواردات بما يلغى عجز الميزان التجاري، وبالتالي فانخفاض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الدخل وكذلك زيادة الادخار الخاص، وبالتالي نلاحظ عدم وجود علاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي حيث أن سياسة الإنفاق الحكومي مُولت عن طريق الادخار الخاص.^١

خلاصة الفصل الأول:

تناول الفصل الأول الدراسة النظرية لطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري للدولة وسياسة تحرير سعر الصرف وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث تناول **المبحث الأول**: ماهية الموازنة العامة للدولة، كما تناول ماهية عجز الموازنة العامة للدولة وأهم أنواعه، وأسبابه، والآثار الاقتصادية لمصادر تمويله المختلفة، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث، يمكن القول أن: طبيعة عجز الموازنة العامة تختلف من دولة لأخرى وتتفاوت أسبابه، كما تختلف أنواع العجز باختلاف الأسباب المؤدية له، وباختلاف المعايير التي تحكم عجز الموازنة، وأيضاً تتنوع طرق تمويل أو علاج هذا العجز، وهو ما يؤدي إلى اختلاف الآثار الاقتصادية المترتبة على هذا التمويل باختلاف الأسلوب المستخدم فيه.

كما تناول **المبحث الثاني**: الإطار النظري لكل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري كأحد أهم الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث يمكن القول أن لميزان المدفوعات أهمية كبيرة نظراً لأنه يقيس الموقف الدولي للبلد، ويعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكيفه مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، كما أنه يظهر القوة المحددة لسعر الصرف، ويعد الميزان التجاري أحد أهم الحسابات الفرعية لحساب العمليات الجارية والذي بدوره يعتبر أحد أهم الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، وتتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال.

كما تناول **المبحث الثالث**: ماهية سعر الصرف ودوره في علاج الخلل في الميزان التجاري والعجز المزدوج، حيث تناول الإطار النظري لسعر الصرف الأجنبي من خلال مفهومه، أنواعه، أهدافه، وظائفه، العوامل المؤثرة فيه، أنظمته وآثاره، بالإضافة للإطار النظري لماهية سوق الصرف، فضلاً عن تناول دور سعر الصرف في علاج اختلال الميزان التجاري، كما تناول الإطار النظري لطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، من خلال توضيح النظريات المختلفة التي تفسر هذه العلاقة والتي من أهمها النظرية الكينزية، نظرية التكافؤ الريكارد، ونظرية استهداف الحساب التجاري، وفرضية التباعد المزدوج، فضلاً عن تناول تأثير نظام سعر الصرف على العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري.

^١ الطاهر جليط، نور الدين بن شوفي، "العلاقة بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري في ظل اقتصاد نفطي: حالة الجزائر "دراسة قياسية"، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي علي كافي بتندوف، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ص ٤٥، ٤٦.

الفصل الثاني

تحليل تطور عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

مقدمة

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة واحداً من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول المتقدمة والنامية علي حدٍ سواء، ولكن مع اختلاف درجة وطبيعة العجز من دولة لأخرى، ولا يمثل الرقم المطلق لعجز الموازنة إنذاراً في حد ذاته وإنما ما يهم هو نسبة هذا العجز من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ظل اتساع دور الحكومة الذي تزاوله في النشاط الاقتصادي، فقد اتجه عجز الموازنة العامة للدولة إلى التزايد في مختلف دول العالم ومن ثم تزايد القلق بشأنه، خاصة بعد تجاوزه الحدود المقبولة ووصوله إلى مستويات مرتفعة باتت تهدد الاستقرار المالي والنقدي للدولة (حيث أشارت اتفاقية ماسترخت للاتحاد الأوروبي إلى أن حجم العجز المسموح به في الموازنة العامة هو في حدود ٣ % من الناتج المحلي الإجمالي)، ومن الخطورة أن هذا العجز أصبح سمة هيكلية بمعنى إنه أصبح صفة لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي.

ورغم اختلاف طبيعة عجز الموازنة العامة من دولة لأخرى وتفاوت أسبابه إلا أن عجز الموازنة العامة بمفهومه الواسع أو العام في أى دولة يعبر عن "زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة"، أو "عدم تغطية أو مجازات الإيرادات العامة للنفقات العامة للدولة"، وهو ما يعرف بالعجز النقدي وهو يختلف تماماً عن العجز الكلي الذي يساوي العجز النقدي مضافاً إليه صافي الحيازة من الأصول المالية وعادة ما تلجأ الدولة إلى الاقتراض المحلي أو الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز كما سبق التوضيح.

وبناء على المفهوم السابق لعجز الموازنة العامة فإن أهم مقومات ظهور وارتفاع عجز الموازنة العامة تتمثل في ارتفاع معدلات نمو النفقات العامة، وانخفاض معدلات نمو الإيرادات العامة، وبناءاً على ذلك حتى تتمكن الباحثة من دراسة تطور عجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة فكان لابد من تناول جانبى مشكلة عجز الموازنة ألا وهما تطور النفقات العامة وتطور الإيرادات العامة في مصر خلال فترة الدراسة ولذلك قامت الباحثة بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهى كالآتي:

- تحليل تطور النفقات العامة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).
- تحليل تطور الإيرادات العامة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).
- تحليل تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

المبحث الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):

زادت أهمية دراسة النفقات العامة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، فمع تطور دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة، تطورت نظرية النفقات العامة بصفة دائمة ومستمرة من حيث مفهومها، وتعدد أنواعها وتقسيماتها المختلفة، والقواعد التي تحكمها، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهداف المجتمع.

وقد تعددت تعريف النفقات العامة إلا أن أكثر التعاريف شمولاً هو الذي عرف النفقات العامة على إنها عبارة عن: مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أى شخص من أشخاص القانون العام في سبيل تحقيق المنافع العامة للمجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.^١

وقد قسم صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠١ النفقات العامة (الاستخدامات) من منظور اقتصادي إلى ثمانية أبواب في دليل إحصائيات مالية الحكومة، وهو ذات التقسيم الذي اعتمدت عليه الحكومة المصرية بداية من العام المالي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ وهى بالترتيب كالتالي:^٢

- | | |
|---|--|
| الباب الأول: يشمل الأجور وتعويضات العاملين. | الباب الثانى: يشمل شراء السلع والخدمات. |
| الباب الثالث: يشمل الفوائد. | الباب الرابع: يشمل الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية. |
| الباب الخامس: يشمل المصروفات الأخرى. | الباب السادس: يشمل شراء الأصول غير المالية. |
| الباب السابع: يشمل حيازة الأصول المالية. | الباب الثامن: يشمل سداد القروض. |

وفقاً لهذا البحث فالمقصود بالنفقات العامة بأنها المصروفات على الأبواب الستة الأولى في جانب الاستخدامات السابق ذكرها وفقاً للتقسيم الاقتصادي للموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠):

فيما يلي سوف نتناول تحليل تطور النفقات العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، وذلك بالاعتماد على الشكل التوضيحي (١)، والجدول (١) بالملحق.

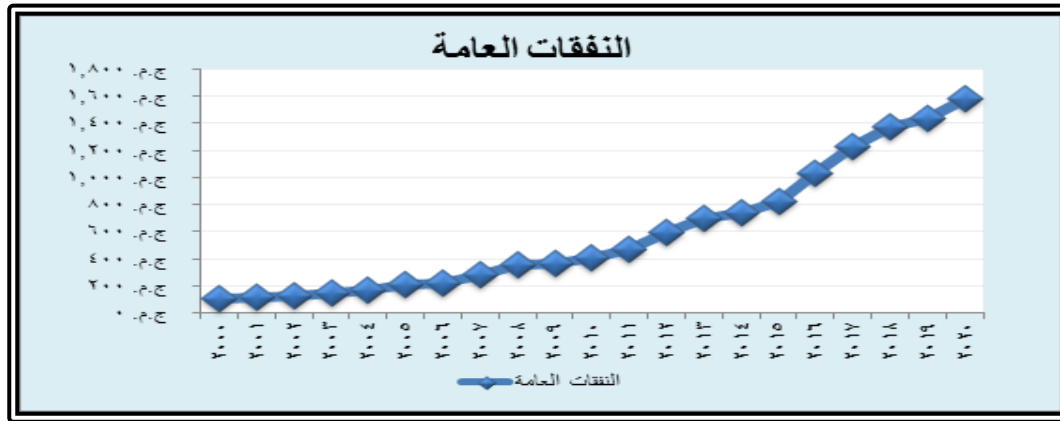
حيث يتضح من الجدول (١) أن النفقات العامة زادت بشكل مضطرد ولم تحقق أي انخفاض خلال تلك الفترة، حيث تراوحت قيمتها ما بين ١٠٣,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ وبنسبة ٢٨,٩% من الناتج المحلي الإجمالي، وبين ١٥٧٨,٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ وبنسبة ٢٤,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، كما زادت النفقات العامة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ خلال هذه الفترة نحو ١٤,١%، في حين استحوذت النفقات على نحو ٢٩,٨% سنوياً في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها.^٣

^١ يحيى عبد الغنى ابو الفتوح، مبادئ المالية العامة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٤، ص ٢٢١.

^٢ محمد محرم شادي، "تطور العجز النقدي الختامي للموازنة العامة للدولة وأثره على الدين المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٧"، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد ١٢، ٢٠١٩، ص ٩٩.

^٣ وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، التقرير المالي الشهري، أعداد متفرقة.

الشكل (١): تطور النفقات العامة في الاقتصاد المصري بالمليار جنيه خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١) بالملحق.

وسوف نقوم بتقسيم الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠) إلى ثلاثة فترات، الفترة الأولى (٢٠٠٧-٢٠٠٠)، الفترة الثانية (٢٠١٣-٢٠٠٨)، الفترة الثالثة (٢٠١٤-٢٠٢٠).

١. الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٠):

تشير البيانات إلى أن الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠) قد شهدت نمواً متصاعداً في حجم النفقات العامة المصرية، وذلك نتيجة لشرع الدولة منذ بداية تلك الفترة في تنفيذ عدد من المشروعات الضخمة والتي تسببت في زيادة النفقات العامة مثل مشروع توشكي، مشروع تنمية شمال سيناء، مشروع ميناء شرق التفريعة ببور سعيد ومشروع التنمية الصناعية لمنطقة خليج السويس، فضلاً عن تأثر هذه الفترة بتداعيات وأحداث سبتمبر عام ٢٠٠١ وقرار البنك المركزي المصري بتحرير سعر الصرف في ٢٩ يناير ٢٠٠٣، حيث زادت النفقات العامة خلال تلك الفترة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٣,٧%، وقد تراوحت قيمتها بين ١٠٣,٩ مليار جنيه وبين ٢٨٢,٣ مليار جنيه، كما استحوذت النفقات على نحو ٣٠,٦% سنوياً في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها.

استحوذ بند الأجور وتعويضات العاملين على النصيب الأكبر من النفقات العامة المصرية فقد شكل نحو ٢٤,٩% من إجمالي النفقات العامة في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠)، واستحوذ بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية على المرتبة الثانية فقد شكل نحو ٢٢%، كما استحوذت مدفوعات الفوائد على المرتبة الثالثة فقد شكلت نحو ١٩,٦%، واستحوذ بند شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) على المرتبة الرابعة فقد شكل نحو ١٤,٢%، واستحوذ بند المصروفات الأخرى على المرتبة الخامسة فقد شكل نحو ١٢,٣%، في حين احتل بند شراء السلع والخدمات النصيب الأصغر من النفقات العامة المصرية فقد شكل نحو ٧,١% من إجمالي النفقات العامة في المتوسط خلال الفترة نفسها.^١

٢. الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٠٨):

تشير البيانات إلى أن الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٨) قد شهدت نمواً مستمراً في حجم النفقات العامة المصرية، فقد زادت النفقات العامة خلال تلك الفترة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٦,٦%، وقد تراوحت قيمتها بين

^١ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد متفرقة.

٣٥١,٥ مليار جنيه وبين ٧٠١,٥ مليار جنيه، كما استحوذت النفقات على نحو ٣١,٢% سنوياً في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها، وذلك نتيجة الاستمرار في الانفاق على المشروعات الضخمة التي بدأتها الدولة منذ عام ٢٠٠١ في إطار خطة الدولة للتنمية (١٩٩٧-٢٠١٧)، بالإضافة لتأثر هذه الفترة بالتداعيات والآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم بدءاً من الربع الثاني لعام ٢٠٠٨ وامتداد تداعياتها لكافة الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن ثورات الربيع العربي والأبعاد الاقتصادية لثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وما ترتب عليهما من تدهور في معظم المجالات.^١

وبالرغم من اتخاذ الحكومة بعض القرارات والإجراءات المتعلقة بتجسيم وترشيد النفقات العامة خلال هذه الفترة والتي كان من أهمها قيام الحكومة بمراجعة وتنفيذ بند الدعم بداية من عام ٢٠١١، حيث بدأت تنفيذ المرحلة الأولى من رفع أسعار الطاقة للصناعات كثيفة الاستهلاك مثل مصانع الأسمنت والسيراميك، إلا أن النفقات العامة استمرت في التزايد وذلك نتيجة لزيادة النفقات الجارية عن النفقات الاستثمارية كنسبة من إجمالي النفقات العامة والتي لا تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، فقد زادت النفقات الخاصة بالأجور وتعويضات العاملين خاصة بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تلبية للمطالب القوية بعد الثورة وارتفاع تكاليف تطبيق الحد الأدنى للأجور، فضلاً عن زيادة الفوائد المدفوعة عن الديون الداخلية والخارجية نتيجة لزيادة العجز النقدي والعجز الكلي للموازنة العامة للدولة.

استحوذ بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية على النصيب الأكبر من النفقات العامة المصرية فقد شكل نحو ٣٢,١% من إجمالي النفقات العامة في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)، واستحوذ بند الأجور وتعويضات العاملين على المرتبة الثانية فقد شكل نحو ٢٤,٢%، كما استحوذت مدفوعات الفوائد على المرتبة الثالثة فقد شكلت نحو ٢١,٣%، واستحوذ بند شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) على المرتبة الرابعة فقد شكل نحو ٩,٥%، واستحوذ بند المصروفات الأخرى على المرتبة الخامسة فقد شكل نحو ٧%، في حين احتل بند شراء السلع والخدمات النصيب الأصغر من النفقات العامة المصرية فقد شكل نحو ٥,٩% من إجمالي النفقات العامة في المتوسط خلال الفترة نفسها.^٢

٣. الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٠) :

تشير بيانات هذه الفترة إلى أن النفقات العامة اتخذت اتجاه عام بالتزايد المستمر، فقد زادت النفقات العامة خلال تلك الفترة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٢,٥%، وقد تراوحت قيمتها بين ٧٣٣,٤ مليار جنيه وبين ١٥٧٨,٨ مليار جنيه، كما استحوذت النفقات على نحو ٢٧,٦% سنوياً في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها^٣، وذلك نتيجة لتأثر هذه الفترة بالآثار المتراكمة لكل من ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وقرار تحرير سعر الصرف الذي اتخذه البنك المركزي المصري في ٣ نوفمبر ٢٠١٦، فضلاً عن ما شهدته مصر والعالم أجمع منذ بداية النصف الثاني من عام ٢٠١٩ وحتى وقتنا هذا

^١ وزارة المالية، "حساب ختامي الموازنة العامة للدولة"، سنوات متفرقة.

^٢ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، يونيو ٢٠١٤، ص ٢٥، ٢٦.

^٣ وزارة المالية، "حساب ختامي الموازنة العامة للدولة"، سنوات متفرقة.

من أزمة جديدة من نوعها وهى تفشي جائحة كورونا، والتي تسببت في خسائر بشرية واقتصادية هائلة ووضعت الكثير من الدول في حالة ركود اقتصادى شديد عقب الإغلاق العام وتباطؤ النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تراجع معدلات النمو العالمية والإقليمية بشكل كبير وملحوظ، ففي بداية الأزمة قامت الحكومة بتخصيص حزمة مالية بقيمة ١٠٠ مليار جنيه (وهو ما يشكل نحو ٢% من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم القطاعات الأكثر تضرراً، كقطاعات التعليم والصحة والسياحة والطيران والصناعة والاستيراد والتصدير، والفئات الأكثر احتياجاً، كما هدفت لتشجيع وتحفيز النمو والطلب المحلي من أجل تخفيف الآثار السلبية للجائحة عن المواطن والشركات العاملة بمصر.

ونتيجة لما سبق فقد أصدرت الحكومة بعض القوانين واتخذت مجموعة من القرارات والإجراءات بهدف إعادة ترتيب أولويات الانفاق العام من أجل تحسين إدارة المالية العامة خلال هذه الفترة منها:^١

- خفض باب الأجور وتعويضات العاملين حيث قامت الحكومة بإصدار قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لعام ٢٠١٦ للسيطرة على معدلات نمو فاتورة الأجور، كما تم منع إجراء أي نوع من أنواع التعاقدات تحت أي بند من بنود الموازنة العامة للدولة.
- خفض بند الدعم بالباب الرابع حيث اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات للسيطرة على بند الدعم بعد أن زاد بشكل ملحوظ نتيجة لزيادة الأسعار العالمية للنفط والمواد الغذائية المستوردة والخاصة بالسلع التموينية والتي من أهمها:
 - رفع كفاءة برامج دعم السلع الغذائية ودعم الخبز من خلال تنقية بطاقات المستفيدين بما يسمح بتحقيق وفر يتم إعادة توجيهه لزيادة مخصصات دعم السلع التموينية للمستحقين لهذا الدعم، وذلك من خلال استحداث منظومة نقاط الخبز غير المستخدم (١٠ قروش لكل رغيف لم يستخدم)، فضلاً عن زيادة قيمة الدعم النقدي الشهري للفرد تدريجياً إلى ٥٠ جنيه للفرد في يونيو ٢٠١٧ بدلاً من ١٥ جنيه في يونيو ٢٠١٥.
 - ترشيد دعم الطاقة حيث تم تطبيق المنظومة الجديدة للبطاقات الذكية في توزيع المنتجات البترولية، كما تم رفع أسعار بعض المنتجات البترولية واقتصر الدعم على المنتجات التي تمس محدودي الدخل مثل أنبوبة البوتاجاز والمازوت للمخابز، فضلاً عن اعتماد آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية حيث يتم تعديل الأسعار في السوق المحلية ومراجعتها بشكل دوري في ضوء المحددات الأساسية للأسعار وهي سعر خام البرنت العالمي وتغير سعر الصرف.
 - تخفيض دعم الكهرباء تدريجياً منذ عام ٢٠١٤ حيث تم زيادة تعريفه الكهرباء على مدار خمس سنوات وقد تم إزالة الدعم عن الكهرباء بشكل كامل بداية من عام ٢٠١٩.
 - زيادة الدعم المخصص لبرامج تكافل وكرامة عن طريق استخدام جزء من الوفورات المحققة من ترشيد دعم الطاقة وتنقية أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة إلى ٢,٢ مليون أسرة باعتماد قدره ١٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ مقارنة بعدد ١,٥ مليون أسرة باعتماد قدره ٧,٧٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧.

^١ وائل محمود محمد حسين، "أثر إصلاح هيكل الموازنة العامة للدولة على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر (مؤشر مركب)"، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المجلد ٤١، العدد ٤، ٢٠٢٢، ص ١٦، ١٨.

- زيادة باب الفوائد وذلك نتيجة لزيادة العجز الكلي بالموازنة العامة للدولة، وارتفاع أسعار الفائدة في ظل تزايد حجم الدين العام (الداخلي والخارجي)، وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع سعر الصرف.
 - زيادة باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، حيث قامت الحكومة باستغلال ما يتم توفيره من الإجراءات الإصلاحية لخلق موارد مالية تسمح بزيادة الإنفاق الاستثماري القادر على المساهمة في تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية واستكمال المشروعات الكبرى لتطوير البنية التحتية وفي مقدمتها النقل والمواصلات العامة ومياه الشرب والصرف الصحي وتطوير العشوائيات فضلا عن زيادة الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة والإسكان.
- نلاحظ مما سبق أن الإنفاق الجاري قد انخفض خلال هذه الفترة، حيث تراجع من ٩٢,٥% من إجمالي النفقات العامة عام ٢٠١٣ إلى نحو ٨٤,٢% عام ٢٠٢٠، وقد تركز الخفض في البابين الأول (الأجور وتعويضات العاملين) والرابع (الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية)، في مقابل زيادة كل من الباب الثالث (الفوائد) والباب السادس (شراء الأصول غير المالية).

المطلب الثاني: تطور هيكل النفقات العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠):

فيما يلي سنتناول تحليل تطور هيكل النفقات العامة في مصر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠)، والمتمثلة في الأجور وتعويضات العاملين، شراء السلع والخدمات، الفوائد، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، مصروفات أخرى و شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، حيث يتبين ما يلي:

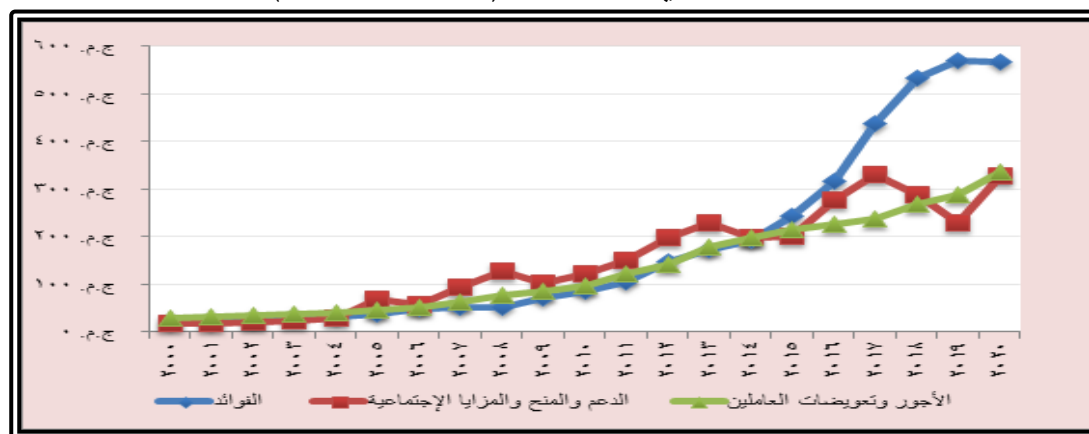
- استحوذت الفوائد على النصيب الأكبر من النفقات العامة المصرية، فكما يتضح من الجدول (٢) والجدول (٣) بالملحق شكلت مدفوعات الفوائد نحو ٣٠,٢% من إجمالي النفقات العامة في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وقد اتسمت الفوائد بالتزايد المستمر خلال فترة الدراسة (بخلاف عام ٢٠٢٠ فقد انخفضت بنسبة ضئيلة قدرت بنحو ٠,٥ %)، وقد تراوحت قيمتها ما بين ٢٠,٢ و ٥٦٨,٤ مليار جنيه، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٧,٨%^١.
- استحوذ بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية على المرتبة الثانية، فكما يتضح من الجدول (٢) والجدول (٤) بالملحق شكل بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نحو ٢٤,٥% من إجمالي النفقات العامة في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وقد اتسم بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بالتزايد المستمر خلال فترة الدراسة (بخلاف عام ٢٠٠٦ فقد انخفض بمعدل ١٥,٢%، وعام ٢٠٠٩ انخفض بمعدل ١٩%، وعام ٢٠١٤ انخفض بمعدل ١٣,١%، وعام ٢٠١٨ انخفض بمعدل ١٢,٦%، وعام ٢٠١٩ انخفض بمعدل ٢٠,٣%)، وقد تراوحت قيمته ما بين ١٦,٨ و ٣٢٩,١ مليار جنيه، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٧,٧%^٢.
- استحوذ بند الأجور وتعويضات العاملين على المرتبة الثالثة، فكما يتضح من الجدول (٢) والجدول (٥) بالملحق شكلت مدفوعات بند الأجور وتعويضات العاملين نحو ٢٢,٤% من إجمالي النفقات العامة في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وقد اتسم بند الأجور وتعويضات العاملين بالتزايد المستمر خلال فترة

^١ وزارة المالية، "التقرير المالي الشهري"، اعداد متفرقة.

^٢ وزارة المالية، "التقرير المالي الشهري"، اعداد متفرقة.

الدراسة، فقد تراوحت قيمته ما بين ٢٧,٩ و ٣١٨,٨ مليار جنيه، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٢,٥%^١.

الشكل (٢): تطور كل من (الفوائد، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، الأجور وتعويضات العاملين) في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات كل من الجدول (٢)، (٣)، (٤) و(٥) بالملحق.

- استحوذ بند شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) على المرتبة الرابعة، فكما يتضح من الجدول (٢) والجدول (٦) بالملحق يشكل بند شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نحو ١١,٠٤% من إجمالي النفقات العامة في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وقد اتسم بالتزايد المستمر خلال فترة الدراسة (بخلاف عام ٢٠٠٥ فقد انخفض بمعدل ٩%، وعام ٢٠١٠ انخفض بمعدل ١٧,٦%، وعام ٢٠١١ انخفض بمعدل ١٠%، وعام ٢٠١٧ انخفض بمعدل ٣,٢%) وذلك مقارنة بالعام السابق، وقد تراوحت قيمته ما بين ١٧ و ٢٤٩,٤ مليار جنيه، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٥,١%^٢.
- استحوذ بند المصروفات الأخرى على المرتبة الخامسة، فكما يتضح من الجدول (٢) والجدول (٧) بالملحق يشكل بند المصروفات الأخرى نحو ٦,٩% من إجمالي النفقات العامة في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وقد اتسم بند المصروفات الأخرى بالتزايد المستمر خلال فترة الدراسة (بخلاف عام ٢٠٠٥ فقد انخفض بمعدل ٩,٢%، وعام ٢٠١١ انخفض بمعدل ١,٩%) وذلك مقارنة بالعام السابق، وقد تراوحت قيمته ما بين ١٤,٥ و ٩٩,٨ مليار جنيه، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٩,٩%^٣.
- في حين احتل بند شراء السلع والخدمات النصيب الأصغر من النفقات العامة المصرية، حيث جاء في المرتبة السادسة، فكما يتضح من الجدول (٢) والجدول (٨) بالملحق يشكل بند شراء السلع والخدمات نحو ٥,٠٤% من إجمالي النفقات العامة في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وقد اتسم بند شراء السلع والخدمات بالتزايد المستمر خلال فترة الدراسة (بخلاف عام ٢٠٠٢ فقد انخفض بمعدل ٢,٣%، وعام ٢٠١٠ انخفض بمعدل ٧,١%، وعام ٢٠١٢ انخفض بمعدل ٠,٣٧%) وذلك مقارنة بالعام السابق، وقد تراوحت قيمته ما بين ٧,٥ و ٨١,٥ مليار جنيه، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٢,٦%^٤.

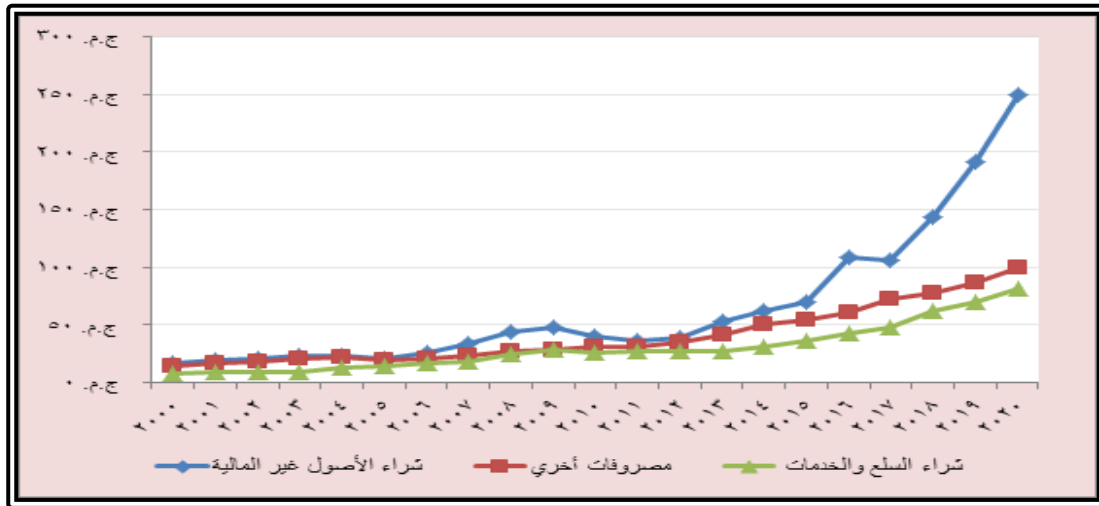
^١ وزارة المالية، "حساب ختامي الموازنة العامة للدولة"، سنوات متفرقة.

^٢ وزارة المالية، "التقرير المالي الشهري"، اعداد متفرقة.

^٣ وزارة المالية، "التقرير المالي الشهري"، اعداد متفرقة.

^٤ وزارة المالية، "حساب ختامي الموازنة العامة للدولة"، سنوات متفرقة.

الشكل (٣): تطور كل من (شراء الأصول غير المالية، مصروفات أخرى، شراء السلع والخدمات) في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات كل من الجدول (٦)، (٧) و (٨) بالملحق.

وإجمالاً نلاحظ مما سبق أن لمدفوعات الفوائد على الدين العام وفقاً لمواعيد استحقاقها النصيب الأعظم في زيادة النفقات العامة المصرية خلال الفترة محل الدراسة وهي (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، يليها بند الدعم والمزايا الاجتماعية (نظراً للزيادة في ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية المستوردة والمتعلقة بالسلع التموينية، وزيادة الأعباء التي تتحملها الخزنة العامة للمساهمة في صناديق المعاشات)، ثم يليها الزيادات في الأجور وتعويضات العاملين وتكاليف تطبيق الحد الأدنى للأجور، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات العامة خاصة في مجال البنية التحتية.

المبحث الثاني: تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد المصري:

تعرضنا في المبحث السابق إلى تحديد حجم النفقات العامة، وتطور هذه النفقات، وتتطلب النفقات العامة إلى إيرادات عامة لتغطيتها حتى تتمكن الدولة من القيام بوظيفتها في إشباع الحاجات العامة، وتعمل الدولة على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، باتباع سياسة مالية معينة تأخذ بعين الاعتبار حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسودها في فترة معينة من مراحل تطورها، وبالتالي تصبح الإيرادات العامة هي وسيلة الدولة في أداء دورها في التدخل لتحقيق الإشباع العام.^١

وقد قسم صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠١ الإيرادات العامة (الموارد) من منظور اقتصادي إلى خمسة أبواب في دليل إحصائيات مالية الحكومة، وهو ذات التقسيم الذي اعتمدت عليه الحكومة المصرية بداية من العام المالي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ وهي بالترتيب كما يلي^٢:

الباب الأول: الضرائب. الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض.

الباب الثاني: المنح. الباب الخامس: الاقتراض.

الباب الثالث: الإيرادات الأخرى.

وفقاً لهذا البحث فالمقصود بالإيرادات العامة بأنها الإيرادات أو المتحصلات من الأبواب الثلاثة الأولى في جانب الموارد السابق ذكرها وفقاً للتقسيم الاقتصادي للموازنة العامة للدولة. وبالتالي فالإيرادات العامة تشير إلى الأموال التي تحصل عليها الدولة عن طريق النشاط الحكومي.

المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):

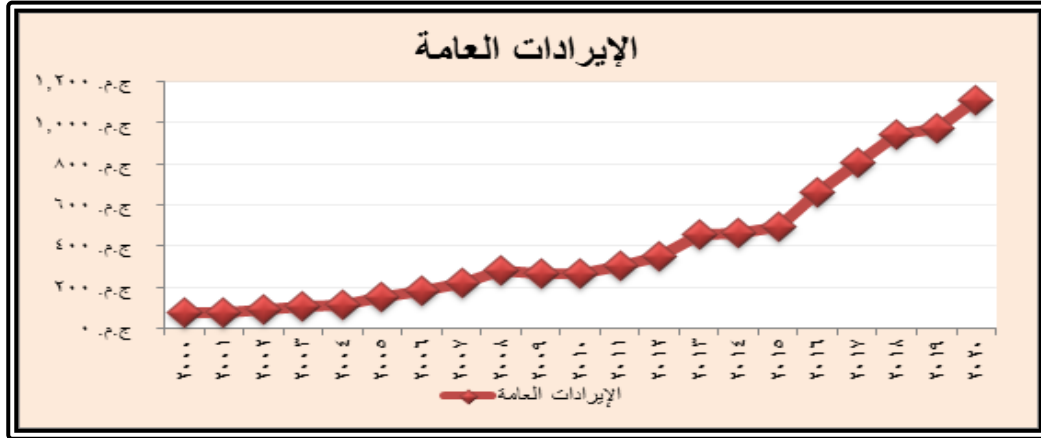
تعمل الدولة على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، باتباع سياسة مالية معينة تأخذ بعين الاعتبار حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسودها في فترة معينة من مراحل تطورها، وبالتالي تصبح الإيرادات العامة هي وسيلة الدولة في أداء دورها في التدخل لتحقيق الإشباع العام.

وسوف نحاول هنا تناول تطور الإيرادات العامة المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، والوقوف على أهم أسباب الزيادة أو النقصان فيها، حيث يتضح من الجدول (٩) بالملحق والشكل (٤) التالي تزايد الإيرادات العامة بشكل مضطرب خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، فيما عدا عامي ٢٠٠٩، و ٢٠١٠ حيث انخفضت الإيرادات العامة نتيجة للآثار السلبية لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث تراوحت قيمتها ما بين ٧٥,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ وبنسبة ٢١,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وبين ١١٠,٨,٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ وبنسبة ١٧,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، كما زادت الإيرادات العامة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ خلال هذه الفترة نحو ١٤,٢%، في حين استحوذت الإيرادات على نحو ٢٠,٥% سنوياً في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها.^٣

١ محمد خالد المهاني، "محاضرات في المالية العامة"، المعهد الوطني للإدارة العامة"، الدورة التحضيرية، ٢٠١٣، ص ٤١.
٢ محمد محرم شادي، "تطور العجز النقدي الختامي للموازنة العامة للدولة وأثره على الدين المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٧"، مرجع سبق ذكره، ص، ص ٩٩، ١٠٠.

٣ وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، التقرير المالي الشهري، أعداد متفرقة.

الشكل (٤): تطور الإيرادات العامة في مصر بالمليار جنيه خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٠):



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٩) بالملحق.

وسوف نقوم بتقسيم الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠) إلى ثلاثة فترات، الفترة الأولى (٢٠٠٧-٢٠٠٠)، الفترة الثانية (٢٠١٣-٢٠٠٨)، الفترة الثالثة (٢٠٢٠-٢٠١٤).

١. الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٠):

تشير البيانات إلى أن الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠) قد شهدت نمواً متصاعداً في حجم الإيرادات العامة المصرية، وذلك نتيجة لقيام الحكومة بتطوير المنظومة الضريبية من خلال إحداث إصلاحات هيكلية في المصالح الإيرادية الثلاثة (مصلحة الضرائب المصرية، مصلحة الضرائب العقارية ومصلحة الجمارك)، فقد قامت الحكومة بإعادة هيكلة الإجراءات الضريبية والجمركية وتطوير إدارة المنظومة ككل اعتماداً على تكنولوجيا المعلومات والميكنة الشاملة، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على حجم الإيرادات حيث زادت خلال تلك الفترة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٤,٨%، وقد تراوحت قيمتها بين ٧٥,٩ مليار جنيه وبين ٢٢١,٤ مليار جنيه، كما استحوذت الإيرادات على نحو ٢٢,٣% سنوياً في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها.

استحوذت الإيرادات الضريبية على النصيب الأكبر من الإيرادات العامة المصرية، فقد شكلت نحو ٦٤,٦% من إجمالي الإيرادات العامة في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠)، واستحوذت الإيرادات الأخرى على المرتبة الثانية فقد شكلت نحو ٣٢%، في حين استحوذت المتحصلات من المنح على النصيب الأصغر من الإيرادات العامة حيث جاءت في المرتبة الثالثة وشكلت نحو ٣,٤% من إجمالي الإيرادات العامة في المتوسط خلال الفترة نفسها.^١

٢. الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٠٨):

تشير بيانات الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٨) إلى أن الإيرادات العامة المصرية قد أخذت اتجاه عام بالتزايد المستمر خلال هذه الفترة بخلاف عامي ٢٠٠٩، و ٢٠١٠ والتي انخفضت فيهما نتيجة للآثار السلبية لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدتها العالم بدءاً من الربع الثاني لعام ٢٠٠٨، فقد زادت

^١ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد متفرقة.

الإيرادات العامة خلال تلك الفترة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٣,٦%، وقد تراوحت قيمتها بين ٢٨٢,٥ مليار جنيه وبين ٤٥٦,٨ مليار جنيه، كما استحوذت الإيرادات على نحو ٢١,٢% سنوياً في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها.^١

بالرغم من قيام الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها توسيع القاعدة الضريبية حيث قامت الحكومة بإدخال تشريعات جديدة وتعديل القائم منها على نحو يحقق إحكام الرقابة والحد من التهرب الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي وتسيير الإجراءات وتعظيم الحصيلة الضريبية، إلا أن الإيرادات العامة زادت خلال تلك الفترة بمتوسط معدل نمو سنوي أقل من متوسط معدل نموها في الفترة السابقة، وذلك نتيجة لتأثر هذه الفترة بالتداعيات والآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم بدءاً من الربع الثاني لعام ٢٠٠٨ وامتداد تداعياتها لكافة الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن ثورات الربيع العربي والأبعاد الاقتصادية لثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ وما ترتب على ذلك من تدهور في معظم المجالات وهبوط عائدات تصدير النفط بما أدى إلى تراجع الحصيلة الضريبية.

استحوذت الإيرادات الضريبية على النصيب الأكبر من الإيرادات العامة المصرية، فقد شكلت نحو ٦٥,١% من إجمالي الإيرادات العامة في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)، واستحوذت الإيرادات الأخرى على المرتبة الثانية فقد شكلت نحو ٢٩,٧%، في حين استحوذت المتحصلات من المنح على النصيب الأصغر من الإيرادات العامة حيث جاءت في المرتبة الثالثة وشكلت نحو ٥,٢% من إجمالي الإيرادات العامة في المتوسط خلال الفترة نفسها.^٢

٣. الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٠):

تشير البيانات إلى أن الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠) قد شهدت نمواً متصاعداً في حجم الإيرادات العامة المصرية، فقد زادت الإيرادات خلال تلك الفترة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٤%، وقد تراوحت قيمتها بين ٤٦٥,٢ مليار جنيه وبين ١١٠٨,٦ مليار جنيه، كما استحوذت الإيرادات على نحو ١٨% سنوياً في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها.^٣

بالرغم من تعرض هذه الفترة لعدة أزمات حيث تأثرت هذه الفترة بالآثار المتركمة لكل من ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ وقرار تحرير سعر الصرف الذي اتخذته البنك المركزي المصري في ٣ نوفمبر ٢٠١٦، فضلاً عن ما شهدته مصر والعالم أجمع منذ بداية النصف الثاني من عام ٢٠١٩ وحتى وقتنا هذا من أزمة جديدة من نوعها وهى تفشى جائحة كورونا، والتي تسببت في خسائر بشرية واقتصادية هائلة ووضعت الكثير من الدول في حالة ركود اقتصادي شديد عقب الإغلاق العام وتباطؤ النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تراجع معدلات النمو العالمية والإقليمية بشكل كبير وملحوظ، إلا أن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات والقرارات وإصدار القوانين التي تهدف إلى زيادة القاعدة الضريبية منها:^٤

^١ وزارة المالية، "حساب ختامي الموازنة العامة للدولة"، سنوات منفردة.

^٢ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، يونيو ٢٠١٤، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥، ٢٦.

^٣ وزارة المالية، "حساب ختامي الموازنة العامة للدولة"، سنوات منفردة.

^٤ وائل محمود محمد حسين، "أثر إصلاح هيكل الموازنة العامة للدولة على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر (مؤشر مركب)"، مرجع سبق ذكره، ص ٩.

• ارتفاع الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهدف توسيع الأوعية الضريبية منها:

- تطبيق الضريبة على القيمة المضافة حيث تم إصدار القانون رقم ٦٧ لعام ٢٠١٦ بشأن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وتوسيع الوعاء الضريبي من خلال تضمين جميع السلع والخدمات المحلية والمستوردة إلا ما يستثني منها بحكم القانون.

- إصدار القانون رقم ٢٠٦ لعام ٢٠٢٠ بشأن الإجراءات الضريبية الموحدة التي تستهدف دمج وتبسيط الإجراءات الضريبية بالنسبة للممول وكذلك إتاحة استخدام التقنيات الحديثة في التعامل بين الممول والمصلحة فضلا عن تطوير المنظومة الضريبية حيث تم تنفيذ عدد من مشروعات تكنولوجيا المعلومات منها: مشروع ميكنة الأعمال الضريبية الرئيسية، مشروع الفاتورة الإلكترونية، مشروع القرارات الضريبية الإلكترونية، مشروع مراقبة تحصيل الضريبة، ومشروع الربط الإلكتروني بين مصلحة الضرائب المصرية والجمارك بما يسمح بتبادل البيانات بين الجهات ذات الصلة.

• ارتفاع الإيرادات الأخرى خلال هذه الفترة نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة ومنها: صدور القانون رقم ١٥٣ لعام ٢٠١٨ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لعام ١٩٨٤ بشأن فرض رسوم تنمية الموارد المالية للدولة وذلك من خلال زيادة بعض الرسوم على الخدمات التي تؤديها أجهزة الدولة مثل (المرور، تراخيص الأسلحة، الجوازات، أنون العمل، رخص استغلال المحاجر).

بالرغم من تزايد الإيرادات العامة خلال هذه الفترة كقيمة مطلقة إلا أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت وذلك بسبب^١:

- ضعف أداء المصالح الإيرادية في تنشيط الحصيلة الضريبية وربطها بمعدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث لم تزد حصيلة النشاط التجاري والصناعي عن ٠,٦% من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٢٠.

- انخفاض حصيلة الضرائب من أصحاب المهن الحرة كالمحامين والأطباء والمهندسين حيث لا تتعدى ١% من إجمالي الضرائب المباشرة.

- انخفاض حصيلة الضرائب على الثروة العقارية حيث لا تتعدى ٠,٣% من إجمالي الضرائب المباشرة عام ٢٠٢٠.

- ضعف أداء الجهود المبذولة لتوسيع الوعاء الضريبي ودمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي للدولة، فضلا عن تراجع النشاط الاقتصادي في العديد من القطاعات بسبب جائحة كورونا.

استحوذت الإيرادات الضريبية على النصيب الأكبر من الإيرادات العامة المصرية، فقد شكلت نحو ٧٣,٥% من إجمالي الإيرادات العامة في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠)، واستحوذت الإيرادات الأخرى على المرتبة الثانية فقد شكلت نحو ٢٥%، في حين استحوذت المتحصلات من المنح على النصيب

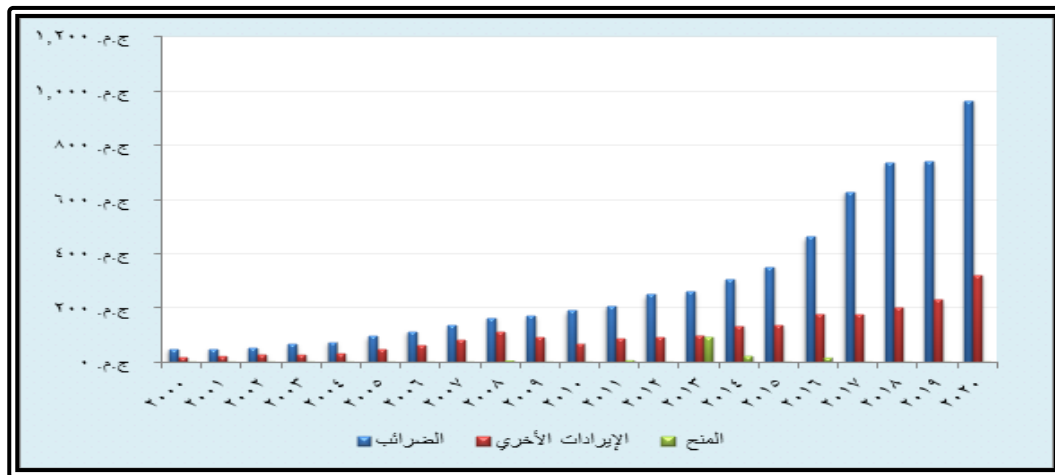
^١ وائل محمود محمد حسين، "أثر إصلاح هيكل الموازنة العامة للدولة على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر (مؤشر مركب)"، مرجع سبق ذكره، ٢٠٢٢، ص ٦، ٧.

الأصغر من الإيرادات العامة حيث جاءت في المرتبة الثالثة وشكلت نحو ١,٥% من إجمالي الإيرادات العامة في المتوسط خلال الفترة نفسها.^١

المطلب الثاني: تطور هيكل الإيرادات العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠):

يوضح كل من الجدول (١٠)، (١١)، (١٢) و (١٣) بالملحق والشكل (٥) التالي تطور هيكل الإيرادات العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، والمتمثل في إيرادات الثلاثة أبواب الأولى في جانب الموارد (الضرائب، المنح، الإيرادات الأخرى) وفقاً للتقسيم الاقتصادي للموازنة العامة للدولة حيث نلاحظ أن:

الشكل (٥): تطور هيكل الإيرادات في مصر خلال (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات كل من الجدول (١٠)، (١١)، (١٢) و (١٣) بالملحق.

- استحوذت الإيرادات الضريبية على النصيب الأكبر من الإيرادات العامة المصرية، فكما يتضح من الجدول (١٠) والجدول (١١) بالملحق تشكل الإيرادات الضريبية نحو ٧١% من إجمالي الإيرادات العامة في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وقد اتسمت الإيرادات الضريبية بالتزايد المستمر خلال فترة الدراسة، فقد تراوحت قيمتها ما بين ٥٠ و ٨٣٤ مليار جنيه، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٤,٨%.^٢

- جاءت الإيرادات الأخرى في المرتبة الثانية، فكما يتضح من الجدول (١٠) والجدول (١٢) بالملحق تشكل الإيرادات الأخرى نحو ٢٦,٥% من إجمالي الإيرادات العامة في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وقد اتسمت الإيرادات الأخرى بالتزايد المستمر خلال فترة الدراسة (بخلاف عام ٢٠٠٣ فقد انخفضت بمعدل ٠,٧%، وعام ٢٠٠٩ انخفضت بمعدل ١٦,٢%، وعام ٢٠١٠ انخفضت بمعدل ٢٤%، وعام ٢٠١٧ انخفضت بمعدل ٢,٢%) وذلك مقارنة بالعام السابق، وقد تراوحت قيمتها ما بين ٢١,٦ و ٢٧١,٧ مليار جنيه، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٤,٣%.^٣

^١ وزارة المالية، "حساب ختامي الموازنة العامة للدولة"، سنوات متفرقة.

^٢ وزارة المالية، "حساب ختامي الموازنة العامة للدولة"، سنوات متفرقة.

^٣ وزارة المالية، "التقرير المالي الشهري"، اعداد متفرقة.

- في حين استحوذت المتحصلات من المنح على النصيب الأصغر من الإيرادات العامة المصرية، حيث جاءت في المرتبة الثالثة، فكما يتضح من الجدول (١٠) والجدول (١٣) بالملحق تشكل المنح نحو ٢,٥% من إجمالي الإيرادات العامة في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٢٢,٢%، ومن حيث قيمة المنح نجد أنها تذبذبت ما بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة محل الدراسة، حيث وصلت لأقل قيمة لها ١,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧ ووصلت لأعلى قيمة لها ٩٥,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٣.^١

وبالتالي نلاحظ من خلال العرض السابق لهيكل الإيرادات العامة المصرية أن للإيرادات الضريبية النصيب الأكبر في زيادة الإيرادات العامة المصرية خلال الفترة محل الدراسة وهي (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، وذلك نتيجة لزيادة الإيرادات الضريبية سواء الضرائب المحصلة على الدخل وأرباح الأعمال (متمثلة في الضرائب المحصلة من دخول الأفراد، والضرائب على أرباح شركات الأموال متمثلة في الضرائب المحصلة من هيئة البترول، والضرائب المحصلة من هيئة قناة السويس، والضرائب المحصلة من الشركات الأخرى والبنك المركزي)، أو الضرائب على الممتلكات (سواء الضرائب الدورية على الممتلكات كضريبة الأراضي وضريبة المباني، أو الضريبة على العمليات التجارية والرأسمالية كالضريبة على عوائد وأذون وسندات الخزنة)، أو الضرائب على السلع والخدمات (نتيجة لزيادة الضرائب على القيمة المضافة، وارتفاع حصيله ضرائب الدمغة، فضلاً عن ارتفاع حصيله الضرائب على السلع المحلية والمستوردة والخدمات)، أو حصيله الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك).

^١ وزارة المالية، " التقرير المالي الشهري"، اعداد متفرقة.

المبحث الثالث: تطور عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٠):

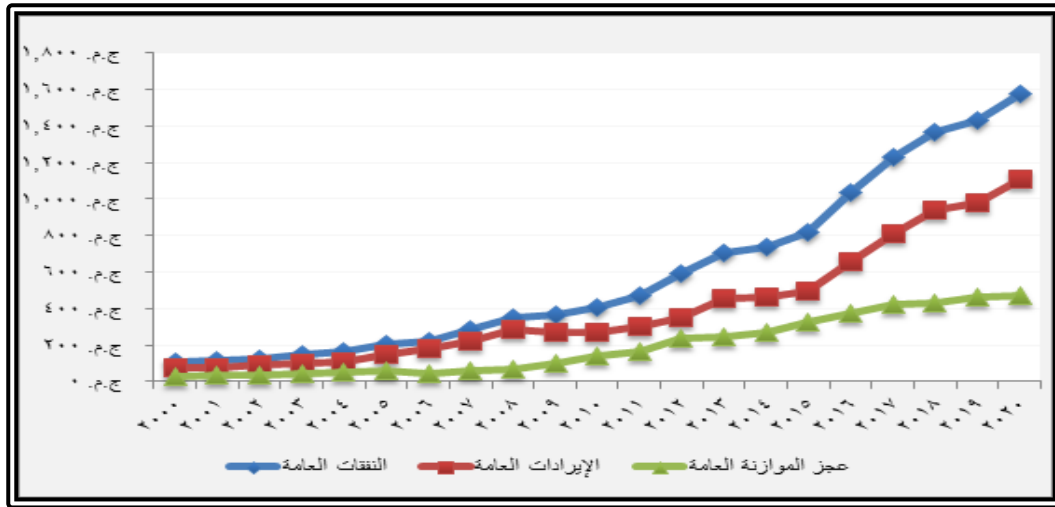
يعاني الاقتصاد المصري من مشكلات اقتصادية عديدة، ومن أبرز تلك المشكلات هو العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة، حيث أصبحت مشكلة عجز الموازنة صفة شبه ملازمة لجميع الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، ولا يمثل الرقم المطلق لعجز الموازنة العامة إنذاراً في حد ذاته وإنما ما يهم هو نسبة هذا العجز من الناتج المحلي الإجمالي، ومن الخطورة أن هذا العجز أصبح سمة هيكلية بمعنى أنه أصبح صفة لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي.

ولذلك سوف تقوم الباحثة في هذا المبحث بتحليل تطور عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٠)، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: تحليل تطور عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٠):

يوضح الجدول (١٤) والملحق والشكل (٦) التالي تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٠)، ويتضح منهما تزايد عجز الموازنة العامة بشكل مضطرب خلال تلك الفترة، حيث أخذ العجز في التزايد ولم يسجل أى انخفاض خلال تلك الفترة باستثناء عام ٢٠٠٦، حيث تراوحت قيمته ما بين ٢٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ ونسبة ٧,٨% من الناتج المحلي الإجمالي، وبين ٤٧٠,٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ ونسبة ٧,٤% من الناتج المحلي الإجمالي، كما زاد عجز الموازنة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ خلال هذه الفترة نحو ١٥,٧%، في حين استحوذ العجز على نحو ٩,٢% سنوياً في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها.^١

الشكل (٦): تطور عجز الموازنة العامة في مصر بالمليار جنيه للفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٠):



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٤) بالملحق.

وسوف نقوم بتقسيم الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠) إلى ثلاثة فترات، الفترة الأولى (٢٠٠٧-٢٠٠٠)، الفترة الثانية (٢٠٠٨-٢٠١٣)، الفترة الثالثة (٢٠١٤-٢٠٢٠).

^١ وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، التقرير المالي الشهري، أعداد متفرقة.

١. الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٠):

تشير بيانات الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠) إلى أن عجز الموازنة قد أخذ اتجاه عام بالتزايد المستمر خلال هذه الفترة بخلاف عام ٢٠٠٦ والذي انخفض فيه، فقد زاد عجز الموازنة خلال تلك الفترة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٢,١٤%، وقد تراوحت قيمته بين ٢٨ مليار جنيه وبين ٦٠,٩ مليار جنيه، كما استحوذ العجز على نحو ٨,٤% سنوياً في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها^١، وذلك نتيجة لزيادة الإيرادات العامة بمتوسط معدل نمو أكبر من متوسط معدل نمو النفقات العامة، الأمر الذي انعكس على إجمالي الدين العام المحلي والخارجي، حيث زاد إجمالي الدين العام المحلي خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠) بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٠,٩%، في حين استحوذ الدين المحلي على نحو ٨٦,٧% سنوياً في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها، أما الدين العام الخارجي فقد زاد بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٣,٣% خلال الفترة نفسها^٢.

٢. الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٠٨):

تشير البيانات إلى أن الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٨) قد شهدت نمواً متصاعداً في عجز الموازنة العامة المصرية، وذلك نتيجة لزيادة النفقات العامة بمتوسط معدل نمو وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أكبر من متوسط معدل نمو الإيرادات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، حيث زاد عجز الموازنة خلال تلك الفترة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٢٧%، وقد تراوحت قيمته بين ٦٩ مليار جنيه وبين ٢٤٤,٧ مليار جنيه، كما استحوذ العجز على نحو ٩,٨% سنوياً في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها^٣، الأمر الذي انعكس على إجمالي الدين العام المحلي والخارجي، حيث زاد إجمالي الدين العام المحلي خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٨) بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٥,٥%، في حين استحوذ الدين المحلي على نحو ٧٧,٣% سنوياً في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها، أما الدين العام الخارجي فقد زاد بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٤,٦% خلال الفترة نفسها^٤.

٣. الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠١٤):

تشير البيانات إلى أن الفترة (٢٠٢٠-٢٠١٤) قد شهدت نمواً متصاعداً في عجز الموازنة العامة المصرية، فقد زاد عجز الموازنة العامة كقيمة مطلقة خلال هذه الفترة بينما انخفض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة لزيادة النفقات العامة بمتوسط معدل نمو أقل من متوسط معدل نمو الإيرادات العامة خلال هذه الفترة، وكذلك تراجع نسبة كل من النفقات العامة والإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد زاد عجز الموازنة خلال تلك الفترة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٠%، وقد تراوحت قيمته بين ٢٦٨,١ مليار جنيه وبين ٤٧٠,٢ مليار جنيه، كما استحوذ العجز على نحو ٩,٥% سنوياً في المتوسط من الناتج المحلي

^١ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد متفرقة.

^٢ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

^٣ وزارة المالية، "حساب ختامي الموازنة العامة للدولة"، سنوات متفرقة.

^٤ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

الإجمالي خلال الفترة نفسها^١، الأمر الذي انعكس على إجمالي الدين العام المحلي والخارجي، حيث زاد إجمالي الدين العام المحلي خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠) بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٤,٩%، في حين استحوذ الدين المحلي على نحو ٨٦% سنوياً في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها، أما الدين العام الخارجي فقد زاد بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٤,٢% خلال الفترة نفسها^٢.

المطلب الثاني: تطور الدين العام الداخلي والخارجي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠):

أولاً: تطور الدين العام الداخلي وهيكله في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):

فيما يلي سنتناول تطور الدين العام الداخلي في مصر وتطور هيكله والمتمثل في صافي الدين المحلي الحكومي، صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية، صافي مديونية بنك الاستثمار القومي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، حيث يوضح الشكل (٧) التالي والجدول (١٥) بالملحق أن:

- اتسم الدين العام الداخلي بالتزايد المضطرب من حيث قيمته المطلقة وكذلك تزايد نسبته من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، حيث زاد من ٢٩٠,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ ونسبة ٨١% من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن وصل إلى ٥٨٧,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٥ ونسبة ٩٥,١% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم من استمرار تزايد الدين العام كقيمة مطلقة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) إلا أن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت خلال تلك الفترة من ٨٤,٧% عام ٢٠٠٦ إلى ٧٢,٥% عام ٢٠٠٨، ثم عاود الدين الداخلي مساره في التزايد كقيمة مطلقة ونسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٥)، حيث زاد من ٨٨٨,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٩ ونسبة ٧٣,٧% من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن وصل إلى ٢٦٢٠,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٥ ونسبة ٩٦,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم من استمرار تزايد الدين العام كقيمة مطلقة خلال الفترة (٢٠١٦ - ٢٠١٨) إلا أن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت خلال تلك الفترة من ٩٦,٧% عام ٢٠١٥ إلى ٩١,١% عام ٢٠١٦، حتى وصلت إلى ٨٠,٥% عام ٢٠١٨ وذلك نتيجة لتطبيق قرار تحرير سعر الصرف الذي اتخذته البنك المركزي في نوفمبر ٢٠١٦ في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه الدولة، وبالرغم من الآثار الإيجابية لهذا القرار على نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا أن هذه النسبة مازالت مرتفعة بما يدل على اعتماد الدولة على القطاع المصرفي، كما عادت هذه النسبة إلى التزايد مرة أخرى خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠^٣.

وفيما يتعلق بهيكل الدين العام الداخلي في مصر والمتمثل في صافي الدين المحلي الحكومي، صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية، صافي مديونية بنك الاستثمار القومي يتضح من الجدول (١٦) بالملحق أن:

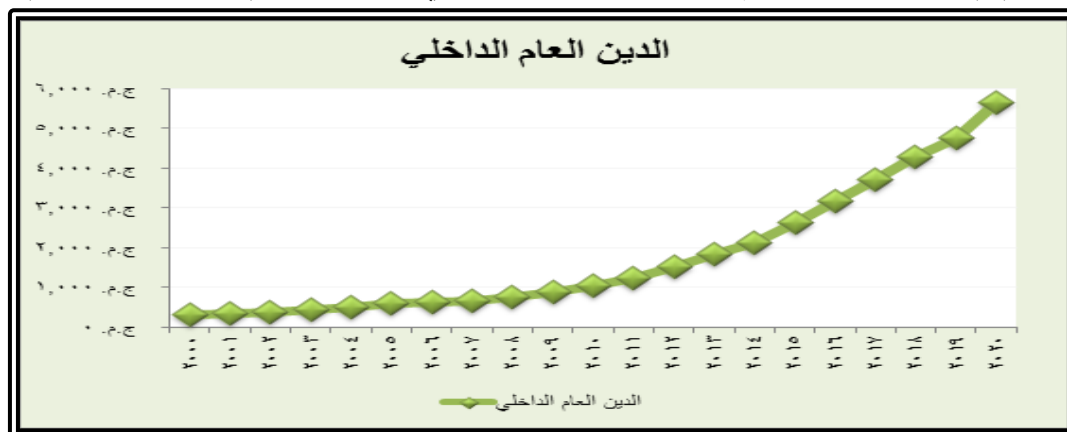
^١ وزارة المالية، "حساب ختامي الموازنة العامة للدولة"، سنوات متفرقة.

^٢ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

^٣ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

- يمثل صافي الدين المحلي الحكومي الجانب الأكبر من إجمالي الدين المحلي خلال الفترة محل الدراسة، إذ يشكل نحو ٨٣,١% من إجمالي الدين العام المحلي في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، وقد اتسم صافي الدين المحلي الحكومي بالتزايد المستمر خلال فترة الدراسة نتيجة للزيادة في أرصدة السندات والأذون الصادرة عن الخزنة العامة، وقد تراوحت قيمته ما بين ١٩٤,٧ و ٤١٦٣,٦ مليار جنيه.^١
- في حين تمثل صافي مديونية بنك الاستثمار القومي المصدر الثاني لزيادة الدين العام المحلي خلال الفترة محل الدراسة، إذ شكلت نحو ١٠,٨% من إجمالي الدين العام المحلي في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وقد اتسمت صافي مديونية بنك الاستثمار القومي بالتزايد المستمر خلال فترة الدراسة بخلاف عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥ فقد انخفضت، وترجع هذه الزيادة إلى زيادة إجمالي الموارد المستثمرة لديه فضلاً عن زيادة ودائعه لدى الجهاز المصرفي، وقد تراوحت قيمتها ما بين ١٩٤,٧ و ٤١٦٣,٦ مليار جنيه.^٢
- ثم تأتي صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية في المرتبة الأخيرة كمصدر لزيادة الدين العام المحلي خلال الفترة محل الدراسة، إذ شكلت نحو ٦,١% من إجمالي الدين العام المحلي في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وقد تذبذبت قيمة صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية ما بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة محل الدراسة، حيث تراوحت قيمتها ما بين ١١,٣ و ٣١٧,٦ مليار جنيه.^٣

الشكل (٧): تطور الدين العام الداخلي بالمليار جنيه في مصر للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٥) بالملحق.

ثانياً: تطور الدين العام الخارجي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):

يتضح من الجدول (١٥) بالملحق والشكل (٨) التالي أن:

- اتسم الدين العام الخارجي بالتزايد المستمر خلال الفترة محل الدراسة (بخلاف عام ٢٠٠٤ فقد انخفض بمعدل ٣,٣% ليصل إلى ٢٨,٩ مليار دولار مقارنة بالعام السابق ، وعام ٢٠٠٨ انخفض بمعدل ٧,١% ليصل إلى ٣١,٥ مليار دولار مقارنة بالعام السابق، وعام ٢٠١١ انخفض بمعدل ١,٤% ليصل إلى ٣٤,٤ مليار دولار مقارنة بالعام السابق)، ومنذ عام ٢٠١٢ وحتى الآن استمر الدين العام الخارجي في

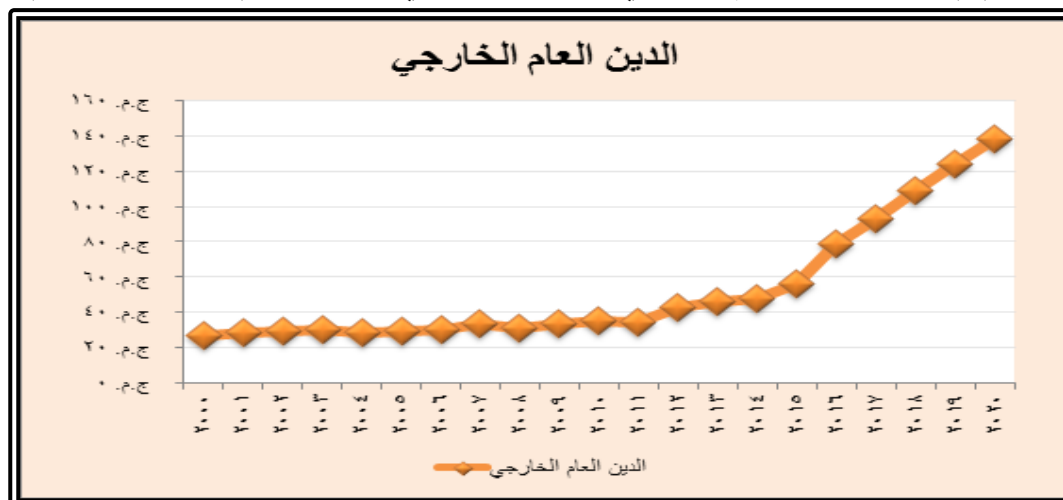
^١ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، اعداد منفردة.

^٢ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، اعداد منفردة.

^٣ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، اعداد منفردة.

التزايد المستمر فقد زاد من ٤٣,٢ مليار دولار عام ٢٠١٢ ليصل إلى نحو ١٣٧.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وذلك نتيجة للآثار السلبية لأحداث ثورة ٢٥ يناير وما اتبعتها من تدهور شديد في كافة الجوانب الاقتصادية، فضلاً عن الأثر السلبي لقرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ علي الدين العام الخارجي وأعبائه.

الشكل (٨): تطور الدين العام الخارجي بالمليار دولار في مصر للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٥) بالملحق.

^١ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

خلاصة الفصل الثاني:

تناول الفصل الثاني تحليل تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث تناول **المبحث الأول:** تحليل تطور النفقات العامة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، وكذلك هيكل النفقات العامة لنفس الفترة ومن خلال ما تناوله هذا المبحث يمكن القول أن الاتجاه العام للنفقات العامة هو التزايد المستمر خلال فترة الدراسة من (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، وبمتابعة هيكل النفقات العامة المصرية وجد أن لمدفوعات الفوائد على الدين العام وفقاً لمواعيد استحقاقها، والدعم والمزايا الاجتماعية نظراً للزيادة في ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية المستوردة والمتعلقة بالسلع التموينية، وزيادة الأعباء التي تتحملها الخزنة العامة للمساهمة في صناديق المعاشات، فضلاً عن الزيادات في الأجور وتعويضات العاملين وتكاليف تطبيق الحد الأدنى للأجور، بالإضافة إلى الاستثمارات العامة خاصة في مجال البنية التحتية النصيب الأكبر في زيادة النفقات العامة المصرية خلال الفترة محل الدراسة وهي (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

كما تناول **المبحث الثاني:** تحليل تطور الإيرادات العامة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، وكذلك هيكل الإيرادات العامة لنفس الفترة، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث يمكن القول أن الاتجاه العام للإيرادات العامة هو التزايد المستمر خلال الفترة محل الدراسة فيما عدا عامي ٢٠٠٩، و ٢٠١٠ حيث انخفضت الإيرادات العامة نتيجة للآثار السلبية لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وبمتابعة هيكل الإيرادات العامة المصرية وجد أن للإيرادات الضريبية النصيب الأكبر في زيادة الإيرادات العامة المصرية خلال الفترة محل الدراسة وهي (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، وذلك نتيجة للزيادة في معظم بنود الإيرادات الضريبية سواء الضرائب المحصلة على الدخل وأرباح الأعمال، أو الضرائب على الممتلكات، أو الضرائب على السلع والخدمات (نتيجة لزيادة الضرائب على القيمة المضافة، وارتفاع حصيلته ضرائب الدمغة، فضلاً عن ارتفاع حصيلته الضرائب على السلع المحلية والمستوردة والخدمات)، أو حصيلته الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك).

كما تناول **المبحث الثالث:** تحليل تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، فضلاً عن تطور كل من الدين العام الداخلي والخارجي لنفس الفترة نظراً لارتباطهما الشديد بعجز الموازنة، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث يمكن القول أن الاتجاه العام هو التزايد المستمر في عجز الموازنة العامة للدولة من عام لآخر حيث أخذ العجز في التزايد ولم يسجل أى انخفاض خلال الفترة محل الدراسة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠) باستثناء عام ٢٠٠٦، وذلك نتيجة لزيادة النفقات العامة ومعدلات نموها عن الإيرادات العامة ومعدلات نموها، كما يجب أن نشير هنا إلى أن العجز الذي تعاني منه مصر هو عجز هيكلية مرتبط بخصائص الدول النامية، وليس عجزاً مرتبطاً بالدورة الاقتصادية.

الفصل الثالث

تحليل تطور عجز الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

مقدمة

يعتبر الميزان التجاري واحدًا من أهم مكونات ميزان المدفوعات، فهو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات السلعية للدولة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، ويحدث عجز في الميزان التجاري عندما تكون الواردات أعلى من الصادرات، ويحدث فائض في الميزان التجاري عندما تكون الصادرات أعلى من الواردات، ويكون الميزان التجاري في توازن عندما تتساوى الصادرات مع الواردات، وتسعى كل دولة للحفاظ على توازن ميزانها التجاري كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة.

وبالنظر لوضع الاقتصاد المصري اتضح أنه يعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري، شأنه في ذلك شأن العديد من اقتصادات الدول النامية، وذلك بالرغم من الاتجاه نحو تنمية الصادرات المصرية في الآونة الأخيرة من خلال تبني استراتيجية التصنيع القائم على تطوير الصادرات، كنفيز لاسراتيجية إحلال الواردات، وينتج هذا العجز بدهاء من زيادة حجم الواردات ومعدلات نموها عن حجم الصادرات ومعدلات نموها.

وبناء على ما سبق فإن أهم مقومات ظهور وارتفاع عجز الميزان التجاري تتمثل في زيادة حجم الواردات وارتفاع معدلات نموها، وانخفاض حجم الصادرات وانخفاض معدلات نموها، وبناءً على ذلك حتى تتمكن الباحثة من دراسة تطور عجز الميزان التجاري خلال فترة الدراسة فكان لابد من تناول جانبي مشكلة عجز الميزان التجاري ألا وهما تطور الصادرات وتطور الواردات في مصر خلال فترة الدراسة ولذلك قامت الباحثة بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

- تحليل تطور الصادرات السلعية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).
- تحليل تطور الواردات السلعية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).
- تحليل تطور عجز الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

المبحث الأول: تحليل تطور الصادرات السلعية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠):

تمثل الصادرات الركن الأساسي للسياسة التجارية للبلدان، إذ أنها تشكل المصدر الأساسي للحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتحقيق التنمية، فهي عبارة عن مجموع قيم السلع التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج أو ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي المباع إلى العالم الخارجي، وبالتالي يتمتع قطاع الصادرات بأهمية خاصة لما له من تأثير على كافة الفروع الاقتصادية، ومصدر دعم أساسي للميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات ككل، حيث يعمل على تسويق فائض الإنتاج المحلي للخارج، ومن ثم جلب النقد الأجنبي اللازم لاستيراد متطلبات عملية التنمية، كما يساهم في تمويل الموازنة العامة للدولة، كما تزداد أهمية الصادرات السلعية بالنسبة لمصر، حيث يمكن الاعتماد على حصيلة الصادرات كمصدر يتسم بالاستمرار على عكس حصيلة الصادرات غير المنظورة الأخرى التي تتوقف حصيلتها وتدفقها على ظروف ترتبط بالتطورات الاقتصادية والظروف العالمية.

ويخضع التصدير لعدة اعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية، من أهمها مدى توافر الموارد الاقتصادية، ومدى قدرة الجهاز الإنتاجي للدولة على استغلال هذه الموارد، ونوع السياسات الاقتصادية والمالية التي تتبعها الدولة، ومقدرة الدولة على فتح أسواق جديدة لها، ومدى اتباعها للأساليب العلمية في إدارة الإنتاج ومراعاة شروط الجودة.

ونظراً لهذه الأهمية سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور الصادرات المصرية، وذلك من خلال تحليل تطور كل من الهيكل السلعي للصادرات والتوزيع الجغرافي لها ومعرفة الشركاء التجاريين الأساسيين لمصر خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٠ _ ٢٠٢٠).

المطلب الأول: تحليل تطور التصنيف السلعي للصادرات حسب درجة التصنيع في الاقتصاد

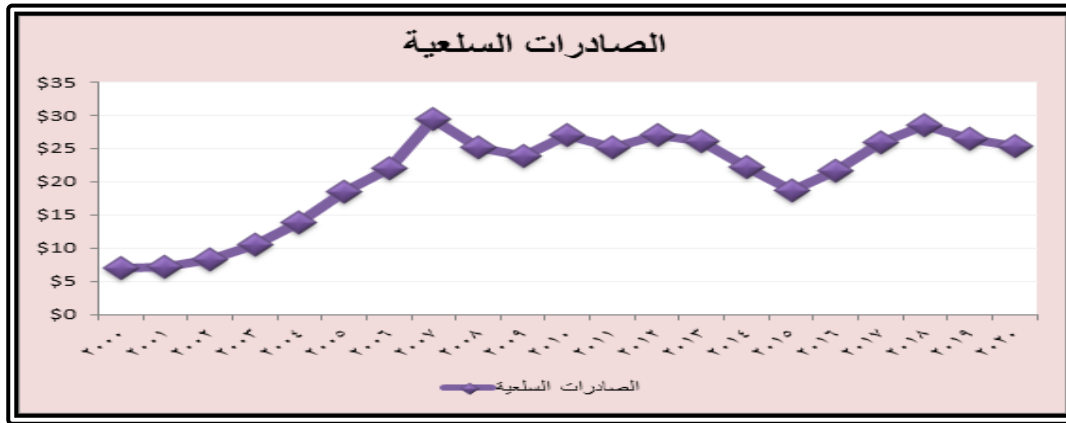
المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠):

يرتبط التصنيف السلعي للصادرات بهيكل الاقتصاد المحلي ومدى تطوره، فتطور الهيكل الإنتاجي لدولة ما وتنوع السلع المصدرة يقلل من المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد المحلي، والعكس في حالة اقتنار الصادرات أو تركزها في سلعة واحدة أو مجموعة محدودة من السلع الأمر الذي يؤدي لعدم استقرار حصيلة الصادرات، ومن ثم يؤدي إلى زيادة درجة تبعية البلد المصدر للعالم الخارجي^١. وفيما يلي سوف نتناول تحليل تطور التصنيف السلعي للصادرات حسب درجة التصنيع في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، وذلك بالاعتماد على الشكل التوضيحي (٩)، وكل من الجدول (١٧) والجدول (١٨) بالملحق.

حيث يتضح من كل منهم تذبذب قيمة ومعدل نمو الصادرات المصرية ما بين الارتفاع والانخفاض خلال تلك الفترة، حيث تراوحت قيمتها ما بين ٦,٩ مليار دولار و ٢٩,٤ مليار دولار، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٧,٦%.

^١ ممدوح ناصر السلامات، "عجز الميزان التجاري الاردني: اسبابه ووسائل تصحيحه"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة ال البيت، الاردن، ٢٠٠٠، ص ١٦.

الشكل (٩): تطور الصادرات السلعية في الاقتصاد المصري بالمليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٧) بالملحق.

وسوف نقوم بتقسيم الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠) إلى ثلاثة فترات، الفترة الأولى (٢٠٠٧-٢٠٠٠)، الفترة الثانية (٢٠١٤-٢٠٠٨)، الفترة الثالثة (٢٠١٥-٢٠٢٠).

١. الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٠):

تشير البيانات إلى أن الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠) قد شهدت نمواً متصاعداً في حجم الصادرات السلعية المصرية، وذلك نتيجة لقيام الدولة منذ بداية الألفية الثانية (٢٠٠٦-٢٠٠١) بتطبيق استراتيجية تنمية الصادرات المصرية، من خلال فتح أسواق جديدة، وتنويع هيكل الصادرات، ورفع جودة تنافسية الصناعات المصرية، ورفع كفاءة خدمات النقل والتسويق للأسواق الخارجية، وإنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات لتمويل وضمان الصادرات، الأمر الذي أدى لتحسن أداء الصادرات خلال تلك الفترة، حيث نمت الصادرات السلعية بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ خلال تلك الفترة نحو ٢٣,٤٩%، وبنسبة ١٣,٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال تلك الفترة، وشهد عام ٢٠٠٥ ذروة هذا النمو، حيث نمت الصادرات المصرية بمعدل نمو ٣٤,١% عن عام ٢٠٠٤، وقد بلغت الصادرات السلعية عام ٢٠٠٠ نحو ٦,٩ مليار دولار وبنسبة ٧,١٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وأخذت في التزايد المستمر خلال تلك الفترة إلى أن وصلت إلى نحو ٢٩,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٧ وبنسبة ١٨,١% من الناتج المحلي الإجمالي، أي بمعدل نمو ٣٢٦,١% عن عام ٢٠٠٠، أي تزيد عن نحو أربعة أضعاف ما كانت عليه الصادرات عام ٢٠٠٠.^١

وترجع الزيادة في الصادرات في تلك الفترة إلى زيادة حصيلة الصادرات البترولية وغير البترولية، فمن حيث حصيلة الصادرات البترولية فقد استحوذت على نحو ٤٦,٢١% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال تلك الفترة، حيث بلغت حصيلة الصادرات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها عام ٢٠٠١ نحو ٢,٤ مليار دولار وبنسبة ٣٣,٨% من إجمالي الصادرات، ثم أخذت في التزايد المستمر (ولم تسجل أي انخفاض خلال تلك الفترة باستثناء عام ٢٠٠٦ حيث انخفضت بنسبة ضئيلة عن عام ٢٠٠٥) إلى أن وصلت إلى نحو ١٤,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧ (وذلك نتيجة أساسية لزيادة حصيلة صادرات البترول الخام، والمنتجات البترولية، وارتفاع حصيلة تموين السفن والطائرات، فضلاً عن ارتفاع حصيلة الصادرات

^١ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي، اعداد متفرقة.

من الغاز الطبيعي محققاً بذلك طفرة كبيرة خاصة عام ٢٠٠٤، حيث شهدت الفترة يناير/ مارس من عام ٢٠٠٤ بداية تصدير الغاز الطبيعي المسال إلى أسبانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية).

وفيما يتعلق بحصيلة الصادرات غير البترولية فقد استحوذت على نحو ٥٣,٧٩% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال تلك الفترة، حيث بلغت حصيلتها عام ٢٠٠١ نحو ٤,٧ مليار دولار ونسبة ٦٦,٢% من إجمالي الصادرات، ثم أخذت في التزايد المستمر (ولم تسجل أى انخفاض خلال تلك الفترة باستثناء عام ٢٠٠٥ حيث انخفضت بنسبة ضئيلة عن عام ٢٠٠٤) إلى أن وصلت إلى نحو ١٤,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧^١. وترجع الزيادة في الصادرات غير البترولية في تلك الفترة في المقام الأول إلى زيادة الصادرات من السلع تامة الصنع والتي تراوحت قيمتها ما بين ٢,٩ مليار دولار و ١٠,٩ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ٣٥,٤% في المتوسط من إجمالي الصادرات خلال تلك الفترة.

ثم تأتي الصادرات من السلع نصف مصنعة في المرتبة الثانية من حيث السبب في زيادة الصادرات والتي تراوحت قيمتها ما بين ٠,٤ مليار دولار و ١,٩ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ٧,١% في المتوسط من إجمالي الصادرات خلال تلك الفترة.

ثم تأتي الصادرات من المواد الخام في المرتبة الثالثة والتي استحوذت على نحو ٤,٣% في المتوسط من إجمالي الصادرات خلال تلك الفترة، في حين استحوذت الصادرات الأخرى غير الموزعة على نحو ٦,٩% في المتوسط من إجمالي الصادرات خلال تلك الفترة^٢.

٢. الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤):

تأثرت هذه الفترة بالتداعيات والآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم بدءاً من الربع الثاني لعام ٢٠٠٨ على الاقتصاد العالمي وامتداد تداعياتها لكافة الأنشطة الاقتصادية، فقد تراجع كل من الطلب الخارجي والمحلي في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، فضلاً عن ثورات الربيع العربي والأبعاد الاقتصادية لثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣، الأمر الذي انعكس على حجم الصادرات السلعية المصرية خلال تلك الفترة، حيث انخفضت الصادرات السلعية بمتوسط معدل انخفاض سنوي بلغ خلال تلك الفترة نحو ٣,٥%، ونسبة ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال تلك الفترة، وشهد عام ٢٠١٤ ذروة هذا الانخفاض، حيث انخفضت الصادرات المصرية بمعدل انخفاض ١٤,٦% عن عام ٢٠١٣، وقد اتسمت الصادرات السلعية سواء من حيث قيمتها المطلقة أو من حيث نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع المستمر خلال تلك الفترة بخلاف عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ حيث زادت فيهما الصادرات كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي، فقد انخفضت الصادرات السلعية عام ٢٠٠٨ لتبلغ نحو ٢٥,٢ مليار دولار بمعدل انخفاض ١٤,٣% ونسبة ١٣,٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وأخذت في الانخفاض والارتفاع خلال تلك الفترة إلى أن وصلت إلى نحو ٢٢,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤ محققه بذلك أكبر معدل انخفاض بلغ ١٤,٦% وأقل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت ٦,٧٤%^٣.

^١ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي، اعداد متفرقة.

^٢ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي، اعداد متفرقة.

^٣ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي، اعداد متفرقة.

ويرجع الانخفاض في الصادرات في تلك الفترة إلى تراجع حصيلة الصادرات البترولية وحصيلة الصادرات غير البترولية، فمن حيث حصيلة الصادرات البترولية فقد استحوذت على نحو ٤٥,٩% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال تلك الفترة، حيث بلغت حصيلة الصادرات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها عام ٢٠٠٨ نحو ١١,٤ مليار دولار وبنسبة ٤٥,٢٤% من إجمالي الصادرات، ثم أخذت في الانخفاض المستمر (ولم تسجل أى زيادة خلال تلك الفترة باستثناء عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ حيث زادت فيهما بنسبة ضئيلة) إلى أن وصلت إلى نحو ٩ مليار دولار عام ٢٠١٤ وبنسبة ٤٠,٥% من إجمالي الصادرات، وفيما يتعلق بحصيلة الصادرات غير البترولية فقد استحوذت على نحو ٥٤,١٤% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال تلك الفترة، حيث بلغت حصيلتها عام ٢٠٠٨ نحو ١٣,٨ مليار دولار وبنسبة ٥٤,٧٦% من إجمالي الصادرات، ثم أخذت في الانخفاض المستمر (ولم تسجل أى زيادة خلال تلك الفترة باستثناء عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ حيث زادت فيهما بنسبة ضئيلة) إلى أن وصلت إلى نحو ١٣,٢ مليار دولار عام ٢٠١٤ وبنسبة ٥٩,٥% من إجمالي الصادرات.^١

ويرجع الانخفاض في الصادرات غير البترولية في تلك الفترة في المقام الأول إلى انخفاض الصادرات من السلع تامة الصنع والتي تراوحت قيمتها ما بين ٩,٥ مليار دولار و ١٠,٩ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ٤٠,٧% في المتوسط من إجمالي الصادرات خلال تلك الفترة.

ثم تأتي الصادرات من السلع نصف مصنعة في المرتبة الثانية والتي تراوحت قيمتها ما بين ١,٦ مليار دولار و ٢,٢ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ٧,٧% في المتوسط من إجمالي الصادرات خلال تلك الفترة. في حين اتسمت الصادرات من المواد الخام بالتزايد المستمر خلال تلك الفترة (باستثناء عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١ حيث انخفضت فيهما)، وتراوحت قيمتها ما بين ٠,٩ مليار دولار و ١,٧ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ٥,٣% في المتوسط من إجمالي الصادرات خلال تلك الفترة.^٢

٣. الفترة (٢٠١٥ - ٢٠٢٠):

تأثرت هذه الفترة بالآثار المتراكمة لكل من ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وقرار تحرير سعر الصرف الذي اتخذته البنك المركزي المصري في ٣ نوفمبر ٢٠١٦، فضلاً عن ما شهدته مصر والعالم أجمع منذ بداية النصف الثاني من عام ٢٠١٩ وحتى وقتنا هذا من أزمة جديدة من نوعها وهى تفشى جائحة كورونا، والتي تسببت في خسائر بشرية واقتصادية هائلة ووضعت الكثير من الدول في حالة ركود اقتصادي شديد عقب الإغلاق العام وتباطؤ النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تراجع معدلات النمو العالمية والإقليمية بشكل كبير وملحوظ، الأمر الذي انعكس بشكل ملحوظ على حجم الصادرات السلعية المصرية خلال تلك الفترة، حيث نمت الصادرات السلعية بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ خلال تلك الفترة نحو ٣%، وبنسبة ٧,٩٤% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال تلك الفترة، وشهد عام ٢٠١٧ ذروة هذا النمو، حيث نمت الصادرات المصرية بمعدل نمو ١٨,٩% عن عام ٢٠١٦، فقد بلغت الصادرات السلعية عام ٢٠١٥

^١ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي، اعداد متفرقة.

^٢ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي، اعداد متفرقة.

نحو ١٨,٧ مليار دولار بمعدل انخفاض عن العام السابق ١٥,٨% وبنسبة ٥,٦٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم أخذت في التزايد المستمر حتى عام ٢٠١٨ حيث وصلت إلى ٢٨,٥ مليار دولار وبمعدل نمو ١٠,٥% مقارنة بالعام السابق له وبنسبة ٩,٤% من الناتج المحلي الإجمالي (وذلك انعكاساً للآثار الإيجابية لقرار تحرير سعر الصرف الذي اتخذته البنك المركزي المصري في ٣ نوفمبر ٢٠١٦)، ثم أخذت في الانخفاض المستمر حتى بلغت نحو ٢٥,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وبمعدل انخفاض عن العام السابق ٤,٢% وبنسبة ٥,٨% من الناتج المحلي الإجمالي (وذلك انعكاساً للآثار السلبية لتفشي جائحة كورونا والتي وضعت الكثير من الدول في حالة ركود اقتصادي شديد عقب الإغلاق العام وتباطؤ النشاط الاقتصادي).^١

وترجع الزيادة في الصادرات السلعية المصرية في تلك الفترة في المقام الأول إلى زيادة حصة الصادرات غير البترولية ثم تليها حصة الصادرات البترولية، فمن حيث حصة الصادرات غير البترولية فقد استحوذت على نحو ٦٧,٣% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال تلك الفترة، حيث بلغت حصيلتها عام ٢٠١٥ نحو ١٢,٩ مليار دولار وبنسبة ٦٩% من إجمالي الصادرات، ثم أخذت في التزايد المستمر (ولم تسجل أى انخفاض خلال تلك الفترة باستثناء عام ٢٠١٨ حيث انخفضت بنسبة ضئيلة عن عام ٢٠١٧) إلى أن وصلت إلى نحو ١٩,٢ مليار دولار عام ٢٠٢٠.

وترجع الزيادة في الصادرات غير البترولية في تلك الفترة إلى زيادة الصادرات من السلع نصف مصنعة والتي تراوحت قيمتها ما بين ١,٧ مليار دولار و ٥,٢ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ١٥,٦١% في المتوسط من إجمالي الصادرات خلال تلك الفترة، كما زادت الصادرات من المواد الخام بشكل مضطرب ولم تسجل أى انخفاض خلال تلك الفترة، حيث تراوحت قيمتها ما بين ١,٨ مليار دولار و ٢,٧ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ٩,١% في المتوسط من إجمالي الصادرات خلال تلك الفترة، في حين تذبذبت قيمة الصادرات من السلع تامة الصنع ما بين الارتفاع والانخفاض خلال تلك الفترة، وقد استحوذت الصادرات من السلع تامة الصنع على نحو ٤٠,٦% في المتوسط من إجمالي الصادرات خلال تلك الفترة.^٢

ومن حيث حصة الصادرات البترولية فقد استحوذت على نحو ٣٢,٧% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال تلك الفترة، حيث بلغت حصة الصادرات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها عام ٢٠١٥ نحو ٥,٨ مليار دولار وبمعدل انخفاض عن العام السابق ٣٥,٦% وبنسبة ٣١% من إجمالي الصادرات، ثم أخذت في التزايد المستمر حتى عام ٢٠١٨ حيث بلغت نحو ١١,٨ مليار دولار وبمعدل نمو ٣٢,٦% مقارنة بالعام السابق له وبنسبة ٤١,٤% من إجمالي الصادرات، ثم انخفضت مرة أخرى عام ٢٠١٩ بنحو ٣,٣ مليار دولار لتبلغ نحو ٨,٥ مليار دولار وبنسبة ٣٢,٢% من إجمالي الصادرات.^٣

وإجمالاً لما سبق فإن التصنيف السلعي للصادرات المصرية حسب درجة التصنيع خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠) يشير إلى أن الصادرات البترولية احتلت نحو ٤٢,٦% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، في حين احتلت الصادرات غير البترولية نحو ٥٧,٤% من إجمالي

^١ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي، اعداد متفرقة.

^٢ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي، اعداد متفرقة.

^٣ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي، اعداد متفرقة.

الصادرات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، حيث استحوذت الصادرات من السلع تامة الصنع على النصيب الأكبر من الصادرات السلعية المصرية، إذ شكلت نحو ٣٩,٣% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وجاءت الصادرات من السلع نصف مصنعة في المرتبة الثانية، إذ شكلت نحو ٩,٩% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، ثم تليها الصادرات من المواد الخام إذ شكلت نحو ٦,١% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة^١.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):

يعبر التوزيع الجغرافي للصادرات عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطاً بتصاعد درجة تركزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي بالإضافة إلى حالة التخلف، والعكس صحيح.

ويتضح من الجدول (١٩) والجدول (٢٠) بالملحق أن:

- تحتل دول الاتحاد الأوروبي المركز الأول كسوق للصادرات المصرية والتي تمثل قيم الصادرات المصرية لها نحو ٣٤,٩%^٢ من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، ويليهما من حيث الأهمية الدول العربية جاءت في المركز الثاني حيث قدرت الصادرات المصرية لهذه المنطقة بنحو ١٩,٥% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثالث والتي تمثل قيم الصادرات المصرية لها نحو ١٧,٨% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وتحتل الدول الآسيوية بدون الدول العربية المرتبة الرابعة بصادرات تقدر بنحو ١٣,٢% من إجمالي الصادرات في المتوسط خلال الفترة، وتأتي الدول الأوروبية الأخرى في المرتبة الخامسة بصادرات تقدر بنحو ٥,٩% من إجمالي الصادرات في المتوسط خلال الفترة، في حين تحتل الدول الأفريقية بدون الدول العربية على المركز السادس بصادرات تقدر بنحو ٢% من إجمالي الصادرات في المتوسط خلال الفترة، كما تحتل روسيا الاتحادية ودول الكومنولث على المركز السابع بنسبة ضئيلة من الصادرات المصرية قدرت بنحو ٠,٨% من إجمالي الصادرات في المتوسط خلال الفترة، في حين حصلت دول ومناطق أخرى على صادرات بنحو ٥,٩% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة.

- نلاحظ الخلل الكبير في التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية حيث احتلت الدول الأفريقية المركز السادس كسوق للصادرات المصرية، والتي تمثل قيم الصادرات المصرية لها نحو ٢% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، بينما تعتبر هذه المنطقة من أهم المناطق الاستراتيجية التي لا بد من توثيق العلاقات التجارية معها من أجل توطيد العلاقات الأفريقية مع مصر، وتدعيماً لقضية المياه، إضافة إلى أن هذه المنطقة هي الأقرب إلى مصر ويمكنها استيعاب المزيد من الصادرات المصرية.

- كما أن حجم الصادرات المصرية للدول العربية ما زال ضعيفاً (١٩,٥%) ولا يتناسب مع طبيعة العلاقات المصرية مع هذه الدول.

^١ تم حساب هذه النسب بناءً على البيانات التي تم الحصول عليها لفترة الدراسة من التقارير السنوية للبنك المركزي المصري.

^٢ تم حساب هذه النسب بناءً على البيانات التي تم الحصول عليها لفترة الدراسة من التقارير السنوية للبنك المركزي المصري.

المبحث الثاني: تحليل تطور الواردات السلعية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):

من الصعوبة وجود دولة في العالم اليوم مغلقة اقتصادياً بشكل كامل، ومن ثم لا توجد دولة لا تقوم بتبادل السلع والخدمات مع العالم الخارجي، ومن ثم تعتبر التجارة الخارجية الجسر الذي يربط بين الدول، على أساس تبادل السلع والخدمات ما بين الدول، فتسمح للدولة بتصريف الفائض من إنتاجها أو استيراد احتياجاتها من فائض إنتاج دول أخرى، وقد سبق الحديث عن جانب الصادرات في المبحث السابق، وفي هذا المبحث سنعرض الجانب الآخر لعجز الميزان التجاري والذي يتمثل في الواردات، فمن خلال الواردات يتم توفير السلع والمستلزمات الضرورية غير المتوفرة داخل البلاد لسد حاجات الاستهلاك المحلي ومتطلبات عملية التنمية، وبالتالي فيمكن تعريفها على أنها ذلك الجزء من الناتج المحلي للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع.

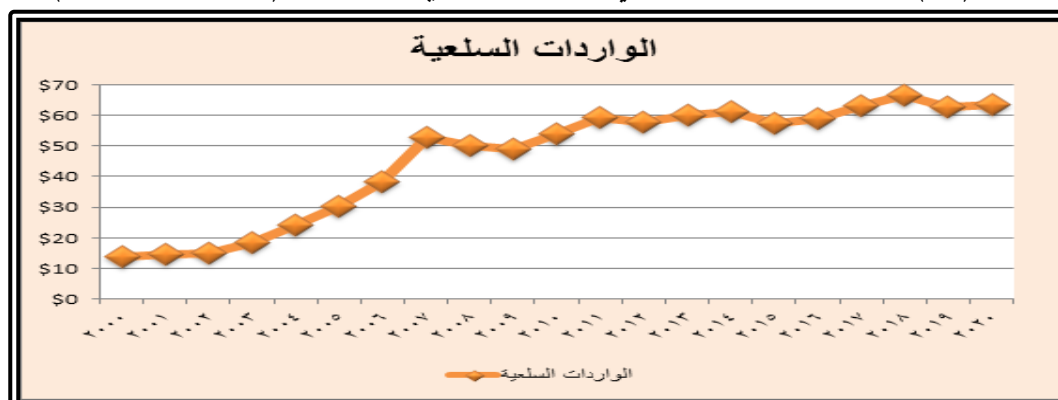
لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور الواردات المصرية، وذلك من خلال تناول الهيكل السلعي للواردات، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي لها ومعرفة الشركاء التجاريين الأساسيين لمصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

المطلب الأول: تحليل تطور التصنيف السلعي للواردات حسب درجة التصنيع في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠):

لتحليل الهيكل السلعي للواردات أهمية كبيرة في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي ودرجة ارتباطه وتبعيته للخارج، كما يعبر عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية. وفيما يلي سوف نتناول تحليل تطور التصنيف السلعي للواردات حسب درجة التصنيع في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، وذلك بالاعتماد على كل من الشكل التوضيحي (١٠)، وكل من الجدول (٢١) والجدول (٢٢) بالملحق.

حيث يتضح منهم تذبذب قيمة ومعدل نمو الواردات المصرية ما بين الارتفاع والانخفاض خلال تلك الفترة، حيث تراوحت قيمتها ما بين ١٣,٨ مليار دولار و ٦٦,٥ مليار دولار، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٨,٢%.

الشكل (١٠): تطور الواردات السلعية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢١) بالملحق.

وسوف نقوم بتقسيم الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٠) إلى ثلاثة فترات، الفترة الأولى (٢٠٠٠-٢٠٠٧)، الفترة الثانية (٢٠٠٨-٢٠١٤)، الفترة الثالثة (٢٠١٥-٢٠٢٠).

١. الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٠):

تشير البيانات إلى أن الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٠) قد شهدت نمواً متصاعداً في حجم الواردات المصرية، وذلك نتيجة للتخفيضات الجمركية التي بدأت منذ عام ٢٠٠٥، والانخفاض النسبي في أسعار الواردات، والتوسع في دعم الصادرات مما ساهم في زيادة الواردات من المستلزمات الإنتاجية اللازمة للتصدير، وارتفاع الميل الحدي للاستيراد خاصة في ظل تحرير التعامل بالنقد الأجنبي منذ ٢٩ يناير ٢٠٠٣، حيث نمت الواردات بمتوسط معدل نمو سنوي خلال تلك الفترة بلغ ١٩,١%، وشهد عام ٢٠٠٧ ذروة هذا النمو، حيث نمت الواردات المصرية بمعدل نمو ٣٧,٩% عن العام ٢٠٠٦، وقد بلغت الواردات عام ٢٠٠٠ نحو ١٣,٨ مليار دولار وبنسبة ١٤,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وأخذت في التزايد المستمر خلال تلك الفترة إلى أن وصلت إلى نحو ٥٢,٨ مليار دولار وبنسبة ٣٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٧ (محققة بذلك أكبر معدل نمو وأكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٧) وبمعدل نمو ٢٨٢,٦% عن عام ٢٠٠٠، أي بما يعادل تقريباً ثلاثة أضعاف ما كانت عليه الواردات عام ٢٠٠٠.^١

وترجع الزيادة في الواردات في تلك الفترة في المقام الأول إلى زيادة الواردات من السلع الوسيطة والتي شهدت تزايداً مستمراً منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٧، حيث تراوحت قيمتها ما بين ٣,٧ مليار دولار و١٦,٨ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ٢٩,٧% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة، ويأتي في المقام الثاني من حيث السبب في زيادة الواردات زيادة الواردات من السلع الاستثمارية والتي شهدت تزايداً مستمراً منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٧، حيث تراوحت قيمتها ما بين ٣ مليار دولار و١٠,٤ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ٢١,٣% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة، ويليهما في المركز الثالث زيادة الواردات من المواد الخام، والتي تراوحت قيمتها ما بين ٢,٧ مليار دولار و٩,٧ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ١٧,٥% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة، ويليهما في المركز الرابع زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة، والتي تراوحت قيمتها ما بين ١,٨ مليار دولار و٦,١ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ١٠,٧% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة، ثم يليها في المركز الخامس زيادة الواردات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها والتي شهدت تزايداً مستمراً منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٧، حيث تراوحت قيمتها ما بين ٠,٧ مليار دولار و٤,٩ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ٨,٢% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة، ثم يليها زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة والتي تراوحت قيمتها ما بين ٠,٧ مليار دولار و٢,٤ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ٤,٢% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة، في حين استحوذت الواردات الأخرى غير الموزعة على نحو ٨,٣% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة.^٢

^١ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، اعداد متفرقة.

^٢ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، اعداد متفرقة.

٢. الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤):

تأثرت هذه الفترة بالتداعيات والآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم بدءاً من الربع الثاني لعام ٢٠٠٨ على الاقتصاد العالمي وامتداد تداعياتها لكافة الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن ثورات الربيع العربي والأبعاد الاقتصادية لثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣، الأمر الذي انعكس على حجم الواردات السلعية المصرية خلال تلك الفترة، فقد تذبذبت قيمة ومعدل نمو الواردات المصرية ما بين الارتفاع والانخفاض خلال تلك الفترة، حيث تراوحت قيمتها ما بين ٤٩ مليار دولار و ٦١,٣ مليار دولار، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٢,٣% وبنسبة ٢١,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال تلك الفترة، وقد انخفضت الواردات المصرية خلال عامى ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي نتيجة لتأثير الأزمة المالية العالمية، لتصبح نحو ٥٠,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨ وبنسبة ٢٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ب ٥٢,٨ مليار دولار وبنسبة ٣٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٧، وأصبحت نحو ٤٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩ وبنسبة ٢٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق، ثم زادت الواردات خلال عامى ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي لتصل إلى ٥٩,٢ مليار دولار وبنسبة ٢١,٢% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١ مقارنة ب ٥٤,١ مليار دولار وبنسبة ٢٢,٩% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠، ثم عادت للانخفاض مرة أخرى عام ٢٠١٢ لتصل إلى نحو ٥٧,٧ مليار دولار وبنسبة ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم عادت للزيادة خلال عامى ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي لتصل إلى ٦٠,٢ و ٦١,٣ مليار دولار على التوالي في حين انخفضت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ١٩,٧% و ١٨,٦% خلال عامى ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي.^١

ويرجع التذبذب في قيمة الواردات السلعية ما بين الانخفاض والارتفاع خلال تلك الفترة إلى تذبذب مدفوعات الواردات البترولية ومدفوعات الواردات غير البترولية، فمن حيث مدفوعات الواردات البترولية فقد استحوذت على نحو ١٤,٦% من إجمالي الواردات المصرية في المتوسط خلال تلك الفترة، حيث انخفضت مدفوعات الواردات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي لتصل إلى نحو ٣,٨ مليار دولار وبنسبة ٧,٨% من إجمالي الواردات عام ٢٠٠٩ مقارنة ب ٤,٩ مليار دولار وبنسبة ٩,٧% من إجمالي الواردات عام ٢٠٠٨، ثم زادت خلال عامى ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي لتصل إلى ٩,٩ مليار دولار وبنسبة ١٦,٧% من إجمالي الواردات عام ٢٠١١ مقارنة ب ٧,٦ مليار دولار وبنسبة ١٤% من إجمالي الواردات عام ٢٠١٠، ثم عادت للانخفاض مرة أخرى عام ٢٠١٢ لتصل إلى نحو ٩,٥ مليار دولار وبنسبة ١٦,٥% من إجمالي الواردات، ثم عادت للزيادة خلال عام ٢٠١٣، ثم الانخفاض عام ٢٠١٤ لتصل إلى ١٠,٢ مليار دولار وبنسبة ١٦,٦% من إجمالي الواردات مقارنة بعام ٢٠١٣.

وفيما يتعلق بمدفوعات الواردات غير البترولية فقد استحوذت على نحو ٨٥,٤% من إجمالي الواردات المصرية في المتوسط خلال تلك الفترة، حيث انخفضت مدفوعات الواردات غير البترولية خلال عامى ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي لتصل إلى نحو ٤٥,٢ مليار دولار وبنسبة ٩٢,٢% من إجمالي الواردات عام

^١ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، اعداد متفرقة.

٢٠٠٩ مقارنة ب ٤٥,٤ مليار دولار وبنسبة ٩٠,٣% من إجمالي الواردات عام ٢٠٠٨ ، ثم زادت خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي لتصل إلى ٤٩,٣ مليار دولار وبنسبة ٨٣,٣% من إجمالي الواردات عام ٢٠١١ مقارنة ب ٤٦,٥ مليار دولار وبنسبة ٨٦% من إجمالي الواردات عام ٢٠١٠، ثم عادت للانخفاض مرة أخرى عام ٢٠١٢ لتصل إلى نحو ٤٨,٢ مليار دولار وبنسبة ٨٣,٥% من إجمالي الواردات، ثم عادت للزيادة خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي لتصل إلى ٥١,١ مليار دولار وبنسبة ٨٣,٤% من إجمالي الواردات عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣.^١

ويرجع التذبذب في قيمة الواردات غير البترولية ما بين الانخفاض والارتفاع خلال تلك الفترة إلى تذبذب مدفوعات الواردات من السلع الوسيطة والتي تراوحت قيمتها ما بين ١٥,٨ مليار دولار و ١٧,٩ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ٢٩,٦% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة، كما تراوحت مدفوعات الواردات من السلع الاستثمارية ما بين ٨,٨ مليار دولار و ١٠,٤ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ١٧,٧% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة، في حين تراوحت مدفوعات الواردات من المواد الخام ما بين ٥,٥ مليار دولار و ٨,٥ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ١٣,٥% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة، وأيضاً تراوحت مدفوعات الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة ما بين ٢ مليار دولار و ٤,٤ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ٥,٧% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة، كما تراوحت مدفوعات الواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة ما بين ٧,٦ مليار دولار و ١٠,٧ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ١٦,٨% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة، في حين استحوذت الواردات الأخرى غير الموزعة على نحو ٢,١% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة.^٢

٣. الفترة (٢٠١٥ - ٢٠٢٠):

تأثرت هذه الفترة بالآثار المتركمة لكل من ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ و قرار تحرير سعر الصرف الذي اتخذته البنك المركزي المصري في ٣ نوفمبر ٢٠١٦، فضلاً عن ما شهدته مصر والعالم أجمع منذ بداية النصف الثاني من عام ٢٠١٩ وحتى وقتنا هذا من أزمة جديدة من نوعها وهى تفشي جائحة كورونا، والتي وضعت الكثير من الدول في حالة ركود اقتصادي شديد عقب الإغلاق العام وتباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي انعكس بشكل ملحوظ على حجم الواردات السلعية المصرية خلال تلك الفترة، حيث نمت الواردات السلعية بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ خلال تلك الفترة نحو ٠,٧%، وبنسبة ٢٠,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال تلك الفترة، وشهد عام ٢٠١٧ ذروة هذا النمو، حيث نمت الواردات المصرية بمعدل نمو ٦,٩% وبنسبة ٢٥,٣% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعام ٢٠١٦، وقد بلغت الواردات السلعية عام ٢٠١٥ نحو ٥٧,٤ مليار دولار بمعدل انخفاض عن العام السابق ٦,٤% وبنسبة ١٧,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم أخذت في التزايد المستمر حتى عام ٢٠١٨ حيث وصلت إلى ٦٦,٥ مليار دولار وبمعدل نمو ٥,٤% مقارنة بالعام السابق له وبنسبة ٢١,٩% من الناتج المحلي الإجمالي،

^١ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي، اعداد متفرقة.

^٢ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي، اعداد متفرقة.

ثم انخفضت عام ٢٠١٩ لتبلغ نحو ٦٢,٨ مليار دولار وبمعدل انخفاض عن العام السابق ٥,٦% ونسبة ١٧,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم زادت مرة أخرى عام ٢٠٢٠ لتبلغ نحو ٦٣,٥ مليار دولار وبمعدل نمو ١,١% ونسبة ١٤,٦% من الناتج المحلي الإجمالي (وذلك انعكاساً للآثار السلبية لتفشي جائحة كورونا)، وبالتالي نلاحظ أنه بالرغم من زيادة الواردات السلعية في معظم سنوات هذه الفترة كقيمة مطلقة إلا أنها اتخذت اتجاه عام بالانخفاض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة بخلاف عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، محققة بذلك أقل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠ والتي تبلغ ١٤,٦%^١.

ويرجع النمو الطفيف في الواردات السلعية المصرية خلال تلك الفترة إلى نمو الواردات غير البترولية والتي تراوحت قيمتها ما بين ٤٦,٦ مليار دولار و ٥٥,٤ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ٨٢,٩% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة، حيث تراوحت مدفوعات الواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة ما بين ٩,٨ مليار دولار و ١١,٩ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ١٧,٢% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة، كما تراوحت مدفوعات الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة ما بين ٢,٨ مليار دولار و ٤,٩ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ٥,٧% في المتوسط من إجمالي الواردات،

وكذلك تراوحت مدفوعات الواردات من السلع الاستثمارية ما بين ٨,٨ مليار دولار و ١٢ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ١٦% في المتوسط من إجمالي الواردات، كما تراوحت مدفوعات الواردات من السلع الوسيطة ما بين ١٤,٧ مليار دولار و ٢٠,٩ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ٢٩,٤% في المتوسط من إجمالي الواردات، كما تراوحت مدفوعات الواردات من المواد الخام ما بين ٥,٩ مليار دولار و ٦,٨ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ١٠,١% في المتوسط من إجمالي الواردات، في حين استحوذت الواردات الأخرى غير الموزعة على نحو ٣,٧% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة.

في حين اتخذت مدفوعات الواردات البترولية اتجاه عام بالانخفاض خلال تلك الفترة (باستثناء عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ حيث زادت فيهما)، وقد تراوحت قيمتها ما بين ٨,١ مليار دولار و ١٢,٤ مليار دولار، وقد استحوذت على نحو ١٧,١% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة^٢.

وإجمالاً لما سبق فإن التصنيف السلعي للواردات المصرية حسب درجة التصنيع خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠) يشير إلى أن الواردات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها احتلت نحو ١٤,٤%^٣ من إجمالي الواردات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة وبالتالي فهي جاءت في المركز الرابع من حيث أهميتها، في حين استحوذت الواردات الأخرى على نحو ٨٥,٦% من إجمالي الواردات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، حيث استحوذت الواردات من السلع الوسيطة على النصيب الأكبر من الواردات السلعية المصرية، إذ شكلت نحو ٢٩,٦% من إجمالي الواردات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، واستحوذت الواردات من السلع الاستثمارية على المرتبة الثانية إذ شكلت نحو ١٧,٩%، واستحوذت

^١ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي، اعداد متفرقة.

^٢ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي، اعداد متفرقة.

^٣ تم حساب هذه النسب بناءً على البيانات التي تم الحصول عليها لفترة الدراسة من التقارير السنوية للبنك المركزي المصري.

الواردات من السلع الاستهلاكية الغير معمرة على المرتبة الثالثة إذ شكلت نحو ١٥,٦%، واستحوذت الواردات من المواد الخام على المرتبة الخامسة إذ شكلت نحو ١٣,٢%، ثم تليها الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة إذ شكلت نحو ٥,٤% من إجمالي الواردات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات السلعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):

تساعد دراسة التوزيع الجغرافي للواردات المصرية في تحديد الأهمية النسبية للأسواق التي تستورد منها مصر، والتعرف على مدى قدرة الاقتصاد المحلي على مواجهة الآثار الناجمة عن تغير الأحوال الاقتصادية والسياسية في الخارج.

ويتضح من الجدول (٢٣) والجدول (٢٤) بالملحق أن:

- تحتل دول الاتحاد الأوروبي المركز الأول كسوق للواردات المصرية والتي تمثل قيم الواردات المصرية منها نحو ٣١,٢% من إجمالي الواردات المصرية في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، ويليهما من حيث الأهمية الدول الآسيوية بدون الدول العربية والتي جاءت في المرتبة الثانية والتي تمثل قيم الواردات المصرية منها نحو ١٩,٥% من إجمالي الواردات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، ثم تأتي الدول العربية في المركز الثالث حيث قدرت الواردات المصرية من هذه المنطقة بنحو ١٦,٤% في المتوسط من إجمالي الواردات، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الرابع كسوق للواردات المصرية والتي تمثل قيم الواردات المصرية منها نحو ١٠,٢% في المتوسط من إجمالي الواردات، وتأتي الدول الأوروبية الأخرى في المرتبة الخامسة بواردات تقدر بنحو ٨,٣% من إجمالي الواردات في المتوسط خلال الفترة، كما تحتل روسيا الاتحادية ودول الكومنولث على المركز السادس بواردات تقدر بنحو ٤,٧% في المتوسط من إجمالي الواردات خلال الفترة، في حين تحتل الدول الأفريقية بدون الدول العربية على المركز السابع بنسبة ضئيلة من الواردات المصرية قدرت بنحو ٠,٩% من إجمالي الواردات في المتوسط خلال الفترة، وتغطي المناطق الأخرى المتنوعة باقي النسبة.
- كما نلاحظ من التوزيع الجغرافي للواردات المصرية أن الدول الأفريقية جاءت في المركز السابع كسوق للواردات المصرية، والتي تمثل قيم الواردات المصرية منها نحو ٠,٩% من إجمالي الواردات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وبالتالي يتضح أن حجم تعاملاتنا التجارية مع هذه المنطقة محدود للغاية، بينما تعتبر هذه المنطقة من أهم المناطق الاستراتيجية التي لا بد من توثيق العلاقات التجارية معها من أجل توطيد العلاقات الأفريقية مع مصر، وتدعيماً لقضية المياه، إضافة إلى أن هذه المنطقة هي الأقرب إلى مصر ويمكننا جلب المزيد من الواردات منها.
- كما أن حجم الواردات المصرية من الدول العربية ما زال ضعيفاً (١٦,٤%) ولا يتناسب مع طبيعة العلاقات المصرية مع هذه الدول.

^١ تم حساب هذه النسب بناءً على البيانات التي تم الحصول عليها لفترة الدراسة من التقارير السنوية للبنك المركزي المصري.

المبحث الثالث: تحليل تطور عجز الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):

يعتبر الميزان التجاري واحدًا من أهم مكونات ميزان المدفوعات، فهو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات السلعية للدولة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، ويتمتع تحليل تطور عجز الميزان التجاري المصري بأهمية كبيرة، باعتباره المكون الأهم والمسبب الرئيسي لعجز الحساب الجاري المصري، والذي بدوره يعتبر الحساب الأكبر في ميزان المدفوعات المصري، كونه الأداة الرئيسية التي تقيس أداء الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي.

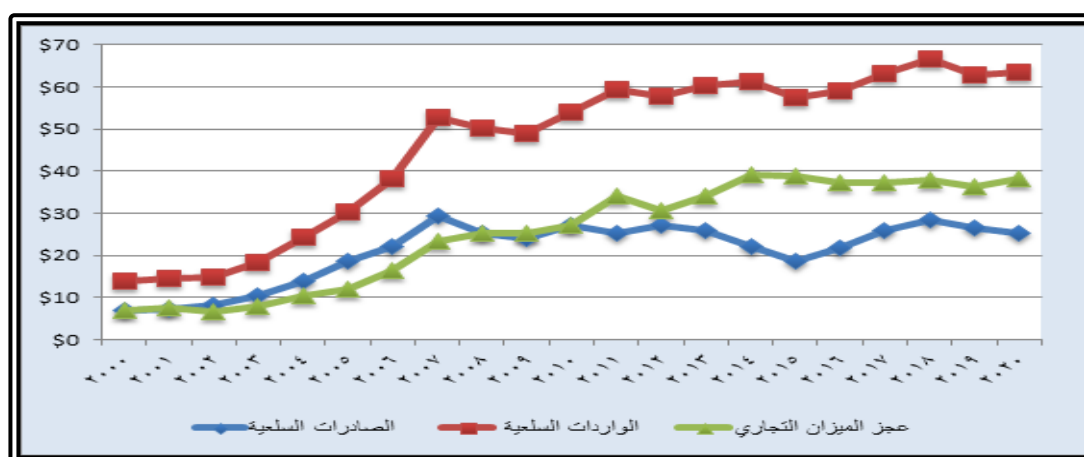
ولذلك سنحاول في هذا المبحث تحليل تطور عجز الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):

المطلب الأول: تحليل تطور عجز الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):

تتبع أهمية تحليل تطور عجز الميزان التجاري في دوره في الكشف عن مواطن الضعف في الاقتصاد، ومدى قصور الطاقات الإنتاجية في تلبية احتياجاته، كما يتسبب العجز في استنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية ومن ثم يؤدي إلى الاستدانة، بالإضافة إلى أنه يعكس القصور والضعف في نمو الصناعة وكذلك في أداء السياسة المالية والنقدية لتلك الدولة وما ينتج عن كل ذلك من آثار أو أزمات اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.

ولذلك سوف تحاول الباحثة من خلال هذا المطلب تحليل تطور عجز الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، وذلك بالاعتماد على الشكل (١١) التالي والجدول (٢٥) بالملحق.

الشكل (١١): تطور عجز الميزان التجاري في مصر بالمليار دولار للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢٥) بالملحق.

حيث يتضح منهم تذبذب قيمة ومعدل نمو عجز الميزان التجاري المصري ما بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت قيمته ما بين ٦,٦ مليار دولار و ٣٩,١ مليار دولار، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٩,٤%، كما يتضح ما يلي:

- **زاد عجز الميزان التجاري** عام ٢٠٠١ بنحو ٠,٦ مليار دولار بمعدل نمو ٨,٧% ليصل إلى ٧,٥ مليار دولار، مقارنة بعام ٢٠٠٠ حيث كان العجز ٦,٩ مليار دولار، ويعزى هذا الارتفاع في الأساس إلى زيادة الواردات السلعية بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الصادرات السلعية، حيث **زادت الواردات السلعية** عام ٢٠٠١ بنحو ٠,٨ مليار دولار بمعدل ٥,٨% لتصل إلى ١٤,٦ مليار دولار، في مقابل **زيادة الصادرات السلعية** بنحو ٠,٢ مليار دولار بمعدل نمو ٢,٩% لتصل إلى ٧,١ مليار دولار، وذلك مقارنة بعام ٢٠٠٠ حيث كانت **الواردات** ١٣,٨ مليار دولار، في حين كانت **الصادرات** ٦,٩ مليار دولار، الأمر الذي انعكس على نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية والتي انخفضت إلى ٤٨,٦% عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠ حيث كانت ٥٠%، وانعكست العمليات المالية السابقة على **صافي الاحتياطات الدولية** حيث انخفضت عام ٢٠٠١ بنحو ٠,١ مليار دولار بمعدل انخفاض ٠,٧% لتصل إلى ١٤,١ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠٠٠ حيث بلغت نحو ١٤,٢ مليار دولار.

- **بينما انخفض عجز الميزان التجاري** عام ٢٠٠٢ بنحو ٠,٩ مليار دولار بمعدل انخفاض ١٢% ليصل إلى ٦,٦ مليار دولار، مقارنة بعام ٢٠٠١ حيث كان العجز ٧,٥ مليار دولار، ويعزى هذا الانخفاض في الأساس إلى زيادة الواردات السلعية بمعدل أقل من معدل الزيادة في الصادرات السلعية، حيث **زادت الواردات السلعية** عام ٢٠٠٢ بنحو ٠,٢ مليار دولار بمعدل ١,٤% لتصل إلى ١٤,٨ مليار دولار، في مقابل **زيادة الصادرات السلعية** بنحو ١,١ مليار دولار بمعدل نمو ١٥,٥% لتصل إلى ٨,٢ مليار دولار، وذلك مقارنة بعام ٢٠٠١ حيث كانت **الواردات** ١٤,٦ مليار دولار، في حين كانت **الصادرات** ٧,١ مليار دولار، الأمر الذي انعكس على نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية والتي ارتفعت إلى ٥٥,٤% عام ٢٠٠٢ مقارنة بعام ٢٠٠١ حيث كانت ٤٨,٦%^١، الأمر الذي انعكس إيجابياً على **صافي الاحتياطات الدولية** حيث ارتفعت عام ٢٠٠٢ بنحو ٠,٧ مليار دولار بمعدل نمو ٤,٩% لتصل إلى ١٤,٨ مليار دولار، ويغطي هذا الصافي ما يقرب من ١٢ شهراً واردة سلعية، وهو ما يفوق مستوى النسبة التي تعتبرها المؤسسات الدولية في الحدود الآمنة وقدرها ٦ شهور واردة، وذلك مقارنة بعام ٢٠٠١ حيث بلغت نحو ١٤,١ مليار دولار.^٢

- تشير البيانات إلى أن الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١١) قد شهدت نمواً متصاعداً في عجز الميزان التجاري، حيث **زاد العجز** بمتوسط معدل نمو سنوي خلال تلك الفترة بلغ ٢٠,٨%، وبما يمثل في المتوسط خلال تلك الفترة ٨,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وشهد عام ٢٠١١ ذروة هذا النمو حيث زاد عجز الميزان التجاري بمعدل نمو ٢٥,٨% عن عام ٢٠١٠، وذلك نتيجة لزيادة الواردات السلعية بمعدل نمو ٩,٤% لتصبح ٥٩,٢ مليار دولار في مقابل انخفاض الصادرات السلعية بمعدل انخفاض ٧% لتصبح ٢٥,١ مليار دولار، كما قد بلغ العجز عام ٢٠٠٣ نحو ٧,٨ مليار دولار، وأخذ في التزايد المستمر خلال تلك الفترة إلى أن وصل إلى نحو ٣٤,١ مليار دولار خلال عام ٢٠١١ وبمعدل نمو ٣٣٧,٢% عن عام ٢٠٠٣، أي بما يعادل تقريباً ٤,٤ ضعف ما كان عليه العجز عام ٢٠٠٣، وترجع الزيادة في عجز الميزان

^١ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩.
^٢ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، المرجع السابق نفسه، ص ٣٢.

التجاري في تلك الفترة في المقام الأول إلى زيادة الواردات السلعية بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الصادرات السلعية، حيث شهدت الواردات السلعية تزايداً مستمراً منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١١ باستثناء عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ تأثراً بالأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم بدءاً من الربع الثاني لعام ٢٠٠٨، وبمتوسط معدل نمو سنوي خلال تلك الفترة ١٧,٥%، حيث تراوحت قيمتها ما بين ١٨,٣ مليار دولار و ٥٩,٢ مليار دولار، وذلك مقارنة بالصادرات السلعية حيث شهدت تزايداً مستمراً خلال نفس الفترة باستثناء الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ و ٢٠١١، وبمتوسط معدل نمو سنوي خلال تلك الفترة ١٤,٧%، حيث تراوحت قيمتها ما بين ١٠,٥ مليار دولار و ٢٩,٤ مليار دولار، الأمر الذي انعكس على نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية والتي بلغت في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١١) نحو ٥٣,٣%^١.

- بينما انخفض عجز الميزان التجاري عام ٢٠١٢ بنحو ٣,٤ مليار دولار بمعدل انخفاض ١٠% ليصل إلى ٣٠,٧ مليار دولار بما يمثل ١١,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعام ٢٠١١ حيث كان العجز ٣٤,١ مليار دولار بمعدل نمو ٢٥,٨% وبما يمثل ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي انعكس على نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية والتي ارتفعت إلى ٤٦,٨% عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١ حيث كانت ٤٢,٤%، كما انعكس ذلك على صافي الاحتياطيات الدولية حيث انخفضت عام ٢٠١٢ بنحو ٠,٦ مليار دولار بمعدل انخفاض ٣,٩% لتصل إلى ١٤,٩ مليار دولار، مقارنة بعام ٢٠١١ حيث كانت نحو ١٥,٥ مليار دولار بمعدل انخفاض ٤١,٧%، ويغطي هذا الصافي ما يقرب من ٣,١ شهراً واردة سلعية^٢.

- ثم عاد عجز الميزان التجاري إلى الارتفاع مرة أخرى فقد زاد العجز خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي، حيث ارتفع العجز عام ٢٠١٤ بنحو ٤,٩ مليار دولار بمعدل نمو ١٤,٣% ليصل إلى ٣٩,١ مليار دولار بما يمثل ١١,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعام ٢٠١٣ حيث كان العجز ٣٤,٢ مليار دولار بمعدل نمو ١١,٤% وبما يمثل ١١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى هذا الارتفاع في الأساس إلى زيادة الواردات السلعية مقابل انخفاض الصادرات السلعية، الأمر الذي انعكس على نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية والتي انخفضت إلى ٣٦,٢% عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ حيث كانت ٤٣,٢%^٣، كما انعكس ذلك على صافي الاحتياطيات الدولية حيث زادت عام ٢٠١٤ بنحو ٣,٤ مليار دولار بمعدل نمو ٢٠,٤% لتصل إلى ٢٠,١ مليار دولار، مقارنة بعام ٢٠١٣ حيث كانت نحو ١٦,٧ مليار دولار بمعدل نمو ١٢,١%، ويغطي هذا الصافي ما يقرب من ٣,٣ و ٤ شهور من الواردات السلعية على الترتيب خلال عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤^٤.

- وفي عام ٢٠١٦ انخفض عجز الميزان التجاري بنحو ١,٤ مليار دولار بمعدل انخفاض ٣,٦% ليصل إلى ٣٧,٣ مليار دولار بما يمثل ١٥,٩% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعام ٢٠١٥ حيث كان العجز ٣٨,٧ مليار دولار بمعدل انخفاض ١% وبما يمثل ١١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع

^١ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، اعداد متفرقة.

^٢ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، ٢٠١٢/٢٠١٣، المرجع السابق نفسه، ص ٣٢.

^٣ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، ٢٠١٤/٢٠١٥، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥، ٧٦.

^٤ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، ٢٠١٤/٢٠١٥، المرجع السابق نفسه، ص ٣٢.

انخفاض العجز التجاري عام ٢٠١٥ في جانب منه إلى تأثر الصادرات والواردات المصرية بانخفاض الأسعار العالمية للبترول، في حين يرجع انخفاض العجز التجاري عام ٢٠١٦ إلى زيادة الصادرات المصرية بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الواردات المصرية، الأمر الذي انعكس على نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية والتي ارتفعت إلى ٣٦,٨% عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥ حيث كانت ٣٢,٦%^١، كما انعكس ذلك على صافي الاحتياطيات الدولية حيث زادت عام ٢٠١٦ بنحو ١٣,٨ مليار دولار بمعدل نمو ٧٨,٩% لتصل إلى ٣١,٣ مليار دولار، مقارنة بعام ٢٠١٥ حيث كانت نحو ١٧,٥ مليار دولار بمعدل انخفاض ١٢,٩%، ويغطي هذا الصافي ما يقرب من ٣,٧ و ٦,٦ شهور من الواردات السلعية على الترتيب خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.^٢

- بينما استقر عجز الميزان التجاري عام ٢٠١٧ عند نحو ٣٧,٣ مليار دولار بما يمثل ١٤,٩% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالعام المالي السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع كل من الصادرات السلعية والواردات السلعية بقيمة بلغت نحو ٤,١ مليار دولار لكل منهما، مع العلم أن الصادرات السلعية زادت بمعدل نمو بلغ ١٨,٩% وهو أكبر من معدل نمو الواردات السلعية والذي بلغ ٦,٩%، الأمر الذي انعكس على نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية والتي ارتفعت إلى ٤٠,٩% عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ حيث كانت ٣٦,٨%.^٣

- نلاحظ تراجع عجز الميزان التجاري منذ عام ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٧ الأمر الذي يعكس استمرار الآثار الإيجابية لقرار تحرير سعر الصرف الذي تم اتخاذه في نوفمبر ٢٠١٦ في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.

- انخفض عجز الميزان التجاري عام ٢٠١٩ بنحو ١,٦ مليار دولار بمعدل انخفاض ٤,٢% ليصل إلى ٣٦,٤ مليار دولار، وذلك نتيجة لانخفاض قيمة الواردات السلعية بمقدار أكبر من حجم الانخفاض في الصادرات السلعية، حيث انخفضت الواردات السلعية عام ٢٠١٩ بنحو ٣,٧ مليار دولار بمعدل انخفاض ٥,٦% لتصل إلى ٦٢,٨ مليار دولار مقارنة بالصادرات السلعية التي انخفضت بنحو ٢,١ مليار دولار بمعدل انخفاض ٧,٤% لتصل إلى ٢٦,٤ مليار دولار، مقارنة بعام ٢٠١٨ حيث كان العجز ٣٨ مليار دولار بمعدل نمو ١,٩% وبما يمثل ١٢,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة لارتفاع قيمة الواردات السلعية بمقدار أكبر من حجم الارتفاع في الصادرات السلعية، حيث زادت الواردات السلعية عام ٢٠١٨ بنحو ٣,٤ مليار دولار بمعدل نمو ٥,٤% لتصل إلى ٦٦,٥ مليار دولار مقارنة بالصادرات السلعية التي زادت بنحو ٢,٧ مليار دولار بمعدل نمو ١٠,٥% لتصل إلى ٢٨,٥ مليار دولار، الأمر الذي انعكس على نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية والتي انخفضت إلى ٤٢% عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨ حيث كانت ٤٢,٩%^٤، كما انعكس ذلك على صافي الاحتياطيات الدولية حيث انخفضت عام ٢٠١٩ بنحو ٦,٣ مليار دولار بمعدل انخفاض ١٤,٢% لتصل إلى ٣٨,٢ مليار دولار،

^١ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، ٢٠١٦/٢٠١٧، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨، ٥٩.

^٢ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، ٢٠١٦/٢٠١٧، المرجع السابق نفسه، ص ٢٥.

^٣ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، ٢٠١٧/٢٠١٨، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.

^٤ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، ٢٠١٩/٢٠٢٠، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣، ٧٤.

مقارنة بعام ٢٠١٨ حيث كانت نحو ٤٤,٥ مليار دولار بمعدل نمو ٠,٥%، ويغطي هذا الصافي ما يقرب من ٨ شهور من الواردات السلعية خلال عام ٢٠١٨.^١

- ثم عاد عجز الميزان التجاري إلى الارتفاع مرة أخرى عام ٢٠٢٠ فقد زاد خلال هذا العام بنحو ١,٨ مليار دولار بمعدل نمو ٤,٩% ليصل إلى ٣٨,٢ مليار دولار، مقارنة بعام ٢٠١٩ حيث كان العجز ٣٦,٤ مليار دولار بمعدل انخفاض ٤,٢%، ويعزى هذا الارتفاع في الأساس إلى زيادة الواردات السلعية مقابل انخفاض الصادرات السلعية، الأمر الذي انعكس على نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية والتي انخفضت إلى ٣٩,٨% عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ حيث كانت ٤٢%، كما انعكس ذلك على صافي الاحتياطيات الدولية حيث زادت عام ٢٠٢٠ بنحو ٢,٤ مليار دولار بمعدل نمو ٦,٣% لتصل إلى ٤٠,٦ مليار دولار، مقارنة بعام ٢٠١٩ حيث كانت نحو ٣٨,٢ مليار دولار بمعدل انخفاض ١٤,٢%.

وإجمالاً يلاحظ مما سبق أن أهم أسباب عجز الميزان التجاري المصري تتمثل في الآتي:^٢

- عدم ملاحقة النمو في الصادرات للنمو السريع في الواردات بالإضافة إلى الارتفاع المستمر في الأسعار العالمية للسلع المستوردة وانخفاض قيمة الجنيه المصري.
- الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي والتي تتمثل في اختلال العلاقة بين الصادرات والواردات واختلال العلاقة بين الادخار والاستثمار واختلال الهيكل الإنتاجي وضعف القدرة التصديرية للاقتصاد وغيرها عديد من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري.
- توسع الحكومة في سياسة دعم الصادرات مما أدى إلى زيادة الاستيراد في القطاع الإنتاجي _ بشكل غير مباشر_ حيث أن التوسع في الصادرات يستلزم بالضرورة التوسع في استيراد مستلزمات الإنتاج.
- تزايد استيراد السلع الوسيطة اللازمة لاستمرار العمليات الإنتاجية القائمة والتي أهملت استراتيجية التنمية الصناعية والذي أصبح أحد العوامل الهامة المتسببة في اختلال الميزان التجاري المصري.
- تزايد الاعتماد على الخارج لسد فجوة الغذاء في الداخل نتيجة للزيادة الكبيرة في الكثافة السكانية بالإضافة لعجز القطاع الزراعي وتخلفه عن الوفاء بمتطلبات الغذاء بالإضافة إلى تراجع حصة الصادرات المصرية وانخفاض الطلب على عديد من السلع الأولية المصدرة.
- تزايد الواردات الاستهلاكية نتيجة للزيادة السكانية والزيادة في الدخل النقدي بعد الانفتاح الاقتصادي وسفر العمالة المصرية للخارج مما نتج عنه ضغط مزدوج على موازين المدفوعات الخارجية لزيادة الواردات الاستهلاكية من ناحية وتناقص فائض الإنتاج المحلي المخصص للتصدير من ناحية أخرى.
- سلسلة التخفيضات الجمركية المتتالية ابتداءً من عام ٢٠٠٥ والتي أدت بدورها إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة انخفاض أسعارها النسبية، بالإضافة إلى إطلاق حرية الاستيراد للأفراد والقطاع الخاص.

^١ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، ٢٠١٩/٢٠٢٠، المرجع السابق نفسه، ص ٣٩.

^٢ لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع الي:

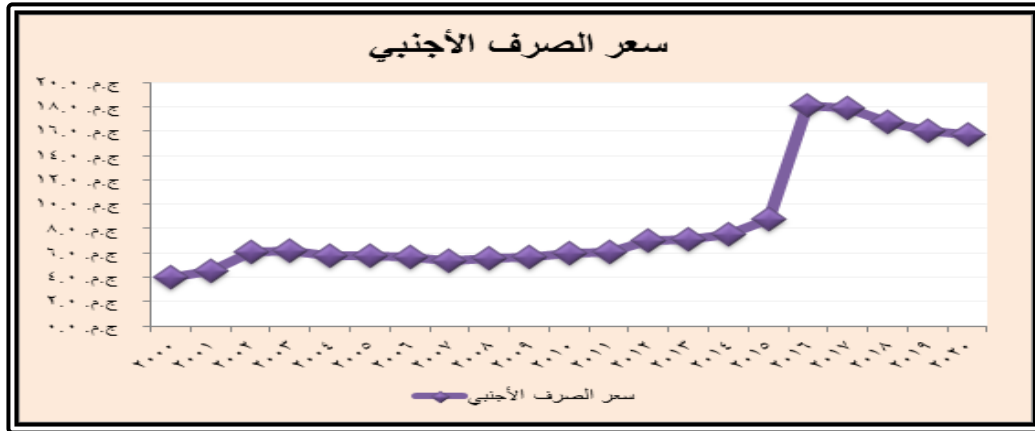
- نهى صلاح الدين عبد الرحيم، "دراسة اقتصادية للميزان التجاري المصري"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠١٨، ص ٩٢٩.
- نجلاء محمد إبراهيم بكر، "التغيرات الهيكلية للتجارة الخارجية المصرية وعلاقتها بالتنمية: رؤية مستقبلية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ١، ٢٠١٣، ص ٤٤٩.

- التسهيلات التي قررتها الدولة في مجال حيازة واستخدام النقد الأجنبي.
- المعوقات الداخلية التي تعاني الصادرات المصرية منها والتي أهمها الافتقار إلى البنية الأساسية للتصدير، وصعوبة الحصول على التمويل، التأخير في إجراءات الجمارك للمصدرين، نقص المعلومات المتاحة عن الطلب العالمي وعن الأسواق العالمية، ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة للاستغلال غير الكامل للطاقة الإنتاجية للمشروعات بالإضافة لارتفاع تكاليف المواد الوسيطة.
- المعوقات الخارجية التي تعاني الصادرات المصرية منها والتي أهمها معايير الجودة التي تطبقها الدول الأجنبية على الصادرات، الرسوم الإضافية التي تفرضها الدول المستوردة على المصدرين، والدعم الذي تقدمه الحكومات الأجنبية إلى منتجاتها المحليين، مما يؤدي لانخفاض تنافسية الصادرات إلى هذه الدول.

المطلب الثاني: تحليل تطور سعر الصرف في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):

تتناول الدراسة فيما يلي تحليل تطور سعر الصرف في مصر بالاعتماد على بيانات الجدول (٢٦) بالملحق والشكل (١٢)، ثم لقاء الضوء على أهم الأسباب التي دفعت البنك المركزي لاتخاذ قرار تحرير سعر الصرف في ٣ نوفمبر ٢٠١٦، ومن ثم توضيح آثار هذا القرار سواء الإيجابية أو السلبية على كل من عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى المتعلقة بموضوع الدراسة.

الشكل (١٢): تطور سعر الصرف في مصر خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢٦) بالملحق.

أولاً: تحليل تطور سعر الصرف في مصر خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):

واجه الاقتصاد المصري في بداية عام ١٩٩٨ ثلاث صدمات داخلية وخارجية أضرت العالم أجمع وهي: الأزمة المالية في شرق آسيا في منتصف ١٩٩٧ والتي كانت سببا في زيادة التدفقات الأجنبية إلى الخارج، ومن جهة أخرى قامت هذه الدول بتخفيض قيمة عملتها، وذلك لتحفيز صادراتها مما تسبب في زيادة وارادت مصر من هذه الدول وزيادة عجز الميزان التجاري، وهجوم الأقصر الإرهابي الذي أثر على قطاع السياحة وحجم إيراداته في مصر وهي مصدر هام للنقد الأجنبي كما انخفضت بها احتياطات النقد الأجنبي إلى ١٤,١ مليار دولار عام ٢٠٠١، وانخفاض أسعار النفط حيث انخفضت أسعار البترول في عام ١٩٩٨ في السوق العالمية من ١٥,٦ دولار إلى ٩,٧ دولار للبرميل مما تسبب في زيادة تدهور الميزان التجاري، فضلاً عن انخفاض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، والذي سبب مزيد من التدهور في سوق

صرف الجنية المصري، وانخفاض عوائد قناة السويس وحالة الركود الاقتصادي،^١ الأمر الذي بات يهدد قيمة الجنيه المصري خلال تلك الفترة، وتدهور سعر الصرف وحدوث اضطراب في سوق الصرف الأجنبي.

جاء ما سبق فقد تم تخفيض قيمة الجنيه المصري في يوليو عام ٢٠٠١ إلى ٣,٨٦ جنيه للدولار، ثم تم تخفيضه مرة أخرى في أغسطس ٢٠٠١ إلى ٤,١٥ جنيه للدولار، ثم تم تخفيضه مرة أخرى نتيجة لتدهور إيرادات السياحة بعد أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١ إلى أن وصل إلى ٤,٥١ جنيه للدولار في يناير ٢٠٠٢، وفي فبراير ٢٠٠٢ طلبت مصر قرض من صندوق النقد الدولي نظراً لتدهور الاقتصاد عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وكان أحد شروط الصندوق هو تعويم الجنيه المصري.^٢

ولذلك قام البنك المركزي في ٢٩ يناير عام ٢٠٠٣ باتخاذ قرار تعويم سعر الصرف، وما صاحب ذلك من تراجع في قيمة الجنيه المصري أمام الدولار بنسبة انخفاض ٢٣,٣ % مقارنة بعام ٢٠٠٢،^٣ حيث تراجعت قيمة الجنيه المصري حتى وصلت إلى ٦,١٩ جنيه لكل دولار عام ٢٠٠٣، وخلال عام ٢٠٠٤ اتبع البنك المركزي سياسة أكثر مرونة في سوق الصرف الأجنبي، ومن أهم ما دعم الثقة في قرارات البنك لتدعيم استقرار سوق الصرف إطلاق البنك المركزي لآلية الانترنت الدولار في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٤، مما ساعد ذلك في القضاء على السوق الموازية للدولار وانحسار السوق غير الرسمي وتراجع قيمة الدولار أمام الجنيه حيث وصل سعر الصرف إلى ٥,٥٩ جنيه لكل دولار عام ٢٠٠٨ بعد أن كان ٥,٧٨ جنيه لكل دولار عام ٢٠٠٤،^٤ وقد تزامن ذلك مع تحقيق فائض في كل من ميزان الخدمات والتحويلات في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بالإضافة لتزايد تدفقات النقد الأجنبي من السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج، كما ارتفع الاحتياطي النقدي بشكل ملحوظ ليصل إلى ٣٤,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧.^٥

وقد استقر سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار نسبياً خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ حيث أعلن البنك المركزي عام ٢٠٠٥ اعتماد سياسة استهداف التضخم كمثبت للسياسة النقدية على المدى المتوسط، وهذه الخطوة أثرت على سعر الصرف حيث ارتفع الجنيه المصري مقابل الدولار من ٥,٧٨ عام ٢٠٠٤ إلى ٥,٦٩ جنيه للدولار عام ٢٠٠٩، كما أعاد صندوق النقد الدولي نظام سعر الصرف في مصر إلى التعويم المدار بدون تحديد مسار لسعر الصرف عام ٢٠٠٩، وفي أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ عانى الاقتصاد المصري من ارتفاع في معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو مع زيادة في الطلب الاستهلاكي وانخفاض حجم الاستثمار وانخفاض الاحتياطي النقدي، الأمر الذي أضعف الثقة في الاقتصاد وما نتج عن ذلك من انخفاض قيمة الجنيه المصري بدرجة كبيرة أمام الدولار الأمريكي والعملات الأخرى ليصل إلى ٧,٠١ جنيه لكل دولار في عام ٢٠١٢ مقارنة ٦,٠٦ جنيه لكل دولار في عام

^١ نشوى محمد عبد ربه، فاروق فتحي السيد الجزار، "العلاقة بين التنمية السياحية وسعر الصرف والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد ١، ٢٠١٩، ص ١٢٨.

^٢ رمضان السيد أحمد معن، "أثر تغيرات سعر الصرف على الدلالات الاقتصادية للميزان التجاري المصري"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٤، ٢٠١٩، ص ٤٨١، ٤٨٠.

^٣ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ص ٢٤.

^٤ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، اعداد متفرقة.

^٥ عصام أحمد البدري عبدالعظيم أحمد، أسماء محيي الدين مندور، "أثر سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "ARDL" في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٨"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٤٢، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١٤٠.

٢٠١١^١، ونتيجة للتدهور الاقتصادي بالإضافة للأحداث السياسية التي مرت بها مصر منذ ثورة ٢٥ يناير أخذت قيمة الجنية المصري في الانخفاض أمام الدولار حتي أصبحت ٨,٧٨ جنية لكل دولار عام ٢٠١٥.^٢

وبالرغم من كل محاولات البنك المركزي في ملاحقة السوق الموازية وضبط سوق الصرف الأجنبي وتحقيق الاستقرار النقدي، إلا أنه تم تخفيض قيمة الجنية المصري في مارس ٢٠١٦ بمقدار ١,١٢ جنية مقابل الدولار، لتتخفص قيمة الجنية رسمياً بنسبة ١٤,٣%، فيصبح سعر الدولار في البنوك ٨,٩٥ بدلا من ٧,٨٣، وكان هذا الانخفاض بمثابة إعلان من البنك المركزي عن عجزه على الحفاظ على قيمة العملة المحلية نتيجة لنقص موارد النقد الأجنبي، حيث اتسع حجم الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية، والتي وصلت لأقصاها في أكتوبر ٢٠١٦، فقد كان سعر الدولار في السوق الرسمية ٨,٩ جنية وفي السوق الموازية نحو ١٨ جنية، مما دفع السلطات النقدية إلى اتخاذ قرار التعويم في ٣ نوفمبر ٢٠١٦، لإعطاء مرونة للبنوك العاملة في مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي، بهدف استعادة تداوله داخل القنوات الشرعية، وإنهاء السوق الموازية للنقد الأجنبي، وذلك في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومن ثم انخفض الجنية المصري من ٨,٧٨ لكل دولار عام ٢٠١٥ إلى ١٨,٠٩ عام ٢٠١٦.^٣ ثم أخذت قيمة الجنية المصري في التحسن نسبياً بداية من عام ٢٠١٧ حيث ارتفعت قيمة الجنية المصري إلى ١٧,٨٩ جنية للدولار عام ٢٠١٧، كما ارتفعت لتصل إلى ١٦,٧١ جنية للدولار عام ٢٠١٨، ثم ١٦,٠٤ و ١٥,٧ جنية للدولار خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على الترتيب.^٤

ثانياً: أسباب اتخاذ قرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦:

يوجد عديد من الأسباب التي أدت إلى اتخاذ قرار تحرير سعر الصرف في مصر في نوفمبر ٢٠١٦ تتمثل أهمها فيما يلي:

أولاً: القضاء على ظاهرة الدولار والمضاربة على الدولار في السوق السوداء، بالإضافة إلى الكشف عن حجم الطلب والعرض الحقيقيين على الدولار، بعكس الصورة الوهمية التي يحاول تجار العملة والمضاربون على الدولار تصديرها، وذلك بسبب المضاربات العنيفة وليس بسبب الطلب الحقيقي على الدولار.

ثانياً: استكمال إصلاح منظومة الدعم وترشيد الإنفاق الحكومي، وتنفيذ أحد أهم اشتراطات صندوق النقد الدولي، حتى يتسنى للحكومة المصرية الحصول على ثقة الصندوق، وموافقته على القرض، الذي أعلن عنه بقيمة ١٢ مليار دولار.

ثالثاً: تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات ووقف الاستيراد العشوائي، فقد بلغ العجز عام ٢٠١٥ نحو ٣٨,٧ مليار دولار، مقارنة بعام ٢٠١٤ حيث كان العجز ٣٩,١ مليار دولار، بالإضافة إلى تزايد العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة، فقد ارتفع من ١٣٦,٦ مليار جنية عام ٢٠١٠، أي بنسبة ١٠%

^١ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، اعداد متفرقة.

^٢ سامح سالم عوض سالم، "قياس أثر تحرير سعر الصرف على كفاءة سوق الأوراق المالية في ضوء تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم ١٣: دراسة تطبيقية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٤، ٢٠١٨، ص ١٧٥.

^٣ يوسف ابراهيم كمال السيد، "نموذج قياسي لأثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢، ٢٠١٩، ص ١٤١.

^٤ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، اعداد متفرقة.

من الناتج المحلي إلى ٢٤٤,٧ مليار جنية عام ٢٠١٣ أى بنسبة ١١,٥% من الناتج المحلي، واستمر في الارتفاع إلى أن وصل إلى ٣٢٦,٤ مليار جنية خلال عام ٢٠١٥ وبنسبة ١٢% من الناتج المحلي.

رابعاً: تراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي في البنك المركزي المصري من ٢٠,١ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى ١٧,٥ مليار دولار عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى انخفاض تحويلات العاملين بالخارج إلى ١٢,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٥، مقارنة ١٨,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١١، فضلاً عن تزايد حجم الدين العام الداخلي والخارجي، فارتفع الدين العام الداخلي من ١٠٤٤,٩ مليار جنية عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٢٦٢٠,٧ مليار جنية عام ٢٠١٥، وذلك نتيجة للتوسع في الإنفاق الحكومي لتلبية المطالب الفئوية في ظل العجز الشديد في الموازنة العامة، كما ارتفع الدين العام الخارجي لأكثر من ٥٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٥، بعد أن كان حوالي ٣٤,٩ مليار دولار في ٢٠١٠.^١

ويتضح من قيم هذه المؤشرات تراجع وتدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام في مصر، الأمر الذي يحتم على السلطات المختصة اتخاذ إجراءات لتحسين هذا الوضع، مما دفع السلطات النقدية إلى اتخاذ قرار التعويم في ٣ نوفمبر ٢٠١٦، لإعطاء مرونة للبنوك العاملة في مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي، بغرض استعادة تداوله داخل القنوات الشرعية، وإنهاء السوق الموازية للنقد الأجنبي، وذلك في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وقد شهد سعر الصرف اضطراباً شديداً ما بين ارتفاع وانخفاض، وارتفع سعر صرف الدولار يوم قرار التعويم بنسبة ٥٢% ليصل إلى ١٣,٥٣ جنية مقابل ٨,٨٥ جنية، وفي نهاية نوفمبر ٢٠١٦ وصل إلى ١٧,٧٦ جنية للدولار مسجلاً ارتفاع قدره ١٠٠% مقارنة بيوم قرار التعويم، ثم ارتفع مرة أخرى في نهاية ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١٩,١٣ جنية للدولار مسجلاً أعلى سعر له، وفي عام ٢٠١٧ بدأ في مرحلة التحسن تدريجياً، وبلغ ١٧,٨٩ جنية للدولار، وشهد استقرار نسبى بسيط في عام ٢٠١٨ حيث وصل في ٢٠١٨ إلى ١٦,٧١ جنية للدولار، أى بزيادة قدرها ١١٨ قرش وبنسبة قدرها ٦,٦%، ثم ١٦,٠٤ جنية للدولار و ١٥,٧ جنية للدولار خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على الترتيب.^٢

ثالثاً: الآثار المترتبة على قرار تحرير سعر الصرف:

الآثار الإيجابية :

أولاً: القضاء على السوق الموازية (السوق السوداء)، وزيادة موارد السوق من النقد الأجنبي، حيث بلغت موارد البنوك والبنك المركزي منذ قرار التحرير وحتى عام ٢٠١٨ نحو ٦٣,٧ مليار دولار مقارنة بنحو ٣٦,١ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، بالإضافة إلى ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بنحو ١٣ مليار دولار وبمعدل نمو ٤١,٤% ليبلغ نحو ٤٤,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٧ بما يغطي نحو ٨,٤ شهراً من الواردات السلعية، وفي نهاية مارس ٢٠١٩ بلغ ٤٤,١ مليار دولار وبما يغطي نحو ٧,٩ شهراً من الواردات السلعية، وذلك مقارنة بعام ٢٠١٦ حيث كان نحو ٣١,٣ مليار دولار وبما يغطي نحو ٦,٤ شهراً من الواردات السلعية.^٣

^١ البنك المركزي المصري، "تقارير سنوية"، أعداد متفرقة.

^٢ البنك المركزي المصري، "تقارير سنوية"، أعداد متفرقة.

^٣ البنك المركزي، "التقرير السنوي"، ٢٠١٧/٢٠١٨، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨ .

ثانياً: لأول مرة في تاريخ البنك المركزي، تم الإعلان عن معدل التضخم المستهدف، وذلك في مايو ٢٠١٧ وهو استهداف خفض معدلات التضخم لتصل إلى ١٣% في نهاية ٢٠١٨، فضلاً عن زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى ٣,١% في العام المالي ٢٠١٧ مقارنة ب ٢,١% في العام المالي ٢٠١٥، بالإضافة إلى ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج في يونيو ٢٠١٧ إلى ٤,٨٣ مليار دولار مقارنة ب ٣,٥ مليار دولار في يونيو ٢٠١٦، إلا أنها انخفضت مرة أخرى في يونيو ٢٠١٨ إلى ٤,٦ مليار دولار.^١

ثالثاً: انخفاض العجز في الميزان التجاري من ٣٨,٧ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٥ إلى ٣٧,٣ مليار دولار خلال عام ٢٠١٧، ومن ثم فقرار تحرير سعر الصرف كان له آثار إيجابية على الميزان التجاري، فقد ارتفعت قيمة حصة الصادرات السلعية من ١٨,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٢٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٧، وترجع تلك الزيادة بصفة أساسية إلى تصدير السلع النفطية، بسبب الازدهار الذي شهده سوق النفط في ذلك الوقت وليس للسلع غير النفطية، وذلك بسبب تقليدية معظم السلع المصرية وعدم وجود أي ميزة تنافسية لها في السوق العالمي، ولذلك فالطلب الخارجي عليها غير مرن، لذلك لا بد من فتح أسواق تصديرية جديدة، والاستثمار في تطوير البحوث والتكنولوجيا للمنافسة بشكل أفضل مع الدول الأخرى، أما بالنسبة للواردات السلعية فقد ارتفعت من ٥٧,٤ مليار دولار في ٢٠١٥ إلى ٦٣,١ مليار دولار في ٢٠١٧، ونلاحظ أن معظم الواردات من السلع الأساسية كالسلع الغذائية مثل القمح وزيت الطعام والسلع الوسيطة، التي تدخل في الإنتاج التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب المحلي عليها.

رابعاً: انخفاض نسبة الدين العام المحلي من ٩٦,٧% (نسبة مرتفعة تدل على اعتماد الدولة على القطاع المصرفي) في عام ٢٠١٥ إلى ٨٣,٣% في عام ٢٠١٧، فضلاً عن انخفاض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي الإجمالي من ١٢% في عام ٢٠١٥ إلى ٩,٥% في عام ٢٠١٧.^٢

الآثار السلبية:

أولاً: يتضح من الجدول (٢٧) بالملحق حدوث موجه تضخمية حيث سجل التضخم العام أعلى مستوى له عند ٣٣% في يوليو ٢٠١٧، ولأن تعزيز الشفافية، يعد عاملاً أساسياً لتحقيق هدف استقرار الأسعار في الأجل المتوسط، أعلن البنك المركزي لأول مرة في تاريخه في مايو ٢٠١٧ عن معدل التضخم المستهدف، وهو ١٣% (±٣%) في المتوسط في الربع الأول من عام ٢٠١٨.^٣

ونجد أن السياسة النقدية التقيدية التي انتهجها البنك المركزي المصري قد نجحت في احتواء الضغوط التضخمية من جانب الطلب والآثار الثانوية لصدمات العرض، وعليه فقد ارتأت اللجنة في اجتماعها بتاريخ (١٦ أغسطس، ٢٧ سبتمبر، ١٥ نوفمبر، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٨) تثبيت سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ١٦,٧٥% و ١٧,٧٥%، وكذلك تثبيت سعر العملة الرئيسية للبنك المركزي المصري وسعر البنك المركزي للائتمان والخصم عند مستوى ١٧,٢٥% لكل منهما، ومع انخفاض المعدل السنوي

^١ البنك المركزي، "التقارير السنوية"، أعداد متفرقة.

^٢ البنك المركزي، "التقارير السنوية"، أعداد متفرقة.

^٣ البنك المركزي، "التقرير السنوي"، ٢٠١٦/٢٠١٧، ص ب

للتضخم إلى ١٢ % في ديسمبر ٢٠١٨، وتحقيق البنك المركزي معدل التضخم المستهدف للربع الرابع لعام ٢٠١٨ وهو ١٣% (±٣%)، فقد ارتأت اللجنة في اجتماعها بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٩ تخفيض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس بما يتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٩% (±٣%) خلال الربع الرابع لعام ٢٠٢٠، واستقرار الأسعار على المدى المتوسط، وفي اجتماعيها بتاريخ (٢٨ مارس، ٢٣ مايو ٢٠١٩) قررت الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير.^١

ثانياً: زيادة إجبارية غير مسبقة في مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في موازنة العام المالي، فقد ازداد مقدار الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من ٢٧٦,٧ مليار جنية خلال عام ٢٠١٦ بمعدل نمو ٣٧,٧% إلى ٣٢٩,١ مليار جنية عام ٢٠١٧ بمعدل نمو ١٨,٩%.^٢

ثالثاً: ارتفاع حجم الدين العام الخارجي لأكثر من ٩٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٧، بعد أن كان حوالي ٧٩ مليار دولار في ٢٠١٦.^٣

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن ارتفاع الأسعار بعد تحرير سعر الصرف، أدى إلى توقف معظم المشروعات القومية عن العمل، نظراً لتفاوت قيمة مدخلات البناء وتحديد مواد البناء بين المتفق عليه في عقود المناقصات وبين السعر الجديد بعد التعويم، فتدخلت الدولة بالتنسيق مع البرلمان لإصدار قانون التعويضات وصدق عليه رئيس الجمهورية في ٩ يوليو ٢٠١٧ .

يتضح مما سبق أن قرار البنك المركزي بتحرير سعر الصرف في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ كان قراراً جريئاً لا بد منه، ويشكل خطوة في الاتجاه الصحيح للإصلاح الاقتصادي، ولكن ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض الدخل الحقيقي، يعد من أهم النتائج السلبية لتحرير سعر الصرف، ومن ثم يجب على الحكومة وضع الحلول المناسبة لمثل هذه المشاكل في المدى القريب وال المدى البعيد.

^١ البنك المركزي، "التقرير السنوي"، ٢٠١٨/٢٠١٩، ص أ

^٢ البنك المركزي، "التقرير السنوي"، ٢٠١٧/٢٠١٨، ص ٥٤.

^٣ البنك المركزي، "التقرير السنوي"، ٢٠١٧/٢٠١٨، المرجع السابق نفسه، ص ٣٢.

خلاصة الفصل الثالث

تناول الفصل الثالث تحليل تطور عجز الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، من خلال ثلاثة مباحث، حيث تناول **المبحث الأول**: تحليل تطور الصادرات السلعية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث يمكن القول أن قيمة ومعدل نمو الصادرات المصرية تذبذبت ما بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت قيمتها ما بين ٦,٩ مليار دولار و ٢٩,٤ مليار دولار، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٧,٦%، كما يشير التصنيف السلعي للصادرات المصرية حسب درجة التصنيع خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠) إلى أن الصادرات البترولية احتلت نحو ٤٢,٦% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، في حين احتلت الصادرات غير البترولية نحو ٥٧,٤% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، كما يشير التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية أن دول الاتحاد الأوروبي تحتل المركز الأول كسوق للصادرات المصرية، ويليهما من حيث الأهمية الدول العربية في المركز الثاني، ثم الولايات المتحدة الأمريكية كمركز ثالث، ثم يليها الدول الآسيوية، ثم الدول الأوروبية الأخرى، ثم الدول الأفريقية، ثم روسيا الاتحادية ودول الكومنولث، ثم استراليا ودول ومناطق أخرى.

كما تناول **المبحث الثاني**: تحليل تطور الواردات في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث يمكن القول أن قيمة ومعدل نمو الواردات المصرية تذبذبت ما بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت قيمتها ما بين ١٣,٨ مليار دولار و ٦٦,٥ مليار دولار، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٨,٢% خلال سنوات الدراسة، ويشير التصنيف السلعي للواردات المصرية حسب درجة التصنيع خلال فترة الدراسة إلى أن الواردات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها احتلت نحو ١٤,٤% من إجمالي الواردات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة وبالتالي فهي تحتل المركز الرابع من حيث أهميتها، في حين احتلت الواردات الأخرى نحو ٨٥,٦% من إجمالي الواردات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة كما حصلت الواردات من السلع الوسيطة على النصيب الأكبر من الواردات السلعية المصرية، كما يشير التوزيع الجغرافي للواردات أن الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للواردات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠) كانت بالترتيب كما يلي الاتحاد الأوروبي، الدول الآسيوية، الدول العربية، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول الأوروبية الأخرى، روسيا الاتحادية ودول الكومنولث، الدول الأفريقية، استراليا، دول ومناطق أخرى.

كما تناول **المبحث الثالث**: تحليل تطور عجز الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث يمكن القول أن قيمة ومعدل نمو عجز الميزان التجاري المصري تذبذبت ما بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت قيمته ما بين ٦,٦ مليار دولار و ٣٩,١ مليار دولار، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٩,٤%، وذلك نتيجة لزيادة الواردات السلعية ومعدلات نموها عن الصادرات السلعية ومعدلات نموها.

الفصل الرابع

قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في ظل سياسة تحرير

سعر الصرف في الاقتصاد المصري.

مقدمة

في المبحث الثالث من الفصل الأول تم دراسة الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري، وكما رأينا فقد كان للفكر الاقتصادي عديد من التفسيرات لتوأمة العجزين أو ما يعرف بظاهرة العجز المزدوج، وبالرغم من اتفاق معظم الدراسات التجريبية الحديثة على أن هناك علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري إلا أنهم اختلفوا من حيث طبيعة واتجاه هذه العلاقة، وبالتالي لم تحسم الدراسات التطبيقية الجدال الدائر بين هذه التفسيرات والنظريات المتعارضة، ويمكن إرجاع ذلك إلى اختلاف أساليب الاقتصاد القياسي المستخدمة، واختلاف السياسات المطبقة بين الاقتصادات وبين الفترات الزمنية التي تم التحقيق فيها، والاختلافات في طبيعة البيانات الأساسية المستخدمة، وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، بالإضافة لاختلاف حجم العينة والمتغيرات المضافة أو المحذوفة والتي يتم تجاهلها في الدراسة.

ومن ثم ستقوم الباحثة بدراسة وتحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر في ظل سياسة تحرير سعر الصرف باستخدام بيانات سنوية للفترة (١٩٩٢ - ٢٠٢٠) وذلك باستخدام ثلاثة أساليب، الأسلوب الأول: يتمثل في دراسة وتحليل أثر تحرير سعر الصرف (قرار التعويم) على كل من عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر، بالإضافة لأثر هذا القرار على بعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالعجزين، الأسلوب الثاني: يتم من خلال الدراسة الوصفية للترامن الحركي بين العجزين للتعرف على درجة التزامن الحركي للنمو والانخفاض للتغيرات في كلا العجزين، والأسلوب الثالث: يتم من خلال تحديد العلاقة السببية بين العجزين من خلال استخدام أحد برامج الاقتصاد القياسي Eviews ، وبناء على ما سبق سوف تقوم الباحثة بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: أثر تحرير سعر الصرف على كل من عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى ذات الصلة بالعجزين.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي للترامن الحركي بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

المبحث الثالث: النموذج القياسي لدراسة وقياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في ظل سياسة تحرير سعر الصرف خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٢٠) تطبيقاً على مصر.

المبحث الأول: أثر تحرير سعر الصرف (قرار التعويم) على كل من عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى ذات الصلة بالعجزين.

وفقاً لتعويم سعر الصرف يترك تحديد أسعار الصرف لقوى العرض والطلب على العملة داخل سوق الصرف الأجنبي، على خلاف سعر الصرف الثابت الذي تحدده السلطات النقدية متمثلة في البنك المركزي، فوفقاً لهذا النظام يتمكن البنك المركزي من وضع السياسة النقدية فقط ولا يتمكن من التحكم في سياسة سعر الصرف، وقد اتخذ البنك المركزي المصري قرار تحرير سعر الصرف مرتين خلال فترة الدراسة وهي (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، حيث كانت المرة الأولى في ٢٩ يناير ٢٠٠٣، والمرة الثانية في ٣ نوفمبر ٢٠١٦، وقد أعقب تنفيذ القرار ارتفاع سعر صرف الدولار بمعدل ٣٣% حيث زاد سعر الصرف الأجنبي من ٤,٥ جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٢ إلى ٦,٠٣ جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٣، بمعدل انخفاض بلغ ٢٥,٤% في قيمة الجنيه المصري^١، وذلك عقب قرار التعويم الأول، بينما أعقب قرار التعويم في المرة الثانية ارتفاع سعر صرف الدولار بمعدل ١٠,٦% حيث زاد سعر الصرف الأجنبي من ٨,٧٨ جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٦ إلى ١٨,٠٩ جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٧، بمعدل انخفاض بلغ ٥١,٥% في قيمة الجنيه المصري^٢.

وفيما يلي سوف نتناول مقارنة بين أثر قرار تحرير سعر الصرف في عام ٢٠٠٣ و ٢٠١٦ على كل من: عجز الموازنة، النفقات العامة، هيكل النفقات العامة، الإيرادات العامة، هيكل الإيرادات العامة، عجز الميزان التجاري، الصادرات السلعية، الواردات السلعية، الهيكل السلعي والهيكل الجغرافي لكل من الواردات والصادرات، بالإضافة لبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى ذات الصلة بالعجزين مثل: الدين العام الداخلي، هيكل الدين العام الداخلي، الدين العام الخارجي وأعباء خدمته، صافي الاحتياطات الدولية، صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الفائدة الحقيقي، سعر الفائدة على كل من الإيداع والإقراض، العرض النقدي، الناتج المحلي الإجمالي، الادخار المحلي، التضخم، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وذلك في النقاط التالية:

المطلب الأول: أثر قرار تعويم الجنيه المصري على كل من عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري المصري:

١. أثر قرار تعويم الجنيه المصري على عجز الموازنة العامة في مصر:

من الناحية النظرية من المفترض أن يؤدي تعويم الجنيه (انخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار) إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة نظراً للعبء الإضافي الذي تتحمله الموازنة في شكل مدفوعات الفوائد (خدمة الديون) على الديون والمطالب من الدولة سدادها بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى زيادة العبء الذي تتحمله الدولة في شكل زيادة الدعم والمزايا الاجتماعية نظراً لارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية المستوردة والمتعلقة بالسلع التموينية، ومن الناحية العملية يمكن توضيح نتائج هذا القرار على عجز الموازنة في الجدول (٢٨) بالملحق، حيث يتضح من بيانات هذا الجدول أن:

^١ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٥.

^٢ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٦/٢٠١٧، مرجع سبق ذكره، ص ب/٢٨.

- خلال فترة التعويم الأولى:

كان للتعويم أثراً عكسياً على كل من النفقات العامة والإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة كقيم مطلقة، حيث أدى انخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار (التعويم) إلى زيادة كل من النفقات العامة والإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة (علاقة عكسية بين سعر صرف الجنيه وبينهم)، حيث نلاحظ أن النفقات العامة قد زادت في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ١١,٨ مليار جنيه، كما زادت الإيرادات العامة في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ١٠,٨ مليار جنيه، وأيضاً زاد عجز الموازنة العامة في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو مليار جنيه.

في حين نلاحظ أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، أدى إلى زيادة الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حيث زادت الإيرادات كنسبة من الناتج في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٠,٦%)، في حين ظلت النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ثابتة، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انخفاض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حيث انخفض في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٠,٧%)، كما انخفض معدل نمو عجز الموازنة العامة في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٣٠,٢%.

- خلال فترة التعويم الثانية:

كان للتعويم أثراً عكسياً على كل من النفقات العامة والإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة كقيم مطلقة، حيث أدى انخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار إلى زيادة كل من النفقات العامة والإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة (علاقة عكسية بين سعر صرف الجنيه وبينهم)، حيث نلاحظ أن النفقات العامة قد زادت في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٢١٤,١ مليار جنيه، كما زادت الإيرادات العامة في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ١٦٧,٧ مليار جنيه، وأيضاً زاد عجز الموازنة العامة في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٤٦,٣ مليار جنيه.

في حين نلاحظ أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، أدى إلى زيادة الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حيث زادت الإيرادات كنسبة من الناتج في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٠,٩%)، في حين انخفضت النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حيث انخفضت النفقات كنسبة من الناتج في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٠,٥%)، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انخفاض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حيث انخفض في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ١,٣%)، كما انخفض معدل نمو عجز الموازنة العامة في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٧,٥%.

٢. أثر قرار تعويم الجنيه المصري على عجز الميزان التجاري للدولة:

من الناحية النظرية من المفترض أن يؤدي انخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار إلى انخفاض عجز الميزان التجاري، حيث أن انخفاض سعر صرف الجنيه سيترتب عليه انخفاض أسعار الصادرات مقارنة بأسعار الواردات التي ستصبح أغلى نسبياً، ومن ثم سيزداد الطلب الأجنبي على الصادرات

المصرية التي أصبحت أرخص، في حين سينخفض الطلب المحلي على الواردات التي أصبحت أغلى، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض عجز الميزان التجاري، ومن الناحية العملية يمكن توضيح نتائج هذا القرار على عجز الميزان التجاري في الجدول (٢٩) بالملحق حيث نلاحظ من بيانات هذا الجدول أن:

- خلال فترة التعويم الأولى:

كان للتعويم أثراً عكسياً على كل من الصادرات والواردات السلعية وعجز الميزان التجاري كقيم مطلقة، حيث أدى انخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار إلى زيادة كل من الصادرات والواردات السلعية وعجز الميزان التجاري (علاقة عكسية بين سعر صرف الجنيه وبينهم)، حيث نلاحظ أن الصادرات السلعية قد زادت في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٤,٦ مليار جنيه، كما زادت الواردات السلعية في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٥,٨ مليار جنيه، وأيضاً زاد عجز الميزان التجاري في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ١,٢ مليار جنيه.

في حين نلاحظ أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار أدى إلى زيادة الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حيث زادت الصادرات كنسبة من الناتج في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٠,٧%)، كما زادت الواردات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ولكن بنسبة أقل من الصادرات (حيث زادت الواردات كنسبة من الناتج في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٠,١٥%)، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انخفاض عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حيث انخفض في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٠,٥%)، كما انخفض معدل نمو عجز الميزان التجاري في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٢,٧%.

- خلال فترة التعويم الثانية:

كان للتعويم أثراً عكسياً على كل من الصادرات والواردات السلعية وعجز الميزان التجاري كقيم مطلقة، حيث أدى انخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار إلى زيادة كل من الصادرات والواردات السلعية وعجز الميزان التجاري (علاقة عكسية بين سعر صرف الجنيه وبينهم)، حيث نلاحظ أن الصادرات السلعية قد زادت في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٦٢ مليار جنيه، كما زادت الواردات السلعية في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ١٣٩,٤ مليار جنيه، وأيضاً زاد عجز الميزان التجاري في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٧٧,٤ مليار جنيه.

في حين نلاحظ أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، أدى إلى زيادة الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حيث زادت الصادرات كنسبة من الناتج في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٠,٤٣%)، في حين انخفضت الواردات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حيث انخفضت الواردات كنسبة من الناتج في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٠,٦%)، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انخفاض عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حيث انخفض في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ١,٠٥%)، كما انخفض معدل نمو عجز الميزان التجاري في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٢,٧٤%.

نستنتج مما سبق أنه كلما انخفض سعر صرف الجنيه المصري، كلما كان ذلك حافزاً على زيادة الصادرات، وتخفيض الواردات، وبالتالي انخفاض عجز الميزان التجاري المصري.

٣. أثر قرار تعويم الجنيه المصري على متوسط حجم التوزيع الإقليمي للصادرات بين مصر ودول العالم:

وهنا سوف نوضح أثر تعويم الجنيه المصري على متوسط حجم صادرات مصر لباقي دول العالم، وتم توضيح النتائج في الجدول (٣٠) بالملحق، حيث نلاحظ من بيانات هذا الجدول أن:

- خلال فترة التعويم الأولى:

أدى قرار التعويم إلى زيادة صادرات مصر إلى كل من دول الاتحاد الأوروبي، روسيا الاتحادية ودول الكومنولث والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ عن عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بنحو (٠,٧ و ٠,١ و ٠,٤) مليار دولار على الترتيب، بينما انخفضت صادرات مصر إلى بعض الدول والمناطق الأخرى حيث انخفضت في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ عن عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بنحو ٠,٣ مليار دولار، في حين ظلت صادرات مصر ثابتة لم تتغير بعد قرار التعويم لكل من الدول الأوروبية الأخرى، الدول العربية، الدول الآسيوية، الدول الأفريقية وأستراليا.

- خلال فترة التعويم الثانية:

أدى قرار التعويم إلى زيادة صادرات مصر إلى كل من دول الاتحاد الأوروبي، الدول الأوروبية الأخرى، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول العربية، أستراليا وبعض الدول والمناطق الأخرى في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو (١ و ٠,٤ و ٠,٥ و ٠,٧ و ٠,٢ و ٠,٨) مليار دولار على الترتيب، بينما انخفضت صادرات مصر إلى الدول الآسيوية، حيث انخفضت في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو ٠,٤ مليار دولار، في حين ظلت صادرات مصر ثابتة لم تتغير بعد قرار التعويم لكل من روسيا الاتحادية ودول الكومنولث والدول الأفريقية.

٤. أثر قرار تعويم الجنيه المصري على متوسط حجم التوزيع الإقليمي للواردات بين مصر ودول العالم:

وهنا سوف نوضح أثر تعويم الجنيه المصري على متوسط حجم واردات مصر من باقي دول العالم، وتم توضيح النتائج في الجدول (٣١) بالملحق، حيث نلاحظ من بيانات هذا الجدول أن:

- خلال فترة التعويم الأولى:

أدى قرار التعويم إلى زيادة واردات مصر من كل من الدول الأوروبية الأخرى، روسيا الاتحادية ودول الكومنولث، الدول العربية، الدول الآسيوية وبعض الدول والمناطق الأخرى في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ عن عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بنحو ٠,١ مليار دولار لكل منهم على الترتيب، بينما انخفضت واردات مصر من الاتحاد الأوروبي حيث انخفضت في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ عن عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بنحو ٠,١ مليار دولار، في حين ظلت صادرات مصر ثابتة لم تتغير بعد قرار التعويم لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأفريقية.

- خلال فترة التعويم الثانية:

أدى قرار التعويم إلى زيادة واردات مصر من كل من الدول الأوروبية الأخرى، روسيا الاتحادية ودول الكومنولث، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول العربية، الدول الأفريقية وبعض الدول والمناطق الأخرى في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو (١ و ٠,٤ و ٠,٣ و ٠,٦ و ٠,١ و ٢,٥) مليار دولار على الترتيب، في حين انخفضت واردات مصر من الاتحاد الأوروبي، الدول الآسيوية وأستراليا، في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو (١,٥ و ٠,٧ و ٠,١) مليار دولار على الترتيب.

٥. أثر قرار تعويم الجنيه المصري على متوسط حجم التوزيع السلعي للصادرات المصرية.

وهنا سوف نوضح أثر تعويم الجنيه المصري على متوسط حجم صادرات مصر لباقي دول العالم من الأصناف المختلفة، وتم توضيح النتائج في الجدول (٣٢) بالملحق، حيث نلاحظ من هذا الجدول أن:

- خلال فترة التعويم الأولى:

أدى قرار التعويم إلى زيادة حصة صادرات مصر من (الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها، المواد الخام، السلع نصف مصنعة والسلع تامة الصنع)، حيث زادت الصادرات من كل منهم في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ عن عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بنحو (٠,٨ ، ٠,٣ ، ٠,٣ ، ٠,١) مليار دولار على الترتيب، في حين انخفضت صادرات مصر من الأصناف المتنوعة (تجارة المناطق الحرة) بنحو ٠,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة.

- خلال فترة التعويم الثانية:

أدى قرار التعويم إلى زيادة حصة صادرات مصر من (الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها، المواد الخام، السلع نصف مصنعة والأصناف المتنوعة)، حيث زادت الصادرات من كل منهم في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو (١ ، ٠,١ ، ٢,٣ ، ٠,٠٠٣) مليار دولار على الترتيب، في حين انخفضت صادرات مصر من السلع تامة الصنع بنحو ٠,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة.

٦. أثر قرار تعويم الجنيه المصري على متوسط حجم التوزيع السلعي للواردات المصرية.

وهنا سوف نوضح أثر قرار التعويم على التصنيف السلعي للواردات المصرية وكانت النتائج كما هي في الجدول (٣٣) بالملحق، ونلاحظ من بيانات هذا الجدول أن:

- خلال فترة التعويم الأولى:

أدى قرار التعويم إلى زيادة واردات مصر من (الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها، السلع الوسيطة، السلع الاستثمارية، السلع الاستهلاكية المعمرة)، حيث زادت الواردات من كل منهم في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ عن عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بنحو (٠,٣ و ٠,٦ و ٠,٢ و ٠,١) مليار دولار على الترتيب، في حين انخفضت واردات مصر من (المواد الخام، السلع الاستهلاكية غير المعمرة والأصناف المتنوعة) بنحو (٠,٥ و ٠,٢ و ٠,٣) مليار دولار على الترتيب خلال نفس الفترة.

- خلال فترة التعويم الثانية:

أدى قرار التعويم إلى زيادة واردات مصر من (الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها، المواد الخام، السلع الوسيطة، السلع الاستهلاكية غير المعمرة والأصناف المتنوعة)، حيث زادت الواردات من كل منهم في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو (٣,٨ و ٠,١ و ١ و ٠,١ و ٠,٤) مليار دولار على الترتيب، في حين انخفضت واردات مصر من (السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية المعمرة) في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو (٣,٢ و ٠,٦) مليار دولار على الترتيب.

٧. أثر قرار تعويم الجنيه المصري على هيكل النفقات العامة:

فيما يلي سوف نوضح أثر تعويم الجنيه المصري على هيكل النفقات العامة والمتمثل في الستة أبواب الأولى في جانب الاستخدامات وفقاً للتقسيم الاقتصادي للموازنة العامة للدولة، وهى بالترتيب كما يلي: الأجور وتعويضات العاملين، شراء السلع والخدمات، الفوائد، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، مصروفات أخرى، شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، وذلك كقيم مطلقة وكنسبة من إجمالي النفقات العامة، ويمكن أن نلاحظ من نتائج الجدول (٣٤) بالملحق أن:

- أدى قرار التعويم خلال الفترة الأولى إلى:

- زيادة الأجور وتعويضات العاملين في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٣,٢ مليار جنيه كقيمة مطلقة، وبنحو ٠,١% كنسبة من إجمالي النفقات العامة.
- انخفاض في شراء السلع والخدمات في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٠,٢ مليار جنيه كقيمة مطلقة، وبنحو ٠,٨% كنسبة من إجمالي النفقات العامة.
- زيادة الفوائد في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٤,١ مليار جنيه كقيمة مطلقة، وبنحو ١,٥% كنسبة من إجمالي النفقات العامة.
- زيادة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٢,٥ مليار جنيه كقيمة مطلقة، وبنحو ٥% كنسبة من إجمالي النفقات العامة.
- زيادة المصروفات الأخرى في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ١,٦ مليار جنيه كقيمة مطلقة، في حين انخفضت كنسبة من إجمالي النفقات العامة بنحو ٠,١%.
- زيادة شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٠,٦ مليار جنيه كقيمة مطلقة، في حين انخفضت كنسبة من إجمالي النفقات العامة بنحو ١,٢%.
- وكان محصلة ذلك زيادة النفقات العامة كقيمة مطلقة في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ١١,٨ مليار جنيه، في حين ظلت ثابتة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم تتغير عقب قرار التعويم.

- أدى قرار التعويم خلال الفترة الثانية إلى:

- زيادة الأجور وتعويضات العاملين في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو ١١,٨ مليار جنيه كقيمة مطلقة، في حين انخفضت كنسبة من إجمالي النفقات العامة بنحو ٤,٢%.

- زيادة في شراء السلع والخدمات عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٦,٨ مليار جنيه كقيمة مطلقة، في حين انخفض كنسبة من إجمالي النفقات العامة بنحو ٠,٣%.
- زيادة الفوائد في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٧٣ مليار جنيه كقيمة مطلقة، وبنحو ٠,٩% كنسبة من إجمالي النفقات العامة.
- زيادة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٧٥,٧ مليار جنيه كقيمة مطلقة، وبنحو ٢,٢% كنسبة من إجمالي النفقات العامة.
- زيادة المصروفات الأخرى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٦,٩ مليار جنيه كقيمة مطلقة، في حين انخفضت كنسبة من إجمالي النفقات العامة بنحو ٠,٧%.
- زيادة في شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٣٩,٨ مليار جنيه كقيمة مطلقة، وبنحو ٢,١% كنسبة من إجمالي النفقات العامة.
- وكان محصلة ذلك زيادة النفقات العامة كقيمة مطلقة في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٢١٤,١ مليار جنيه، في حين انخفضت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عقب قرار التعويم بنحو ٠,٥%.

٨. أثر قرار تعويم الجنيه المصري على هيكل الإيرادات العامة:

فيما يلي سنوضح أثر تعويم الجنيه المصري على هيكل الإيرادات العامة والمتمثل في الثلاثة أبواب الأولى في جانب الموارد وفقاً للتقسيم الاقتصادي للموازنة العامة للدولة، وهى بالترتيب كما يلي: الإيرادات الضريبية، المنح والإيرادات الأخرى، وذلك كقيم مطلقة وكنسبة من إجمالي الإيرادات العامة، حيث يمكن لسعر الصرف أن يؤثر على الإيرادات العامة للدولة من خلال تأثيره على بعض الإيرادات الدولارية مثل: إيرادات قناة السويس، حصيلة ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة، حصيلة الضرائب الجمركية، إيرادات الهيئة العامة للبترول، بالإضافة إلى ضرائب البنك المركزي والأذون والسندات، ويمكن توضيح النتائج في الجدول (٣٥) بالملحق، حيث نلاحظ من بيانات هذا الجدول أن:

- أدى قرار التعويم خلال الفترة الأولى إلى:

- زيادة الإيرادات الضريبية في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٥,٠ مليار جنيه كقيمة مطلقة، في حين انخفضت كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة بنحو ٢,٣%.
- انخفضت المنح في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ١,١ مليار جنيه كقيمة مطلقة، وبنحو ١,٩% كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة.
- زادت الإيرادات الأخرى في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٦,٩ مليار جنيه كقيمة مطلقة، وبنحو ٤,٢% كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة.
- وكان محصلة ذلك زيادة الإيرادات العامة في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ١٠,٨ مليار جنيه كقيمة مطلقة، وبنحو ٠,٦% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عقب قرار التعويم.

- أدى قرار التعويم خلال الفترة الثانية إلى:

- زيادة الإيرادات الضريبية في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو ١٠٩,٧ مليار جنيه كقيمة مطلقة، في حين انخفضت كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة بنحو ١,٦%.
- زيادة المنح في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو ١٤,٢ مليار جنيه كقيمة مطلقة، وبنحو ٢% كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة.
- زيادة الإيرادات الأخرى في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو ٤٣,٩ مليار جنيه كقيمة مطلقة، في حين انخفضت كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة بنحو ٠,٤%.
- وكان محصلة ذلك زيادة الإيرادات العامة في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو ١٦٧,٧ مليار جنيه كقيمة مطلقة، وبنحو ٠,٩% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عقب قرار التعويم.

المطلب الثاني: أثر قرار تعويم الجنيه المصري على بعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بعجز الموازنة والميزان التجاري:

١. أثر قرار تعويم الجنيه المصري على بعض قنوات السياسة النقدية (المعروض النقدي M2، سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة على الإقراض):

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (٣٦) بالملحق أن:

- صاحب قرار التعويم خلال الفترة الأولى:

- زيادة العرض النقدي في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ عن عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بنحو ٣٧,٣٢ مليار جنيه كقيمة مطلقة، وبنحو ١,٧٣% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- انخفاض كلا من سعر الفائدة الحقيقي، سعر الفائدة على الإيداع وسعر الفائدة على الإقراض في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ عن عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بنحو (٣,٩٧% و ١,١١% و ٠,٢٦%) على الترتيب.

- صاحب قرار التعويم خلال الفترة الثانية:

- زيادة العرض النقدي في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو ٧٥٣ مليار جنيه كقيمة مطلقة، وبنحو ٦,٢٩% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة كلا من سعر الفائدة الحقيقي، سعر الفائدة على الإيداع وسعر الفائدة على الإقراض في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو (٥,٣٨% و ٤,٢٣% و ١,٩٧%) على الترتيب.

٢. أثر قرار تعويم الجنيه المصري على الدين العام الخارجي وصافي الاحتياطيات الدولية:

هنا سنوضح أثر قرار التعويم على كل من الدين العام الخارجي وأعباء خدمته (فوائد + أقساط)، وصافي الاحتياطيات الدولية، وكانت النتائج كما في الجدول (٣٧) بالملحق، حيث نلاحظ من خلال بيانات هذا الجدول أن:

- أدي قرار التعويم خلال الفترة الأولى إلى:

- زيادة الدين العام الخارجي في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٠,٧ مليار دولار كقيمة مطلقة، وبنحو ٢,٨٨% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما زادت أعباء خدمة الدين (فوائد + أقساط) بنحو ٠,٢ مليار دولار.

- زيادة صافي الاحتياطيات الدولية في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٠,٧ مليار دولار.

- أدي قرار التعويم خلال الفترة الثانية إلى:

- زيادة الدين العام الخارجي في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٢٣,٢ مليار دولار كقيمة مطلقة، وبنحو ١٦,٧٣% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما زادت أعباء خدمة الدين (فوائد + أقساط) بنحو ٢,٣ مليار دولار.

- زيادة صافي الاحتياطيات الدولية في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ١٣,٨ مليار دولار.

٣. أثر قرار تعويم الجنيه المصري على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والتضخم .

حيث نلاحظ من خلال بيانات الجدول (٣٨) بالملحق أن:

- صاحب قرار التعويم خلال الفترة الأولى:

- ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٢,١٣ وحدة.
- ارتفاع معدل التضخم في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ١,٤٧%.

- صاحب قرار التعويم خلال الفترة الثانية:

- ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٥٢,٦٥ وحدة.
- ارتفاع معدل التضخم في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ١٥,٧%.

٤. أثر قرار تعويم الجنيه المصري على الناتج المحلي الإجمالي والادخار المحلي.

نلاحظ أن قرار التعويم سواء في المرة الأولى أو الثانية قد صاحبه ارتفاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي سواء بتكلفة عوامل الإنتاج أو بسعر السوق، ومعدلات نموهم، وكذلك ارتفاع حجم الادخار المحلي كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتضح من الجدول (٣٩) بالملحق أن:

- خلال فترة التعويم الأولى:

- نظراً للتوقعات السلبية الخاصة بأوضاع الاقتصاد الدولي بسبب حالة الركود الاقتصادي وظروف الحرب على العراق، فقد اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات والسياسات من أجل تخفيف أثر تلك الأوضاع على الاقتصاد المصري، وتمكنه من الاستمرار في تحقيق التنمية، وذلك عن طريق تنشيط الأسواق، وحفز الاستثمار، وإجراء إصلاحات هيكلية وتشريعية في بعض القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي ساعد على الحفاظ في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ على مستوى معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة

عوامل الإنتاج المحقق خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ويبلغ ٣,٢%، حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ١١,٣ مليار جنيه^١.

• وبالرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ١١,٧ مليار جنيه، إلا أن معدل نموه قد انخفض في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بقدر طفيف عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ويبلغ ٠,١%، وسبب ذلك تراجع معدل النمو في صافي الضرائب غير المباشرة والذي بلغ ١,٥% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مقابل ٣% في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١.

• نتيجة للسياسات التي اتخذتها الحكومة خلال السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ في مجال ترشيد الإنفاق العام، فقد انخفض الاستهلاك العام، حيث نجد من خلال متابعة بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي انخفاض معدل نمو الاستهلاك النهائي لـ ٢,٦% مقابل ٢,٧%، كما انخفض النصيب النسبي للاستهلاك النهائي إلى ٨٥,١% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مقابل ٨٥,٥% في العام السابق، الأمر الذي ساعد في زيادة إجمالي الادخار المحلي في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٣,٣ مليار جنيه، وكذلك ارتفاع إجمالي الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٠,٤٦%.

- صاحب قرار التعويم خلال الفترة الثانية:

• ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٦٨,١ مليار جنيه، كما ارتفع معدل النمو الحقيقي له بنحو ١,٣%، وذلك نتيجة للإجراءات والسياسات التي اتخذتها الحكومة في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الدولة.

• ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٨٠,٢ مليار جنيه، في حين انخفض معدل النمو الحقيقي له بقدر طفيف بلغ ٠,١%.

• زيادة الادخار المحلي في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٨,٥ مليار جنيه، وكذلك ارتفاع إجمالي الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠,١٩%.

٥. أثر قرار تعويم الجنيه المصري على صافي الاستثمار الأجنبي المباشر:

توضح بيانات الجدول (٤٠) بالملحق أن:

- نتج عن قرار التعويم في الفترة الأولى ارتفاع صافي التدفقات للداخل من الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٠,٢٧ مليار دولار، حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ نحو ٠,٧ مليار دولار مقابل ٠,٤٣ مليار دولار في العام المالي السابق.

- كما نتج عن قرار التعويم في الفترة الثانية ارتفاع صافي التدفقات للداخل من الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٦,٩ مليار دولار مقابل ٦,٩ مليار دولار في العام المالي السابق.

^١ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ص ٦٥.

^٢ المرجع السابق نفسه، ص ٦٩.

٦. أثر قرار تعويم الجنيه المصري على: الدين العام الداخلي وهيكل الدين الداخلي:

فيما يلي سوف نوضح أثر قرار تعويم الجنيه المصري على الدين العام الداخلي وهيكل الدين الداخلي، وكانت النتائج كما في الجدول (٤١) بالملحق، حيث يتضح من بيانات هذا الجدول أن:

- أدى قرار التعويم خلال الفترة الأولى إلى:

- زيادة الدين العام الداخلي في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ٤٠,٨ مليار جنيه، حيث بلغ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ نحو ٣٧٠,٦ مليار جنيه مقابل ٣٢٩,٨ مليار جنيه في السنة المالية السابقة، كما ارتفع الدين العام الداخلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١,٨%.
- زيادة كل من صافي الدين الحكومي وصافي مديونية بنك الاستثمار القومي كنسبة من الدين العام الداخلي في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو ١% لكل منهم، في حين انخفضت صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية كنسبة من الدين العام الداخلي في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بنحو ١,٩% عن العام السابق.

- أدى قرار التعويم خلال الفترة الثانية إلى:

- زيادة الدين العام الداخلي عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٥٤٠,٢ مليار جنيه، حيث بلغ عام ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٣١٦٠,٩ مليار جنيه مقابل ٢٦٢٠,٧ مليار جنيه في السنة المالية السابقة، في حين انخفض الدين العام الداخلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٥,٦%.
- انخفاض كل من صافي الدين الحكومي وصافي مديونية بنك الاستثمار القومي كنسبة من الدين العام الداخلي في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو (٢,٢% و ٠,٨%) على الترتيب، في حين ارتفعت صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية كنسبة من الدين العام الداخلي في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ بنحو ٣% عن العام السابق.

ويمكن تلخيص ما سبق في النقاط الآتية:

أولاً: الآثار الإيجابية والسلبية لقرار التعويم في ٢٩ يناير ٢٠٠٣:

أ- الآثار الإيجابية:

- انخفاض النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لذلك انخفض معدل النمو في عجز الموازنة العامة للدولة وكذلك نسبته من الناتج المحلي الإجمالي.
- انخفاض الإنفاق على شراء السلع والخدمات، والمصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية كنسبة من النفقات العامة.
- زيادة الإيرادات الأخرى كنسبة من الإيرادات العامة للدولة.
- زيادة الصادرات السلعية بمعدل أكبر من الواردات السلعية سواء كرقم مطلق أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو في عجز الميزان التجاري وكذلك نسبته من الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة صادرات مصر إلى كل من دول الاتحاد الأوروبي، روسيا الاتحادية ودول الكومنولث والولايات المتحدة الأمريكية، وانخفضت واردات مصر من الاتحاد الأوروبي.

- زيادة حصيلة صادرات مصر من (الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها، المواد الخام، السلع نصف مصنعة والسلع تامة الصنع).
- انخفاض واردات مصر من (المواد الخام، السلع الاستهلاكية غير المعمرة والأصناف المتنوعة).
- زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وزيادة صافي الاحتياطيات الدولية.
- زيادة كل من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبسعر السوق، فضلاً عن ارتفاع إجمالي الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- انخفاض صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية كنسبة من الدين العام الداخلي.

ب- الآثار السلبية:

- انخفاض صادرات مصر إلى بعض الدول والمناطق الأخرى.
- انخفاض صادرات مصر من الأصناف المتنوعة (تجارة المناطق الحرة).
- زيادة واردات مصر من كل من الدول الأوروبية الأخرى، روسيا الاتحادية ودول الكومنولث، الدول العربية، الدول الآسيوية وبعض الدول والمناطق الأخرى.
- زيادة واردات مصر من (الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها، السلع الوسيطة، السلع الاستثمارية، السلع الاستهلاكية المعمرة).
- زيادة الأجور وتعويضات العاملين، والفوائد، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية كنسبة من إجمالي النفقات العامة.
- انخفاض الإيرادات الضريبية والمنح كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة للدولة.
- زيادة الدين العام الخارجي كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة أعباء خدمة هذا الدين.
- ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وارتفاع معدل التضخم.
- ارتفاع الدين العام الداخلي وارتفاع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة زيادة صافي الدين الحكومي وصافي مديونية بنك الاستثمار القومي كنسبة من الدين العام الداخلي.

ثانياً: الآثار الإيجابية والسلبية لقرار التعويم في ٣ نوفمبر ٢٠١٦:

أ- الآثار الإيجابية:

- انخفاض النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لذلك انخفض معدل النمو في عجز الموازنة العامة للدولة وكذلك نسبته من الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة الصادرات السلعية بمعدل أكبر من الواردات السلعية سواء كرقم مطلق أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو في عجز الميزان التجاري وكذلك نسبته من الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة صادرات مصر إلى كل من دول الاتحاد الأوروبي، الدول الأوروبية الأخرى، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول العربية، استراليا وبعض الدول والمناطق الأخرى.

- زيادة حصيلة صادرات مصر من (الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها، المواد الخام، السلع نصف مصنعة والأصناف المتنوعة).
- انخفاض واردات مصر من الاتحاد الأوروبي، الدول الآسيوية وأستراليا.
- انخفاض واردات مصر من (السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية المعمرة).
- انخفاض الأجور وتعويضات العاملين، وشراء السلع والخدمات، والمصروفات الأخرى كنسبة من النفقات العامة.
- زيادة المنح كنسبة من الإيرادات العامة.
- زيادة صافي الاحتياطات الدولية، وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.
- زيادة كل من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبسعر السوق، فضلاً عن ارتفاع إجمالي الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- انخفاض حجم الدين العام الداخلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لانخفاض صافي الدين الحكومي وصافي مديونية بنك الاستثمار القومي كنسبة من الدين العام الداخلي.

ب- الآثار السلبية:

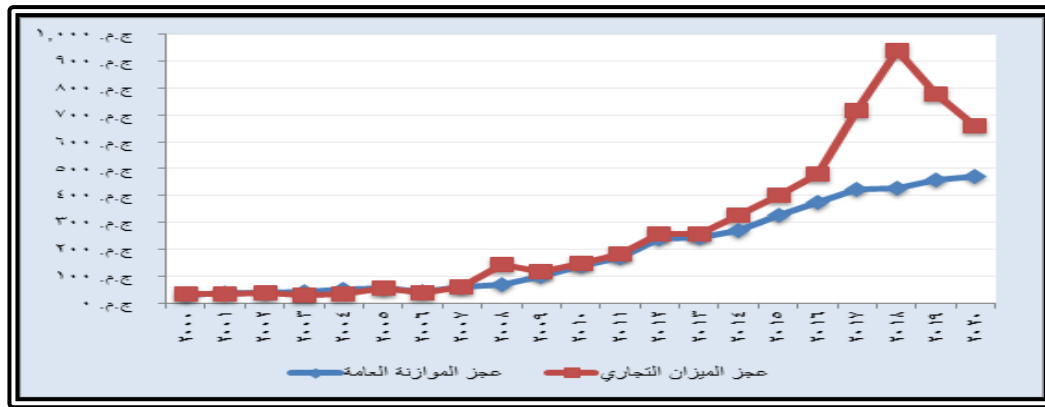
- انخفاض صادرات مصر إلى الدول الآسيوية.
- انخفاض صادرات مصر من السلع تامة الصنع.
- زيادة واردات مصر من كل من الدول الأوروبية الأخرى، روسيا الاتحادية ودول الكومنولث، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول العربية، الدول الأفريقية وبعض الدول والمناطق الأخرى.
- زيادة واردات مصر من (الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها، المواد الخام، السلع الوسيطة، السلع الاستهلاكية غير المعمرة والأصناف المتنوعة).
- زيادة والفوائد، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية وشراء الأصول غير المالية كنسبة من النفقات العامة.
- انخفاض الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى كنسبة من الإيرادات العامة.
- زيادة الدين العام الخارجي كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة أعباء خدمة هذا الدين.
- ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وارتفاع معدل التضخم.
- زيادة صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية كنسبة من الدين العام الداخلي.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي للتزامن الحركي بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

يتم دراسة التزامن الحركي بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري من خلال التمثيل البياني للقيم المطلقة لكل من العجزين ونسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على البيانات الخاصة بالعجزين والواردة بالجدول (١٤) والجدول (٤٢) بالملحق على الترتيب خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، كما هو موضح بالشكل (١٣) والشكل (١٤).

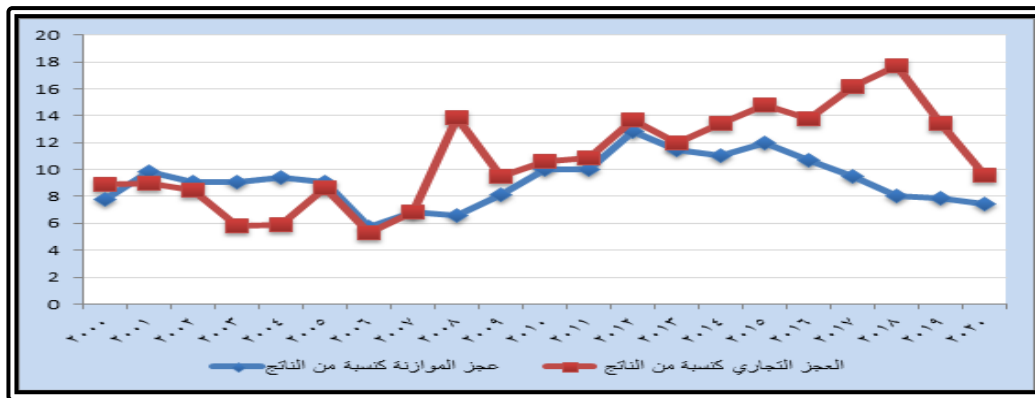
وسوف نقوم بتقسيم الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠) إلى ثلاث فترات، الفترة الأولى (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧) والفترة الثانية (٢٠٠٨ - ٢٠١٣) والفترة الثالثة (٢٠١٤ - ٢٠٢٠) وتبين لنا التالي:

الشكل (١٣): التزامن الحركي للقيم المطلقة لعجز الموازنة العامة BD وعجز الميزان التجاري TD في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين (١٤) و (٤٢) بالملحق.

الشكل (١٤): التزامن الحركي لعجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين (١٤) و (٤٢) بالملحق.

أولاً: الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧):

اتخذ كل من عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري خلال هذه الفترة قيم تقترب من التطابق حيث نجد أن: - لم يتجاوز الفرق بين القيم المطلقة لعجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري على أقصى تقدير ١٨,٧ مليار جنيه وذلك عام ٢٠٠٤ في حين تراوح الفرق بينهم ما بين ٢ إلى ٤,٥ مليار جنيه خلال باقي

الفترة إلى أن وصل الفرق إلى أقل مستوياته حيث لم يمثل سوى ٠,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ حيث اتخذ كل من العجزين قيم تقترب من التطابق.

- عجز الميزان التجاري أقل من عجز الموازنة سواء من حيث القيمة المطلقة أو نسبته من الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال كافة سنوات هذه الفترة بخلاف عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧، ففي ٢٠٠٠ كان العجز التجاري أكبر من عجز الموازنة سواء من حيث القيمة المطلقة أو نسبته من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ نحو ٣٢,٢ مليار جنيه ونسبة ٨,٩% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعجز الموازنة الذي بلغ نحو ٢٨ مليار جنيه ونسبة ٧,٨% من الناتج، وفي عام ٢٠٠٧ كانت القيمة المطلقة لعجز الميزان التجاري أكبر من قيمة عجز الموازنة حيث بلغ كل منهما على الترتيب ٦١,٣ و ٦٠,٩ مليار جنيه.

- اتخذ عجز الموازنة العامة اتجاه عام نحو التزايد المستمر خلال كل سنوات هذه الفترة باستثناء عام ٢٠٠٦ حيث انخفض بمعدل ٢٦,٠٢% مقارنة بعام ٢٠٠٥ ليصبح ٤١,٨ مليار جنيه، كما اتخذ عجز الميزان التجاري اتجاه عام نحو التزايد المستمر خلال كل سنوات هذه الفترة باستثناء عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦، حيث انخفض عام ٢٠٠٣ بمعدل ٢٠,٠٦% مقارنة بعام ٢٠٠٢ ليصبح ٢٨,٣ مليار جنيه، كما انخفض عام ٢٠٠٦ بمعدل ٢٥,٦١% مقارنة بعام ٢٠٠٥ ليصبح ٣٩,٥ مليار جنيه.

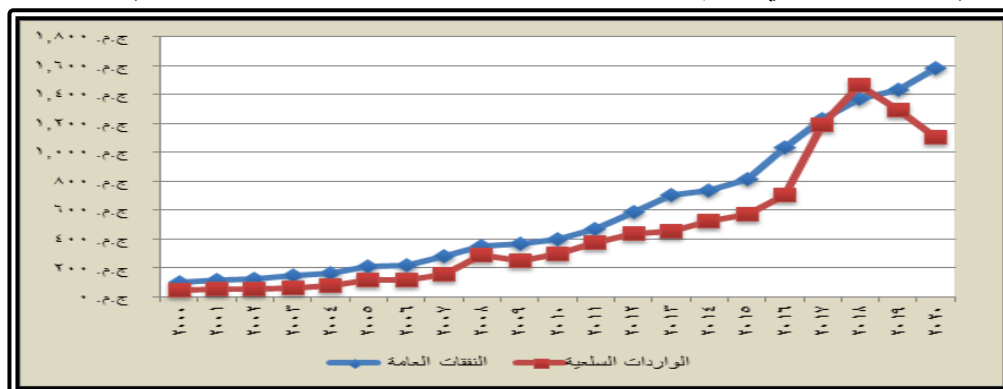
- أخذت نسبة كل من عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة، حيث وصل العجزين معاً إلى أقصى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠١ حيث بلغا ٩,٨% و ٩% على الترتيب، وبعد ذلك نتيجة منطوق لما واجهه الاقتصاد المصري من صدمات داخلية وخارجية أضرت العالم أجمع والتي منها: الأزمة المالية في شرق آسيا في بداية ١٩٩٨ والتي كانت سبباً في زيادة التدفقات الأجنبية إلى الخارج، ومن جهة أخرى قامت هذه الدول بتخفيض قيمة عملتها لتحفيز صادراتها مما تسبب في زيادة وارادت مصر من هذه الدول وزيادة عجز الميزان التجاري، وتدايعات وأحداث سبتمبر عام ٢٠٠١، في حين انخفضت نسبة كل من عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي معاً خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ وهو نتيجة طبيعية لقرار تحرير سعر الصرف الذي اتخذته البنك المركزي المصري في ٢٩ يناير عام ٢٠٠٣، ثم أخذ العجزين في الارتفاع ثم الانخفاض مرة بعد الأخرى حتى نهاية الفترة.

- تزامن العجزان معاً من حيث نسب النمو بالارتفاع أو بالانخفاض لجميع سنوات هذه الفترة حيث تزايداً معاً أو انخفاً معاً باستثناء عام ٢٠٠٣ فقط، حيث شهد هذا العام زيادة عجز الموازنة بمعدل ١٥,١٨% مقابل انخفاض عجز الميزان التجاري بمعدل ٢٠,٠٦%، في حين تزامن العجزان معاً من حيث نسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي لجميع سنوات هذه الفترة حيث تزايداً معاً أو انخفاً معاً باستثناء عام ٢٠٠٥ فقط، حيث انخفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصبح نحو ٩,١% مقابل ارتفاع عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصبح نحو ٨,٦%.

- تزامن النفقات العامة للدولة والواردات السلعية معاً من حيث نسب النمو بالارتفاع أو بالانخفاض لجميع سنوات هذه الفترة حيث تزايداً معاً أو انخفاً معاً بلا استثناء، حيث اتخذت النفقات العامة اتجاه عاماً

نحو التزايد المستمر خلال هذه الفترة بالكامل، حيث كانت النفقات العامة ١٠٣,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ ثم أخذت في التزايد إلى أن وصلت إلى ٢٨٢,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٧، وأيضاً الواردات السلعية كانت ٤٨,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ ثم أخذت في التزايد إلى أن وصلت إلى ١٥٢,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٧، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل (١٥).

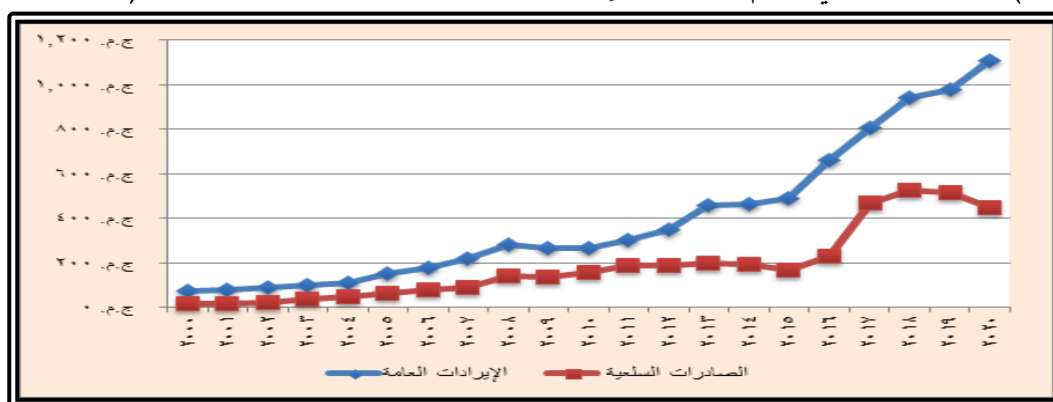
الشكل (١٥): التوازن الحركي للقيم المطلقة للنفقات والواردات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١) والجدول (٤٢) بالملحق.

- تزامن الإيرادات العامة للدولة والصادرات السلعية معاً من حيث نسب النمو بالارتفاع أو بالانخفاض لجميع سنوات هذه الفترة حيث تزايداً معاً أو انخفاضاً معاً بلا استثناء، حيث اتخذت الإيرادات العامة للدولة اتجاهها عاماً نحو التزايد المستمر خلال هذه الفترة بالكامل، حيث كانت الإيرادات العامة ٧٥,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ ثم أخذت في التزايد إلى أن وصلت إلى ٢٢١,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٧، وأيضاً الصادرات السلعية كانت ١٦,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ ثم أخذت في التزايد إلى أن وصلت إلى ٩١,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٧، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل (١٦).

الشكل (١٦): التوازن الحركي للقيم المطلقة للإيرادات والصادرات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٩) والجدول (٤٢) بالملحق.

ثانياً: الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٣):

تأثرت هذه الفترة بالتداعيات والآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية وثورات الربيع العربي والأبعاد

الاقتصادية لثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ويمكن إيضاح التالي:

- بخلاف عام ٢٠٠٨ الذي قفز فيه الفرق بين القيم المطلقة لعجز الموازنة وعجز الميزان التجاري ليصل إلى أعلى مستوياته خلال هذه الفترة وهي ٧٥,٦ مليار جنيه، لم يتجاوز الفرق بين العجزين على أقصى تقدير ١٧,٢ مليار جنيه لباقي سنوات هذه الفترة وذلك عام ٢٠١٢، في حين تراوح الفرق بينهم ما بين

١١ إلى ١٧ مليار جنيه خلال باقي الفترة إلى أن وصل الفرق إلى أقل مستوياته ليُمثل ٩,١ مليار جنيه عام ٢٠١٠ حيث اتخذ كل من العجزين قيم تقترب من التطابق خلال هذه الفترة.

- عجز الميزان التجاري أكبر من عجز الموازنة العامة سواء من حيث القيمة المطلقة أو نسبته من الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال جميع سنوات هذه الفترة بلا استثناء.

- اتخذ عجز الموازنة العامة اتجاه عام بالتزايد المستمر خلال جميع سنوات هذه الفترة بلا استثناء، فقد سجل عجز الموازنة حوالي ٦٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٨ إلى أن وصل إلى حوالي ٢٤٤,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٣، كما اتخذ عجز الميزان التجاري اتجاه عام بالتزايد المستمر خلال كل سنوات هذه الفترة باستثناء عام ٢٠٠٩، حيث انخفض بمعدل ٢٠,٤٧% مقارنة بعام ٢٠٠٨ ليصبح نحو ١١٥ مليار جنيه.

- اتخذ عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي اتجاه عام بالتزايد المستمر خلال كل سنوات هذه الفترة باستثناء عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣ حيث انخفض ليصبح ٦,٦% و ١١,٥% على الترتيب، فيما عدا ذلك استمر العجز في التزايد إلى أن وصل لأقصى نسبة له ١٢,٨% عام ٢٠١٢، كما اتخذ عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي اتجاه عام بالتزايد المستمر خلال كل سنوات هذه الفترة باستثناء عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ حيث انخفض العجز ليصبح ٩,٥% و ١٢% على الترتيب، بخلاف ذلك استمر العجز في التزايد إلى أن وصل لأقصى معدل له ١٣,٩% عام ٢٠٠٨ كما سجل ١٣,٧% عام ٢٠١٢، ويعد ذلك نتيجة منطقية لما واجهه الاقتصاد المصري من آثار سلبية نتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

- تزامن العجزان معاً من حيث نسب النمو بالارتفاع أو بالانخفاض لجميع سنوات هذه الفترة حيث تزايداً معاً أو انخفاً معاً باستثناء عام ٢٠٠٩ فقط، حيث شهد هذا العام زيادة عجز الموازنة العامة بمعدل ٤١,٧٤% مقابل انخفاض عجز الميزان التجاري بمعدل ٢٠,٤٧%، في حين تزامن العجزان معاً من حيث نسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي لجميع سنوات هذه الفترة حيث تزايداً معاً أو انخفاً معاً باستثناء عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ فقط، ففي ٢٠٠٨ انخفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصبح نحو ٦,٦% مقابل ارتفاع عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصبح نحو ١٣,٩%، وفي ٢٠٠٩ ارتفع عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصبح نحو ٨,١% مقابل انخفاض عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصبح نحو ٩,٥%.

- تزامن النفقات العامة للدولة والواردات السلعية معاً من حيث نسب النمو بالارتفاع أو بالانخفاض لجميع سنوات هذه الفترة حيث تزايداً معاً أو انخفاً معاً باستثناء عام ٢٠٠٩ فقط، حيث شهد عام ٢٠٠٩ زيادة النفقات العامة بمعدل ٤,١% مقابل انخفاض الواردات السلعية بمعدل ١٣,١%، حيث اتخذت النفقات العامة اتجاه عام بالتزايد المستمر خلال هذه الفترة بالكامل، حيث كانت النفقات العامة ٣٥١,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٨ ثم أخذت في التزايد إلى أن وصلت إلى ٧٠١,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٣، وأيضاً الواردات السلعية كانت ٢٨٧,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٨ ثم انخفضت لتصل إلى ٢٤٩,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٩ ثم أخذت في التزايد إلى أن وصلت إلى ٤٥٦ مليار جنيه عام ٢٠١٣، كما هو واضح في الشكل رقم (١٥) السابق.

- تزامن الإيرادات العامة للدولة والصادرات السلعية معاً من حيث نسب النمو بالارتفاع أو بالانخفاض لجميع سنوات هذه الفترة حيث تزايداً معاً أو انخفاضاً معاً باستثناء عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ فقط، حيث شهد عام ٢٠١٠ انخفاض الإيرادات العامة للدولة بمعدل ١,٠٤% مقابل ارتفاع الصادرات السلعية بمعدل ١٤,٨%، وفي عام ٢٠١٢ زادت الإيرادات العامة للدولة بمعدل ١٥,٤% مقابل انخفاض الصادرات السلعية بمعدل ٠,٨٥%، كما هو واضح في الشكل رقم (١٦) السابق.

ثالثاً: الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٠):

شهدت هذه الفترة بداية سنوات التضخم في قيمة كل من عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري تأثراً بالآثار المتراكمة لكل من ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وقرار تحرير سعر الصرف الذي اتخذته البنك المركزي المصري في ٣ نوفمبر ٢٠١٦، ويمكن إيضاح التالي:

- شهدت هذه الفترة اتساع الفجوة بين العجزين حيث سجل الفرق بينهم نحو ٦٠ مليار جنيه عام ٢٠١٤ وهى أقل قيمة لهذا الفرق، ثم أخذ الفرق بين العجزين في التزايد إلى أن وصل لأقصى قيمة له حوالي ٥١٣ مليار جنيه عام ٢٠١٨، ثم أخذ في الانخفاض مرة أخرى إلى أن وصل إلى نحو ١٨٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٠.

- عجز الميزان التجاري أكبر من عجز الموازنة العامة للدولة سواء من حيث القيمة المطلقة أو نسبته من الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال جميع سنوات هذه الفترة بلا استثناء.

- اتخذ عجز الموازنة العامة اتجاه عام بالتزايد المستمر خلال كل سنوات هذه الفترة، حيث بلغ عام ٢٠١٤ نحو ٢٦٨,٢ مليار جنيه ثم أخذ في التزايد إلى أن وصل إلى نحو ٤٧٠,٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٠، كما اتخذ عجز الميزان التجاري اتجاه عام نحو التزايد المستمر خلال كل سنوات هذه الفترة باستثناء عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، حيث انخفض عام ٢٠١٩ بمعدل ١٧,٣٩% مقارنة بعام ٢٠١٨ ليصبح ٧٧٧,٤ مليار جنيه، كما انخفض عام ٢٠٢٠ بمعدل ١٥,١٩% مقارنة بعام ٢٠١٩ ليصبح ٦٥٩,٣ مليار جنيه.

- بالرغم من اتجاه القيمة المطلقة لعجز الموازنة نحو التزايد المستمر طوال هذه الفترة، إلا أن عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد اتخذ اتجاه عام بالانخفاض المستمر خلال جميع سنوات هذه الفترة باستثناء عام ٢٠١٥ حيث زاد ليصل نحو ١٢%، فقد انخفض عجز الموازنة ليصل إلى أقل نسبة له عام ٢٠٢٠ وهى حوالي ٧,٤% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أخذ عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة، حيث زاد عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ليصل إلى نحو ١٣,٤% و ١٤,٨% على الترتيب، ثم انخفض عام ٢٠١٦ ليصل إلى نحو ١٣,٨%، ثم زاد مرة أخرى ليصل لأقصى نسبة له ١٧,٧% عام ٢٠١٨، ثم عاد العجز للانخفاض مرة أخرى ليسجل بذلك أدنى نسبة له من الناتج المحلي الإجمالي وهى ٩,٦% عام ٢٠٢٠، ويعد ذلك نتيجة منطقية بالنسبة للاقتصاد المصري فقد يرجع ذلك إلى التطبيق الجاد لسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وبرنامج التكيف الهيكلي والتي كان في مقدمتها قرار البنك المركزي المصري بتعويم سعر الصرف في ٣ نوفمبر ٢٠١٦.

- تزامن العجزان معاً من حيث نسب النمو بالارتفاع أو بالانخفاض لجميع سنوات هذه الفترة حيث تزايداً معاً أو انخفضاً معاً باستثناء عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، حيث شهدا العامين زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بمعدل ٧,٣١% و ٢,٤% على الترتيب، مقابل انخفاض عجز الميزان التجاري بمعدل ١٧,٣٩% و ١٥,٢%، في حين تزامن العجزان معاً من حيث نسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي لجميع سنوات هذه الفترة حيث تزايداً معاً أو انخفضاً معاً باستثناء الأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ فقط، ففي ٢٠١٤ انخفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصبح نحو ١١% مقابل ارتفاع عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصبح نحو ١٣,٤%، وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ انخفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصبح نحو ٩,٥% و ٨% على الترتيب، مقابل ارتفاع عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصبح نحو ١٦,٢% و ١٧,٧% على الترتيب.
 - تزامن النفقات العامة للدولة والواردات السلعية معاً من حيث نسب النمو بالارتفاع أو بالانخفاض لجميع سنوات هذه الفترة حيث تزايداً معاً أو انخفضاً معاً باستثناء عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ فقط، حيث شهد عام ٢٠١٩ زيادة النفقات العامة للدولة بمعدل ٤,٧% مقابل انخفاض الواردات السلعية بمعدل ١١,٦%، وفي عام ٢٠٢٠ زادت النفقات العامة للدولة بمعدل ١٠% مقابل انخفاض الواردات السلعية بمعدل ١٤,٦%، كما هو واضح في الشكل رقم (١٥) السابق.
 - تزامن الإيرادات العامة للدولة والصادرات السلعية معاً من حيث نسب النمو بالارتفاع أو بالانخفاض لثلاث أعوام فقط خلال هذه الفترة حيث تزايداً معاً أو انخفضاً معاً خلال الأعوام ٢٠١٦، ٢٠١٧ و ٢٠١٨ فقط، حيث اتخذت الإيرادات العامة للدولة اتجاهاً عاماً بالتزايد المستمر خلال هذه الفترة بالكامل، حيث كانت الإيرادات العامة ٤٦٥,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٤ ثم أخذت في التزايد إلى أن وصلت إلى ١١٠٨,٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٠، في حين كانت الصادرات السلعية ١٩٥,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٤ ثم انخفضت إلى ١٦٨,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٥، ثم أخذت في التزايد إلى أن وصلت إلى ٥٢٣,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٨، ثم انخفضت مرة أخرى إلى أن وصلت إلى ٤٤٦,١ مليار جنيه عام ٢٠٢٠، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل رقم (١٦) السابق.
- من التحليل السابق ومتابعة الأشكال البيانية لتحركات عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري تبين أن هناك تزامن حركي بين العجزين سواء من حيث نسب النمو أو من حيث نسبة العجزين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يسمى بتوأمة العجزين Twin Deficit أو ما يعرف بظاهرة العجز المزدوج، فمن حيث نسب النمو تزامن العجزان معاً من حيث نسب النمو بالارتفاع أو بالانخفاض لجميع سنوات الفترة محل الدراسة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٠) حيث تزايداً معاً أو انخفضاً معاً باستثناء أربعة أعوام فقط حيث شهدوا زيادة أحد العجزان مقابل انخفاض العجز الآخر، ومن حيث نسبة العجزين إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد تزامن العجزان معاً من حيث نسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي لجميع سنوات الفترة محل الدراسة (٢٠٢٠-٢٠٠٠) حيث تزايداً معاً أو انخفضاً معاً باستثناء ستة أعوام فقط، وهو ما يؤكد على وجود تزامن حركي بين العجزين خلال الفترة محل الدراسة.

المبحث الثالث: النموذج القياسي لدراسة وقياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في ظل سياسة تحرير سعر الصرف خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٢٠) تطبيقاً على مصر.

سوف يتناول هذا المبحث الجانب التطبيقي، من خلال قياس وتقدير العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة كمتغير مستقل وعجز الميزان التجاري كمتغير تابع بالإضافة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كمتغيرات تفسيرية، وذلك خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٢٠ تطبيقاً على مصر، وذلك من خلال اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، ثم تحليل التكامل المشترك بين متغيرات النموذج واستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM من خلال نموذج ARDL، للتأكد من مدى وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات النموذج، ثم تطبيق اختبارات السببية، وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews9. وبالتالي يتضمن هذا المبحث النقاط التالية:

المطلب الأول: صياغة النموذج والأساليب القياسية المستخدمة.

المطلب الثاني: نتائج القياس وتقييم النموذج.

المطلب الأول: صياغة النموذج والأساليب القياسية المستخدمة:

بشكل عام يقصد بتعين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكننا قياس معلوماتها باستخدام الطرق القياسية المختلفة، ومن ثم تعد صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها نظراً لما تتطلبه من تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها، ومن ثم ترجمة العلاقة المذكورة في شكل معادلة أو مجموعة معادلات رياضية، وتحديد التوقعات القبلية لإشارات معلومات النموذج. ومن ثم سيتناول هذا المطلب النقاط التالية:

١. تحديد متغيرات النموذج ومصادر البيانات.

٢. الأساليب القياسية المستخدمة.

٣. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج.

أولاً: تحديد متغيرات النموذج ومصادر البيانات:

من الأهمية قبل تحديد متغيرات النموذج ومصادر البيانات عرض النظريات التي تسعى الدراسة إلى اختبارها، حيث تنطلق هذه الدراسة من نقطة أساسية ألا وهي اختبار صحة فرضية العجز المزدوج في مصر في مقابل النظريات الأخرى التي تختلف معها في اتجاه أو إشارة علاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، ومن ثم يمكن تقسيم هذه النظرية إلى عدة نظريات فرعية وهي:

- وجود تأثير إيجابي أحادي الجانب من عجز الموازنة باتجاه عجز الميزان التجاري (فرضية العجز المزدوج).
- وجود تأثير سلبي أحادي الجانب سواء من عجز الموازنة العامة باتجاه عجز الميزان التجاري أو العكس (فرضية التبادل المزدوج).

- وجود تأثير إيجابي أحادي الجانب من عجز الميزان التجاري باتجاه عجز الموازنة العامة (فرضية استهداف الميزان التجاري أو ما يعرف بنظرية السببية المعكوسة).
- وجود علاقة سببية تبادلية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري (فرضية السببية ثنائية الاتجاه).
- انعدام العلاقة السببية التبادلية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري (فرضية التكافؤ الريكاردى).

ومن خلال ما تم استعراضه في الإطار النظري نلاحظ أن ظاهرة العجز المزدوج التي يهدف البحث الحالي إلى اختبارها تتضمن أن الزيادة في عجز الموازنة العامة سواء نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، سوف تنعكس بشكل مباشر في شكل إما زيادة في الطلب الكلي أو ارتفاع في سعر الفائدة، حيث أن زيادة عجز الموازنة نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي سوف تؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار الحكومي والقومي، وبانخفاض مستوى الادخار القومي ترتفع معدلات الفائدة المحلية، مما يؤدي إلى تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل، وفي ظل معدلات صرف مرنة سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي لارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الصادرات، في حين تصبح الواردات أكثر جذباً للمواطنين وأقل تكلفة مما يؤدي إلى زيادة الواردات، أي زيادة العجز في الميزان التجاري، وبناء على ذلك يمكن إدراج ستة متغيرات في النموذج وهي: رصيد عجز الميزان التجاري للدولة (TD)، رصيد عجز الموازنة العامة للدولة (BD)، وكل منهما مقدر بالدولار الأمريكي وهما المتغيران الأساسيان في النموذج، ويضاف للمتغيرين السابقين كل من لوغاريتم سعر الصرف الإسمي (EX)، سعر الفائدة على الإقراض (IR)، العرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (m2)، كما يضاف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (GDP).

ويلاحظ أن عملية اختيار المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة، تعتمد في المقام الأول على النظرية الاقتصادية، ثم يليها الدراسات السابقة، وهنا تم استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (١٩٩٢_٢٠٢٠) بدلا من (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠) أي تم زيادة الفترة محل الدراسة ومن ثم عدد المشاهدات لغرض زيادة الدقة والثقة في نتائج التحليل القياسي والإحصائي فقط، وتتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

١. المتغير التابع: عجز الميزان التجاري للدولة The Deficit Of The Trade Balance :

يعرف عجز الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة الصادرات السلعية لدولة ما وقيمة وارداتها السلعية (وهذا هو المفهوم الضيق للميزان التجاري)، وقد تم استخدام رصيد عجز الميزان التجاري للدولة بالدولار الأمريكي وسنرمز له بالرمز (TD)، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير ٢٩ مشاهدة، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من قاعدة بيانات البنك الدولي^١.

٢. المتغيرات المستقلة (التفسيرية) :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في ظل سياسة تحرير سعر الصرف في مصر، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي لها تأثير

¹ <http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx> .

على عجز الميزان التجاري، ويوجد عديد من المتغيرات الكلية، والتي لها تأثير على عجز الميزان التجاري، ولكن سوف تقتصر الدراسة على دراسة المتغيرات الأكثر تأثيراً على عجز الميزان التجاري وفقاً للدراسات السابقة، وهى سعر الصرف الأجنبي الإسمي، سعر الفائدة على الإقراض، العرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية.

وفيما يلي عرض موجز للمتغيرات التفسيرية:

أ - عجز الموازنة العامة للدولة Budget Deficit:

يعرف عجز الموازنة العامة بمفهومه الواسع في أى دولة بأنه عبارة عن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة، والعجز المقصود هنا هو العجز النقدي للموازنة والذي يعني الفجوة بين حجم المصروفات (الأبواب الستة الأولى للموازنة) من ناحية، والمتاح لها من إيرادات (الأبواب الثلاثة الأولى) من ناحية أخرى، وهو يختلف تماماً عن العجز الكلي الذي يساوى العجز النقدي مضاف إليه صافي الحيازة من الأصول المالية، وقد تم استخدام رصيد عجز الموازنة العامة للدولة وسنرمز له بالرمز (BD)، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير ٢٩ مشاهدة، و قد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من السلاسل الزمنية والتقارير السنوي للبنك المركزي المصري ومطابقة هذه البيانات للبيانات الواردة بالتقرير المالي الشهري والحساب الختامي لوزارة المالية، وللغرض الإحصائي تم تحويل هذا المتغير من الجنيه المصري إلى الدولار الأمريكي من خلال قسمة سلسلة عجز الموازنة على سلسلة سعر الصرف الإسمي لمصر.

ب - سعر الصرف الأجنبي Exchange Rate :

هو عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على سعر الصرف الإسمي، وهو سعر الدولار الأمريكي مقوماً بالجنية المصري، وسوف يتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لهذا المتغير وسنرمز له بالرمز (EX) و قد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري.

ت - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

وهو عبارة عن معدل التغير الذي يمر به الناتج المحلي الإجمالي للدولة من سنة لأخرى، وسنرمز له بالرمز (GDP) .

والناتج المحلي الإجمالي عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج داخل الدولة خلال سنة، و قد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ووزارة المالية ومطابقة هذه البيانات للبيانات الواردة في قاعدة بيانات البنك الدولي.

ث - سعر الفائدة على الإقراض Interest Rate:

يتمثل سعر الفائدة على القرض في السعر الذي تتقاضاه البنوك على القروض المقدمة للعملاء الرئيسيين، وبالتالي يتمثل سعر الفائدة في تكلفة الاقتراض بالنسبة للمقترض أو ربح الإقراض بالنسبة للمقرض، ويقدر بنسبة مئوية من قيمة المبلغ المستثمر.

وتم استخدام سعر الفائدة على الإقراض في نموذج الدراسة وسنرمز له بالرمز (IR) وتم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من قاعدة بيانات البنك الدولي.

ج- المعرض النقدي Money Supply:

ويتكون مفهوم المعرض النقدي M2 من M1 وأشباه النقود.

- M1 أو ما يسمى بوسائل الدفع الجارية: وهى عبارة عن النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي، والودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية لدى كافة وحدات الجهاز المصرفي مطروح منها أرصدة الشيكات والحوالات المشتراه.

- أشباه النقود: وهى عبارة عن الودائع غير الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية، والودائع بالعملات الأجنبية غير الحكومية الجارية (مطروح منها الشيكات والحوالات المشتراه) وغير الجارية لدى كافة وحدات الجهاز المصرفي.

وتم استخدام العرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وسنرمز له بالرمز (m2)، وتم الحصول على البيانات الخاصة ب (m2) من قاعدة بيانات البنك الدولي.

٣. المتغير العشوائي: يمثل المتغيرات الأخرى التي تؤثر على المتغير التابع (عجز الميزان التجاري) ولم يتم إدراجها داخل النموذج.

وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، وبالتالي تكون صيغة الدالة المقترحة على الشكل الآتي:

$$TD = f (BD , LEX , IR , M2 , GDP) \quad (1)$$

وبالتالي تكون معادلة النموذج المقترح بالصورة الآتية:

$$TD_t = \beta_0 + \beta_1 BD_t + \beta_2 LEX_t + \beta_3 IR_t + \beta_4 M2_t + \beta_5 GDP_t + U_t \quad (2)$$

حيث:

TD	عجز الميزان التجاري بالدولار الأمريكي
BD	عجز الموازنة العامة بالدولار الأمريكي
LEX	لوغاريتم سعر الصرف الأجنبي
IR	سعر الفائدة على الإقراض
M2	العرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
GDP	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
U	المتغير العشوائي (حد الخطأ)

معلمات النموذج $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$

ويتم تحديد التوقعات القبلية لمعلمات النموذج وهى تحديد توقعات العلاقة (طردية، عكسية) بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، بناءً على ما تقدمه النظرية الاقتصادية، أى الإشارات المتوقعة لمعلمات النموذج.

ومن المتوقع أن تكون العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع على النحو الآتي:

- من المتوقع أن تكون تقديرات β_1 إيجابية في حالة تحقق فرضية العجز المزدوج بمعنى جود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري، وسالبة في حالة تحقق ظاهرة التباعد المزدوج بمعنى وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري، أما إذا كانت مساوية للصفر أو غير معنوية فذلك يدل على تحقق ظاهرة التكافؤ الريكاردى.
- من المتوقع أن تكون تقديرات β_2 سالبة أو موجبة وفقاً لدرجة استجابة الصادرات والواردات للتغير في سعر الصرف الأجنبي.
- من المتوقع أن تكون تقديرات β_3 إيجابية بمعنى وجود تأثير طردي بين سعر الفائدة وعجز الميزان التجاري.
- من المتوقع أن تكون تقديرات β_4 إيجابية بمعنى وجود تأثير طردي بين العرض النقدي وعجز الميزان التجاري.
- من المتوقع أن تكون تقديرات β_5 إيجابية بمعنى وجود تأثير طردي بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعجز الميزان التجاري.

ثانياً: الأساليب القياسية المستخدمة :

بعد الانتهاء من مرحلة بناء النموذج وجمع البيانات تأتي الخطوة الثانية، وهى مرحلة تقدير النموذج وذلك من خلال عدة اختبارات:

١. اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية.

٢. اختبار التكامل المشترك.

٣. نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

٤. اختبارات السببية.

١. اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات stationary tests :

تحدد صفة الاستقرار أو السكون فى بيانات السلاسل الزمنية، بتوافر مجموعة خصائص إحصائية منها: ثبات متوسط القيم عبر الزمن، ثبات التباين عبر الزمن، أن يكون التباين Covariance بين أى قيمتين لنفس المتغير مساوياً أو لا يختلف جوهرياً عن الصفر، وعدم السكون يعني احتواء السلسلة على جذر الوحدة Unit Root، وفي حالة عدم استقرار السلسلة سيؤدي هذا إلى وجود ما يسمى بمشكلة الانحدار الزائف، الأمر الذي ينتج عنه نتائج مضللة وغير صحيحة، وستقوم الباحثة باختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية عن طريق اختبار جذر الوحدة Unit Root Test، والذي يقوم بتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها الأصلي وهنا يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$ ، أم أنها غير مستقرة في المستوى ولكن استقرت بعد أخذ الفرق الأول لها وفي هذه الحالة يقال أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وبصفة عامة إذا تبين عدم استقرار السلسلة في المستوى فإنه يجب أخذ الفروق لها حتى تصل إلى مرحلة الاستقرار.

وستقوم الباحثة بإجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية، من خلال اختبار جذر الوحدة عن طريق

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) The Augmented Dickey-Fuller واختبار فيليبس بيرون (PP)

Phillip-perron، حيث يعتبر من أشهر الاختبارات المستخدمة في إجراء اختبار جذر الوحدة وسوف نتناول الاختبارين فيما يلي:

أ- بالنسبة لاختبار ديكي فوللر الموسع (ADF):^١

يقوم اختبار ديكي فوللر على المعادلة الآتية :

$$\Delta y_t = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + U_t \quad (3)$$

وتشير (Δ) إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية (y_t)، ويتم اختبار فرض العدم ($H_0 : \delta = 0$)، أى وجود جذر الوحدة في هذه السلسلة، أى أنها غير ساكنة، في مقابل الفرض البديل ($H_1 : \delta \neq 0$)، أى عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة ساكنة stationary.

$H_0: \delta = y$ is not stationary, 0 y has unit root

$H_1: \delta \neq y$ is stationary, 0 y has not unit root

وفي المعادلة السابقة افترضنا وجود حد ثابت constant فقط في المعادلة وهو (β_1)، ويمكن أن يضاف إلى المعادلة السابقة متغير الزمن (t)، أى وجود اتجاه زمني Trend وبالتالي تصبح المعادلة على النحو الآتي:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + \delta_t + U_t \quad (4)$$

وإذا كان حد الخطأ (U_t) في المعادلة السابقة يعاني من الانحدار الذاتي، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من الفروق المبطأة للمتغير y وتصبح معادلة اختبار جذر الوحدة كالآتي:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^m \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \quad (5)$$

ويتم اختبار الفرض العدمي، أى بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة إحصائية (t) المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية (Dickey and Fuller)، فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية، فإنها تكون معنوية إحصائياً، وبذلك نرفض الفرض العدمي بوجود جذر للوحدة أى تكون السلسلة الزمنية مستقرة، وإذا كانت قيمة (t) المقدرة أقل من القيمة الجدولية، فإنه يتم قبول الفرض العدمي، أى وجود جذر للوحدة وبالتالي السلسلة غير مستقرة، وبالتالي نقوم باختبار مدى درجة استقرار السلسلة عند الفرق الأول، وإذا كانت غير ساكنة يكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى و هكذا ...

ب- وبالنسبة لاختبار فيليبس وبيرون (PP) Phillip-perron test:

يتم تقديره على نفس المعادلة إلا أنه يختلف عن اختبار (ADF) في طريقة معالجة الارتباط الذاتي، وسوف تقوم الباحثة فيما يلي باختبار مدى استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وهل هي مستقرة في المستوى الأصلي أم لا؟، فإذا تبين عدم استقرار السلاسل الزمنية في المستوى الأصلي، نأخذ الفروق الأولى لها، ثم نختبر مدى استقراره السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولى، وسوف تعتمد الباحثة على اختبار ديكي فوللر الموسع وفيليبس بيرون السابق الإشارة إليهما، وذلك في حالة ثابت فقط، وفي حالة ثابت واتجاه.

^١ أسماء هادي عيد الوهاب، " دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف دراسة قياسية بالتطبيق علي مصر في الفترة (١٩٩١-٢٠١٧) "، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة دمنهور، ٢٠٢١، ص ١٢٢، ١٢٣.

٢. اختبار التكامل المشترك co-integration:

ليس من الضروري أن يترتب على وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج حدوث مشكلة الانحدار الزائف، وذلك في حالة وجود خاصية التكامل المشترك في البيانات، فالتكامل المشترك هو إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها، فهو تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، وهذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل واحدة بمفردها ولكن تكون مستقرة كمجموعة، وهذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، ولكي تكون سلسلتين زمنيتين أو أكثر تتسم بخاصية التكامل المشترك لابد أن تكون البواقي Residuals الناجمة عن تقدير العلاقة تساوي صفر أي تكون سلسلة البواقي ساكنة ومتكاملة من الدرجة الصفرية^١.

ويوجد عدة اختبارات للتكامل المشترك في حالة الانحدار المتعدد منها:

- أ- اختبار جوهانسون واختبار آنجل جرانجر: وتتطلب هذه الاختبارات أن يكون جميع متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة كشرط أساسي لوجود علاقة تكامل مشترك بينهم .
- ب- اختبار الحدود (الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL): يتم استخدام هذا الاختبار عندما يكون هناك خليط من درجة استقرار وتكامل المتغيرات، أي هناك متغيرات متكاملة من الدرجة الصفرية (عند المستوى)، ومتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، ولابد أن يكون المتغير التابع متكامل من الدرجة الأولى، ولا يحتوي النموذج على متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية، كما يمكن استخدامه في حالة صغر حجم العينة، ويتم فيه تقدير المعلمات قصيرة وطويلة الأجل بشكل متزامن.

٣. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

وبعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فإن النموذج الأكثر ملاءمة لتقدير العلاقة بين هذه المتغيرات يصبح هو نموذج تصحيح الخطأ، وهو ما يستخدم عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، وبالتالي فنموذج تصحيح الخطأ يأخذ في الاعتبار كل من العلاقة قصيرة وطويلة الأجل، فعن كونه يأخذ في الاعتبار العلاقة قصيرة الأجل فذلك من خلال إدراج فروق السلاسل الزمنية للنموذج، وعن كونه يأخذ في الاعتبار العلاقة طويلة الأجل فذلك من خلال إدراج متغيرات ذات فجوة زمنية، وبالتالي يمكننا الحصول على حد تصحيح الخطأ في النموذج، والذي يتمثل في الخطأ العشوائي (البواقي)، ويرمز له بالرمز $ECT(-1)$ ، ويمثل سرعة التعديل في العلاقة قصيرة الأجل إلى العلاقة طويلة الأجل، أي يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، وبطبيعة الحال لابد أن يكون هذا المعامل سالب لكي يضمن أن الانحراف في العلاقة في الأجل القصير سوف يتضاءل للوصول للعلاقة طويلة الأجل، وكلما زادت القيمة المطلقة لهذا المعامل

^١ عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، مكة المكرمة، ٢٠٠٤، ص ٦٦٩، ٦٧١.

كلما زادت سرعة التعديل، أى كلما قلت عدد الفترات الزمنية اللازمة لوصول العلاقة قصيرة الأجل إلى المستوي التوازني في الأجل الطويل^١.

٤. اختبارات السببية:

في حالة وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج فهذا يعني بالضرورة وجود علاقة سببية واحدة على الأقل بين المتغيرات، وللتعرف على هذه العلاقة وتحديد اتجاهها في الأجل القصير تم استخدام Pairwise Granger Causality Tests، بينما للتعرف على هذه العلاقة وتحديد اتجاهها في الأجل الطويل تم استخدام Block exogeneity tests/Granger Causality أو ما يعرف بسببية toda Yamamoto.

ثالثاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج:

يمكننا من خلال الإحصاءات الوصفية لبيانات متغيرات الدراسة الحصول على أهم مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي والوسيط) لكل متغير من متغيرات الدراسة، كما تساعدنا في التعرف على شكل توزيع البيانات هل هي تتبع التوزيع المعتدل أم لا؟، من خلال مقاييس الالتواء والتفرطح، وسنوضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج في الجدول رقم (٤٣) بالملحق حيث يتضح من بيانات هذا الجدول أن:

السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تأخذ شكل التوزيع الطبيعي، وذلك من خلال اختبار (Jarque-Bera)، حيث نقبل فرض العدم بأن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي المعتدل ($H_0: s=0, k=3$)، في مقابل الفرض البديل بأن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي المعتدل ($H_1: s \neq 0, k \neq 3$)، والذي سوف يتم دراسته من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية (p_value) عند مستوى المعنوية 5%، حيث اتضح من الدراسة أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرض العدم في مقابل الفرض البديل أى أن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي المعتدل، وتأكيداً لذلك نلاحظ أن قيم معامل الالتواء Skewness تقترب من الصفر، وبالتالي تتوزع المشاهدات بشكل متماثل حول وسطها الحسابي لكل متغير، كما يتضح ذلك من تقارب قيم الوسط الحسابي والوسيط لجميع المتغيرات، وكذلك يتضح من معامل التفرطح kurtosis أن قيمته تقترب من (3) لجميع المتغيرات، مما يعكس أن بيانات متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي المعتدل.

المطلب الثاني: نتائج وتقييم النموذج

في هذا المطلب يتم الحصول على نتائج القياس من خلال البرنامج الإحصائي Eviews 9، وذلك باستخدام الاختبارات الآتية :

١. اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية.

٢. اختبار التكامل المشترك (ARDL).

٣. نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

٤. اختبارات السببية.

ثم تأتي مرحلة تقييم النموذج لاختبار مدى جودة النموذج وذلك وفقاً لعدة معايير اقتصادية وإحصائية وقياسية.

^١ اسماء هادي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.

أولاً: نتائج القياس:

وفي هذه الخطوة يتم الحصول على نتائج القياس من خلال البرنامج الإحصائي Eviews9، وذلك باستخدام الاختبارات الآتية :

١. نتائج اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات **stationary tests**:

ستقوم الباحثة باختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية من خلال اختبار جذر الوحدة، وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر، واختبار فيليبس بيرون، وذلك في حالة ثابت فقط intercept وفي حالة ثابت واتجاه trend and intercept، ويتضح من خلال بيانات كل من الجدول (٤٤) و (٥٤) بالملحق النتائج الآتية:

- عدم وجود جذر الوحدة للمتغيرين الآتيين (سعر الفائدة على الإقراض (IR)، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)) عند المستوى، أى استقرار السلسلة الزمنية الخاصة بهذين المتغيرين عند المستوى $I(0)$ ، حيث أن قيمة t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية في كل من اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون (أى رفض فرض العدم)، كما أن قيمة P -value أقل من ٥%.
- وجود جذر الوحدة للمتغيرات الآتية (عجز الميزان التجاري (TD)، عجز الموازنة العامة للدولة (BD)، لوغاريتم سعر الصرف الإسمي (LEX)، العرض النقدي (M2)) عند المستوى أى عدم استقرار السلسلة الزمنية الخاصة بهذه المتغيرات عند المستوى، وبالتالي يجب أخذ الفرق الأول لها (قبول فرض العدم)، حيث قيم t المحسوبة أقل من القيم الجدولية لكل من اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون، كما أن قيمة P -value أكبر من ٥%.
- استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الآتية (عجز الميزان التجاري، عجز الموازنة العامة للدولة، لوغاريتم سعر الصرف الإسمي، العرض النقدي) بعد أخذ الفروق الأولى لها $I(1)$ ، حيث أن قيمة t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية في كل من اختبار ديكي فولر الموسع، اختبار فيليبس بيرون (أى رفض فرض العدم)، كما أن قيمة P -value أقل من ٥%.

٢. نتائج اختبار التكامل المشترك **co-integration**:

نظراً لاختلاف رتب التكامل بين المتغيرات حيث يوجد خليط من المتغيرات في النموذج محل الدراسة، بعضها متكامل من الدرجة الصفرية والآخر متكامل من الدرجة الأولى، فإنه يمكن تقدير العلاقة بينهما في الأجل الطويل من خلال إيجاد التكامل المشترك باستخدام اختبار مدخل الحدود bound test أو ما يسمى بنموذج الانحدار الذاتى ذو الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) $Atuto-regressive Distributed lag$ Models، ويستخدم اختبار الحدود لاختبار مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويقترح Pesaran استخدام (F-test) لاختبار فرض العدم والفرض البديل.

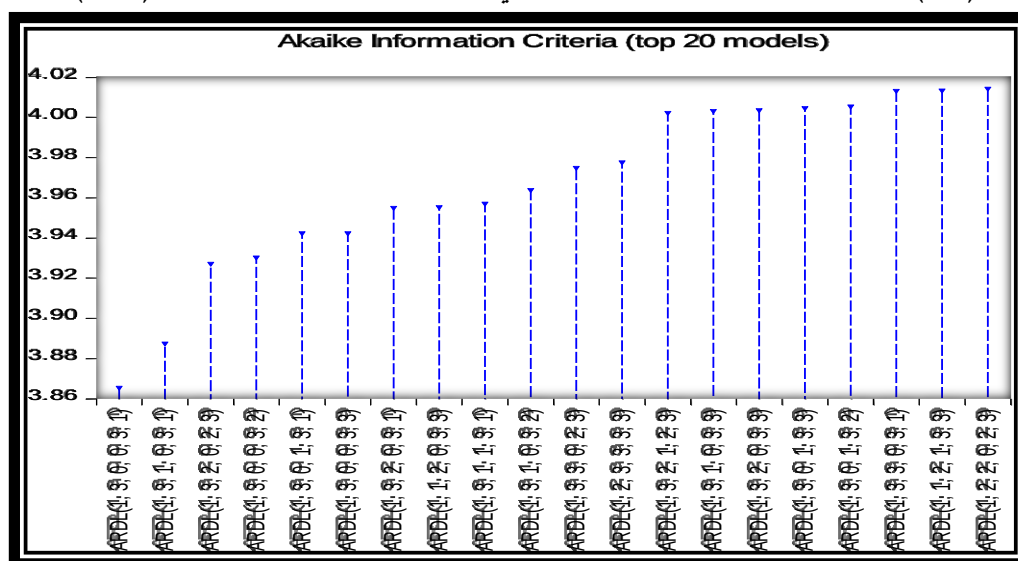
$H_0: \delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4 = \delta_5 = 0$ لا يوجد تكامل مشترك

$H_1: \delta_1 \neq \delta_2 \neq \delta_3 \neq \delta_4 \neq \delta_5 \neq 0$ يوجد تكامل مشترك

وفي هذه الحالة يتم مقارنة القيمة المحسوبة لإحصائية F بالحد الأعلى والأدنى للقيمة الحرجة لإحصائية F ، بحيث يتم رفض فرض العدم أى يوجد تكامل مشترك عندما تكون القيمة المحسوبة لإحصائية F أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة F ، ويتم قبول فرض العدم أى لا يوجد تكامل مشترك عندما تكون القيمة المحسوبة لإحصائية F أصغر من الحد الأدنى للقيمة الحرجة F .

وتتمثل الخطوة الأولى والأهم لأسلوب (ARDL) في اختبار الحجم الأمثل لفترات الإبطاء لكل متغير في النموذج بالاعتماد على معايير المعلومات المناسبة مثل (AIC) و (SIC)، ويتميز اختبار الحدود بتحديد فترات الإبطاء أنياً لكل متغير، وفي هذه الدراسة تم اختيار فترة الإبطاء (1) للنموذج وفقاً لمعيار البيانات (AIC)، وكان النموذج المختار وفقاً لهذا المعيار (١، ٣، ٠، ٠، ٣، ١) وفقاً للمتغيرات الآتية على التوالي (عجز الميزان التجاري كمتغير تابع، عجز الموازنة العامة للدولة، لوغاريتم سعر الصرف الإسمي، سعر الفائدة على الإقراض، العرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك كما يتضح في الشكل (١٧) التالي:

الشكل (١٧): الحد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني محددة وفقاً لمعيار البيانات (AIC).



المصدر: من إعداد الباحثة من خلال البرنامج الإحصائي Eviews9.

بعد اختيار فترة الإبطاء المثلى للنموذج محل الدراسة، يمكننا الانتقال إلى إجراء اختبار الحدود وكانت نتائج هذا الاختبار كما هي موضحة في الجدول (٤٥) و (٥٦) بالملحق. من خلال بيانات هذين الجدولين نجد أن: القيمة المحسوبة لإحصائية F تعادل ٧,٧٧٩٣ تقريباً، وهى أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية لإحصائية F والتي تعادل ٤,٦٨ عند ١%، وبالتالي لا يمكننا قبول فرض العدم ونقبل الفرض البديل، بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أى وجود علاقة طويلة الأجل بين عجز الميزان التجاري والمتغيرات التفسيرية للدراسة، وهذه العلاقة تنقلنا إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

٣. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فأن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بين هذه المتغيرات يصبح هو نموذج تصحيح الخطأ، والذي يمكننا من تقدير العلاقة

بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير، كما يمكننا من الحصول على حد تصحيح الخطأ في النموذج $ECT(-1)$ ، والذي يتمثل في الخطأ العشوائي (البواقي). وتوضح بيانات كل من الجدول (٤٦) و(٤٧) و(٥٧) و(٥٩) بالملحق والخاصين بمقدرات معلمات النموذج في الأجل الطويل والقصير أن:

معادلة الأجل الطويل تكون على النحو الآتي:

$$TD = - 41.8181 + 0.5129 BD - 5.5099 LEX + 1.0561 IR + 0.3824 M2 - 0.1010 GDP + U_t \quad (6)$$

كما يتضح من بيانات الجدولين أن:

- قيمة معامل تصحيح الخطأ $ECT(-1)$ والذي يتمثل في الخطأ العشوائي (البواقي) ذات قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً وتبلغ ٠,٨٥٠٣، أي أن سرعة تعديل العلاقة في الأجل القصير نحو العلاقة طويلة الأجل تبلغ ٨٥,٠٣% سنوياً، بمعنى أن الاختلالات في العلاقة قصيرة الأجل تحتاج في المتوسط إلى سنة وشهرين حتى تعود للتوازن في الأجل الطويل.
- المقدار الثابت C يبلغ -٤١,٨١٨١ مليار دولار، وهو مقدار عجز الميزان التجاري في الأجل الطويل عندما تكون المتغيرات التفسيرية تساوي صفر.
- وجود تأثير طردي ذو دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في مصر في الأجل الطويل، حيث أن زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بمقدار مليار دولار تؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري بمقدار ٠,٥١٢٩ مليار دولار، وذلك بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى على حالها، وجدير بالذكر أن هذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصلت إليها عدد من الدراسات الأخرى^١ لتفسير العلاقة بين العجزين في مصر في الأجل الطويل، فضلاً عن دول نامية أخرى، مما يدعم نتائج الدراسة ويؤكد الظاهرة، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية العجز المزدوج لا سيما النموذج النيوكينزي لـ Mundell-Fleming والذي يفسر العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري من خلال تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف، حيث أن زيادة عجز الموازنة العامة نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي سوف تؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار الحكومي والقومي، ومن ثم ترتفع معدلات الفائدة المحلية، (حيث كانت أسعار الفائدة مرتفعة خلال فترة الدراسة فقد تراوحت بين ١١% و ٢٠%) وارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل، (حيث ارتفعت صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر من ٤٢٨,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٢ مليار دولار عام ٢٠١٨)^٢، وفي ظل معدلات

^١ من أهم هذه الدراسات:

- Emad Omar Elhendawy (2014), op, cit, <http://dx.doi.org/10.5539/ijef.v6n3p169>.
- بشار أحمد العراقي، حسن كردي عيسى، "العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري الكويت كنموذج ١٩٨٠-٢٠١٦"، مرجع سبق ذكره.
- سعيد محمود الطراونة، "العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الأردن: ١٩٧٠ - ٢٠٠٥"، مرجع سبق ذكره.
- فريد الجاعوني، وآخرون، "تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري باستخدام أسلوب التكامل المشترك والعلاقة السببية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٩"، مرجع سبق ذكره.
- ^٢ البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، اعداد متفرقة.

صرف مرنة سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي لارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي لانخفاض القدرة التنافسية للسلع الوطنية، حيث تصبح الصادرات أغلى نسبياً وأقل جذباً للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، في حين تصبح الواردات أكثر جذباً للمواطنين وأقل تكلفة مما يؤدي إلى زيادة الواردات، أي زيادة العجز في الميزان التجاري.

- وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة للدولة بفترة تباطؤ واحدة وعجز الميزان التجاري في الأجل القصير، حيث أن زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بمقدار مليار دولار تؤدي إلى انخفاض عجز الميزان التجاري بمقدار -٠,٥٨٩٩ مليار دولار وذلك بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى على حالها، وتؤكد هذه النتيجة نظرية التباعد المزدوج بين العجزين في الأجل القصير، وجدير بالذكر أن هذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصلت إليها عديد من الدراسات الأخرى^١ لتفسير العلاقة بين العجزين في مصر في الأجل القصير، فضلاً عن دول نامية أخرى، مما يدعم نتائج الدراسة ويؤكد الظاهرة، ويمكن تفسير ذلك من خلال أثر زيادة الناتج المحلي الإجمالي على كل من العجزين، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الدخل، ومن ثم زيادة حصيللة الضرائب على الدخل، وبالتالي ينخفض عجز الموازنة العامة للدولة، ومن ناحية أخرى تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الواردات، وبالتالي يزداد عجز الميزان التجاري، ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية بين العجزين أيضاً، بأنه عندما تتجه الحكومات خاصة في الدول النامية إلى تمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض من مصادر محلية أو خارجية، يترتب على اقتراض الحكومة من مصادر محلية مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على مصادر التمويل، مما ينتج عنه ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض، ومن ثم يتجه القطاع الخاص إلى الادخار أكثر من الاستثمار بغرض الاستفادة من الارتفاع في سعر الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الواردات، مع ثبات باقي العوامل الأخرى على حالها، مما يؤدي إلى انخفاض عجز الميزان التجاري.

- وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الميزان التجاري في كل من الأجل القصير والطويل، حيث أن زيادة سعر الصرف بمقدار ١% تؤدي إلى انخفاض عجز الميزان التجاري بمقدار ٥,٥٠٩٩ مليار دولار في الأجل الطويل، في حين تؤدي زيادة سعر الصرف بمقدار ١% إلى انخفاض عجز الميزان التجاري بمقدار -٤.٦٨٥٥ مليار دولار في الأجل القصير، وذلك بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى على حالها، وذلك نظراً لأثره الإيجابي على الصادرات وأثره السلبي على الواردات.

- وجود تأثير طردي ذو دلالة إحصائية بين سعر الفائدة وعجز الميزان التجاري في مصر في كل من الأجل القصير والطويل، حيث أن زيادة سعر الفائدة بمقدار ١% تؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري

^١ من أهم هذه الدراسات:

- شيرين عادل نصير، "مدى تحقق ظاهرة العجز التوأم في مصر خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠١٥)"، مرجع سبق ذكره.
- Hanan Nazier, Mona Essam (2012), op, cit, <http://www.middleeasternconomicsandfinance.com>.
- Heba E. Helmy (2018), op, cit.

بمقدار ٠,٨٩٨٠ مليار دولار في الأجل القصير، في حين تؤدي زيادة سعر الفائدة بمقدار ١% إلى زيادة عجز الميزان التجاري بمقدار ١,٠٥٦١ مليار دولار في الأجل الطويل، وذلك بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى على حالها، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل، مما يؤدي لارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي لانخفاض القدرة التنافسية للسلع الوطنية ومن ثم انخفاض الصادرات، في حين تزداد الواردات وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري.

- وجود تأثير طردي ذو دلالة إحصائية بين المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الميزان التجاري في كل من الأجل القصير والطويل، حيث أن زيادة المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي بمقدار ١% تؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري بمقدار ٠,٤٥٥٣ مليار دولار في الأجل القصير، في حين تؤدي زيادة المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي بمقدار ١% إلى زيادة عجز الميزان التجاري بمقدار ٠,٣٨٢٤ مليار دولار في الأجل الطويل، وذلك بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى على حالها، ويمكن إرجاع ذلك لآثار العرض النقدي التضخمية التي تنعكس بالسلب على الصادرات وبالإيجاب على الواردات، الأمر الذي يؤول في النهاية إلى زيادة عجز الميزان التجاري.

- وجود تأثير طردي ذو دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعجز الميزان التجاري في الأجل القصير، فقد بلغت القيمة المطلقة لمعلمة معدل نمو الناتج المحلي بالنسبة لعجز الميزان التجاري في الأجل القصير ٠,١١٣٦، وهذا يعني أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١% تؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري بمقدار ٠,١١٣٦ مليار دولار، وهو ما يتفق مع التوقعات القبلية، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الدخل، ومن ثم زيادة الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الواردات، في حين تزداد الصادرات بنسبه ضئيلة أو تظل دون تغير، وبالتالي يزداد عجز الميزان التجاري.

- وجود تأثير عكسي غير معنوي إحصائياً بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعجز الميزان التجاري في الأجل الطويل، فقد بلغت القيمة المطلقة لمعلمة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لعجز الميزان التجاري في الأجل الطويل -٠,١٠١٠، وهذا يعني أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١% تؤدي إلى انخفاض عجز الميزان التجاري بمقدار ٠,١٠١٠ مليار دولار، وهو ما يختلف عن التوقعات القبلية التي ترى أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري، ويمكن تفسير ذلك بأنه مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وإحلاله محل الواردات في حين تزداد الصادرات أو تظل ثابتة الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض عجز الميزان التجاري، كما أنه يمكن تفسير ذلك في مصر بأن الصادرات لا تمثل المصدر الأساسي للنمو.

- يتضح من تقديرات معلمات نموذج الأجل القصير، أنها تتوافق من حيث مستوى المعنوية والإشارات مع نتائج مقدرات الأجل الطويل، فيما عدا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ففي الأجل الطويل يوجد تأثير عكسي غير معنوي بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعجز الميزان التجاري، بينما في الأجل

القصير يوجد تأثير طردي معنوي بينهما، وكذلك عجز الموازنة العامة للدولة، حيث يوجد تأثير عكسي معنوي بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في الأجل القصير، بينما في الأجل الطويل يوجد تأثير طردي معنوي بينهما.

- يتضح من تقديرات معلمات نموذج الأجل الطويل وكذلك الأجل القصير أن أكثر المتغيرات تأثيراً على عجز الميزان التجاري هو سعر الصرف، يليه سعر الفائدة على الإقراض، يليه عجز الموازنة العامة للدولة، ثم المعروض النقدي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- بناء على ما سبق، تم إثبات ظاهرة العجز المزدوج The Twin Deficit في مصر في الأجل الطويل فقط، والتي تفترض وجود تأثير طردي معنوي أحادي الاتجاه يتجه من عجز الموازنة العامة للدولة إلى عجز الميزان التجاري، بمعنى أن زيادة عجز الموازنة العامة للدولة تؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري، في حين تم إثبات ظاهرة التباعد المزدوج Twin Divergence بين العجزين في مصر في الأجل القصير والتي تفترض وجود تأثير عكسي بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري بمعنى أن زيادة عجز الموازنة العامة للدولة تؤدي إلى انخفاض عجز الميزان التجاري.

- وفقاً لنتائج النموذج تم رفض نظرية التكافؤ الريكارد في مصر، والتي تفترض عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري، وكذلك تم رفض نظرية السببية المعكوسة والتي تفترض وجود تأثير طردي معنوي أحادي الاتجاه يتجه من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة العامة للدولة.

٤. اختبارات السببية:

في حالة وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج فهذا يعني بالضرورة وجود علاقة سببية واحدة على الأقل بين المتغيرات، وللتعرف على هذه العلاقة وتحديد اتجاهها في الأجل القصير تم استخدام Pairwise Granger Causality Tests، بينما للتعرف على هذه العلاقة وتحديد اتجاهها في الأجل الطويل تم استخدام Granger Causality / Block exogeneity tests أو ما يعرف بسببية toda Yamamoto.

أ- اختبار السببية قصير الأجل:

وهنا سوف نركز على تحديد العلاقة السببية بين عجز الميزان التجاري (كمتغير تابع) والمتغيرات المستقلة وهي عجز الموازنة، سعر الصرف، سعر الفائدة، العرض النقدي كنسبة من الناتج ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم تحديد فترة الإبطاء المثلى وفقاً لمعيار البيانات (SIC)، وكانت فترة إبطاء واحدة، وكانت النتائج كما هي بالجدول (٤٨) و (٦١) بالملحق.

وتشير بيانات هذين الجدولين والخاصة بالعلاقة السببية قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج محل الدراسة والتي سوف يتم دراستها من خلال احتساب ومقارنة قيمة (F-Granger) بالقيمة الاحتمالية (p_{-} value) عند مستوى المعنوية ١٠% إلى:

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري عند مستوى ٥٠%، وهو ما يتفق مع كل من نتائج نموذج تصحيح الخطأ ونتائج الأجل الطويل، حيث تم إثبات نظرية

- التباعد المزدوج بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري والتي تعني وجود علاقة عكسية بين العجزين في الأجل القصير، في حين تم إثبات نظرية العجز المزدوج بين العجزين في الأجل الطويل.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من عجز الميزان التجاري إلى سعر الصرف الأجنبي عند مستوى ٥%.
 - وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز الميزان التجاري عند مستوى ١%.
 - وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من عجز الموازنة العامة إلى سعر الصرف الأجنبي عند مستوى ١%.
 - وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من سعر الفائدة إلى سعر الصرف الأجنبي عند مستوى ١٠%.
 - وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى سعر الفائدة عند مستوى ١%.
 - وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من العرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى ١٠%.

ب- اختبار السببية طويل الأجل:

وهنا سوف نقصر التركيز على تحديد العلاقة السببية بين عجز الميزان التجاري (كمتغير تابع) وعجز الموازنة وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة، وللتعرف على هذه العلاقة وتحديد اتجاهها في الأجل الطويل تم استخدام Granger Causality / Block exogeneity tests أو ما يعرف بسببية toda Yamamoto، ويعتمد اختبار toda Yamamoto على مفهومي D-MAX وهي رتبة التكامل العظمى ودرجة التأخير المثلى k، فمن حيث أقصى درجة تجانس للمتغيرات مأخوذة بعين الاعتبار هي درجة واحدة أي أن (D-MAX = 1)، أما من حيث عدد فترات التباطؤ المدرجة فهي درجة واحدة أي (k=1)، وبالتالي عدد فترات التباطؤ المدرجة في اختبار toda Yamamoto (k+D-MAX= 2)، وقد تم تحديد فترة الإبطاء المثلى وفقاً لمعيار البيانات (SIC)، وكانت فترة إبطاء واحدة (k=1)، وكانت النتائج كما هي بالجدول (٤٩) و(٦٢) بالملحق.

حيث تشير بيانات هذين الجدولين والخاصة بالعلاقة السببية طويلة الأجل بين المتغيرات والتي سوف يتم دراستها من خلال مقارنة القيمة الإحصائية (p_ value) عند مستوى المعنوية ٥% إلى:

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري عند مستوى أقل من ١% في الأجل الطويل، وهو ما يتفق مع نتائج نموذج تصحيح الخطأ، حيث تم إثبات نظرية العجز المزدوج بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر والتي تعني وجود علاقة طردية أحادية الاتجاه ذات تأثير معنوي بين العجزين، وتتجه من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من سعر الصرف الأجنبي إلى عجز الميزان التجاري عند مستوى أقل من ١%.
- وجود علاقة سببية للمتغيرين (عجز الموازنة العامة وسعر الصرف معاً) باتجاه عجز الميزان التجاري كمتغير تابع عند مستوى أقل من ١%، حيث يؤثر المتغيرين معاً على عجز الميزان التجاري.
- بخلاف ما سبق لا توجد أي علاقة سببية بين المتغيرات الواردة بالجدول (٤٩) بالملحق.

ثانياً: تقييم النموذج:

بعد الانتهاء من صياغة النموذج ثم تقديره يجب أن يخضع هذا النموذج للتقييم، من أجل اختبار مدى ملائمة هذا النموذج وجودته في قياس المعلمات المقدرة، وذلك وفقاً للمعايير الاقتصادية، الإحصائية والقياسية.

أ - تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

ويتم ذلك من خلال توافق واتساق إشارات معلمات النموذج مع منطق النظرية الاقتصادية، وقد كانت إشارات معلمات النموذج متسقة مع النظرية الاقتصادية ومطابقة أيضاً لواقع الاقتصاد المصري، وإشارات معلمات النموذج تتفق مع التوقعات المسبقة لمعلمات النموذج .

ب - تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

يتم تقييم النموذج إحصائياً وذلك للتعرف على معنوية المعلمات المقدرة ومدى تمثيلها للمجتمع الذي تمثله، ويتم ذلك من خلال اختبارين هما اختبار جودة التوفيق، واختبار المعنوية، وسوف نوضح كل منهم كما يلي:

- اختبار جودة التوفيق:

يتم اختبار جودة توفيق النموذج (بمعنى قدرته على التفسير، أى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات في المتغير التابع) من خلال ما يعرف بمعامل التحديد (R^2 adjusted)، والذي بلغت قيمته في النموذج الخاص بهذه الدراسة ٩٧,٨%، أى أن المتغيرات المستقلة تفسر ٩٧,٨% من التغيرات في المتغير التابع في الأجل الطويل، بينما الباقي ٢,٢% يمكن إرجاعها لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، وتم جمعها في الحد العشوائى (عامل الخطأ)، وبذلك تكون المقدرة التفسيرية للنموذج مرتفعة.

- اختبار المعنوية:

يقصد بالمعنوية الإحصائية درجة الثقة في نتائج النموذج ككل، ويتم ذلك من خلال اختبارات (F, Z, T)، وقد جاءت معادلة الانحدار ككل معنوية إحصائياً، وكانت قيمة (P -value for F Test) تساوى ٠.٠٠٠ وهى أقل من ٥%.

كما أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج جاءت معنوية إحصائياً لكل متغيرات النموذج فيما عدا معدل نمو الناتج المحلي، وكانت قيمة (P -Value for T Test) أقل من ٥% لباقي متغيرات النموذج (عجز الموازنة العامة للدولة، سعر الصرف الأجنبي، سعر الفائدة على الإقراض، المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي)، وذلك لكل من الأجلين القصير والطويل.

ت - تقييم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:

حتى يتم اعتماد النموذج قياسياً فلا بد أن يتسم بمجموعة من الخصائص القياسية التي وضعها الاقتصاد القياسي أهمها: أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي، عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات، عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، واستقرار النموذج وعدم التحيز واختبار الأداء التنبؤى للنموذج.

- مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات (multicollinearity):

حتى يتم اعتماد النموذج قياسياً يجب عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، وقد توصلت الدراسة من خلال بيانات الجدول (٥٠) بالملحق إلى عدم وجود ارتباط خطي بين متغيرات الدراسة، إلا أن قيمة معامل الارتباط بين متغير عجز الموازنة ومتغير سعر الصرف كان متوسط ويبلغ (- ٠.٧٢٩٥)، إلا أن حذف أحد المتغيرين يجعل النموذج غير جيد، ولذلك تم الإبقاء عليهما في النموذج كما أنهما لم يؤثرًا على نتائج التقدير.

- مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation:

تعني مشكلة الارتباط الذاتي، أن الأخطاء العشوائية تكون مترابطة زمنياً، ومن أهم أسباب هذه المشكلة حذف بعض المتغيرات من النموذج.

ويتم الكشف عن مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية من خلال إحصائية ديرين واتسون (D.W)، واختبار Breusch- Godfrey correlation LM test، ونظراً لأن إحصائية ديرين واتسون (D.W) لا توضح إذا كان هناك ارتباط ذاتي من رتبة أعلى من الأولى، لذلك سنقتصر على إجراء اختبار Breusch- Godfrey correlation LM test.

١. اختبار Breusch- Godfrey correlation LM test:

يقوم هذا الاختبار على أن فرض العدم ينص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في مقابل الفرض البديل بوجود مشكلة الارتباط الذاتي، وتوضح نتائج اختبار Breusch- Godfrey للارتباط الذاتي كما بالجدول (٥١) و (٦٠) بالملحق أن P-value لإحصائية chi-square تساوي ٠,٠٥٩٧، أي أنها أكبر من ٥%، كما أن P-value لإحصائية F تساوي ٠,٢٩٤٧ أي أنها أكبر من ٥%، وهذا يعني عدم رفض فرض العدم، أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

- مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity:

تعني مشكلة عدم ثبات التباين أن تباين الأخطاء العشوائية غير ثابت، أي أن متوسط الفرق بين المشاهدات يزيد أو ينقص بشكل كبير مع مرور الزمن، ومن أشهر الاختبارات المستخدمة للكشف عن هذه المشكلة هو اختبار ARCH، ويقوم هذا الاختبار على أن فرض العدم ينص على عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين في الأخطاء العشوائية في مقابل الفرض البديل بوجود مشكلة عدم ثبات التباين، وتوضح نتائج اختبار ARCH الواردة في الجدول (٥٢) و (٥٨) بالملحق أن:

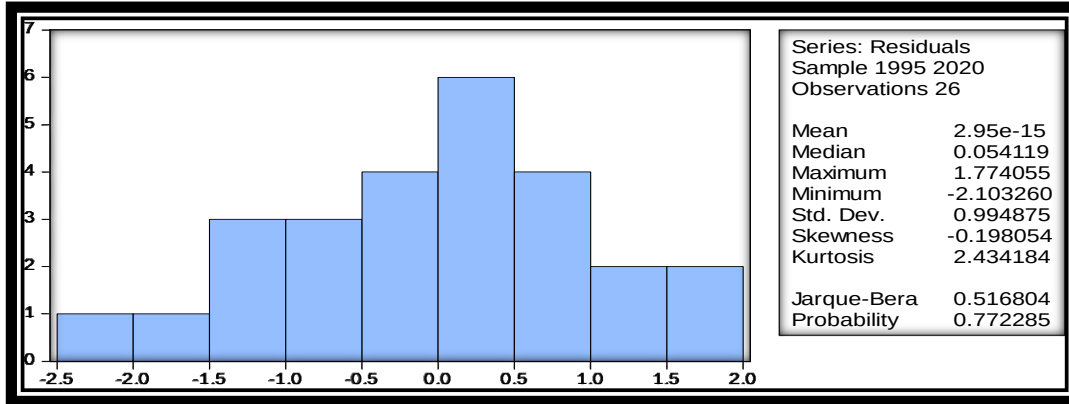
P-value لإحصائية chi-square تساوي ٠,٣٦٤٥، أي أنها أكبر من ٥%، كما أن P-value لإحصائية F تساوي ٠,٣٨٥٦ أي أنها أكبر من ٥%، وهذا يعني عدم رفض فرض العدم، أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

- اختبار التوزيع الطبيعي Normality:

يمكننا هذا الاختبار من معرفة ما إذا كانت الأخطاء العشوائية بالنموذج تتبع التوزيع الطبيعي المعتدل أم لا؟، ويتم ذلك من خلال اختبار Jarque-Bera، ويقوم هذا الاختبار على أن فرض العدم ينص على أن الأخطاء العشوائية تتبع توزيع معتدل في مقابل الفرض البديل أن الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع المعتدل، وفيما يلي نتائج الاختبار :

حيث يتضح من الشكل (١٨) أن قيمة P-value تساوي (٠,٧٧٢٢) أى أكبر من ٥%، وبالتالي نقبل فرض العدم، أى أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع المعتدل، كما يتضح أيضاً أن معامل الالتواء يقترب من الصفر (Skewness = -٠,١٩٩٠)، والتفرطح يقترب من القيمة ٣ (Kurtosis=2.434).

الشكل (١٨): التوزيع الطبيعي للبواقي.



المصدر: إعداد الباحثة من خلال البرنامج الإحصائي Eviews 9.

- استقرار النموذج وعدم التحيز stability and committed variable

يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من استقراره معادلة الانحدار، والتحقق من عدم وجود تحيز ناتجاً عن حذف متغير مهم من معادلة الانحدار، ويتم ذلك من خلال عدة اختبارات منها :

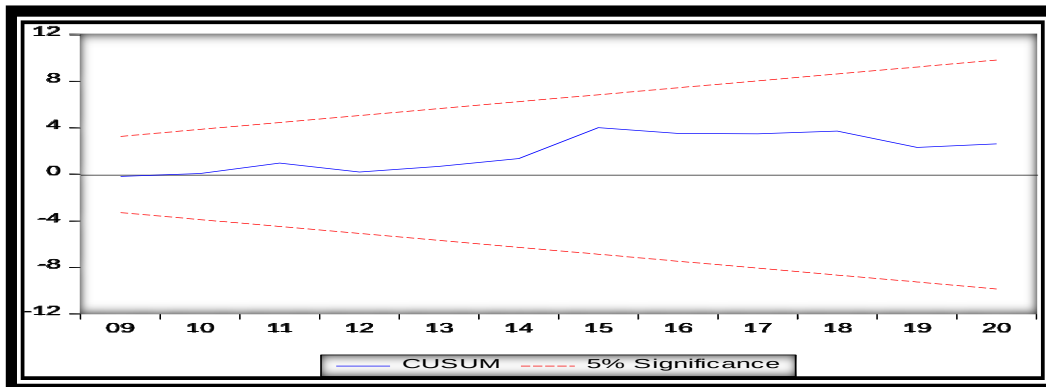
١. اختبار المجموع التراكمي للبواقي. Cumulative Sum Of Recursive Residual.

٢. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي. Cumulative Sum Of Recursive Residual Of Squares.

ووفقاً لهذين الاختبارين يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة عندما يقع الخط البياني لإحصائية CUSUM و CUSUM Of Squares داخل الخطوط البيانية الحرجة عند مستوى معنوية ٥% والعكس صحيح، ونتائج هذين الاختبارين موضحة في الشكلين البيانيين (١٩) و (٢٠) الآتيين:

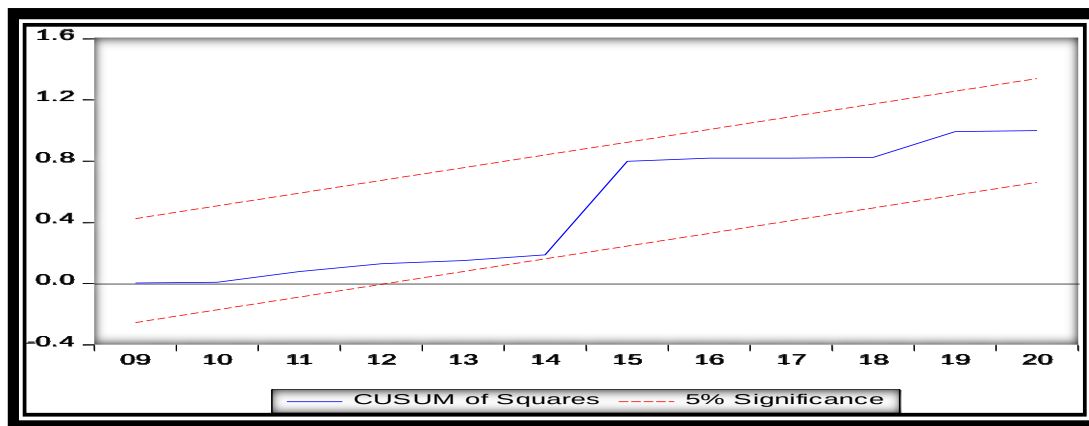
حيث يتضح من الشكلين (١٩) و (٢٠) أن الخط البياني لإحصائية CUSUM و CUSUM Of Squares لهذا النموذج يقع داخل الخطوط البيانية الحرجة عند مستوى معنوية ٥%، مما يشير إلى أن هناك استقراراً وانسجاماً في تقديرات النموذج بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير، أى أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ مستقرة خلال المدة الزمنية محل الدراسة.

الشكل (١٩): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي Recursive Residual. Cumulative Sum Of



المصدر: إعداد الباحثة من خلال البرنامج الإحصائي Eviews 9.

الشكل (٢٠): نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي
Cumulative Sum Of Recursive Residual Of Squares.



المصدر: إعداد الباحثة من خلال البرنامج الإحصائي Eviews 9.

- اختبار الأداء التنبؤي للنموذج:

تعتمد جودة النتائج المقدرة على قدرة نموذج تصحيح الخطأ على التنبؤ خلال المدة الزمنية للتقدير، ويتم اختبار الأداء التنبؤي للنموذج من خلال أهم مقاييس الأداء التنبؤي للنماذج الاقتصادية القياسية، وهو معامل عدم التساوي المقترح ثايل Theil، فإذا كانت قيمة معامل (T) تساوي الصفر، أو تقترب منه فهذا يشير إلى مقدرة النموذج الكبيرة على التنبؤ، أما إذا كانت قيمة المعامل مساوية للواحد الصحيح، فهذا يعني أن المتغير التابع سيكون ثابتاً عبر الزمن، وإذا كانت أكبر من الواحد الصحيح، يدل ذلك على انخفاض مقدرة النموذج على التنبؤ، فضلاً عن وجود معيار نسبة عدم التساوي (مصادر الخطأ) والتي تتكون من ثلاث نسب هي :

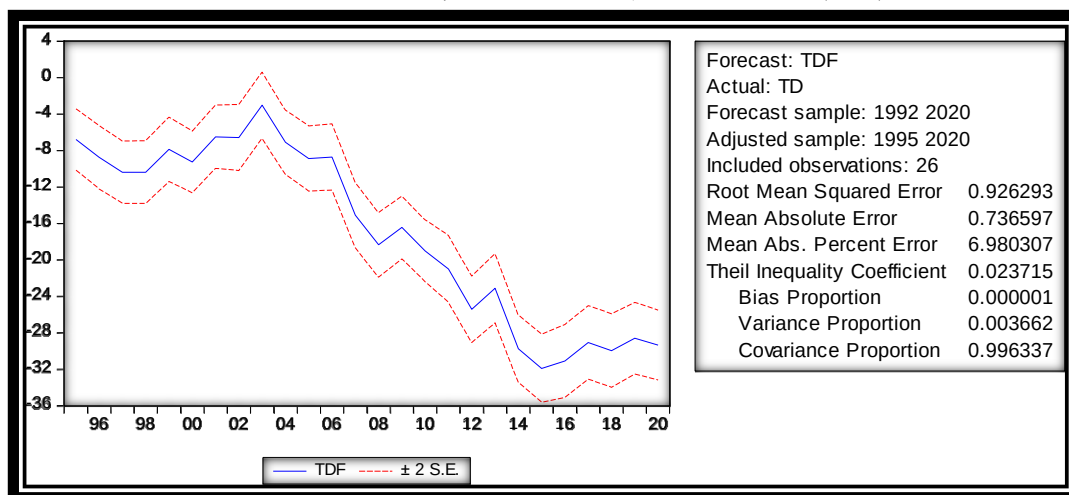
١. نسبة التحيز Bias Proportion (Bp).

٢. نسبة التباين Covariance Proportion (Cp).

٣. نسبة التباين Variance Proportion (Vp).

ويوضح الشكل (٢١) نتائج تقييم الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ :

الشكل (٢١): نتائج تقييم الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ.



المصدر: إعداد الباحثة من خلال البرنامج الإحصائي Eviews 9.

يتضح من الشكل (٢١) أن قيمة معامل ثايل (T) كانت منخفضة جدا وقريبة من الصفر إذ بلغت (٠.٠٢٣)، وكانت قيمة نسبة التحيز (BP) مساوية للصفر تقريبا إذ بلغت (٠.٠٠٠٠٠٠)، في حين بلغت نسبة التباين (VP) (٠.٠٠٠٣٦) وهى قريبة من الصفر أيضا، وكانت قيمة نسبة التباين (CP) قريبة من الواحد الصحيح إذ بلغت (٠.٩٩٦٣)، ويستنتج من كل ذلك أن نموذج تصحيح الخطأ المستخدم يتمتع بمقدرة عالية على التنبؤ خلال المدة قيد الدراسة، وهذه المقدرة على التنبؤ يمكن ملاحظتها من خلال الشكل السابق الذي يوضح سلوك القيم الفعلية والمتوقعة لعجز الميزان التجاري المصري، طبقا للنموذج القياسي المستخدم المقدر، وعليه يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج لأغراض التحليل، وتقييم السياسات والتنبؤ واتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

وبالتالي يكون النموذج خالي من المشاكل القياسية المتمثلة، في عدم وجود ارتباط ذاتي، وعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات التفسيرية، واتباع الأخطاء العشوائية التوزيع المعتدل الطبيعي، واستقرار النموذج، وعدم وجود تحيز والقدرة على التنبؤ مما يزيد الثقة في النتائج المقدرة للنموذج.

ونستنتج من خلال تقييم النموذج اجتياز النموذج للمعيار الاقتصادي، الإحصائي وأخيرا المعيار القياسي، وهذا يدل على أن النموذج المستخدم يتسم بالكفاءة، وبالتالي تكون اختبارات الفروض دقيقة، والمعلومات المقدرة أكثر مصداقية في عمليات التنبؤ، ومن ثم الاعتماد عليها في رسم السياسات الاقتصادية.

نتائج فرضيات الدراسة:

١. تم قبول الفرض الأول، وهو أن كل من عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري يسلك نفس المسار سواء التصاعدي أو التنازلي، حيث اتضح من خلال الدراسة الوصفية للتزامن الحركي بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري عن طريق متابعة بيانات السلاسل الزمنية، والأشكال البيانية لتحركات كل من العجزين في المبحث الثاني من الفصل الرابع، أن هناك تزامن حركي بين العجزين خلال الفترة محل الدراسة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، حيث تزامن العجزان معاً سواء من حيث نسب النمو أو من حيث نسبة العجزين إلى الناتج المحلي الإجمالي، فمن حيث نسب النمو تزامن العجزان معاً من حيث نسب النمو بالارتفاع أو بالانخفاض لجميع سنوات الفترة محل الدراسة، حيث تزايداً معاً أو انخفاً معاً باستثناء أربعة أعوام فقط، حيث شهدوا زيادة أحد العجزين مقابل انخفاض العجز الآخر، ومن حيث نسبة العجزين إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد تزامن العجزان معاً من حيث نسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي لجميع سنوات الدراسة حيث تزايداً معاً أو انخفاً معاً باستثناء ستة أعوام فقط، وهو ما يؤكد على وجود تزامن حركي بين العجزين خلال الفترة محل الدراسة.

٢. تم قبول الفرض الثاني، وهو وجود علاقة معنوية موجبة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، حيث أوضحت نتائج الأجل الطويل من خلال إجراء اختبار (ARDL Cointegrating And Long Run Form)، وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في مصر في الأجل الطويل، وذلك بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى على حالها، ويمكن تفسير هذه العلاقة الموجبة بين العجزين من خلال تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف، حيث أن زيادة عجز الموازنة العامة نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي سوف تؤدي لانخفاض مستوى الادخار الحكومي والقومي، ومن ثم ترتفع معدلات الفائدة المحلية، مما يؤدي إلى تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل، وفي ظل معدلات صرف مرنة سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية، مما يؤدي لارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي لانخفاض القدرة التنافسية للسلع الوطنية، حيث تصبح الصادرات أغلى نسبياً وأقل جذباً للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، في حين تصبح الواردات أكثر جذباً للمواطنين وأقل تكلفة مما يؤدي إلى زيادة الواردات، أي زيادة العجز في الميزان التجاري.

بينما يتم رفض هذا الفرض في مصر في الأجل القصير، حيث تبين من نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين عجز الموازنة العامة للدولة بفترة تباطؤ واحدة وعجز الميزان التجاري، بما يتفق مع نظرية التبادل المزدوج، أي أن زيادة عجز الموازنة العامة للدولة تؤدي إلى انخفاض عجز الميزان التجاري، وذلك بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى على حالها، ويمكن تفسير ذلك من خلال أثر زيادة الناتج المحلي الإجمالي على كل من العجزين، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الدخل، ومن ثم زيادة حصة الضرائب على الدخل، وبالتالي ينخفض عجز الموازنة العامة للدولة، ومن ناحية أخرى تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الواردات، وبالتالي يزداد عجز الميزان التجاري، ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية بين العجزين أيضاً، بأنه عندما تتجه الحكومات خاصة في الدول

النامية إلى تمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض من مصادر محلية أو خارجية، يترتب على اقتراض الحكومة من مصادر محلية مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على مصادر التمويل، مما ينتج عنه ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض، ومن ثم يتجه القطاع الخاص إلى الادخار أكثر من الاستثمار بغرض الاستفادة من الارتفاع في سعر الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الواردات، مع ثبات باقي العوامل الأخرى على حالها، مما يؤدي إلى انخفاض عجز الميزان التجاري.

٣. تم قبول الفرض الثالث، وهو أن العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري هي علاقة ذات اتجاه واحد، حيث تبين من نتائج اختبار السببية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من عجز الموازنة العامة للدولة إلى عجز الميزان التجاري عند مستوي ٥%، أي أن عجز الموازنة هو الذي يسبب عجز الميزان التجاري وليس العكس، وقد جاءت هذه النتيجة تأكيداً على النتائج السابقة، وهو وجود علاقة معنوية موجبة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري، وكان اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة العامة نحو عجز الميزان التجاري، بما يؤكد على تحقق ظاهرة العجز المزدوج في مصر في الأجل الطويل.

٤. تم قبول الفرض الرابع، وهو أن لقرار تحرير سعر الصرف أثراً إيجابياً على كل من عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، حيث تبين من خلال دراسة أثر قرار التعويم على كل من عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في المبحث الأول من الفصل الرابع، أن قرار تحرير سعر الصرف قد حقق نتائج إيجابية فيما يخص أثره على كل من العجزين، وذلك سواء عقب قرار التعويم الأول في ٢٩ يناير ٢٠٠٣ أو قرار التعويم الثاني في ٣ نوفمبر ٢٠١٦، حيث أوضحت النتائج الواردة بالجدول (٢٨) والجدول (٢٩) بالملحق، أن قرار التعويم أدى إلى انخفاض كل من العجزين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك انخفاض معدل النمو للعجزين، كما أثبتت نتائج الاختبارات الإحصائية، وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الميزان التجاري في كل من الأجل القصير والطويل.

٥. تم قبول الفرض الخامس، وهو أن نموذج عجز الميزان التجاري في مصر يتأثر بقنوات السياسة النقدية (المعروض النقدي M_d ، سعر الفائدة على الإقراض) حيث:

- توجد علاقة طردية معنوية بين سعر الفائدة وعجز الميزان التجاري في مصر في كل من الأجل القصير والطويل، وذلك بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى على حالها، وتتفق هذه النتيجة مع نموذج Mundell-Fleming، والذي يرى أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل، مما يؤدي لارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي لانخفاض القدرة التنافسية للسلع الوطنية ومن ثم انخفاض الصادرات، في حين تزداد الواردات، وبالتالي زيادة عجز الميزان التجاري.

- توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية _كما هو متوقع_ بين المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الميزان التجاري في كل من الأجل القصير والطويل، وذلك بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى على حالها، ويمكن إرجاع ذلك لآثار العرض النقدي التضخمية التي تنعكس بالسلب على الصادرات وبالإيجاب على الواردات، الأمر الذي يؤول في النهاية إلى زيادة عجز الميزان التجاري.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل وتحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في ظل سياسة تحرير سعر الصرف باستخدام بيانات سنوية للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠) ومن أجل الوصول للهدف المطلوب تم استخدام أسلوبين، الأسلوب الأول هو الوصفي التحليلي من خلال دراسة الإطار النظري لكل من عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري وسعر الصرف وطبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات، ثم دراسة تطور كل من عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري وسعر الصرف في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، ودراسة العلاقة الاتجاهية للعجزين لمعرفة ما إذا كان يوجد تزامن حركي بين العجزين أم لا؟ ثم تحليل أثر تحرير سعر الصرف على العجزين، الأسلوب الثاني وهو الأسلوب الكمي القياسي وذلك من خلال استخدام أحد برامج الاقتصاد القياسي eviews من أجل قياس وتحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في ظل سياسة تحرير سعر الصرف، وذلك بالاعتماد على عدة اختبارات، تبدأ من اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، ثم تحليل التكامل المشترك من خلال اختبار ARDL (اختبار الحدود bound test) للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، ثم نموذج تصحيح الخطأ ECM، وأخيراً اختبارات السببية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية (التحليل الوصفي):

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعاني الاقتصاد المصري من عجز شبه دائم في الموازنة العامة للدولة، حيث أخذ في التزايد المستمر خلال الفترة محل الدراسة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠) ولم يسجل أى انخفاض خلال هذه الفترة باستثناء عام ٢٠٠٦، وبالتالي يعتبر عجز الموازنة العامة عجزاً هيكلياً وليس عجزاً دورياً، لأنه غير مرتبط بالدورة التجارية، بل هو مستمر في التزايد بالرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة في تلك الفترة.
- يعاني الاقتصاد المصري من عجز مزمن في الميزان التجاري نتيجة لتفوق الواردات السلعية على الصادرات السلعية، حيث يترتب على نقص الموارد المادية والبشرية زيادة الاعتماد على الواردات من الخارج، بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية مما نجم عنه وجود عجز مزمن في الميزان التجاري، وهو ما له الكثير من الآثار السلبية على الاقتصاد القومي مثل استمرارية وتزايد الطلب على النقد الأجنبي، تزايد الاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية، واللجوء المستمر إلى الاستدانة الداخلية والخارجية وما يترتب عليها من أعباء خدمة الدين والتبعية للخارج، وانخفاض قيمة العملة الوطنية وزيادة الواردات.
- مر الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠) بعدد من الأزمات الداخلية والخارجية التي ساعدت على نمو كل من عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، منها تداعيات وأحداث سبتمبر عام ٢٠٠١، قرار البنك المركزي بتحرير سعر الصرف في ٢٩ يناير عام ٢٠٠٣، ثم الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وتداعياتها السلبية على شتى جوانب الاقتصاد المصري، ثم ثورة ٢٥ يناير و ٣٠

يونيو وما أعقبهما من زيادة حجم الواردات، وانخفاض حجم الصادرات، وتوقف النشاط الإنتاجي، وانخفاض مصادر النقد الأجنبي (السياحة وتحويلات العاملين بالخارج)، مما دفع السلطات النقدية للتفكير في تحرير سعر الصرف، ثم قرار البنك المركزي بتحرير سعر الصرف في ٣ نوفمبر عام ٢٠١٦، وأخيراً أزمة كورونا في نهاية عام ٢٠١٩ التي اجتاحت العالم أجمع وأثرت سلباً على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- تبين من خلال متابعة الأشكال البيانية لتحركات عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري أن هناك تزامن حركي بين العجزين سواء من حيث نسب النمو أو من حيث نسبة العجزين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يسمى بتوأمة العجزين Twin Deficit أو ما يعرف بظاهرة العجز المزدوج، حيث تزامن العجزين معاً من حيث نسب النمو بالارتفاع أو بالانخفاض لجميع سنوات الفترة محل الدراسة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠) حيث تزايداً معاً أو انخفاً معاً باستثناء أربعة أعوام فقط حيث شهدوا زيادة أحد العجزين مقابل انخفاض العجز الآخر.

- إن قرار البنك المركزي بتحرير سعر الصرف في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ كان قراراً جريئاً لا بد منه، ولكن ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض الدخل الحقيقي، يعدا من أهم النتائج السلبية لتحرير سعر الصرف، ولكن قد يختلف الوضع على المدى المتوسط والطويل.

- أثر قرار تحرير سعر الصرف (التعويم) إيجابياً على كل من عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري، حيث نتج عن هذا القرار انخفاض معدلات نمو كل من عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري ونسبة كل من العجزين من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن نلاحظ أن هذه النتائج لم تدم طويلاً حيث بدأ معدل نمو العجزين وكذلك نسبتهما من الناتج المحلي في التذبذب بالارتفاع والانخفاض منذ ٢٠١٧ وحتى الآن.

- رغم قيام البنك المركزي المصري باتخاذ قرار تخفيض قيمة الجنية المصري أكثر من مرة، بحجة أن التخفيض يؤدي إلى زيادة الصادرات المصرية وانخفاض الواردات المصرية، نجد أن درجة الاستجابة من الصادرات والواردات كانت ضعيفة، وذلك نتيجة عدم تحقق شرط مارشال (مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات أكبر من الواحد الصحيح)، حيث نجد أن غالبية الصادرات المصرية من المواد الأولية التي تتمتع بانخفاض مرونة الطلب عليها، كما أن غالبية الواردات من السلع الضرورية ومستلزمات الإنتاج الوسيطة، التي تتمتع أيضاً بانخفاض مرونة الطلب عليها، وبالتالي هناك شك في إمكانية تحقيق سياسة تخفيض قيمة الجنية المصري زيادة في الصادرات المصرية.

نتائج الدراسة التطبيقية (النموذج القياسي):

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تبين من خلال اختبارات جذر الوحدة، استقرار السلسلة الزمنية الخاصة بكل من سعر الفائدة على الإقراض ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى $I(0)$ ، أي عدم وجود جذر الوحدة للسلاسل

- الخاصة بهم عند المستوى، في حين استقرت السلاسل الزمنية الخاصة بعجز الميزان التجاري، عجز الموازنة العامة للدولة، لوغاريتم سعر الصرف الإسمي والعرض النقدي بعد أخذ الفروق الأولى لها (1)ا .
- نتج عن اختبار اختيار فترات الإبطاء المثلى أن فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي فترة واحدة وفقاً لمعيار البيانات (AIC)، وكان النموذج المختار وفقاً لهذا المعيار (١، ٣، ٠، ٠، ٣، ٠) وفقاً للمتغيرات الآتية على التوالي (عجز الميزان التجاري، عجز الموازنة العامة للدولة، لوغاريتم سعر الصرف الإسمي، سعر الفائدة على الإقراض، العرض النقدي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي).
 - توصلت الدراسة من خلال اختبار bound test للتكامل المشترك إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أى وجود علاقة طويلة الأجل بين عجز الميزان التجاري والمتغيرات التفسيرية للدراسة.
 - توصلت الدراسة من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي يمكننا من تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، كما يمكننا من الحصول على حد تصحيح الخطأ في النموذج ECT(-1) إلى:
١. معامل تصحيح الخطأ ECT(-1) والذي يتمثل في الخطأ العشوائي ذات قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً وتبلغ ٠،٨٥٠٣، أى أن سرعة تعديل العلاقة في الأجل القصير نحو العلاقة طويلة الأجل تبلغ ٨٥،٠٣% سنوياً، بمعنى أن الاختلالات في العلاقة قصيرة الأجل تحتاج في المتوسط إلى سنة وشهرين حتى تعود للتوازن في الأجل الطويل.
 ٢. تحقق ظاهرة العجز المزدوج في مصر في الأجل الطويل، حيث توجد علاقة طردية أحادية الاتجاه ذات دلالة معنوية بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في مصر وكان اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة إلى عجز الميزان التجاري.
 ٣. تحقق ظاهرة التباعد المزدوج في مصر في الأجل القصير، حيث توجد علاقة عكسية أحادية الاتجاه ذات دلالة معنوية بين عجز الموازنة العامة للدولة بفترة تباطؤ واحدة وعجز الميزان التجاري في مصر وكان اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة إلى عجز الميزان التجاري.
 ٤. وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف وعجز الميزان التجاري في كل من الأجل القصير والطويل.
 ٥. وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين سعر الفائدة والعجز التجاري في مصر في كل من الأجل القصير والطويل.
 ٦. وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الميزان التجاري في كل من الأجل القصير والطويل.
 ٧. وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعجز الميزان التجاري في الأجل القصير، بينما توجد علاقة عكسية غير معنوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعجز الميزان التجاري في الأجل الطويل.
 - توصلت الدراسة من خلال اختبارات السببية إلى:

١. وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري عند مستوى أقل من ١% في كل من الأجل الطويل والأجل القصير.
٢. وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من عجز الميزان التجاري إلى سعر الصرف الأجنبي عند مستوى ٥% في الأجل القصير، بينما توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من سعر الصرف الأجنبي إلى عجز الميزان التجاري عند مستوى ١% في الأجل الطويل.
٣. وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من عجز الموازنة العامة إلى سعر الصرف الأجنبي عند مستوى ١% في الأجل القصير، بينما تختفى هذه العلاقة في الأجل الطويل.
٤. توصلت الدراسة من خلال اختبارات تقييم النموذج إلى أن النموذج قد اجتاز المعيار الاقتصادي، الإحصائي وأخيراً المعيار القياسي، فالنموذج خالي من المشاكل القياسية المتمثلة، في عدم وجود ارتباط ذاتي، وعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات التفسيرية واتباع الأخطاء العشوائية التوزيع المعتدل الطبيعي، واستقرار النموذج، وعدم وجود تحيز والقدرة على التنبؤ مما يزيد الثقة في النتائج المقدرة للنموذج، وهذا يدل على أن النموذج المستخدم يتسم بالكفاءة، وبالتالي تكون اختبارات الفروض دقيقة، والمعلومات المقدرة أكثر مصداقية في عمليات التنبؤ، ومن ثم الاعتماد عليها في رسم السياسات الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات.

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة وفي ضوء أهداف الدراسة تتمثل أهم التوصيات التي يمكن أن تساهم في تخفيض كل من عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري معاً في مصر فيما يلي:
- نظراً لوجود علاقة طردية أحادية الاتجاه ذات دلالة معنوية تتجه من عجز الموازنة العامة للدولة إلى عجز الميزان التجاري في مصر، ومن ثم عجز الموازنة هو الذي يسبب عجز الميزان التجاري، وبالتالي يجب على الحكومة البدء بعلاج عجز الموازنة أولاً والذي بدوره يسهم في التخفيف من حدة عجز الميزان التجاري تلقائياً، وذلك عن طريق ضبط وترشيد الإنفاق العام والعمل على تحسين الإيرادات العامة، مع ضرورة أن يرافق هذه السياسات سياسات أخرى تكملية، تهدف إلى تحسين وتنويع القاعدة الإنتاجية للإحلال محل الواردات خاصة التي تمول من القروض، وتحقيق الكفاءة في استخدام رأس المال، وزيادة القدرة الإنتاجية لزيادة الصادرات.
 - قيام الحكومة باتباع سياسة اقتصادية ذات الأثر المزدوج تهدف إلى تخفيض العجزين معاً، بحيث تهدف إلى زيادة إيراداتها من خلال رفع الرسوم الجمركية على الواردات بالشكل الذي يحجم من الواردات خاصة من السلع الاستهلاكية والترفيهية ويعظم من إيرادات الدولة، على أن يتم ذلك في ضوء الاستثناءات العامة الممنوحة من منظمة التجارة العالمية خاصة للدول التي تعاني من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها.
 - خلق ظروف اقتصادية وسياسية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والذي يساهم في خفض معدلات البطالة والفقر ويشجع الصادرات لتكون بديلاً للتمويل الخارجي.

- الحد من فجوة الادخار والاستثمار، من خلال التشجيع على الادخار وجذب الاستثمارات الوطنية، مما يسهم في تخفيض عجز الموازنة وتحسين عجز الميزان التجاري.
- العمل قدر الإمكان على استغلال القروض الداخلية والخارجية في مشاريع استثمارية بدلاً من استخدامها في الاستهلاك من أجل رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، الأمر الذي يحقق منفعة مزدوجة حيث يؤدي إلى زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومن ثم تخفيض نسبة العجز في الموازنة ومن ناحية أخرى يشجع الصادرات وبالتالي ينخفض عجز الميزان التجاري.
- إن الحفاظ على استقرار سعر الصرف، ودعم قيمة العملة الوطنية، ورفع فعالية سياسة تحرير سعر الصرف (سياسة التعويم) كأداة لتحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد المصري، تأتي من خلال تطبيق سياسات وبرامج هيكلية تعمل على زيادة قدرته الإنتاجية، وتوفير مناخ استثماري مناسب وآمن بما يضمن حماية الحقوق والممتلكات ونفاذ التعاقدات التجارية، وتصحيح الأوضاع المالية والإدارية لجهاز الدولة، والقضاء على الفساد المالي والإداري.
- وضع استراتيجية لتتبع هيكل الصادرات والحد من الواردات، وذلك بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير سلع تامة الصنع، الأمر الذي يحتاج إلى تطوير الجهاز الإنتاجي، وتحفيز الصناعة المحلية ووضع سياسات اقتصادية جاذبة للاستثمارات الأجنبية، والعمل على تحسين جودة المنتج ليكون قادراً على المنافسة في الأسواق الخارجية، وفتح أسواق تصديرية جديدة، والاستثمار في تطوير البحوث والتكنولوجيا للمنافسة بشكل أفضل مع الدول الأخرى، ووضع ضوابط وألويات محددة للاستيراد.
- العمل على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الحيوية والتي تتمتع بمزايا نسبية، بالإضافة إلى إحلال وتجديد المصانع وتشغيل المصانع المتوقفة عن العمل، ودمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل اللازم لها، والاهتمام ببرامج التدريب المهني مما يساهم في توسيع قاعدة العرض السلعي ومرونة الجهاز الإنتاجي، وهذا بدوره يساعد على تخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

الخاتمة

تناولت الدراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في ظل سياسة تحرير سعر الصرف في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠) وذلك من خلال أربعة فصول :

تناول **الفصل الأول**: دراسة نظرية لطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري للدولة وسياسة تحرير سعر الصرف، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث تناول **المبحث الأول**: ماهية الموازنة العامة للدولة، كما تناول ماهية عجز الموازنة العامة للدولة وأهم أنواعه، وأسبابه، والآثار الاقتصادية لمصادر تمويله المختلفة، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث، يمكن القول أن رغم اختلاف طبيعة عجز الموازنة العامة من دولة لأخرى وتفاوت أسبابه إلا أن عجز الموازنة العامة بمفهومه العام في أى دولة يعبر عن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة، كما تختلف أنواع عجز الموازنة العامة للدولة باختلاف الأسباب المؤدية له، وباختلاف المعايير التي تحكم عجز الموازنة، ومثلما تتعدد أشكال وسمات عجز الموازنة العامة تتنوع أيضاً طرق تمويل أو علاج هذا العجز، وهو ما يؤدي إلى اختلاف الآثار الاقتصادية المترتبة على هذا التمويل باختلاف الأسلوب المستخدم فيه.

كما تناول **المبحث الثاني** من الفصل الأول: الإطار النظري لكل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري كأحد أهم الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث يمكن القول أن لميزان المدفوعات أهمية كبيرة نظراً لأنه يقيس الموقف الدولي للبلد، ويعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكيفه مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، كما إنه يظهر القوة المحددة لسعر الصرف، فضلاً عن أنه يعتبر مؤشر لاتخاذ قرارات تصحيحية للاقتصاد كتخطيط التجارة الخارجية أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، وبعد الميزان التجاري أحد أهم الحسابات الفرعية لحساب العمليات الجارية والذي بدوره يعتبر أحد أهم الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، فالميزان التجاري هو المؤشر الذي يظهر الفرق بين الصادرات والواردات الخاصة بالسلع المنظورة خلال فترة زمنية معينة، وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، كما تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال.

كما تناول **المبحث الثالث**: ماهية سعر الصرف ودوره في علاج الخلل في الميزان التجاري والعجز المزدوج، حيث تناول الإطار النظري لسعر الصرف الأجنبي من خلال مفهومه، أنواعه، العوامل المؤثرة فيه، أنظمته وآثاره، بالإضافة للإطار النظري لماهية سوق الصرف، فضلاً عن تناول دور سعر الصرف في علاج اختلال الميزان التجاري، كما تناول الإطار النظري لطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، من خلال توضيح النظريات المختلفة التي تفسر هذه العلاقة، فضلاً عن تناول تأثير نظام سعر الصرف على العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري.

وفي الفصل الثاني، تناول **المبحث الأول**: تحليل تطور النفقات العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث يمكن القول أن الاتجاه العام للنفقات العامة هو التزايد المستمر خلال فترة الدراسة من (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، كما نلاحظ أن لمدفوعات الفوائد على الدين العام وفقاً لمواعيد استحقاقها، والدعم والمزايا الاجتماعية نظراً للزيادة في ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية المستوردة والمتعلقة

بالسلع التموينية، وزيادة الأعباء التي تتحملها الخزنة العامة للمساهمة في صناديق المعاشات، فضلا عن الزيادات في الأجور وتعويضات العاملين وتكاليف تطبيق الحد الأدنى للأجور، بالإضافة إلى الاستثمارات العامة خاصة في مجال البنية التحتية النصيب الأكبر في زيادة النفقات العامة المصرية خلال الفترة محل الدراسة.

كما تناول **المبحث الثاني**: تحليل تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث يمكن القول أن الاتجاه العام للإيرادات العامة هو التزايد المستمر خلال فترة الدراسة من (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، فيما عدا عامي ٢٠٠٩، و ٢٠١٠ حيث انخفضت الإيرادات العامة نتيجة للآثار السلبية لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، كما نلاحظ أن للإيرادات الضريبية النصيب الأكبر في زيادة الإيرادات العامة المصرية خلال الفترة محل الدراسة، وذلك نتيجة للزيادة في معظم بنود الإيرادات الضريبية سواء الضرائب المحصلة على الدخل وأرباح الأعمال، أو الضرائب على الممتلكات، أو الضرائب على السلع والخدمات (نتيجة لزيادة الضرائب على القيمة المضافة، وارتفاع حصيلته ضرائب الدمغة، فضلا عن ارتفاع حصيلته الضرائب على السلع المحلية والمستوردة والخدمات)، أو حصيلته الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك).

كما تناول **المبحث الثالث**: تحليل تطور عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث يمكن القول أن الاتجاه العام هو التزايد المستمر في عجز الموازنة من عام لآخر حيث أخذ العجز في التزايد ولم يسجل أى انخفاض خلال الفترة محل الدراسة (٢٠٠٠-٢٠٢٠) باستثناء عام ٢٠٠٦، وذلك نتيجة لزيادة النفقات العامة ومعدلات نموها عن الإيرادات العامة ومعدلات نموها، حيث أصبحت مشكلة عجز الموازنة صفة شبه ملازمة لجميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما يجب أن نشير هنا إلى أن العجز الذي تعاني منه مصر هو عجز هيكل مرتبط بخصائص الدول النامية، وليس عجزاً مرتبطاً بالدورة الاقتصادية يختفي مع تحسن الأحوال الاقتصادية والانتقال إلى مرحلة الانتعاش.

وفي الفصل الثالث، تناول المبحث الأول: تحليل تطور الصادرات السلعية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث يمكن القول أن قيمة ومعدل نمو الصادرات المصرية تذبذبت ما بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت قيمتها ما بين ٦,٩ و ٢٩,٤ مليار دولار، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٧,٦%، كما يشير التصنيف السلعي للصادرات المصرية حسب درجة التصنيع خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠) إلى أن الصادرات البترولية احتلت نحو ٤٢,٦% من إجمالي الصادرات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، في حين احتلت الصادرات غير البترولية نحو ٥٧,٤% في المتوسط من إجمالي الصادرات المصرية، كما يشير التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية أن دول الاتحاد الأوروبي تحتل المركز الأول كسوق للصادرات المصرية، ويليهما من حيث الأهمية الدول العربية في المركز الثاني، ثم الولايات المتحدة الأمريكية كمركز ثالث، ثم يليها الدول الآسيوية، ثم الدول الأوروبية الأخرى، ثم الدول الأفريقية، ثم روسيا الاتحادية ودول الكومنولث، ثم استراليا ودول ومناطق أخرى.

كما تناول **المبحث الثاني**: تحليل تطور الواردات في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث يمكن القول أن قيمة ومعدل نمو الواردات المصرية تذبذبت ما بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت قيمتها ما بين ١٣,٨ مليار دولار و ٦٦,٥ مليار دولار،

وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٨,٢% خلال سنوات الدراسة، ويشير التصنيف السلعي للواردات المصرية حسب درجة التصنيع خلال فترة الدراسة إلى أن الواردات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها احتلت نحو ١٤,٤% من إجمالي الواردات المصرية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة وبالتالي فهي تحتل المركز الرابع من حيث أهميتها، في حين احتلت الواردات الأخرى نحو ٨٥,٦% في المتوسط من إجمالي الواردات المصرية، كما حصلت الواردات من السلع الوسيطة على النصيب الأكبر من الواردات السلعية المصرية، كما تشير الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للواردات المصرية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠) إنها كانت بالترتيب كما يلي الاتحاد الأوروبي، الدول الآسيوية، الدول العربية، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول الأوروبية الأخرى، روسيا الاتحادية ودول الكومنولث، الدول الأفريقية، استراليا، دول ومناطق أخرى.

كما تناول **المبحث الثالث**: تحليل تطور عجز الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠)، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث يمكن القول أن قيمة ومعدل نمو عجز الميزان التجاري المصري تذبذبت ما بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت قيمته ما بين ٦,٦ مليار دولار و ٣٩,١ مليار دولار، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٩,٤%، وذلك نتيجة لزيادة الواردات السلعية ومعدلات نموها عن الصادرات السلعية ومعدلات نموها.

وفي الفصل الرابع، تناول المبحث الأول: أثر تحرير سعر الصرف على كل من عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى ذات الصلة بالعجزين، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث يمكن القول أن لقرار تحرير سعر الصرف أثراً إيجابياً على كل من عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، حيث تبين من خلال دراسة أثر قرار التعويم على كل من العجزين في المبحث الأول من الفصل الرابع، أن قرار تحرير سعر الصرف قد حقق نتائج إيجابية فيما يخص أثره على كل من العجزين، وذلك سواء عقب قرار التعويم الأول في ٢٩ يناير ٢٠٠٣ أو قرار التعويم الثاني في ٣ نوفمبر ٢٠١٦.

كما تناول **المبحث الثاني**: الدراسة الوصفية للترامن الحركي بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠)، ومن خلال ما تناوله هذا المبحث يمكن القول أن العجزين تزامنا معاً من حيث نسب النمو بالارتفاع أو بالانخفاض لجميع سنوات الفترة محل الدراسة (٢٠٢٠-٢٠٠٠) حيث تزايداً معاً أو انخفاً معاً باستثناء أربعة أعوام فقط حيث شهدوا زيادة أحد العجزين مقابل انخفاض الآخر.

كما تناول **المبحث الثالث**: النموذج القياسي لدراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في ظل سياسة تحرير سعر الصرف خلال الفترة (٢٠٢٠ _ ٢٠٠٠) تطبيقاً على مصر، وذلك بالاعتماد على عدة اختبارات، تبدأ من اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، ثم تحليل التكامل المشترك من خلال اختبار ARDL (اختبار الحدود bound test) للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، ثم نموذج تصحيح الخطأ ECM، وأخيراً اختبارات السببية، حيث توصلت الدراسة إلى تحقق فرضية التباعد المزدوج في مصر في الأجل القصير، في حين تحققت فرضية العجز المزدوج في مصر في الأجل الطويل.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب:

- احمد عبد الرحيم زردق، "الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر"، مكتبة القدس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
- احمد محمد مندور، وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٠.
- بيتر كينين، ترجمة ابراهيم يحيى الشهابي، "الاقتصاد الدولي - ج٢"، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٩.
- حمدي احمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٢.
- رمزي زكي، "انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي"، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- سعيد عبد العزيز عثمان، وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، ٢٠٠١.
- سيد البواب، عجز الموازنة العامة للدولة: النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج، الطبعة الخامسة، البيان للطباعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
- السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية، المكتبة المكية، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، ٢٠١٧.
- طارق فاروق الحصري، "الاقتصاد الدولي: نظريات التجارة الدولية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، السياسات التجارية الدولية، المنظمات الاقتصادية الدولية، التجارة الالكترونية، الازمة المالية العالمية"، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠١٠.
- عادل احمد حشيش، مجدى محمد شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
- عبد الرازق بن الزاوي، "سعر الصرف الحقيقي التوازني"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠١٦.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، مكة المكرمة، ٢٠٠٤.
- عبد الله الصعيدى، مبادئ علم المالية العامة، بدون، ٢٠٠٠.
- عبيد على احمد الحجازي، "الاقتصاد الدولي - ج١"، اكااديمية شرطة دبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣.
- كامل بكرى، "الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠١.
- محمد السيد على الحار ونى، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١١.
- محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "مقدمة في المالية الدولية"، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٧.
- يحيى عبد الغني ابو الفتوح، مبادئ المالية العامة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٤، ص ٢٢١.

ب- الرسائل العلمية:

- احلام شنين، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠١٥)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٧.
- اسماء هادي عبد الوهاب، "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف دراسة قياسية بالتطبيق علي مصر في الفترة (١٩٩١-٢٠١٧)"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة دمنهور، ٢٠٢١.
- أميرة محمد عبد القادر طه، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه من منظور إسلامي"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١١.
- إهاب مخيش، "أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة - الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر، ٢٠١٨.
- إيمان حبيب متى، "تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على عجز الموازنة العامة في مصر"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.

- إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، "عجز الموازنة العامة في مصر وطرق تمويله خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٣.
- جعفري عمار، "إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية: دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٢.
- جهاد شريف صبري خليفة، "اثر التطور في حركات رؤوس الاموال على الميزان التجاري في مصر (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٣.
- حازم محمد زين ابو كساوي، "اثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة ٢٠٠٥ الي ٢٠٠٩"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٢.
- حكمة علي جمعة، يحيي حامد مصطفى، "التمويل بالعجز واثاره الاقتصادية بالتطبيق علي تجربة السودان خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٧"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية، السودان، ٢٠١٢.
- حلمي إبراهيم منشد، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (١٩٧٥ - ٢٠٠٠)، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٤.
- حميدات سعاد، "دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٦"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ٢٠١٧.
- خالد ادم محمد ابراهيم، "اثر تغير سعر اصرف علي الميزان التجاري السوداني خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٤"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٦.
- خالد السيد محمد دسوقي، "الفكر التنموي في علاج عجز الموازنة العامة مع إشارة خاصة لمصر"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.
- رانيا رمضان عوض، "العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم في مصر: دراسة تطبيقية (١٩٨٠ - ٢٠٠٦)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.
- روان زياد المرايات، عبد الله الطاهر، "اثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة من (١٩٨٠ - ٢٠١٤)"، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٥.
- زاهر عبد الحليم خضر، "تأثير سعر الصرف علي المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٤ - ٢٠١٠)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٢.
- زبير طيوح، "أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (١٩٨٠ - ٢٠١٣)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤.
- سلمى محمد امين الخوالدة، احمد خلف ملكاوي، "العلاقة بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري: دراسة حالة الاردن"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، الاردن، ٢٠٠٠.
- سند حسين محمد حسين، "اثر تغيرات عرض النقود علي الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وسعر الصرف في ليبيا خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠١٧"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢٠١٨.
- شرف الدين ملال، "التحرير التجاري الدولي واثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية: دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٣"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٦.
- شوشان زهير، "تقلبات اسعار الصرف واثارها على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر ١٩٩٠ - ٢٠١٤"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، ٢٠١٤.
- طارق فهيم ذياب مزاهرة، "محددات الحساب الجاري في الاردن للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة ال البيت، الاردن، ٢٠١٩.
- عادل عبدالله البلة عبدالله، "اثر سياسات سعر الصرف علي ميزان المدفوعات في السودان ٢٠٠٨ - ٢٠١٥"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان، ٢٠١٧.

- عادل محمود احمد الحويري، "ضبط سياسات عجز الموازنة العامة للوصول بحجم الدين العام إلى وضعه الأمثل دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٠٧.
- عبد العزيز برنه، "تقلبات اسعار الصرف وانعكاساتها علي الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (١٩٩٩ - ٢٠١٤)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٦.
- عقيل عزيز عليوي الجبوري، "تأثير ميزان المدفوعات على الاحتياطات الاجنبية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة ال البيت، الاردن، ٢٠١٩.
- علاء الدين عماري، حكيم بو ناصري، "اثر تقلبات اسعار الصرف علي ميزان المدفوعات الجزائري (حالة الجزائر)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ٢٠١٥.
- فادي محمود عبد الرحمن عيسى، وآخرون، "التمويل التضخمي من منظور الاقتصاد الإسلامي"، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٧.
- ماهر حسن محمد حمد، "تأثير تغير سعر الصرف علي الصادرات والواردات في مصر"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٨، ص ٤٣.
- محمد احمد سلامة السيد، "التمويل التضخمي في ضوء عجز الموازنة العامة للدولة في مصر في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٩٢"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٠٨.
- محمد عبد المعطى إبراهيم سالم، "عجز الموازنة العامة وأثره في توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الفكر المعاصر والإسلامي دراسة تطبيقية على مصر"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١١.
- محمود احمد محمود حمادنة، "اثر صدمات الميزان التجاري على الاحتياطي الأجنبي في الاردن للفترة الزمنية ٢٠٠٢ - ٢٠١٧"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة ال البيت، الاردن، ٢٠١٩.
- مروة شعبان محمد سلامة الجمال، "تحليل اثار سياسة تحرير التجارة علي الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٨)"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٢.
- مصطفى على لطفي، "فعالية السياسات المالية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة بالتطبيق على مصر (١٩٧٥ - ٢٠٠٢)"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤.
- مي يوسف الطيب احمد، "مساهمة الصادرات غير البترولية في الميزان التجاري السوداني خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٤"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٥.
- نسيم ناصر، "دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٣.
- هالة فهد عبد الله عبد العزيز الحميدي، "عجز الموازنة العامة في دولة الكويت والسياسات المالية لمواجهتها"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.
- هبه محمود معاطي، "اثر تغير نظام سعر الصرف علي الميزان التجاري: دراسة تطبيقية لحالة مصر خلال الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٧"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

ت- المقالات و الدوريات:

- احمد حسن عمر، "الديون السيادية وأثرها على التنمية"، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، العدد ٦٧١، يناير ٢٠١٩.
- أحمد رفعت خميس فؤاد، "آليات علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصري"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١٠٧، العدد ٥٢٤، ٢٠١٦.
- إسلام نمير رامي سيد، "أثر سعر الصرف على قيم التداول بالبورصة المصرية: تطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، ٢٠١٩.
- إيمان حسن علي، "العجز التوأم: حالة الاقتصاد المصري"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد ١، ٢٠١٠.

- إيمان محمد عبد اللطيف، " اثر الدين العام المحلي و الخارجي على عجز الموازنة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٣"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ١٨، العدد ٤، ٢٠١٧.
- إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، " تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في مصر خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٨)"، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٤١، العدد ٤، ٢٠٢١.
- إيمان محمد عبداللطيف مصطفى، " أثر التضخم وأسعار الصرف الأجنبي على اختلال الميزان التجاري المصري خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٥"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٣، ٢٠١٦.
- إيهاب محمد يونس، " نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر"، النهضة، المجلد ١٣، العدد ٢، ٢٠١٢.
- إيهاب محمد يونس، " الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي حالة مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤.
- بشار أحمد العراقي، حسن كردي عيسى، " العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري الكويت كنموذج ١٩٨٠ - ٢٠١٦"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد ٤، العدد ٤٤، ج ١، ٢٠١٨.
- تمار أمين، " اختبار سببية Toda - Yamamoto بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، العدد ٩، ٢٠١٨.
- جمال محمود عطية عبيد، " محددات الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٨٦ - ٢٠٠٧)"، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد ١٤، العدد ٤١، ٢٠١٠.
- حسام عبد العال عبد العال شعبان، "أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مجلد ٥٩، العدد ٢، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٧.
- حسنين محسن مخيف، أديب قاسم شندي، " تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في مصر للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٨"، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلد ١٢، العدد ٣٣، ٢٠٢٠.
- حسين مقداد حسين، " اثر تغيرات سعر صرف الدينار العراقي علي الصادرات والواردات العراقية دراسة قياسية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦)"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ٩، العدد ٢، الجزء الثاني، ٢٠١٨.
- حلمي إبراهيم منشد، " تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (١٩٧٥ - ٢٠٠٠)"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٤.
- خالد إبراهيم سيد أحمد، " العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة و عجز ميزان الحساب الجاري في مصر"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١، ٢٠١٩.
- خالد عبد المجيد محمد تعيلب، " فاعلية التعويم المدار للصرف الأجنبي في تخفيض عجز الميزان التجاري: دراسة تطبيقية على الميزان التجاري المصري خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠١٦"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد ١، ٢٠١٧.
- خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، " أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات المصري في إطار الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة من ١٩٩١ / ١٩٩٢ - ٢٠١٦ / ٢٠١٧"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١٠٨، العدد ٥٢٧، ٢٠١٧.
- خالد محمد السواعي وآخرون، " العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري حالة الأردن"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، العدد ٢، ٢٠١٥، ص ١١٢.
- خالد محمد السواعي، " محددات الميزان التجاري الأردني : نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء، عمادة البحث العلمي، المجلد ١٧، العدد ١، ٢٠١٧.

- خالد يسري عبد الحليم عطا الله، "أسباب عجز الموازنة العامة للدولة"، مجلة الاستواء، العدد ١٠، جامعة قناة السويس - مركز البحوث والدراسات الإنونيسية، ٢٠١٨.
- رمضان السيد احمد معن، "طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١، ٢٠١٥.
- رمضان السيد أحمد معن، "أثر تغيرات سعر الصرف على الدلالات الاقتصادية للميزان التجاري المصري"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٤، ٢٠١٩.
- سارة أبو السعود عبده السيد، "أثر سعر الصرف على التوازن الخارجي للاقتصاد المصري الفترة من ١٩٧٧ - ٢٠١٧"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ١، ٢٠٢٠.
- سامح سالم عوض سالم، "قياس أثر تحرير سعر الصرف على كفاءة سوق الأوراق المالية في ضوء تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم ١٣: دراسة تطبيقية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٤، ٢٠١٨.
- سعيد محمود الطراونة، "العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الأردن : ١٩٧٠ - ٢٠٠٥"، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ٨، العدد ٤، ٢٠٠٧.
- سلام كاظم شاني، علاء حسين فاضل، قياس وتحليل العجز المزدوج في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٩)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، ٢٠١٢. <https://adesj.iq/res.php>
- سمير سعد مرقس، "الدين العام وكيفية إدارته وتخفيضه"، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، ٢٠١٧.
- شيرين عادل نصير، "مدى تحقق ظاهرة العجز التوأم في مصر خلال الفترة (١٩٧٧ - ٢٠١٥)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد ٢٥، العدد ٨٠، ٢٠١٩.
- شيماء عادل محمد المهدي، "أنظمة سعر الصرف ومدى ارتباطها بالاحتياجات الأجنبية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ١، ٢٠٢٠.
- صباح صابر محمد خوشناو، "تحليل وقياس أثر سعر صرف الدينار العراقي في الطلب على الدولار الأمريكي في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٥)"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، المجلد ٩، العدد ١٨، ٢٠١٧.
- صفوت عبدالسلام عوض، "سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات: التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، المجلد ٤٠، العدد ٢، ١٩٩٨.
- الطاهر جليط، نور الدين بن شوفي، "العلاقة بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري في ظل اقتصاد نفطي: حالة الجزائر "دراسة قياسية"، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي علي كافي بتندوف، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٠.
- طباش جمال، "محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، العدد ١١، ٢٠١٦.
- عبد الحسين جليل الغالبي، حقي أمين توماس، "العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة- مصر- (١٩٩٠-٢٠١٤)"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مجلد ١١، العدد ٢١، ٢٠١٧.
- عبيد شعبان عبده، "أثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٤)"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢، ٢٠١٦.
- عصام أحمد البدري عبدالعظيم أحمد، أسماء محيي الدين مندور، "أثر سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "ARDL" في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٤٢، العدد ٢، ٢٠٢٠.
- عطا الله بن مسعود، عمور حميد، "تحليل العلاقة بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٦)"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المجلد ١١، العدد ٢، ٢٠١٩.
- عمر محمود أبو عيدة، "تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والميزان التجاري الفلسطيني"، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد ١٨، العدد ١، ٢٠١٦.

- عمرو محمد محمود سليمان، صابر عدلي شاكر، "تقييم النماذج التنبؤية للمتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة تطبيقية على التمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة في مصر"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية' المجلد ٧، العدد ٤، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٢٠١٦.
- فاروق فتحي السيد، "تحديد سلوك العجز المزدوج في الأجل الطويل في مصر ومدي تحقق فرضية نموذج التكافؤ الريكاردى والتباعد المزدوج (١٩٩٥-٢٠١٩)"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ١١، ٢٠٢١.
- فريد الجاعوني، وآخرون، "تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري باستخدام أسلوب التكامل المشترك والعلاقة السببية: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد السوري خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٩"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٥، العدد ٥، ٢٠١٣.
- قاسم محمد جديتاوى، محمد سليمان طراونة، "العجز التوأم حالة الأردن للفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٠)"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠١٥.
- ماجد عبدالعظيم حسن قابيل، "أثر تعويم الجنيه المصري على أداء التجارة الخارجية: الصادرات والواردات المصرية كنموذج للقياس"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١٠٨، العدد ٥٢٦، ٢٠١٧.
- محمد احمد الأفندي، "عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين العام- دراسة نظرية تقييميه للأدبيات المعاصرة"، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ٥٠، ٢٠١٦.
- محمد خالد المهاني، "محاضرات في المالية العامة"، المعهد الوطني للإدارة العامة، الدورة التحضيرية، ٢٠١٣، ص ٤١.
- محمد على السيد الحارونى، "الدين العام واختبار الاستقرار المالي في مصر: ٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٠/٢٠٠٩"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد ١٩، العدد ١، ٢٠١١.
- محمد محرم شادي، "تطور العجز النقدي الختامي للموازنة العامة للدولة وأثره على الدين المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٧"، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد ١٢، ٢٠١٩، ص ٩٩.
- محمود عبد المنعم يوسف مصري، "دور الوقف الإسلامي في التخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة بالتطبيق على مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٣، ٢٠١٥.
- مرمر سليمان ويصا، "سياسات سعر الصرف مع الإشارة للاقتصاد المصري"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، ٢٠١٥.
- مريم وليم برسوم، "أثر تعويم سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة تطبيقية علي مصر عن الفترة ٢٠٠١-٢٠١٧"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٣، ٢٠١٨.
- ممدوح الخطيب الكسواني، "العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري"، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، المجلد ٣، العدد ٦، ٢٠٠١.
- منال جابر مرسي أحمد، "تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة ٢٠١٧ - ١٩٩٠"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، ٢٠١٧.
- منال جابر مرسي محمد، "العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٢١.
- منصور على منصور شطا، "أثر تحرير سعر صرف العملة المصرية على بعض مؤشرات الاقتصاد المصري"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١١٠، العدد ٥٣٤، ٢٠١٩.
- نجلاء محمد إبراهيم بكر، "التغيرات الهيكلية للتجارة الخارجية المصرية وعلاقتها بالتنمية : رؤية مستقبلية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ١، ٢٠١٣.
- ندي محمد احمد جبارة الله، "اثر بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية علي سعر الصرف في الفترة من ١٩٧٨- ٢٠١٠"، رسالة ماجستير، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان، ٢٠١٣.
- نشوى محمد عبد ربه، فاروق فتحي السيد الجزار، "العلاقة بين التنمية السياحية وسعر الصرف والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد ١، ٢٠١٩.

- نشوى محمد عبدربه، "العجز التوأم: دراسة حالة مصر للفترة ٢٠١٨ - ١٩٧٥"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ٢٠١٩.
- نهى صلاح الدين عبد الرحيم، "دراسة اقتصادية للميزان التجاري المصري"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠١٨.
- يوسف ابراهيم كمال السيد، "نموذج قياسي لأثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢، ٢٠١٩.

ث- التقارير و المؤتمرات:

- احمد مجذوب احمد، "توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، مخطط الوثائق، الجزء الثالث، دور بنك السودان في إسلام الجهاز المصرفي (دراسات)، الوثيقة رقم (٧)، سياسة الإصدار النقدي (التمويل التضخمي)، البنك المركزي السوداني، ٢٠٠٦.
- إيمان فاروق السيد الحداد، "تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٥)"، مؤتمر خدمة المجتمع وتنمية البيئة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٧.
- البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي المصري، "السلاسل الزمنية".
- البنك المركزي المصري، "النشرة الاحصائية الشهرية"، قطاع البحوث الاقتصادية، العدد رقم ٢٥٧، اغسطس ٢٠١٨.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، "الإصدار السنوي مصر في ارقام _ التجارة الخارجية"، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، "الإصدار السنوي من كتاب اللحة الاحصائية"، سنوات مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، "النشرة السنوية للتجارة الخارجية"، اعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، "النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين"، اصدار يوليو، ٢٠٢١.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٥) مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا"، ٢٠١٧.
- وزارة المالية، "التقرير المالي الشهري"، اعداد مختلفة.
- وزارة المالية، "الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة"، اعداد مختلفة.

- Abdul Nasser Hatemi and Ghazi Shakur (2001), "Multivariate – Based Causality Tests of Twin Deficit in the U. S ,"Journal of Applied Statistics, <http://intrestat.stat.vt.edu/>.
- Ala Bashayreh, Mohammad Alawin, Ebrahim Merza (2012)," The Relationship between Current Account and Government Budget Balance: The Case of Kuwait", International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 2 No. 7, <https://www.researchgate.net/publication/323689375>.
- Belay Seyoum (2009),"Export-Import Theory, Practices and Procedures", Second Edition, published by Routledge: Taylor & Francis.
- César R. Sobrino (2013)," The twin deficits hypothesis and reverse causality: A short-run analysis of Peru", Journal of Economics, Finance and Administrative Science, Vol. 18 No. 34, <https://ssrn.com/abstract=2358023>.
- Elif Akbostanci and Gullpek Tunc,(2001) "Turkish Twin Deficits: An error correction model of trade balance" Faculty of Economic and Administrative science, Middle East Technical University ,<http://www.econ.metu.edu.tr/erc/2001series/A0106>.
- Emad Omar Elhendawy (2014)," The Relationship between Budget Deficit and Current Account Deficit in Egypt", International Journal of Economics and Finance, Vol. 6, No. 3, <http://dx.doi.org/10.5539/ijef.v6n3p169>.
- Hanan Nazier, Mona Essam (1012)," Empirical investigation of twin deficits hypothesis in Egypt (1992-2010)", Middle Eastern Finance and Economics Journal, 17, <http://www.middleeasternfinanceandfinance.com>.
- Hasiao-chuan Chang (2004), "Budge Balance and Trade Balance : Kin or Strangers. A Case Study of Taiwan", The University of Milbourne, Research paper No; 893 <http://www.economics.unimelb.edu.au/research/workingpapers/wp04/893.pdf>.
- Heba E. Helmy (2018)," The twin deficit hypothesis in Egypt", Journal of Policy Modeling, vol. 40.
- Hyeongwoo Kim, Daeyup Lee (2018)," The effects of government spending shocks on the trade account balance in Korea", International Review of Economics and Finance, vol. 53.
- Idil Uz Akdogan, Hatice Kerra Geldi (2013)," Revisiting the Twin Deficit Hypothesis for the Economies of Europe", Journal of European Theoretical and Applied Studies, Vol. 1-1, <https://www.researchgate.net/publication/260134590>.
- James A. Ligon, Hao-Chen Liu (2013)," The relation of trade size and price contribution in a traditional foreign exchange brokered market" , Pacific-Basin Finance Journal, 21, 1024–1045.
- Mansoor Maitah, A. der Ali (2010)," Analysis of the Relationship between State Budget and Trade Balance of Libyan Economy (Period: 2000 – 2008)", Article in Agris On-line Papers in Economics and Informatics, Vol. II , No. 4, p . <https://www.researchgate.net/publication/49598135>.
- Mansoor Maitah, A. der Ali (2010)," Analysis of the Relationship between State Budget and Trade Balance of Libyan Economy (Period: 2000 – 2008)",

Article in Agris On-line Papers in Economics and Informatics, Vol. II, No. 4, <https://www.researchgate.net/publication/49598135>.

- Marilyne Huchet Bourdon, Jane Korinek (2011), "To What Extent Do Exchange Rates and their Volatility Affect Trade?," OECD Publishing, Paris, OECD Trade Policy Papers, No 119, page 8, <http://dx.doi.org/10.1787/5kg3slm7b8hg-en>.
- Michael Veseth (1984), "Introductory Macroeconomics", Second Edition, University Of Puget Sound, Elsevier Inc.
- Naib Alakbarov, Mahmut Ünsal Şaşmaz (2020), "Analysis Of Twin Deficit Problem And Feldstein-Horioka Hypothesis: An Empirical Investigation For OECD Countries", International Journal Of Management Economics And Business, Vol. 16, No. 3.
- Omneia Helmy And Chahir Zaki' "The Nexus Between Internal And External Macroeconomic Imbalances: Evidence From Egypt" The Egyptian Center For Economic Studies' Cairo University' 2015.
- Omneia Helmy, Chahir Zaki (2017), "The Nexus Between Internal And External Macroeconomic Imbalances: Evidence From Egypt", Middle East Development Journal, Vol. 9 No.2, DOI:10.1080/17938120.2017.1368217, <https://www.researchgate.net/publication/319388015>.
- Rossanto Dwi Handoyo, Angga Erlando, Nita Tri Astutik (2020), "Analysis of twin deficits hypothesis in Indonesia and its impact on financial crisis", Heliyon, Vol. 6 No. 1, e03248, Published by Elsevier Ltd, <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2020.e03248>.
- Sofia Kalou, Suzanna-Maria Paleologou (2012), "The twin deficits hypothesis: Revisiting an EMU country", Journal of Policy Modeling 34. doi:10.1016/j.jpolmod.2011.06.002.
- Thobeka Ncanywa, Thamaga Edwin Letsoalo (2019), "Which among twin deficits hypothesis, twin divergence, and Ricardian's equivalence hold in a developing country?," The Authors Journal of Public Affairs Published by John Wiley & Sons Ltd , DOI: 10.1002/pa.1904, <https://doi.org/10.1002/pa.1904>.
- Umer J. Banday, Ranjan Aneja (2018), "Does Fiscal Deficit Affect Current Account Deficit in India? An Econometric Analysis", Review of Market Integration, 9 (3). <http://journals.sagepub.com/home/rmi>.
- Yazid Dissou, Yousra Nafie (2020), "On the Link between Current Account and Fiscal Imbalances in the Presence of Structural Breaks: Empirical Evidence from Egypt", Journal Pre-proof, Quarterly Review of Economics and Finance, doi: <https://doi.org/10.1016/j.qref.2020.12.004>.
- Zuzana Janko (2020), "On the relationship between the current account and the fiscal balance: The case of Canada", North American Journal of Economics and Finance, Vol.54.
- Zixiong Xie, Shyh-Wei Chen (2014), "Untangling the causal relationship between government budget and current account deficits in OECD countries: Evidence from bootstrap panel Granger causality", International Review of Economics and Finance 31. <http://dx.doi.org/10.1016/j.iref.2014.01.014>.

ب- قواعد البيانات

- <http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx>

الملاحق

(جداول البيانات الرسمية والتحليل الإحصائي)

الجدول (١): تطور النفقات العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):

(القيم بالمليار جنية مصري وبالأسعار الجارية)

السنة	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة (١)	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة النفقات الي الناتج المحلي الإجمالي (٢)
٢٠٠٠	١٠٣,٩	-	٣٥٨,٧	%٢٨,٩
٢٠٠١	١١٥,٥	%١١,٢	٣٧٨,٩	%٣٠,٥
٢٠٠٢	١٢٧,٣	%١٠,٢	٤١٧,٥	%٣٠,٥
٢٠٠٣	١٤٥,٩	%١٤,٦	٤٨٥,٣	%٣٠,١
٢٠٠٤	١٦١,٦	%١٠,٨	٥٣٨,٥	%٣٠,٠
٢٠٠٥	٢٠٧,٨	%٢٨,٦	٦١٧,٧	%٣٣,٦
٢٠٠٦	٢٢٢,٠	%٦,٨	٧٤٤,٨	%٢٩,٨
٢٠٠٧	٢٨٢,٣	%٢٧,١	٨٩٥,٥	%٣١,٥
٢٠٠٨	٣٥١,٥	%٢٤,٦	١٠٤٢,٢	%٣٣,٧
٢٠٠٩	٣٦٥,٩	%٤,١	١٢٠٦,٦	%٣٠,٣
٢٠١٠	٤٠١,٩	%٩,٨	١٣٧١,١	%٢٩,٣
٢٠١١	٤٧٠,٩	%١٧,٢	١٦٧٤,٧	%٢٨,٤
٢٠١٢	٥٨٨,٢	%٢٣,٧	١٨٦٠,٤	%٣١,٩
٢٠١٣	٧٠١,٥	%٢٠,٤	٢١٣٠	%٣٣,٤
٢٠١٤	٧٣٣,٤	%٤,٥	٢٤٤٣,٩	%٣٠,٢
٢٠١٥	٨١٧,٨	%١١,٥	٢٧٠٩,٤	%٣٠,٢
٢٠١٦	١٠٣١,٩	%٢٦,٢	٣٤٧٠	%٢٩,٧
٢٠١٧	١٢٢٩,١	%١٩,١	٤٤٣٧,٤	%٢٧,٩
٢٠١٨	١٣٦٩,٩	%١١,٥	٥٣٢٢,١	%٢٦,١
٢٠١٩	١٤٣٤,٧	%٤,٧	٥٨٢٠	%٢٤,٧
٢٠٢٠	١٥٧٨,٨	%١٠	٦٣٩١,٩	%٢٤,٧
المتوسط	٥٩٨,٩	%١٤,١		

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا علي السلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة، (١) و(٢) تم حسابهم بواسطة الباحثة.

الجدول (٢): تطور هيكل النفقات العامة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

(القيم بالمليار جنية مصري وبالأسعار الجارية)

السنة	النفقات العامة	الاجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	القوائد	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	مصرفات اخرى	شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات)
٢٠٠٠	١٠٣,٩	٢٧,٩	٧,٥	٢٠,٢	١٦,٨	١٤,٥	١٧,٠
٢٠٠١	١١٥,٥	٣٠,٦	٨,٧	٢١,٧	١٨,١	١٦,٧	١٩,٧
٢٠٠٢	١٢٧,٣	٣٣,٨	٨,٥	٢٥,٨	٢٠,٦	١٨,٣	٢٠,٣
٢٠٠٣	١٤٥,٩	٣٧,٣	٩,٤	٣٠,٧	٢٤,٧	٢١,٠	٢٢,٨
٢٠٠٤	١٦١,٦	٤١,٥	١٢,٦	٣٢,٨	٢٩,٧	٢١,٧	٢٣,٣
٢٠٠٥	٢٠٧,٨	٤٦,٧	١٤,٤	٣٦,٨	٦٨,٩	١٩,٧	٢١,٢
٢٠٠٦	٢٢٢,٠	٥٢,٢	١٧,٠	٤٧,٧	٥٨,٤	٢١,٢	٢٥,٥
٢٠٠٧	٢٨٢,٣	٦٢,٨	١٨,٥	٥٠,٥	٩٢,٤	٢٣,٩	٣٤,٢
٢٠٠٨	٣٥١,٥	٧٦,١	٢٥,٠	٥٢,٨	١٢٧,٠	٢٧,٠	٤٣,٤
٢٠٠٩	٣٦٥,٩	٨٥,٤	٢٨,١	٧٢,٣	١٠٢,٩	٢٨,٩	٤٨,٤
٢٠١٠	٤٠١,٩	٩٦,٣	٢٦,١	٨٥,١	١٢٣,١	٣١,٤	٣٩,٩
٢٠١١	٤٧٠,٩	١٢٢,٨	٢٦,٨	١٠٤,٤	١٥٠,٢	٣٠,٨	٣٥,٩
٢٠١٢	٥٨٨,٢	١٤٢,٩	٢٦,٧	١٤٧,٠	١٩٧,١	٣٥,٠	٣٩,٥
٢٠١٣	٧٠١,٥	١٧٨,٦	٢٧,٢	١٧٣,٢	٢٢٨,٦	٤١,١	٥٢,٩
٢٠١٤	٧٣٣,٤	١٩٨,٥	٣١,٣	١٩٣,٠	١٩٨,٦	٥٠,٣	٦١,٨
٢٠١٥	٨١٧,٨	٢١٣,٧	٣٥,٧	٢٤٣,٦	٢٠١,٠	٥٤,٦	٦٩,٣
٢٠١٦	١٠٣١,٩	٢٢٥,٥	٤٢,٥	٣١٦,٦	٢٧٦,٧	٦١,٥	١٠٩,١
٢٠١٧	١٢٢٩,١	٢٣٦,٩	٤٧,٩	٤٣٧,٤	٣٢٩,١	٧٢,٣	١٠٥,٦
٢٠١٨	١٣٦٩,٩	٢٦٦,٩	٦٢,٤	٥٣٣,٠	٢٨٧,٥	٧٧,٦	١٤٣,٣
٢٠١٩	١٤٣٤,٧	٢٨٨,٨	٦٩,٩	٥٦٨,٤	٢٢٩,٢	٨٦,٨	١٩١,٦
٢٠٢٠	١٥٧٨,٨	٣١٨,٨	٨١,٥	٥٦٥,٥	٢٦٣,٩	٩٩,٨	٢٤٩,٤
المجموع	١٢٤٤١,٨	٢٧٨٤	٦٢٧,٧	٣٧٥٨,٥	٣٠٤٤,٥	٨٥٤,١	١٣٧٤,١

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا علي السلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

الجدول (٣): تطور مدفوعات الفوائد علي الدين العام في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

(الارقام بالمليار جنيه وبالأسعار الجارية)

السنة	الفوائد	معدل نمو الفوائد	التنفقات العامة	نسبة الفوائد من التنفقات العامة
٢٠٠٠	٢٠,٢	-	١٠٣,٩	%١٩,٤
٢٠٠١	٢١,٧	%٧,٤	١١٥,٥	%١٨,٨
٢٠٠٢	٢٥,٨	%١٨,٩	١٢٧,٣	%٢٠,٣
٢٠٠٣	٣٠,٧	%١٩	١٤٥,٩	%٢١
٢٠٠٤	٣٢,٨	%٦,٨	١٦١,٦	%٢٠,٣
٢٠٠٥	٣٦,٨	%١٢,٢	٢٠٧,٨	%١٧,٧
٢٠٠٦	٤٧,٧	%٢٩,٦	٢٢٢,٠	%٢١,٥
٢٠٠٧	٥٠,٥	%٥,٩	٢٨٢,٣	%١٧,٩
٢٠٠٨	٥٢,٨	%٤,٦	٣٥١,٥	%١٥
٢٠٠٩	٧٢,٣	%٣٦,٩	٣٦٥,٩	%١٩,٨
٢٠١٠	٨٥,١	%١٧,٧	٤٠١,٩	%٢١,٢
٢٠١١	١٠٤,٤	%٢٢,٧	٤٧٠,٩	%٢٢,٢
٢٠١٢	١٤٧,٠	%٤٠,٨	٥٨٨,٢	%٢٥
٢٠١٣	١٧٣,٢	%١٧,٨	٧٠١,٥	%٢٤,٧
٢٠١٤	١٩٣,٠	%١١,٤	٧٣٣,٤	%٢٦,٣
٢٠١٥	٢٤٣,٦	%٢٦,٢	٨١٧,٨	%٢٩,٨
٢٠١٦	٣١٦,٦	%٣٠	١٠٣١,٩	%٣٠,٧
٢٠١٧	٤٣٧,٤	%٣٨,٢	١٢٢٩,١	%٣٥,٦
٢٠١٨	٥٣٣,٠	%٢١,٩	١٣٦٩,٩	%٣٨,٩
٢٠١٩	٥٦٨,٤	%٦,٦	١٤٣٤,٧	%٣٩,٦
٢٠٢٠	٥٦٥,٥	%٠,٥-	١٥٧٨,٨	%٣٥,٨
المجموع	٣٧٥٨,٥	٣٧٤,٣	١٢٤٤١,٨	٥٢١,٥

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا علي السلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة. النسب تم حسابهم بواسطة الباحثة.

الجدول (٤): تطور بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

(الارقام بالمليار جنيه وبالأسعار الجارية)

السنة	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	معدل نمو الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	التنفقات العامة	نسبة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من التنفقات العامة
٢٠٠٠	١٦,٨	-	١٠٣,٩	%١٦,٢
٢٠٠١	١٨,١	%٧,٧	١١٥,٥	%١٥,٧
٢٠٠٢	٢٠,٦	%١٣,٨	١٢٧,٣	%١٦,٢
٢٠٠٣	٢٤,٧	%١٩,٩	١٤٥,٩	%١٦,٩
٢٠٠٤	٢٩,٧	%٢٠,٢	١٦١,٦	%١٨,٤
٢٠٠٥	٦٨,٩	%١٣٢	٢٠٧,٨	%٣٣,٢
٢٠٠٦	٥٨,٤	%١٥,٢	٢٢٢,٠	%٢٦,٣
٢٠٠٧	٩٢,٤	%٥٨,٢	٢٨٢,٣	%٣٢,٧
٢٠٠٨	١٢٧,٠	%٣٧,٤	٣٥١,٥	%٣٦,١
٢٠٠٩	١٠٢,٩	%١٩	٣٦٥,٩	%٢٨,١
٢٠١٠	١٢٣,١	%١٩,٦	٤٠١,٩	%٣٠,٦
٢٠١١	١٥٠,٢	%٢٢	٤٧٠,٩	%٣١,٩
٢٠١٢	١٩٧,١	%٣١,٢	٥٨٨,٢	%٣٣,٥
٢٠١٣	٢٢٨,٦	%١٦	٧٠١,٥	%٣٢,٦
٢٠١٤	١٩٨,٦	%١٣,١	٧٣٣,٤	%٢٧,١
٢٠١٥	٢٠١,٠	%١,٢	٨١٧,٨	%٢٤,٦
٢٠١٦	٢٧٦,٧	%٣٧,٧	١٠٣١,٩	%٢٦,٨
٢٠١٧	٣٢٩,١	%١٨,٩	١٢٢٩,١	%٢٦,٨
٢٠١٨	٢٨٧,٥	%١٢,٦	١٣٦٩,٩	%٢١
٢٠١٩	٢٢٩,٢	%٢٠,٣	١٤٣٤,٧	%١٦
٢٠٢٠	٢٦٣,٩	%١٥,١	١٥٧٨,٨	%١٦,٧
المجموع	٣٠٤٤,٥	٣٧٠,٧	١٢٤٤١,٨	٥٠٠,٦

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا علي السلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة. النسب تم حسابهم بواسطة الباحثة.

الجدول (٥): تطور الأجور وتعويضات العاملين في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

(الأرقام بالمليار جنيه وبالأسعار الجارية)

السنة	الأجور وتعويضات العاملين	معدل نمو الأجور وتعويضات العاملين	النفقات العامة	نسبة الأجور وتعويضات العاملين من النفقات العامة
٢٠٠٠	٢٧,٩	-	١٠٣,٩	%٢٦,٩
٢٠٠١	٣٠,٦	%٩,٧	١١٥,٥	%٢٦,٥
٢٠٠٢	٣٣,٨	%١٠,٥	١٢٧,٣	%٢٦,٦
٢٠٠٣	٣٧,٣	%١٠,٤	١٤٥,٩	%٢٥,٦
٢٠٠٤	٤١,٥	%١١,٣	١٦١,٦	%٢٥,٧
٢٠٠٥	٤٦,٧	%١٢,٥	٢٠٧,٨	%٢٢,٥
٢٠٠٦	٥٢,٢	%١١,٨	٢٢٢,٠	%٢٣,٥
٢٠٠٧	٦٢,٨	%٢٠,٣	٢٨٢,٣	%٢٢,٢
٢٠٠٨	٧٦,١	%٢١,٢	٣٥١,٥	%٢١,٧
٢٠٠٩	٨٥,٤	%١٢,٢	٣٦٥,٩	%٢٣,٣
٢٠١٠	٩٦,٣	%١٢,٨	٤٠١,٩	%٢٤
٢٠١١	١٢٢,٨	%٢٧,٥	٤٧٠,٩	%٢٦,١
٢٠١٢	١٤٢,٩	%١٦,٤	٥٨٨,٢	%٢٤,٣
٢٠١٣	١٧٨,٦	%٢٥	٧٠١,٥	%٢٥,٥
٢٠١٤	١٩٨,٥	%١١,١	٧٣٣,٤	%٢٧,١
٢٠١٥	٢١٣,٧	%٧,٧	٨١٧,٨	%٢٦,١
٢٠١٦	٢٢٥,٥	%٥,٥	١٠٣١,٩	%٢١,٩
٢٠١٧	٢٣٦,٩	%٥,١	١٢٢٩,١	%١٩,٣
٢٠١٨	٢٦٦,٩	%١٢,٧	١٣٦٩,٩	%١٩,٥
٢٠١٩	٢٨٨,٨	%٨,٢	١٤٣٤,٧	%٢٠,١
٢٠٢٠	٣١٨,٨	%١٠,٤	١٥٧٨,٨	%٢٠,٢
المجموع	٢٧٨٤	٢٦٢,٣	١٢٤٤١,٨	٤٩٨,٦

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على السلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة. النسب تم حسابهم بواسطة الباحثة.

الجدول (٦): تطور الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

(الأرقام بالمليار جنيه وبالأسعار الجارية)

السنة	شراء الأصول غير المالية	معدل نمو شراء الأصول غير المالية	النفقات العامة	نسبة شراء الأصول غير المالية من النفقات العامة
٢٠٠٠	١٧,٠	-	١٠٣,٩	%١٦,٤
٢٠٠١	١٩,٧	%١٥,٩	١١٥,٥	%١٧,١
٢٠٠٢	٢٠,٣	%٣	١٢٧,٣	%١٥,٩
٢٠٠٣	٢٢,٨	%١٢,٣	١٤٥,٩	%١٥,٦
٢٠٠٤	٢٣,٣	%٢,٢	١٦١,٦	%١٤,٤
٢٠٠٥	٢١,٢	%٩	٢٠٧,٨	%١٠,٢
٢٠٠٦	٢٥,٥	%٢٠,٣	٢٢٢,٠	%١١,٥
٢٠٠٧	٣٤,٢	%٣٤,١	٢٨٢,٣	%١٢,١
٢٠٠٨	٤٣,٤	%٢٦,٩	٣٥١,٥	%١٢,٣
٢٠٠٩	٤٨,٤	%١١,٥	٣٦٥,٩	%١٣,٢
٢٠١٠	٣٩,٩	%١٧,٦	٤٠١,٩	%٩,٩
٢٠١١	٣٥,٩	%١٠	٤٧٠,٩	%٧,٦
٢٠١٢	٣٩,٥	%١٠	٥٨٨,٢	%٦,٧
٢٠١٣	٥٢,٩	%٣٣,٩	٧٠١,٥	%٧,٥
٢٠١٤	٦١,٨	%١٦,٨	٧٣٣,٤	%٨,٤
٢٠١٥	٦٩,٣	%١٢,١	٨١٧,٨	%٨,٥
٢٠١٦	١٠٩,١	%٥٧,٤	١٠٣١,٩	%١٠,٦
٢٠١٧	١٠٥,٦	%٣,٢	١٢٢٩,١	%٨,٦
٢٠١٨	١٤٣,٣	%٣٥,٧	١٣٦٩,٩	%١٠,٥
٢٠١٩	١٩١,٦	%٣٣,٧	١٤٣٤,٧	%١٣,٤
٢٠٢٠	٢٤٩,٤	%٣٠,٢	١٥٧٨,٨	%١٥,٨
المجموع	١٣٧٤,١	٣١٦,٢	١٢٤٤١,٨	٢٤٦,٢

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على السلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة. النسب تم حسابهم بواسطة الباحثة.

الجدول (٧): تطور المصروفات الأخرى في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

(الأرقام بالمليار جنيه وبالأسعار الجارية)

السنة	المصروفات الأخرى	محل نمو المصروفات الأخرى	التنفقات العامة	نسبة المصروفات الأخرى من التنفقات العامة
٢٠٠٠	١٤,٥	—	١٠٣,٩	%١٤
٢٠٠١	١٦,٧	%١٥,٢	١١٥,٥	%١٤,٥
٢٠٠٢	١٨,٣	%٩,٦	١٢٧,٣	%١٤,٤
٢٠٠٣	٢١,٠	%١٤,٨	١٤٥,٩	%١٤,٤
٢٠٠٤	٢١,٧	%٣,٣	١٦١,٦	%١٣,٤
٢٠٠٥	١٩,٧	%٩,٢	٢٠٧,٨	%٩,٥
٢٠٠٦	٢١,٢	%٧,٦	٢٢٢,٠	%٩,٥
٢٠٠٧	٢٣,٩	%١٢,٧	٢٨٢,٣	%٨,٥
٢٠٠٨	٢٧,٠	%١٣	٣٥١,٥	%٧,٧
٢٠٠٩	٢٨,٩	%٧	٣٦٥,٩	%٧,٩
٢٠١٠	٣١,٤	%٨,٧	٤٠١,٩	%٧,٨
٢٠١١	٣٠,٨	%١,٩	٤٧٠,٩	%٦,٥
٢٠١٢	٣٥,٠	%١٣,٦	٥٨٨,٢	%٦
٢٠١٣	٤١,١	%١٧,٤	٧٠١,٥	%٥,٩
٢٠١٤	٥٠,٣	%٢٢,٤	٧٣٣,٤	%٦,٩
٢٠١٥	٥٤,٦	%٨,٥	٨١٧,٨	%٦,٧
٢٠١٦	٦١,٥	%١٢,٦	١٠٣١,٩	%٦
٢٠١٧	٧٢,٣	%١٧,٦	١٢٢٩,١	%٥,٩
٢٠١٨	٧٧,٦	%٧,٣	١٣٦٩,٩	%٥,٧
٢٠١٩	٨٦,٨	%١١,٩	١٤٣٤,٧	%٦,١
٢٠٢٠	٩٩,٨	%١٥	١٥٧٨,٨	%٦,٣
المجموع	٨٥٤,١	٢٠٧,١	١٢٤٤١,٨	١٨٣,٦

المصدر: من اعداد الباحثه اعتمادا على السلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة. النسب تم حسابهم بواسطة الباحثه.

الجدول (٨): تطور بند شراء السلع والخدمات في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

(الأرقام بالمليار جنيه وبالأسعار الجارية)

السنة	شراء السلع والخدمات	محل نمو شراء السلع والخدمات	التنفقات العامة	نسبة شراء السلع والخدمات من التنفقات العامة
٢٠٠٠	٧,٥	—	١٠٣,٩	%٧,٢
٢٠٠١	٨,٧	%١٦	١١٥,٥	%٧,٥
٢٠٠٢	٨,٥	%٢,٣	١٢٧,٣	%٦,٧
٢٠٠٣	٩,٤	%١٠,٦	١٤٥,٩	%٦,٤
٢٠٠٤	١٢,٦	%٣٤	١٦١,٦	%٧,٨
٢٠٠٥	١٤,٤	%١٤,٣	٢٠٧,٨	%٦,٩
٢٠٠٦	١٧,٠	%١٨,١	٢٢٢,٠	%٧,٧
٢٠٠٧	١٨,٥	%٨,٨	٢٨٢,٣	%٦,٦
٢٠٠٨	٢٥,٠	%٣٥,١	٣٥١,٥	%٧,١
٢٠٠٩	٢٨,١	%١٢,٤	٣٦٥,٩	%٧,٧
٢٠١٠	٢٦,١	%٧,١	٤٠١,٩	%٦,٥
٢٠١١	٢٦,٨	%٢,٧	٤٧٠,٩	%٥,٧
٢٠١٢	٢٦,٧	%٠,٣٧	٥٨٨,٢	%٤,٥
٢٠١٣	٢٧,٢	%١,٩	٧٠١,٥	%٣,٩
٢٠١٤	٣١,٣	%١٥,١	٧٣٣,٤	%٤,٣
٢٠١٥	٣٥,٧	%١٤,١	٨١٧,٨	%٤,٤
٢٠١٦	٤٢,٥	%١٩	١٠٣١,٩	%٤,١
٢٠١٧	٤٧,٩	%١٢,٧	١٢٢٩,١	%٣,٩
٢٠١٨	٦٢,٤	%٣٠,٣	١٣٦٩,٩	%٤,٦
٢٠١٩	٦٩,٩	%١٢	١٤٣٤,٧	%٤,٩
٢٠٢٠	٨١,٥	%١٦,٦	١٥٧٨,٨	%٥,٢
المجموع	٦٢٧,٧	٢٦٣,٩	١٢٤٤١,٨	١٢٣,٦

المصدر: من اعداد الباحثه اعتمادا على السلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة. النسب تم حسابهم بواسطة الباحثه.

الجدول (٩): تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٠):

(القيم بالمليار جنية مصري وبالأسعار الجارية)

السنة	الإيرادات العامة	معدل نمو الإيرادات العامة	النتائج المحلي	نسبة الإيرادات الى النتائج المحلي الاجمالي
٢٠٠٠	٧٥,٩	—	٣٥٨,٧	%٢١,٢
٢٠٠١	٧٨,٣	%٣,٢	٣٧٨,٩	%٢٠,٧
٢٠٠٢	٨٩,١	%١٣,٨	٤١٧,٥	%٢١,٣
٢٠٠٣	١٠١,٩	%١٤,٤	٤٨٥,٣	%٢١
٢٠٠٤	١١٠,٩	%٨,٨	٥٣٨,٥	%٢٠,٦
٢٠٠٥	١٥١,٣	%٣٦,٤	٦١٧,٧	%٢٤,٥
٢٠٠٦	١٨٠,٢	%١٩,١	٧٤٤,٨	%٢٤,٢
٢٠٠٧	٢٢١,٤	%٢٢,٩	٨٩٥,٥	%٢٤,٧
٢٠٠٨	٢٨٢,٥	%٢٧,٦	١٠٤٢,٢	%٢٧,١
٢٠٠٩	٢٦٨,١	%٥,١	١٢٠٦,٦	%٢٢,٢
٢٠١٠	٢٦٥,٣	%١,٠٤	١٣٧١,١	%١٩,٣
٢٠١١	٣٠٣,٦	%١٤,٤	١٦٧٤,٧	%١٨,١
٢٠١٢	٣٥٠,٣	%١٥,٤	١٨٦٠,٤	%١٨,٨
٢٠١٣	٤٥٦,٨	%٣٠,٤	٢١٣٠	%٢١,٤
٢٠١٤	٤٦٥,٢	%١,٨	٢٤٤٣,٩	%١٩
٢٠١٥	٤٩١,٥	%٥,٧	٢٧٠٩,٤	%١٨,١
٢٠١٦	٦٥٩,٢	%٣٤,١	٣٤٧٠	%١٩
٢٠١٧	٨٠٥,٧	%٢٢,٢	٤٤٣٧,٤	%١٨,٢
٢٠١٨	٩٤١,٩	%١٦,٩	٥٣٢٢,١	%١٧,٧
٢٠١٩	٩٧٥,٤	%٣,٦	٥٨٢٠	%١٦,٨
٢٠٢٠	١١٠٨,٦	%١٣,٧	٦٣٩١,٩	%١٧,٣

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا علي السلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، وزارة المالية- الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

جدول (١٠): تطور هيكل الإيرادات العامة في مصر خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٠):

(القيم بالمليار جنية مصري وبالأسعار الجارية)

السنة	الإيرادات العامة	الضرائب	المنح	الإيرادات الأخرى
٢٠٠٠	٧٥,٩	٥٠	٤,٣	٢١,٦
٢٠٠١	٧٨,٣	٥٠,٨	٤,٤	٢٣,١
٢٠٠٢	٨٩,١	٥٥,٨	٣,٣	٣٠
٢٠٠٣	١٠١,٩	٦٧,١	٥	٢٩,٨
٢٠٠٤	١١٠,٩	٧٥,٨	٢,٨	٣٢,٣
٢٠٠٥	١٥١,٣	٩٧,٨	٢,٤	٥١,١
٢٠٠٦	١٨٠,٢	١١٤,٣	٣,٩	٦٢
٢٠٠٧	٢٢١,٤	١٣٧,٢	١,٥	٨٢,٧
٢٠٠٨	٢٨٢,٥	١٦٣,٢	٨	١١١,٣
٢٠٠٩	٢٦٨,١	١٧٠,٥	٤,٣	٩٣,٣
٢٠١٠	٢٦٥,٣	١٩٢,١	٢,٣	٧٠,٩
٢٠١١	٣٠٣,٦	٢٠٧,٤	١٠,١	٨٦,١
٢٠١٢	٣٥٠,٣	٢٥١,١	٥,٢	٩٤
٢٠١٣	٤٥٦,٨	٢٦٠,٣	٩٥,٩	١٠٠,٦
٢٠١٤	٤٦٥,٢	٣٠٦	٢٥,٤	١٣٣,٨
٢٠١٥	٤٩١,٥	٣٥٢,٣	٣,٥	١٣٥,٦
٢٠١٦	٦٥٩,٢	٤٦٢	١٧,٧	١٧٩,٥
٢٠١٧	٨٠٥,٧	٦٢٨,١	٢	١٧٥,٦
٢٠١٨	٩٤١,٩	٧٣٦,١	٢,٦	٢٠٣,٢
٢٠١٩	٩٧٥,٤	٧٣٩,٦	٥,٣	٢٣٠,٥
٢٠٢٠	١١٠٨,٦	٨٣٤	٢,٩	٢٧١,٧
المجموع	٨٣٨٣,١	٥٩٥١,٥	٢١٢,٨	٢٢١٨,٧

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا علي السلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

الجدول (١١) : تطور إيرادات الباب الأول: الإيرادات الضريبية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

(القيم بالمليار جنيه مصري)

السنة	الضرائب	معدل نمو الضرائب	الإيرادات العامة	نسبة الضرائب من الإيرادات العامة
٢٠٠٠	٥٠	—	٧٥,٩	%٦٥,٩
٢٠٠١	٥٠,٨	%١,٦	٧٨,٣	%٦٤,٩
٢٠٠٢	٥٥,٨	%٩,٨	٨٩,١	%٦٢,٦
٢٠٠٣	٦٧,١	%٢٠,٣	١٠١,٩	%٦٥,٨
٢٠٠٤	٧٥,٨	%١٣	١١٠,٩	%٦٨,٣
٢٠٠٥	٩٧,٨	%٢٩	١٥١,٣	%٦٤,٦
٢٠٠٦	١١٤,٣	%١٦,٩	١٨٠,٢	%٦٣,٤
٢٠٠٧	١٣٧,٢	%٢٠	٢٢١,٤	%٦٢
٢٠٠٨	١٦٣,٢	%١٩	٢٨٢,٥	%٥٧,٨
٢٠٠٩	١٧٠,٥	%٤,٥	٢٦٨,١	%٦٣,٦
٢٠١٠	١٩٢,١	%١٢,٧	٢٦٥,٣	%٧٢,٤
٢٠١١	٢٠٧,٤	%٨	٣٠٣,٦	%٦٨,٣
٢٠١٢	٢٥١,١	%٢١,١	٣٥٠,٣	%٧١,٧
٢٠١٣	٢٦٠,٣	%٣,٧	٤٥٦,٨	%٥٧
٢٠١٤	٣٠٦	%١٧,٦	٤٦٥,٢	%٦٥,٨
٢٠١٥	٣٥٢,٣	%١٥,١	٤٩١,٥	%٧١,٧
٢٠١٦	٤٦٢	%٣١,١	٦٥٩,٢	%٧٠,١
٢٠١٧	٦٢٨,١	%٣٦	٨٠٥,٧	%٧٨
٢٠١٨	٧٣٦,١	%١٧,٢	٩٤١,٩	%٧٨,٢
٢٠١٩	٧٣٩,٦	%٠,٥	٩٧٥,٤	%٧٥,٨
٢٠٢٠	٨٣٤	%١٢,٨	١١٠٨,٦	%٧٥,٢
المجموع	٥٩٥١,٥	٣٠٩,٩	٨٣٨٣,١	١٤٢٣,١

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا علي السلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

الجدول (١٢) : تطور إيرادات الباب الثالث: الإيرادات الأخرى في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

(الأرقام بالمليار جنيهه وبالأسعار الجارية)

السنة	الإيرادات الأخرى	معدل نمو الإيرادات الأخرى	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة
٢٠٠٠	٢١,٦	—	٧٥,٩	%٢٨,٥
٢٠٠١	٢٣,١	%٦,٩	٧٨,٣	%٢٩,٥
٢٠٠٢	٣٠	%٢٩,٩	٨٩,١	%٣٣,٧
٢٠٠٣	٢٩,٨	%٠,٧	١٠١,٩	%٢٩,٢
٢٠٠٤	٣٢,٣	%٨,٤	١١٠,٩	%٢٩,١
٢٠٠٥	٥١,١	%٥٨,٢	١٥١,٣	%٣٣,٨
٢٠٠٦	٦٢	%٢١,٣	١٨٠,٢	%٣٤,٤
٢٠٠٧	٨٢,٧	%٣٣,٤	٢٢١,٤	%٣٧,٤
٢٠٠٨	١١١,٣	%٣٤,٦	٢٨٢,٥	%٣٩,٤
٢٠٠٩	٩٣,٣	%١٦,٢	٢٦٨,١	%٣٤,٨
٢٠١٠	٧٠,٩	%٢٤	٢٦٥,٣	%٢٦,٧
٢٠١١	٨٦,١	%٢١,٤	٣٠٣,٦	%٢٨,٤
٢٠١٢	٩٤	%٩,٢	٣٥٠,٣	%٢٦,٨
٢٠١٣	١٠٠,٦	%٧	٤٥٦,٨	%٢٢
٢٠١٤	١٣٣,٨	%٣٣	٤٦٥,٢	%٢٨,٨
٢٠١٥	١٣٥,٦	%١,٣	٤٩١,٥	%٢٧,٦
٢٠١٦	١٧٩,٥	%٣٢,٤	٦٥٩,٢	%٢٧,٢
٢٠١٧	١٧٥,٦	%٢,٢	٨٠٥,٧	%٢١,٨
٢٠١٨	٢٠٣,٢	%١٥,٧	٩٤١,٩	%٢١,٦
٢٠١٩	٢٣٠,٥	%١٣,٤	٩٧٥,٤	%٢٣,٦
٢٠٢٠	٢٧١,٧	%١٧,٩	١١٠٨,٦	%٢٤,٥
المجموع	٢٢١٨,٧	٣٠٠,٩	٨٣٨٣,١	٦٠٩

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا علي السلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

الجدول (١٣): تطور إيرادات الباب الثاني: متحصلات المنح في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠).

(الأرقام بالمليار جنيه وبالأسعار الجارية)

السنة	المنح	معدل نمو المنح	الإيرادات العامة	نسبة المنح من الإيرادات العامة
٢٠٠٠	٤,٣		٧٥,٩	%٥,٧
٢٠٠١	٤,٤	%٢,٣	٧٨,٣	%٥,٦
٢٠٠٢	٣,٣	%٢٥	٨٩,١	%٣,٧
٢٠٠٣	٥	%٥١,٥	١٠١,٩	%٤,٩
٢٠٠٤	٢,٨	%٤٤	١١٠,٩	%٢,٥
٢٠٠٥	٢,٤	%١٤,٣	١٥١,٣	%١,٦
٢٠٠٦	٣,٩	%٦٢,٥	١٨٠,٢	%٢,٢
٢٠٠٧	١,٥	%٦١,٥	٢٢١,٤	%٠,٧
٢٠٠٨	٨	%٤٣٣,٣	٢٨٢,٥	%٢,٨
٢٠٠٩	٤,٣	%٤٦,٣	٢٦٨,١	%١,٦
٢٠١٠	٢,٣	%٤٦,٥	٢٦٥,٣	%٠,٩
٢٠١١	١٠,١	%٣٣٩,١	٣٠٣,٦	%٣,٣
٢٠١٢	٥,٢	%٤٨,٥	٣٥٠,٣	%١,٥
٢٠١٣	٩٥,٩	%١٧٤٤,٢	٤٥٦,٨	%٢١
٢٠١٤	٢٥,٤	%٧٣,٥	٤٦٥,٢	%٥,٥
٢٠١٥	٣,٥	%٨٦,٢	٤٩١,٥	%٠,٧
٢٠١٦	١٧,٧	%٤٠٥,٧	٦٥٩,٢	%٢,٧
٢٠١٧	٢	%٨٨,٧	٨٠٥,٧	%٠,٢
٢٠١٨	٢,٦	%٣٠	٩٤١,٩	%٠,٣
٢٠١٩	٥,٣	%١٠٣,٨	٩٧٥,٤	%٠,٥
٢٠٢٠	٢,٩	%٤٥,٣	١١٠٨,٦	%٠,٣
المجموع	٢١٢,٩	٢٥٦٦,٢	٨٣٨٣,١	٦٨,٢

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا علي السلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

الجدول (١٤): تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):

(القيم بالمليار جنيه مصري وبالأسعار الجارية)

السنة	الإيرادات العامة	التفقات العامة	عجز الموازنة العامة	معدل نمو عجز الموازنة العامة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٠	٧٥,٩	١٠٣,٩	٢٨-		٣٠٨,٧	%٢١,٢	%٢٨,٩	%٧,٨
٢٠٠١	٧٨,٣	١١٥,٥	٣٧,٢-	%٣٢,٩	٣٧٨,٩	%٢٠,٧	%٣٠,٥	%٩,٨
٢٠٠٢	٨٩,١	١٢٧,٣	٣٨,٢-	%٢,٧	٤١٧,٥	%٢١,٣	%٣٠,٥	%٩,١
٢٠٠٣	١٠١,٩	١٤٥,٩	٤٤-	%١٥,٢	٤٨٥,٣	%٢١	%٣٠,١	%٩,١
٢٠٠٤	١١٠,٩	١٦١,٦	٥٠,٧-	%١٥,٢	٥٣٨,٥	%٢٠,٦	%٣٠,٠	%٩,٤
٢٠٠٥	١٥١,٣	٢٠٧,٨	٥٦,٥-	%١١,٤	٦١٧,٧	%٢٤,٥	%٣٣,٦	%٩,١
٢٠٠٦	١٨٠,٢	٢٢٢,٠	٤١,٨-	%٢٦-	٧٤٤,٨	%٢٤,٢	%٢٦,٨	%٥,٢
٢٠٠٧	٢٢١,٤	٢٨٢,٣	٦٠,٩-	%٤٥,٧	٨٩٥,٥	%٢٤,٧	%٣١,٥	%٦,٨
٢٠٠٨	٢٨٢,٥	٣٥١,٥	٦٩-	%١٣,٣	١٠٤٢,٢	%٢٧,١	%٣٣,٧	%٦,٦
٢٠٠٩	٢٦٨,١	٣٦٥,٩	٩٧,٨-	%٤١,٧	١٢٠٦,٦	%٢٢,٢	%٣٠,٣	%٨,١
٢٠١٠	٢٦٥,٣	٤٠١,٩	١٣٦,٦-	%٣٩,٧	١٣٧١,١	%١٩,٣	%٢٩,٣	%١٠
٢٠١١	٣٠٣,٦	٤٧٠,٩	١٦٧,٤-	%٢٢,٥	١٦٧٤,٧	%١٨,١	%٢٨,٤	%١٠
٢٠١٢	٣٥٠,٣	٥٨٨,٢	٢٣٧,٩-	%٤٢,١	١٨٦٠,٤	%١٨,٨	%٣١,٩	%١٢,٨
٢٠١٣	٤٥٦,٨	٧٠١,٥	٢٤٤,٧-	%٢,٩	٢١٣٠	%٢١,٤	%٣٣,٤	%١١,٥
٢٠١٤	٤٦٥,٢	٧٣٣,٤	٢٦٨,١-	%٩,٦	٢٤٤٣,٩	%١٩	%٣٠,٢	%١١
٢٠١٥	٤٩١,٥	٨١٧,٨	٣٢٦,٤-	%٢١,٧	٢٧٠٩,٤	%١٨,١	%٣٠,٢	%١٢
٢٠١٦	٦٥٩,٢	١٠٣١,٩	٣٧٢,٧-	%١٤,٢	٣٤٧٠	%١٩	%٢٩,٧	%١٠,٧
٢٠١٧	٨٠٥,٧	١٢٢٩,١	٤٢٣,٤-	%١٣,٦	٤٤٣٧,٤	%١٨,٢	%٢٧,٩	%٩,٥
٢٠١٨	٩٤١,٩	١٣٦٩,٩	٤٢٨-	%١,١	٥٣٢٢,١	%١٧,٧	%٢٦,١	%٨
٢٠١٩	٩٧٥,٤	١٤٣٤,٧	٤٥٩,٣-	%٧,٣	٥٨٢٠	%١٦,٨	%٢٤,٦	%٧,٩
٢٠٢٠	١١٠٨,٦	١٥٧٨,٨	٤٧٠,٢-	%٢,٤	٦٣٩١,٩	%١٧,٣	%٢٤,٧	%٧,٤

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا علي السلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

الجدول (١٥): تطور الدين العام الداخلي والدين الخارجي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

(القيمة بالمليار وبالأسعار الجارية)

السنة	إجمالي الدين العام المحلي بالمليار جنيه	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام المحلي للناتج المحلي الإجمالي	الدين العام الخارجي بالمليار دولار		
				إجمالي الدين	إعفاء الدين	
					الاقساط	القوائد
٢٠٠٠	٢٩٠,٨	٣٥٨,٧	٨١%	٢٦,٦	١	١,٦
٢٠٠١	٣٢٩,٨	٣٧٨,٩	٨٧%	٢٨,٧	١,٤	٠,٦
٢٠٠٢	٣٧٠,٦	٤١٧,٥	٨٨,٨%	٢٩,٤	١,٦	٠,٦
٢٠٠٣	٤٣٤,٨	٤٨٥,٣	٨٩,٦%	٢٩,٩	١,٩	٠,٦
٢٠٠٤	٥٠٤,٧	٥٣٨,٥	٩٣,٧%	٢٨,٩	٢,١	٠,٦
٢٠٠٥	٥٨٧,٤	٦١٧,٧	٩٥,١%	٢٩,٦	٢,٤	٠,٦
٢٠٠٦	٦٣١	٧٤٤,٨	٨٤,٧%	٢٩,٩	٢,٣	٠,٦
٢٠٠٧	٦٥٨,٣	٨٩٥,٥	٧٣,٥%	٣٣,٩	١,٨	٠,٨
٢٠٠٨	٧٥٥,٣	١٠٤٢,٢	٧٢,٥%	٣١,٥	٢,٤	٠,٧
٢٠٠٩	٨٨٨,٧	١٢٠٦,٦	٧٣,٧%	٣٢,٧	١,٩	٠,٧
٢٠١٠	١٠٤٤,٩	١٣٧١,١	٧٦,٢%	٣٤,٩	٢,٢	٠,٦
٢٠١١	١٢٣٨,١	١٦٧٤,٧	٧٣,٩%	٣٤,٤	٢,٢	٠,٧
٢٠١٢	١٥٢٧,٤	١٨٦٠,٤	٨٢,١%	٤٣,٢	٢,٤	٠,٦
٢٠١٣	١٨١٦,٦	٢١٣٠	٨٥,٣%	٤٦,١	٢,٥	٠,٧
٢٠١٤	٢١١٦,٣	٢٤٤٣,٩	٨٦,٦%	٤٨,١	٤,٩	٠,٧
٢٠١٥	٢٦٢٠,٧	٢٧٠٩,٤	٩٦,٧%	٥٥,٨	٤,٢	٠,٨
٢٠١٦	٣١٦٠,٩	٣٤٧٠	٩١,١%	٧٩	٦,١	١,٢
٢٠١٧	٣٦٩٦,٤	٤٤٣٧,٤	٨٣,٣%	٩٢,٦	١١	٢,٢
٢٠١٨	٤٢٨٢,١	٥٣٢٢,١	٨٠,٥%	١٠٨,٧	١٠,٢	٣,٣
٢٠١٩	٤٧٤٢,١	٥٨٢٠	٨١,٥%	١٢٣,٥	١٣,٢	٤
٢٠٢٠	٥٦٣٢,٧	٦٨٤٤,١	٨٢,٣%	١٣٧,٩	-	-
المجموع	٣١٦٩٦,٩	٤٤٧٦٨,٨				

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا علي البيانات الواردة بالتقرير السنوي والسلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، سنوات مختلفة.

الجدول (١٦): تطور هيكل الدين العام الداخلي في مصر للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

(الارقام بالمليار جنية مصري)

السنة	إجمالي الدين العام المحلي	صافي الدين المحلي الحكومي		صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية		صافي مديونية بنك الاستثمار القومي	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
٢٠٠٠	٢٩٠,٨	١٩٤,٧	٦٧	٤١,٧	١٤,٣	٥٤,٤	١٨,٧
٢٠٠١	٣٢٩,٨	٢٢١,٢	٦٧,١	٤١,١	١٢,٥	٦٧,٤	٢٠,٤
٢٠٠٢	٣٧٠,٦	٢٥٢,٢	٦٨,١	٣٩,٢	١٠,٦	٦٩,٢	٢١,٤
٢٠٠٣	٤٣٤,٨	٢٩٢,٧	٦٧,٣	٤٠,١	٩,٢	١٠,٢	٢٣,٥
٢٠٠٤	٥٠٤,٧	٣٤٩,١	٦٩,٢	٤٧,٢	٩,٤	١٠٨,٤	٢١,٥
٢٠٠٥	٥٨٧,٤	٣٨٧,٧	٦٦	٤٧,٤	٨,١	١٥٢,٣	٢٥,٩
٢٠٠٦	٦٣١	٤٧٨,٢	٧٥,٨	٤٤,٦	٧,١	١٠٨,٢	١٧,١
٢٠٠٧	٦٥٨,٣	٤٧٨,٧	٧٢,٧	٥٠,١	٧,٦	١٢٩,٥	١٩,٧
٢٠٠٨	٧٥٥,٣	٥٦٢,٣	٧٤,٤	٥٢,٣	٦,٩	١٤٠,٧	١٨,٦
٢٠٠٩	٨٨٨,٧	٦٦٣,٨	٧٤,٧	٦٧,٨	٧,٦	١٥٧	١٧,٧
٢٠١٠	١٠٤٤,٩	٨٠٨,١	٧٧,٣	٦٦,٣	٦,٣	١٧٠,٥	١٦,٣
٢٠١١	١٢٣٨,١	٩٩٠,٥	٨٠	٦٣,١	٥,١	١٨٤,٥	١٤,٩
٢٠١٢	١٥٢٧,٤	١٢٦١,١	٨٢,٦	٦٣,٣	٤,١	٢٠٣	١٣,٣
٢٠١٣	١٨١٦,٦	١٥٣٨,٥	٨٤,٧	٥٨,٤	٣,٢	٢١٩,٧	١٢,١
٢٠١٤	٢١١٦,٣	١٨٧١,٣	٨٨,٤	١١,٣	٠,٥	٢٣٣,٧	١١
٢٠١٥	٢٦٢٠,٧	٢٢٨٥,٦	٨٧,٢	١٠٣,٧	٤	٢٣١,٤	٨,٨
٢٠١٦	٣١٦٠,٩	٢٦٨٥,٩	٨٥	٢٢٢,٣	٧	٢٥٢,٧	٨
٢٠١٧	٣٦٩٦,٤	٣١٢١,٨	٨٤,٥	٢١٧,٦	٨,٦	٢٥٧	٧
٢٠١٨	٤٢٨٢,١	٣٧٣٠,٨	٨٧,١	٢٨٢,٩	٦,٦	٢٦٨,٤	٦,٣
٢٠١٩	٤٧٤٢,١	٤١٦٣,٦	٨٧,٨	٢٨٦,٤	٦	٢٩٢,١	٦,٢
المجموع	٣١٦٩٦,٩	٢٦٣٣٧,٨		١٩٤٦,٨		٣٤١٢,٣	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا علي البيانات الواردة بالتقرير السنوي والسلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، سنوات مختلفة.

الجدول (١٧): تطور الصادرات السلعية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٠):

(القيم بالمليار دولار وبالأسعار الجارية)

السنة	الصادرات السلعية	معدل نمو الصادرات السلعية	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي
٢٠٠٠	٦,٩	—	٩٦,٧	٧,١٤
٢٠٠١	٧,١	%٢,٩	٨٥,١	٨,٣٤
٢٠٠٢	٨,٢	%١٥,٥	٨٠,٣	١٠,٢١
٢٠٠٣	١٠,٥	%٢٨	٧٨,٨	١٣,٣٢
٢٠٠٤	١٣,٨	%٣١,٤	٨٩,٦	١٥,٤٠
٢٠٠٥	١٨,٥	%٣٤,١	١٠٧,٤	١٧,٢٣
٢٠٠٦	٢٢	%١٨,٩	١٣٠,٤	١٦,٨٧
٢٠٠٧	٢٩,٤	%٣٣,٦	١٦٢,٨	١٨,٠٦
٢٠٠٨	٢٥,٢	%١٤,٣ _	١٨٩,١	١٣,٣٣
٢٠٠٩	٢٣,٩	%٥,٢ _	٢١٨,٩	١٠,٩٢
٢٠١٠	٢٧	%١٣	٢٣٦,٠	١١,٤٤
٢٠١١	٢٥,١	%٧ _	٢٧٩,١	٨,٩٩
٢٠١٢	٢٧	%٧,٦	٢٨٨,٤	٩,٣٦
٢٠١٣	٢٦	%٣,٧ _	٣٠٥,٦	٨,٥١
٢٠١٤	٢٢,٢	%١٤,٦ _	٣٢٩,٤	٦,٧٤
٢٠١٥	١٨,٧	%١٥,٨ _	٣٣٢,٤	٥,٦٣
٢٠١٦	٢١,٧	%١٦	٢٣٥,٧	٩,٢١
٢٠١٧	٢٥,٨	%١٨,٩	٢٤٩,٧	١٠,٣٣
٢٠١٨	٢٨,٥	%١٠,٥	٣٠٣,١	٩,٤٠
٢٠١٩	٢٦,٤	%٧,٤ _	٣٦٣,١	٧,٢٧
٢٠٢٠	٢٥,٣	%٤,٢ _	٤٣٥,٩	٥,٨٠
المجموع	٤٣٩,٢	%١٥٨,٢		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي البنك المركزي المصري - السلاسل الزمنية، والتقارير السنوي، اعداد مختلفة. وتم الحصول علي الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية من قاعدة بيانات البنك الدولي.

- <http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx>

الجدول (١٨): التصنيف السلعي للصادرات المصرية حسب درجة التصنيع خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٢٠).

(الارقام بالمليار دولار)

السنة	اجمالي الصادرات	الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها	المواد الخام	السلع نصف مصنعة	السلع تامة الصنع	اصناف متنوعة (تجارة المناطق الحرة)
٢٠٠١	٧,١	٧,٤	٠,٣	٠,٤	٢,٩	١,١
٢٠٠٢	٨,٢	٣,٢	٠,٥	٠,٧	٣	٠,٨
٢٠٠٣	١٠,٥	٤	٠,٧	٠,٨	٤	١
٢٠٠٤	١٣,٨	٥,٥	٠,٧	٠,٨	٥,٣	١,٥
٢٠٠٥	١٨,٥	١٠,٤	٠,٧	١,٢	٥,٢	١
٢٠٠٦	٢٢	١٠,٣	٠,٧	١,٩	٧,٥	١,٥
٢٠٠٧	٢٩,٤	١٤,٨	١,١	١,٨	١٠,٩	٠,٧
٢٠٠٨	٢٥,٢	١١,٤	٠,٩	١,٩	١٠,٦	٠,٤
٢٠٠٩	٢٣,٩	١٠,٦	١,٣	١,٦	١٠,١	٠,٣
٢٠١٠	٢٧	١٢,٦	١,٤	٢,١	١٠,٩	٠,٠٠٤
٢٠١١	٢٥,١	١١,٦	١,٣	١,٩	١٠,٤	٠,٠٠٦
٢٠١٢	٢٧	١٣,٧	١,٣	٢	١٠,٥	٠,٠٠٤
٢٠١٣	٢٦	١٢,٥	١,٥	٢,٢	٩,٨	٠,٠٠٥
٢٠١٤	٢٢,٢	٩	١,٧	١,٩	٩,٥	٠,٠٠٤
٢٠١٥	١٨,٧	٥,٨	١,٨	١,٧	٩,٤	٠,٠٠٣
٢٠١٦	٢١,٧	٦,٨	١,٩	٤	٩	٠,٠٠٦
٢٠١٧	٢٥,٨	٨,٩	٢,٢	٤,٣	١٠,٤	٠,٠٠٩
٢٠١٨	٢٨,٥	١١,٨	٢,٤	٣,٧	١٠,٦	٠,٠٠٩
٢٠١٩	٢٦,٤	٨,٥	٢,٧	٥,٢	٩,٨	٠,٠٠١
المجموع	٤٠٧	١٧٣,٣	٢٤,٩	٤٠,١	١٥٩,٨	٨,٣٥

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري _ السلاسل الزمنية، التقرير السنوي للبنك المركزي، لسنوات الدراسة.

الجدول (١٩): التوزيع الجغرافي للمصادر المصرية خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٢٠).

(الارقام بالمليار دولار)

المنطقة	اجمالي الصادرات	الاتحاد الاوروبي	الدول الاوروبية الأخرى	روسيا الاتحادية ودول الكومنولث	الولايات المتحدة الأمريكية	الدول العربية	الدول الآسيوية	الدول الأفريقية	أستراليا	دول ومناطق أخرى
٢٠٠١	٧,١	٢,١	٠,٤	٠,٠٤	٢,٧	٠,٩	٠,٨	٠,٠٦	٠,٠١	٠,١
٢٠٠٢	٨,٢	٢,٨	٠,٤	٠,٠٣	٣,١	٠,٩	٠,٨	٠,٠٦	٠,٠١	٠,٠٧
٢٠٠٣	١٠,٥	٣,٤	٠,٦	٠,٠٦	٣,٧	١,٣	١,١	٠,٢	٠,٠٢	٠,٠٧
٢٠٠٤	١٣,٨	٥,١	٠,٨	٠,٠٦	٤,٦	١,٦	١,٤	٠,٢	٠,٠١	٠,١
٢٠٠٥	١٨,٥	٦,٩	٠,٩	٠,٠٧	٥,٦	٢,١	٢,١	٠,٣	٠,٠٢	٠,٣
٢٠٠٦	٢٢	٧,٤	١	٠,٢	٦,٨	٢,٧	٢,٩	٠,٣	٠,٠٦	٠,٤
٢٠٠٧	٢٩,٤	٩,٨	١,٣	٠,٢	٩,٣	٣,٢	٤,٤	٠,٨	٠,٠٢	٠,٤
٢٠٠٨	٢٥,٢	٨,٥	٠,٩	٠,٢	٦,٤	٣,٩	٣,١	٠,٦	٠,٠١	١,٥
٢٠٠٩	٢٣,٩	٨,٥	١,١	٠,١	٤,٤	٤,٨	٣,٤	٠,٤	٠,٠٢	١,٢
٢٠١٠	٢٧	١١,٤	١,٧	٠,٢	٣,٦	٤,٩	٤	٠,٥	٠,٠١	٠,٦
٢٠١١	٢٥,١	٩,١	١,٤	٠,١	٣,٤	٥,٣	٤,٦	٠,٥	٠,٠٢	٠,٦
٢٠١٢	٢٧	٨,٩	١,٨	٠,٢	٣,٨	٥,٢	٤,٩	٠,٤	٠,٠٢	١,٩
٢٠١٣	٢٦	١٠,١	١,٤	٠,٢	٢,٥	٥,٥	٣,٥	٠,٥	٠,٠٢	٢,٤
٢٠١٤	٢٢,٢	٧,٥	١,٣	٠,٥	٢,٢	٥,٥	٣,١	٠,٥	٠,٠٣	١,٦
٢٠١٥	١٨,٧	٦	١,٣	٠,٢	١,٣	٥,٧	٢,١	٠,٥	٠,٠٢	١,٥
٢٠١٦	٢١,٧	٧	١,٧	٠,٢	١,٨	٦,٤	١,٧	٠,٥	٠,٠٤	٢,٣
٢٠١٧	٢٥,٨	٩	٢,١	٠,٣	٢,١	٦	٢,٧	٠,٧	٠,٠٣	٢,٩
٢٠١٨	٢٨,٥	١٠,٢	٢,١	٠,٢	٢,٩	٦,١	٣,٤	٠,٦	٠,٠٣	٢,٩
٢٠١٩	٢٦,٤	٨,٢	٢	٠,٣	٢,٤	٦,٨	٣,٣	٠,٥	٠,٠٣	٢,٩
المجموع	٤٠٧	١٤٢	٢٤,٢	٣,٣٦	٧٢,٦	٧٨,٨	٥٣,٣	٨,١٢	٠,٤٣	٢٣,٧

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري _ السلاسل الزمنية، التقرير السنوي للبنك المركزي، لسنوات الدراسة.

الجدول (٢٠): الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للمصادر المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

التوزيع الجغرافي	نسبة من إجمالي الصادرات
الاتحاد الاوروبي	%٣٤,٩
الدول العربية	%١٩,٥
الولايات المتحدة الأمريكية	%١٧,٨
الدول الآسيوية	%١٣,٢
الدول الاوروبية الأخرى	%٥,٩
الدول الافريقية	%٢
روسيا الاتحادية ودول الكومنولث	%٠,٨
أستراليا	%٠,١
دول ومناطق أخرى	%٥,٨

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات الجدول السابق (١٩) بالملحق.

الجدول (٢١): تطور الواردات السلعية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):

(القيم بالمليار دولار وبالأسعار الجارية)

السنة	الواردات السلعية	معدل نمو الواردات	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	نسبة الواردات من الناتج المحلي الاجمالي
٢٠٠٠	١٣,٨	—	٩٦,٧	١٤,٢٧
٢٠٠١	١٤,٦	%٥,٨	٨٥,١	١٧,١٦
٢٠٠٢	١٤,٨	%١,٤	٨٠,٣	١٨,٤٣
٢٠٠٣	١٨,٣	%٢٣,٦	٧٨,٨	٢٣,٢٢
٢٠٠٤	٢٤,٢	%٣٢,٢	٨٩,٦	٢٧,٠١
٢٠٠٥	٣٠,٤	%٢٥,٦	١٠٧,٤	٢٨,٣١
٢٠٠٦	٣٨,٣	%٢٦	١٣٠,٤	٢٩,٣٧
٢٠٠٧	٥٢,٨	%٣٧,٩	١٦٢,٨	٣٢,٤٣
٢٠٠٨	٥٠,٣	%٤,٧-	١٨٩,١	٢٦,٦٠
٢٠٠٩	٤٩	%٢,٦-	٢١٨,٩	٢٢,٣٨
٢٠١٠	٥٤,١	%١٠,٤	٢٣٦,٠	٢٢,٩٢
٢٠١١	٥٩,٢	%٩,٤	٢٧٩,١	٢١,٢١
٢٠١٢	٥٧,٧	%٢,٥-	٢٨٨,٤	٢٠,٠٠
٢٠١٣	٦٠,٢	%٤,٣	٣٠٥,٦	١٩,٧٠
٢٠١٤	٦١,٣	%١,٨	٣٢٩,٤	١٨,٦١
٢٠١٥	٥٧,٤	%٦,٤-	٣٣٢,٤	١٧,٢٧
٢٠١٦	٥٩	%٢,٨	٢٣٥,٧	٢٥,٠٣
٢٠١٧	٦٣,١	%٦,٩	٢٤٩,٧	٢٥,٢٧
٢٠١٨	٦٦,٥	%٥,٤	٣٠٣,١	٢١,٩٤
٢٠١٩	٦٢,٨	%٥,٦-	٣٦٣,١	١٧,٣٠
٢٠٢٠	٦٣,٥	%١,١	٤٣٥,٩	١٤,٥٧
المجموع	٩٧١,٣	١٧٢,٨		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي البنك المركزي المصري _ السلاسل الزمنية، التقرير السنوي للبنك المركزي، اعداد مختلفة.

الجدول (٢٢): التصنيف السلعي للواردات المصرية خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٢٠).

(الارقام بالمليار دولار)

السنة	اجمالي الواردات	الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها	المواد الخام	السلع الوسيطة	السلع الاستثمارية	السلع الاستهلاكية المعمرة	السلع الاستهلاكية غير المعمرة	الواردات غير الموزعة
٢٠٠١	١٤,٦	٠,٧	٣,٢	٣,٧	٣	٠,٧	٢	١,٣
٢٠٠٢	١٤,٨	١	٢,٧	٤,٣	٣,٢	٠,٨	١,٨	١
٢٠٠٣	١٨,٣	١,٥	٣,٢	٥,٢	٣,٥	٠,٩	٢,١	١,٩
٢٠٠٤	٢٤,٢	٢,٤	٤,٣	٦,٨	٤,٩	١,١	٢,٢	٢,٥
٢٠٠٥	٣٠,٤	٢,٦	٥,٢	٩,٢	٧,١	١	٢,٥	٢,٨
٢٠٠٦	٣٨,٣	٢,٨	٥,٦	١١,٤	٩	١,٣	٣,٩	٤,٢
٢٠٠٧	٥٢,٨	٤,٩	٩,٧	١٦,٨	١٠,٤	٢,٤	٦,١	٢,٤
٢٠٠٨	٥٠,٣	٤,٩	٦,٥	١٦,٧	١٠,٣	٢	٧,٦	٢,٥
٢٠٠٩	٤٩	٣,٨	٥,٥	١٦,٣	١٠	٣,٣	٨,٩	١,١
٢٠١٠	٥٤,١	٧,٦	٧,٨	١٥,٨	١٠,٤	٢,٩	٩,٤	٠,٣
٢٠١١	٥٩,٢	٩,٩	٨,١	١٦,٩	٩,٦	٣	١٠,٧	١
٢٠١٢	٥٧,٧	٩,٥	٨,٣	١٦	٩,٨	٣,٢	٩,٧	١,١
٢٠١٣	٦٠,٢	١١,٤	٨	١٧,٩	٨,٨	٣,٦	٩,٧	٠,٨
٢٠١٤	٦١,٣	١٠,٢	٨,٥	١٦,٥	١٠,٤	٤,٤	١٠	١,٤
٢٠١٥	٥٧,٤	٨,٦	٦,١	١٤,٧	١٢	٣,٤	٩,٨	٢,٨
٢٠١٦	٥٩	١٢,٤	٦,٢	١٥,٧	٨,٨	٢,٨	٩,٩	٣,٢
٢٠١٧	٦٣,١	١٣	٥,٩	١٩,٨	٨,٩	٢,٨	١٠,٢	٢,٥
٢٠١٨	٦٦,٥	١٢,١	٦,١	٢٠,٩	١٠,٦	٣,٨	١١,٢	١,٨
٢٠١٩	٦٢,٨	٩,٣	٦,٨	١٩,٧	٩,١	٤,٩	١١,٩	١,١
المجموع ع	٨٩٤	١٢٨,٦	١١٧,٧	٢٦٤,٣	١٥٩,٨	٤٨,٣	١٣٩,٦	٣٥,٨

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري _ السلاسل الزمنية، التقرير السنوي للبنك المركزي، لسنوات الدراسة.

الجدول (٢٣): التوزيع الجغرافي للواردات المصرية خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٢٠).

(الارقام بالمليار دولار)

السنة	اجمالي الواردات	الاتحاد الاوروبي	الدول الاوروبية الأخرى	روسيا الاتحادية ودول الكومنولث	الولايات المتحدة الأمريكية	الدول العربية	الدول الاسيوية	الدول الافريقية	استراليا	دول ومناطق اخرى
٢٠٠١	١٤,٦	٥,٢	١,٣	٠,٢	٣,٧	٠,٨	٢,١	٠,١	—	١
٢٠٠٢	١٤,٨	٥,١	١,٤	٠,٣	٣,٧	٠,٩	٢,٢	٠,١	—	١,١
٢٠٠٣	١٨,٣	٥,٩	١,٥	٠,٢	٤,٣	١,٤	٢,٧	٠,١	٠,٣	١,٩
٢٠٠٤	٢٤,٢	٧,٨	٢	٠,٦	٥,٢	٢,١	٣,٦	٠,٢	٠,١	٢,٦
٢٠٠٥	٣٠,٤	١١,٣	٢,٣	٠,٧	٥,٧	٢,٧	٤,٤	٠,٢	٠,٣	٢,٧
٢٠٠٦	٣٨,٣	١٣	٣,٢	٠,٧	٨,٣	٣,٢	٦	٠,٣	٠,١	٣,٥
٢٠٠٧	٥٢,٨	١٨	٤,١	١,٧	٩,٨	٥,٥	٩,٩	٠,٤	٠,٢	٣,١
٢٠٠٨	٥٠,٣	١٨,٨	٥,٤	١,٦	٧,٥	٤,٨	٩,٥	٠,٤	٠,٢	٢,١
٢٠٠٩	٤٩	١٧,٩	٦	١,٤	٥,٣	٥,٤	١٠,٥	٠,٦	٠,٢	١,٧
٢٠١٠	٥٤,١	١٨,٧	٤,٧	١,١	٥,٨	٨,٧	١٠,٩	٠,٦	٠,٤	٣,٢
٢٠١١	٥٩,٢	١٩,٣	٦,١	٢,٦	٤,٨	١٠,٢	١١,٧	٠,٥	٠,٤	٣,٦
٢٠١٢	٥٧,٧	١٧,٧	٥,١	٢	٤	١٠,٩	١١,٩	٠,٦	٠,٤	٥,١
٢٠١٣	٦٠,٢	١٦,٢	٤,٣	٢,٦	٤,٢	١٦,٧	١٢,٢	٠,٥	٠,٣	٣,٣
٢٠١٤	٦١,٣	١٧,٨	٤,٥	٣	٣,٩	١٣,٦	١٣,٣	٠,٦	٠,٤	٤,٣
٢٠١٥	٥٧,٤	١٧,٤	٤,١	٣,٩	٢,٦	١٠,٤	١١,٤	٠,٧	٠,٣	٦,٥
٢٠١٦	٥٩	١٥,٩	٤,٢	٤,٣	٢,٩	١١	١٠,٧	٠,٨	٠,٢	٩
٢٠١٧	٦٣,١	١٦,٧	٤,٣	٤,٨	٢,٩	١٢,٤	١٢,٦	٠,٧	٠,٣	٨,٥
٢٠١٨	٦٦,٥	١٧,٨	٥,٣	٦	٣,٤	١٢,٩	١٤,٤	٠,٥	٠,٤	٥,٩
٢٠١٩	٦٢,٨	١٧,٩	٤,٧	٤,٤	٣,٢	١٢,٦	١٤,٥	٠,٤	٠,٣	٤,٨
المجموع ع	٨٩٤	٢٧٨,٥	٧٤,٥	٤٢,١	٩١,٢	١٤٦,٢	١٧٤,٥	٨,٣	٤,٨	٧٣,٩

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري _ السلاسل الزمنية، التقرير السنوي للبنك المركزي، لسنوات الدراسة.

الجدول (٢٤): الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للواردات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)

التوزيع الجغرافي	نسبة من اجمالي الواردات
الاتحاد الاوروبي	٣١,٢
الدول الاسيوية	١٩,٥
الدول العربية	١٦,٤
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠,٢
الدول الاوروبية الأخرى	٨,٣
روسيا الاتحادية ودول الكومنولث	٤,٧
الدول الافريقية	٠,٩
استراليا	٠,٥
دول ومناطق اخرى	٨,٣

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات الجدول (٢٣) بالملحق.

الجدول (٢٥): تطور عجز الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ _ ٢٠٢٠).

(القيمة بالمليار دولار و بالأسعار الجارية)

السنة	الواردات السلعية	معدل نمو الواردات السلعية	الصادرات السلعية	معدل نمو الصادرات السلعية	عجز الميزان التجاري	معدل نمو عجز الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية
٢٠٠٠	١٣,٨	—	٦,٩	—	٦,٩	—	%٥٠
٢٠٠١	١٤,٦	%٥,٨	٧,١	%٢,٩	٧,٥	%٨,٧	%٤٨,٦
٢٠٠٢	١٤,٨	%١,٤	٨,٢	%١٥,٥	٦,٦	%١٢	%٥٥,٤
٢٠٠٣	١٨,٣	%٢٣,٦	١٠,٥	%٢٨	٧,٨	%١٨,٢	%٥٧,٤
٢٠٠٤	٢٤,٢	%٣٢,٢	١٣,٨	%٣١,٤	١٠,٤	%٣٣,٣	%٥٧
٢٠٠٥	٣٠,٤	%٢٥,٦	١٨,٥	%٣٤,١	١١,٩	%١٤,٤	%٦٠,٩
٢٠٠٦	٣٨,٣	%٢٦	٢٢	%١٨,٩	١٦,٣	%٣٧	%٥٧,٤
٢٠٠٧	٥٢,٨	%٣٧,٩	٢٩,٤	%٣٣,٦	٢٣,٤	%٤٣,٦	%٥٥,٧
٢٠٠٨	٥٠,٣	%٤,٧	٢٥,٢	%١٤,٣	٢٥,١	%٧,٣	%٥٠,١
٢٠٠٩	٤٩	%٢,٦	٢٣,٩	%٥,٢	٢٥,١	%٠,٠	%٤٨,٨
٢٠١٠	٥٤,١	%١٠,٤	٢٧	%١٣	٢٧,١	%٧,٩	%٤٩,٩
٢٠١١	٥٩,٢	%٩,٤	٢٥,١	%٧	٣٤,١	%٢٥,٨	%٤٢,٤
٢٠١٢	٥٧,٧	%٢,٥	٢٧	%٧,٦	٣٠,٧	%١٠	%٤٦,٨
٢٠١٣	٦٠,٢	%٤,٣	٢٦	%٣,٧	٣٤,٢	%١١,٤	%٤٣,٢
٢٠١٤	٦١,٣	%١,٨	٢٢,٢	%١٤,٦	٣٩,١	%١٤,٣	%٣٦,٢
٢٠١٥	٥٧,٤	%٦,٤	١٨,٧	%١٥,٨	٣٨,٧	%١	%٣٢,٦
٢٠١٦	٥٩	%٢,٨	٢١,٧	%١٦	٣٧,٣	%٣,٦	%٣٦,٨
٢٠١٧	٦٣,١	%٦,٩	٢٥,٨	%١٨,٩	٣٧,٣	%٠,٠	%٤٠,٩
٢٠١٨	٦٦,٥	%٥,٤	٢٨,٥	%١٠,٥	٣٨	%١,٩	%٤٢,٩
٢٠١٩	٦٢,٨	%٥,٦	٢٦,٤	%٧,٤	٣٦,٤	%٤,٢	%٤٢
٢٠٢٠	٦٣,٥	%١,١	٢٥,٣	%٤,٢	٣٨,٢	%٤,٩	%٣٩,٨
المجموع	٩٧١,٣	%١٧٢,٨	٤٣٩,٢	%١٥٨,٢	٥٣٢,١	%١٩٧,٩	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

الجدول (٢٦): تطور سعر الصرف والاحتياطات الدولية وسعر الفائدة الحقيقي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠).

السنة	عجز الميزان التجاري	سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي	صافي الاحتياطات الدولية	سعر الفائدة الحقيقي (% سنويا)
٢٠٠٠	٦,٩	٣,٩٧	١٥,٢	%٨,٩٢
٢٠٠١	٧,٥	٤,٥٠	١٤,١	%١١,٢١
٢٠٠٢	٦,٦	٦,٠٣	١٤,٨	%١٠,٣٠
٢٠٠٣	٧,٨	٦,١٩	١٤,٨	%٦,٣٣
٢٠٠٤	١٠,٤	٥,٧٨	١٩,٣	%١,٥٣
٢٠٠٥	١١,٩	٥,٧٦	٢٢,٩	%٦,٥٢
٢٠٠٦	١٦,٣	٥,٦٩	٢٨,٦	%٤,٨٨
٢٠٠٧	٢٣,٤	٥,٣٣	٣٤,٦	%٠,٠٨
٢٠٠٨	٢٥,١	٥,٥٩	٣١,٣	%٠,١١
٢٠٠٩	٢٥,١	٥,٦٩	٣٥,٢	%٠,٧١
٢٠١٠	٢٧,١	٥,٩٧	٢٦,٦	%٠,٨٢
٢٠١١	٣٤,١	٦,٠٦	١٥,٥	%٠,٥٦
٢٠١٢	٣٠,٧	٧,٠١	١٤,٩	%٦,٢٦
٢٠١٣	٣٤,٢	٧,١٤	١٦,٧	%٣,٢٩
٢٠١٤	٣٩,١	٧,٥٣	٢٠,١	%٠,٤١
٢٠١٥	٣٨,٧	٨,٧٨	١٧,٥	%١,٥٤
٢٠١٦	٣٧,٣	١٨,٠٩	٣١,٣	%٦,٩٢
٢٠١٧	٣٧,٣	١٧,٨٩	٤٤,٣	%٣,٨٧
٢٠١٨	٣٨	١٦,٧١	٤٤,٥	%٢,٥٦
٢٠١٩	٣٦,٤	١٦,٠٤	٣٨,٢	%٢,٢٠
٢٠٢٠	٣٨,٢	١٥,٧	٤٠,٦	%٥,٤٧

المصدر: تم الحصول علي سعر الصرف، وصافي الاحتياطات الدولية من بيانات البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.
سعر الفائدة: سعر الفائدة الحقيقي السنوي، تم الحصول عليه من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي .

<http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx>

الجدول (٢٧): تطور معدل التضخم في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠).

السنة	معدل التضخم % Inflation Rate
٢٠٠٠	%٢,٤
٢٠٠١	%٢,٤
٢٠٠٢	%٣,١
٢٠٠٣	%١٠,٤
٢٠٠٤	%١١,٤
٢٠٠٥	%٤,٢
٢٠٠٦	%١٠,٩
٢٠٠٧	%١١,٧
٢٠٠٨	%١٦,٢
٢٠٠٩	%١١,٧
٢٠١٠	%١١
٢٠١١	%٨,٦
٢٠١٢	%٦,٩
٢٠١٣	%١٠,١
٢٠١٤	%١١
٢٠١٥	%١٠,٢
٢٠١٦	%٢٣,٥
٢٠١٧	%٢٠,٩
٢٠١٨	%١٣,٩
٢٠١٩	%٥,٧
٢٠٢٠	%٤,٥

معدل التضخم: وفقا للأرقام القياسية العامة لأسعار المستهلكين حضر الجمهورية، تم الحصول عليه من الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، اصدار يوليو ٢٠٢١، ص ٧٨.

الجدول (٢٨): أثر تعويم الجنيه المصري علي عجز الموازنة العامة للدولة.

(القيم المطلقة بالمليار جنيه)

عجز الموازنة	٢٠٠١ / ٢٠٠٢	٢٠٠٢ / ٢٠٠٣	مقدار التخفيض في فترة التعويم الاولى	٢٠١٥ / ٢٠١٦	٢٠١٦ / ٢٠١٧	مقدار التخفيض في فترة التعويم الثانية
العجز النقدي للموازنة	٣٧,٢-	٣٨,٢-	١	٣٢٦,٤-	٣٧٢,٧-	٤٦,٣
عجز الموازنة كنسبة من الناتج	%٩,٨	%٩,١	%٠,٧-	%١٢	%١٠,٧	%١,٣-
معدل نمو عجز الموازنة	%٣٢,٩	%٢,٧	%٣٠,٢-	%٢١,٧	%١٤,٢	%٧,٥-
التقنيات العامة	١١٥,٥	١٢٧,٣	١١,٨	٨١٧,٨	١٠٣١,٩	٢١٤,١
التقنيات كنسبة من الناتج	%٣٠,٥	%٣٠,٥	%٠	%٣٠,٢	%٢٩,٧	%٠,٥-
الايرادات العامة	٧٨,٣	٨٩,١	١٠,٨	٤٩١,٥	٦٥٩,٢	١٦٧,٧
الايرادات كنسبة من الناتج	%٢٠,٧	%٢١,٣	%٠,٦	%١٨,١	%١٩	%٠,٩

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة.

الجدول (٢٩): أثر تعويم الجنيه المصري علي عجز الميزان التجاري للدولة.

(القيم المطلقة بالمليار جنيه)

عجز الميزان التجاري	٢٠٠١ / ٢٠٠٢	٢٠٠٢ / ٢٠٠٣	مقدار التخفيض في فترة التعويم الاولى	٢٠١٥ / ٢٠١٦	٢٠١٦ / ٢٠١٧	مقدار التخفيض في فترة التعويم الثانية
عجز الميزان التجاري	٣٤,٢-	٣٥,٤-	١,٢	٤٠٠,٦-	٤٧٨,٠-	٧٧,٤
معدل نمو عجز الميزان التجاري	%٦,٢١	%٣,٥١	%٢,٧-	%٢٢,٠٦	%١٩,٣٢	%٢,٧٤-
العجز التجاري كنسبة من الناتج	%٩,٠-	%٨,٥-	%٠,٥-	%١٤,٨٥	%١٣,٨	%١,٠٥-
الواردات السلعية	٥٠,٧	٥٦,٥	٥,٨	٥٦٨,٩	٧٠٨,٣	١٣٩,٤
الواردات كنسبة من الناتج	%١٣,٣٨	%١٣,٥٣	%٠,١٥	%٢١	%٢٠,٤١	%٠,٦-
الصادرات السلعية	١٦,٥	٢١,١	٤,٦	١٦٨,٣	٢٣٠,٣	٦٢
الصادرات كنسبة من الناتج	%٤,٣٥	%٥,٠٥	%٠,٧	%٦,٢١	%٦,٦٤	%٠,٤٣

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء، الاصدار السنوي من الكتاب الاحصائي، النشرة السنوية للتجارة الخارجية.

الجدول (٣٠): أثر قرار تعويم الجنيه المصري علي متوسط حجم التوزيع الإقليمي للصادرات بين مصر ودول العالم.

القيمة بالمليار دولار

عجز الميزان التجاري	٢٠٠١/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠٣	مقدار التغير في فترة التعويم الاولى	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	مقدار التغير في فترة التعويم الثانية
الاتحاد الاوروبي	٢,١	٢,٨	٠,٧	٦	٧	١
الدول الاوروبية الأخرى	٠,٤	٠,٤	٠	١,٣	١,٧	٠,٤
روسيا الاتحادية ودول الكومنولث	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٢	٠,٢	٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢,٧	٣,١	٠,٤	١,٣	١,٨	٠,٥
الدول العربية	٠,٩	٠,٩	٠	٥,٧	٦,٤	٠,٧
الدول الآسيوية	٠,٨	٠,٨	٠	٢,١	١,٧	٠,٤-
الدول الأفريقية	٠,٠٦	٠,٠٦	٠	٠,٥	٠,٥	٠
استراليا	٠,٠١	٠,٠١	٠	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٢
دول ومناطق أخرى	٠,١	٠,٠٧	٠,٠٣-	١,٥	٢,٣	٠,٨

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، اعداد متفرقة.

الجدول (٣١): أثر قرار تعويم الجنيه المصري علي متوسط حجم التوزيع الإقليمي للواردات بين مصر ودول العالم.

القيمة بالمليار دولار

عجز الميزان التجاري	٢٠٠١/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠٣	مقدار التغير في فترة التعويم الاولى	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	مقدار التغير في فترة التعويم الثانية
الاتحاد الاوروبي	٥,٢	٥,١	٠,١-	١٧,٤	١٥,٩	١,٥-
الدول الاوروبية الأخرى	١,٣	١,٤	٠,١	٤,١	٤,٢	٠,١
روسيا الاتحادية ودول الكومنولث	٠,٢	٠,٣	٠,١	٣,٩	٤,٣	٠,٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٣,٧	٣,٧	٠	٢,٦	٢,٩	٠,٣
الدول العربية	٠,٨	٠,٩	٠,١	١٠,٤	١١	٠,٦
الدول الآسيوية	٢,١	٢,٢	٠,١	١١,٤	١٠,٧	٠,٧-
الدول الأفريقية	٠,١	٠,١	٠	٠,٧	٠,٨	٠,١
استراليا	—	—	—	٠,٣	٠,٢	٠,١-
دول ومناطق أخرى	١	١,١	٠,١	٦,٥	٩	٢,٥

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، اعداد متفرقة.

الجدول (٣٢): أثر قرار تعويم الجنيه المصري علي متوسط حجم التوزيع السلعي للصادرات المصرية.

القيمة بالمليار دولار

عجز الميزان التجاري	٢٠٠١/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠٣	مقدار التغير في فترة التعويم الاولى	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	مقدار التغير في فترة التعويم الثانية	مؤشر النمو او الانخفاض بين الفترتين
الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها	٢,٤	٣,٢	٠,٨	٥,٨	٦,٨	١	١,٢٥
المواد الخام	٠,٢	٠,٥	٠,٣	١,٨	١,٩	٠,١	٠,٣٣-
السلع نصف مصنعة	٠,٤	٠,٧	٠,٣	١,٧	٤	٢,٣	٧,٦٧
السلع تامة الصنع	٢,٩	٣	٠,١	٩,٤	٩	٠,٤-	٤-
اصناف متنوعة (تجارة المناطق الحرة)	١,١	٠,٨	٠,٣-	٠,٠٠٣	٠,٠٠٦	٠,٠٠٣	٠,٠١

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، اعداد متفرقة.

الجدول (٣٣): أثر قرار تعويم الجنيه المصري علي متوسط حجم التوزيع السلعي للواردات المصرية.

القيمة بالمليار دولار

عجز الميزان التجاري	٢٠٠١ / ٢٠٠٢	٢٠٠٢ / ٢٠٠٣	مقدار التغير في فترة التعويم الاولى	٢٠١٥ / ٢٠١٦	٢٠١٦ / ٢٠١٧	مقدار التغير في فترة التعويم الثانية	مؤشر النمو او الانخفاض بين الفترتين
الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها	٠,٧	١	٠,٣	٨,٦	١٢,٤	٣,٨	١٢,٦٧
المواد الخام	٣,٢	٢,٧	٠,٥-	٦,١	٦,٢	٠,١	٠,٢
السلع الوسيطة	٣,٧	٤,٣	٠,٦	١٤,٧	١٥,٧	١	١,٦٧
السلع الاستثمارية	٣	٣,٢	٠,٢	١٢	٨,٨	٣,٢-	١٦-
السلع الاستهلاكية المعمرة	٠,٧	٠,٨	٠,١	٣,٤	٢,٨	٠,٦-	٦-
السلع الاستهلاكية غير المعمرة	٢	١,٨	٠,٢-	٩,٨	٩,٩	٠,١	٠,٥
الواردات غير الموزعة	١,٣	١	٠,٣-	٢,٨	٣,٢	٠,٤	١,٣٣

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، اعداد متفرقة.

الجدول (٣٤): أثر قرار تعويم الجنيه المصري علي هيكل النفقات العامة.

القيمة بالمليار جنيه

هيكل النفقات العامة	٢٠٠١ / ٢٠٠٢	٢٠٠٢ / ٢٠٠٣	مقدار التغير في فترة التعويم الاولى	٢٠١٥ / ٢٠١٦	٢٠١٦ / ٢٠١٧	مقدار التغير في فترة التعويم الثانية
الاجور وتعويضات العاملين	٣٠,٦	٣٣,٨	٣,٢	٢١٣,٧	٢٢٥,٥	١١,٨
الاجور وتعويضات العاملين كنسبة من النفقات العامة	%٢٦,٥	%٢٦,٦	%٠,١	%٢٦,١	%٢١,٩	%٤,٢-
شراء السلع والخدمات	٨,٧	٨,٥	٠,٢-	٣٥,٧	٤٢,٥	٦,٨
شراء السلع والخدمات كنسبة من النفقات العامة	%٧,٥	%٦,٧	%٠,٨-	%٤,٤	%٤,١	%٠,٣-
الفوائد	٢١,٧	٢٥,٨	٤,١	٢٤٣,٦	٣١٦,٦	٧٣
الفوائد كنسبة من النفقات العامة	%١٨,٨	%٢٠,٣	%١,٥	%٢٩,٨	%٣٠,٧	%٠,٩
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٨,١	٢٠,٦	٢,٥	٢٠١,٠	٢٧٦,٧	٧٥,٧
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية كنسبة من النفقات العامة	%١٥,٧	%١٦,٢	%٠,٥	%٢٤,٦	%٢٦,٨	%٢,٢
مصرفات اخرى	١٦,٧	١٨,٣	١,٦	٥٤,٦	٦١,٥	٦,٩
المصرفات اخرى كنسبة من النفقات العامة	%١٤,٥	%١٤,٤	%٠,١-	%٦,٧	%٦	%٠,٧-
شراء الاصول غير المالية	١٩,٧	٢٠,٣	٠,٦	٦٩,٣	١٠٩,١	٣٩,٨
شراء الاصول غير المالية كنسبة من النفقات العامة	%١٧,١	%١٥,٩	%١,٢-	%٨,٥	%١٠,٦	%٢,١

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة.

الجدول (٣٥): أثر قرار تعويم الجنيه المصري علي هيكل الايرادات العامة.

القيمة بالمليار جنيه

هيكل الايرادات العامة	٢٠٠١ / ٢٠٠٢	٢٠٠٢ / ٢٠٠٣	مقدار التغير في فترة التعويم الاولى	٢٠١٥ / ٢٠١٦	٢٠١٦ / ٢٠١٧	مقدار التغير في فترة التعويم الثانية
الضرائب	٥٠,٨	٥٥,٨	٥	٣٥٢,٣	٤٦٢	١٠٩,٧
الضرائب كنسبة من الايرادات العامة	%٦٤,٩	%٦٢,٦	%٢,٣-	%٧١,٧	%٧٠,١	%١,٦-
المنح	٤,٤	٣,٣	١,١-	٣,٥	١٧,٧	١٤,٢
المنح كنسبة من الايرادات العامة	%٥,٦	%٣,٧	%١,٩-	%٠,٧	%٢,٧	%٢
الايرادات الاخرى	٢٣,١	٣٠	٦,٩	١٣٥,٦	١٧٩,٥	٤٣,٩
الايرادات الاخرى كنسبة من الايرادات العامة	%٢٩,٥	%٣٣,٧	%٤,٢	%٢٧,٦	%٢٧,٢	%٠,٤-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة.

الجدول (٣٦): أثر قرار تعويم الجنيه المصري علي بعض ادوات السياسة النقدية.

القيمة بالمليار جنيه

مقدار التغير في فترة التعويم الثانية	٢٠١٦	٢٠١٥	مقدار التغير في فترة التعويم الاولى	٢٠٠٢	٢٠٠١	
٧٥٣	٢٦٥٨,٩	١٩٠٥,٩	٣٧,٣٢	٣٣٢,٨١	٢٩٥,٤٩	العرض النقدي
%٦,٢٩	%٧٦,٦٣	%٧٠,٣٤	%١,٧٣	%٧٩,٧١	%٧٧,٩٨	العرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
%٥,٣٨	%٦,٩٢	%١,٥٤	%٣,٩٧-	%٦,٣٣	%١٠,٣	سعر الفائدة الحقيقي
%٤,٢٣	%١٢,٠٩	%٧,٨٦	%١,١١-	%٨,٢٢	%٩,٣٣	سعر الفائدة علي الایداع
%١,٩٧	%١٣,٦	%١١,٦٣	%٠,٢٦-	%١٣,٥٣	%١٣,٧٩	سعر الفائدة علي الاقراض

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي قاعدة بيانات البنك الدولي.

الجدول (٣٧): أثر قرار تعويم الجنيه المصري علي الدين العام الخارجي و صافي الاحتياطات الدولية.

القيمة بالمليار دولار

مقدار التغير في فترة التعويم الثانية	٢٠١٦	٢٠١٥	مقدار التغير في فترة التعويم الاولى	٢٠٠٢	٢٠٠١	
٢٣,٢	٧٩	٥٥,٨	٠,٧	٢٩,٤	٢٨,٧	الدين العام الخارجي
%١٦,٧٣	%٣٣,٥٢	%١٦,٧٩	%٢,٨٨	%٣٦,٦١	%٣٣,٧٣	الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
٢,٣	٧,٣	٥	٠,٢	٢,٢	٢	اِعباء الدين الخارجي (فوائد + اقساط)
١٣,٨	٣١,٣	١٧,٥	٠,٧	١٤,٨	١٤,١	صافي الاحتياطات الدولية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، اعداد متفرقة.

الجدول (٣٨): أثر قرار تعويم الجنيه المصري علي الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ومعدل التضخم.

مقدار التغير في فترة التعويم الثانية	٢٠١٦	٢٠١٥	مقدار التغير في فترة التعويم الاولى	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٥٢,٦٥	٢٣١,٠٩	١٧٨,٤٤	٢,١٣	٤٩,٤٩	٤٧,٣٦	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
%١٥,٧	%٢٩,٥١	%١٣,٨١	%١,٤٧	%٤,٢١	%٢,٧٤	التضخم وفقا للرقم القياسي لأسعار المستهلكين

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات الكتاب الاحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

الجدول (٣٩): أثر قرار تعويم الجنيه المصري علي الناتج المحلي الإجمالي والادخار المحلي الإجمالي.

القيمة بالمليار دولار

مقدار التغير في فترة التعويم الثانية	٢٠١٦ / ٢٠١٧	٢٠١٥ / ٢٠١٦	مقدار التغير في فترة التعويم الاولى	٢٠٠٢ / ٢٠٠٣	٢٠٠١ / ٢٠٠٢	
٦٨,١	١٩٧٤,٢	١٩٠٦,١	١١,٣	٣٦٥,٨	٣٥٤,٥	الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج
١,٣%	٣,٦%	٢,٣%	٠	٣,٢%	٣,٢%	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج
٨٠,٢	١٩٩٨,٣	١٩١٨,١	١١,٧	٣٩٣,٤	٣٨١,٧	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
٠,١-	٤,٢%	٤,٣%	٠,١-	٣,١%	٣,٢%	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
٨,٥	١٢٢,٩	١١٤,٤	٣,٣	٥٨,٤	٥٥,١	اجمالي الادخار المحلي
٠,١٩%	٦,١٥%	٥,٩٦%	٠,٤٦%	١٤,٩٠%	١٤,٤٤%	اجمالي الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي البيانات الواردة بالتقرير المالي الشهري لوزارة المالية، والتقرير السنوي للبنك المركزي.

الجدول (٤٠): أثر قرار التعويم علي صافي الاستثمار الأجنبي المباشر.

القيمة بالمليار دولار

مقدار التغير في فترة التعويم الثانية	٢٠١٦ / ٢٠١٧	٢٠١٥ / ٢٠١٦	مقدار التغير في فترة التعويم الاولى	٢٠٠٢ / ٢٠٠٣	٢٠٠١ / ٢٠٠٢	
١	٧,٩	٦,٩	٠,٢٧	٠,٧٠	٠,٤٣	وصافي الاستثمار الاجنبي المباشر

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي التقرير السنوي للبنك المركزي.

الجدول (٤١): أثر قرار تعويم الجنيه المصري علي: الدين العام الداخلي و هيكل الدين الداخلي:

القيمة بالمليار جنيه

مقدار التغير في فترة التعويم الثانية	٢٠١٦ / ٢٠١٧	٢٠١٥ / ٢٠١٦	مقدار التغير في فترة التعويم الاولى	٢٠٠٢ / ٢٠٠٣	٢٠٠١ / ٢٠٠٢	
٥٤٠,٢	٣١٦٠,٩	٢٦٢٠,٧	٤٠,٨	٣٧٠,٦	٣٢٩,٨	الدين العام الداخلي
٥,٦%	٩١,١%	٩٦,٧%	١,٨%	٨٨,٨%	٨٧%	الدين العام الداخلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
٢,٢-	٨٥%	٨٧,٢%	١%	٦٨,١%	٦٧,١%	صافي الدين الحكومي كنسبة من الدين العام الداخلي
٣%	٧%	٤%	١,٩-	١٠,٦%	١٢,٥%	صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية كنسبة من الدين العام الداخلي
٠,٨-	٨%	٨,٨%	١%	٢١,٤%	٢٠,٤%	صافي مديونية بنك الاستثمار القومي كنسبة من الدين العام الداخلي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات للبنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، سنوات مختلفة.

الجدول (٤٢) : تطور عجز الميزان التجاري في مصر بالمليار جنيه خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠) .

(القيمة بالمليار جنيه و بالأسعار الجارية)

المسقة	الواردات السلعية	الصادرات السلعية	عجز الميزان التجاري	معدل نمو عجز الميزان التجاري	النتائج المحلي الاجمالي	نسبة عجز الميزان التجاري من النتائج المحلي الاجمالي
٢٠٠٠	٤٨,٦	١٦,٤	٣٢,٢ _	—	٣٥٨,٧	٨,٩
٢٠٠١	٥٠,٧	١٦,٥	٣٤,٢ _	%٦,٢	٣٧٨,٩	٩
٢٠٠٢	٥٦,٥	٢١,١	٣٥,٤ _	%٣,٥	٤١٧,٥	٨,٥
٢٠٠٣	٦٥,١	٣٦,٨	٢٨,٣ _	%٢٠,١ _	٤٨٥,٣	٥,٨
٢٠٠٤	٧٩,٧	٤٧,٧	٣٢ _	%١٣,١	٥٣٨,٥	٥,٩
٢٠٠٥	١١٤,٧	٦١,٦	٥٣,١ _	%٦٥,٩	٦١٧,٧	٨,٦
٢٠٠٦	١١٨,٤	٧٨,٩	٣٩,٥ _	%٢٥,٦ _	٧٤٤,٨	٥,٣
٢٠٠٧	١٥٢,٦	٩١,٣	٦١,٣ _	%٥٥,٢	٨٩٥,٥	٦,٨
٢٠٠٨	٢٨٧,٧	١٤٣,١	١٤٤,٦ _	%١٣٥,٩	١٠٤٢,٢	١٣,٩
٢٠٠٩	٢٤٩,٩	١٣٤,٩	١١٥ _	%٢٠,٥ _	١٢٠٦,٦	٩,٥
٢٠١٠	٣٠٠,٦	١٥٤,٩	١٤٥,٧ _	%٢٦,٧	١٣٧١,١	١٠,٦
٢٠١١	٣٧١,٥	١٨٨,٤	١٨٣,١ _	%٢٥,٧	١٦٧٤,٧	١٠,٩
٢٠١٢	٤٤١,٩	١٨٦,٨	٢٥٥,١ _	%٣٩,٣	١٨٦٠,٤	١٣,٧
٢٠١٣	٤٥٦	١٩٩,٩	٢٥٦,١ _	%٠,٤	٢١٣٠	١٢
٢٠١٤	٥٢٣,٥	١٩٥,٣	٣٢٨,٢ _	%٢٨,٢	٢٤٤٣,٩	١٣,٤
٢٠١٥	٥٦٨,٩	١٦٨,٣	٤٠٠,٦ _	%٢٢,١	٢٧٠٩,٤	١٤,٨
٢٠١٦	٧٠٨,٣	٢٣٠,٣	٤٧٨ _	%١٩,٣	٣٤٧٠	١٣,٨
٢٠١٧	١١٨٧,١	٤٧٠	٧١٧,١ _	%٥٠	٤٤٣٧,٤	١٦,٢
٢٠١٨	١٤٦٤,٨	٥٢٣,٨	٩٤١ _	%٣١,٢	٥٣٢٢,١	١٧,٧
٢٠١٩	١٢٩٤,٤	٥١٧	٧٧٧,٤ _	%١٧,٤ _	٥٨٢٠	١٣,٤
٢٠٢٠	١١٠٥,٤	٤٤٦,١	٦٥٩,٣ _	%١٥,٢ _	٦٨٤٤,١	٩,٦
المجموع						

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: الاصدار السنوي مصر في ارقام _ التجارة الخارجية، الاصدار السنوي من كتاب الملح الاحصائية، والنشرة السنوية للتجارة الخارجية، اعداد مختلفة.

الجدول (٤٣): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج.

	TD	BD	LEX	IR	M2	GDP
Mean	-15.8613	-14.6819	1.8091	13.9306	73.2481	9.4964
Median	-10.2100	-9.8090	1.7509	13.2200	71.9668	12.4069
Maximum	-4.2000	-0.6804	2.8953	20.3300	87.1272	29.3085
Minimum	-31.3900	-37.1640	1.2089	11.0100	62.0535	-37.8398
Std.Dev.	9.8890	12.3181	0.5504	2.4791	6.2675	14.3118
Skewness	-0.4367	-0.4685	0.7872	1.0353	0.3464	-1.4101
Kurtosis	1.5648	1.7806	2.5968	3.0767	2.6192	5.5403
Jarque-Bera	3.4110	2.8577	3.1921	5.1883	0.7552	17.4090
Probability	0.1816	0.2395	0.2026	0.0747	0.6854	0.0002
Sum	-459.980	-425.776	52.466	403.990	2124.197	275.396
Sum Sq.Dev.	2738.19	4248.61	8.4825	172.099	1099.899	5735.190
Observations	29	29	29	29	29	29

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال البرنامج الاحصائي Eviews9.

الجدول (٤٤): نتائج اختبار ديكي فولر ADF وفيلبس بيرون PP.^١

Variable (المتغير)	Test (الاختبار)	Level I(0) (المستوي)		First Difference I(1) (الفرق الاول)		القرار
		Intercept (ثابت)	Trend and intercept (ثابت واتجاه)	Intercept (ثابت)	Trend and intercept (ثابت واتجاه)	
TD	ADF	-0.5137 (0.8742)	-1.9169 (0.6192)	-6.4579* (0.0000)	-6.3771* (0.0001)	I(1)
	PP	-0.5137 (0.8742)	-1.8185 (0.6686)	-6.3462* (0.0000)	-6.2759* (0.0001)	
BD	ADF	-0.8966 (0.7743)	-1.9557 (0.5992)	-5.0693* (0.0003)	-4.9627* (0.0024)	I(1)
	PP	-0.9006 (0.7730)	-2.1249 (0.5105)	-5.0691* (0.0003)	-4.9621* (0.0024)	
LEX	ADF	-0.0896 (0.9413)	-1.9844 (0.5842)	-4.2696* (0.0025)	-4.2352** (0.0126)	I(1)
	PP	-0.1389 (0.9355)	-2.1499 (0.4974)	-4.2494* (0.0027)	-4.2090** (0.0134)	
IR	ADF	-3.1712** (0.0331)	-3.584*** (0.0503)	-2.2463 (0.1963)	-3.6414** (0.0464)	I(0)
	PP	-3.4375** (0.0180)	-2.9959 (0.1509)	-2.0097 (0.2811)	-1.4607 (0.8181)	
M2	ADF	-2.923*** (0.0568)	-3.1807 (0.1109)	-3.9729* (0.0052)	-3.8940** (0.0265)	I(1)
	PP	-1.9045 (0.3255)	-1.9215 (0.6168)	-3.9390* (0.0057)	-3.8600** (0.0285)	
GDP	ADF	-4.0682* (0.0040)	-3.9932** (0.0209)	-7.1670* (0.0000)	-7.0400* (0.0000)	I(0)
	PP	-4.0529* (0.0042)	-3.9747** (0.0218)	-14.923* (0.0000)	-18.1135* (0.0000)	

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال البرنامج الاحصائي Eviews 9.

الجدول (٤٥): نتائج اختبار الحدود.

Test statistic	Value	Signification	I(0)	I(1)
F-statistic	7.7793	10%	2.26	3.35
K	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال البرنامج الاحصائي Eviews9.

الجدول (٤٦): مقدرات معلمات الأجل الطويل للنموذج ARDL.

المتغيرات المستقلة	المعلمات coffecints	الاحتمالية pro.
C	-41.8181	0.0010
BD	0.5129	0.0028
LEX	-5.5099	0.0174
IR	1.0561	0.0093
M2	0.3824	0.0038
GDP	-0.1010	0.1171
ECT(-1)	-0.8504	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال البرنامج الاحصائي Eviews9.

^١ تم اختيار فترات الابطاء بطريقة اتوماتيكية من خلال معيار (Schwartz Info Criterion)

* عند مستوى معنوية ١%.

** عند مستوى معنوية ٥%.

*** عند مستوى معنوية ١٠%.

الجدول (٤٧): مقدرات معلمات الأجل القصير.

المتغيرات المستقلة	المعلمات coffecints	الاحتمالية pro.
D(BD(-1))	-0.5899	0.0007
D(LEX)	-4.6855	0.0499
D(IR)	0.8980	0.0125
D(M2)	0.4553	0.0056
D(GDP)	0.1136	0.0130

المصدر: إعداد الباحثة من خلال البرنامج الإحصائي Eviews9.

الجدول (٤٨): نتائج اختبار السببية في الأجل القصير Pairwise Granger Causality Tests.

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BD does not Granger Cause TD	28	5.13387	0.0324
TD does not Granger Cause BD		0.21672	0.6456
LEX does not Granger Cause TD	28	0.04141	0.8404
TD does not Granger Cause LEX		6.77477	0.0153
IR does not Granger Cause TD	28	0.72218	0.4035
TD does not Granger Cause IR		0.36445	0.5515
M2 does not Granger Cause TD	28	0.19266	0.6645
TD does not Granger Cause M2		0.47596	0.4966
GDP does not Granger Cause TD	28	8.29627	0.0080
TD does not Granger Cause GDP		0.07401	0.7878
LEX does not Granger Cause BD	28	0.44432	0.5112
BD does not Granger Cause LEX		9.96579	0.0041
IR does not Granger Cause BD	28	0.51306	0.4805
BD does not Granger Cause IR		0.00331	0.9545
M2 does not Granger Cause BD	28	0.90316	0.3510
BD does not Granger Cause M2		0.01797	0.8944
GDP does not Granger Cause BD	28	1.08896	0.3067
BD does not Granger Cause GDP		0.96445	0.3355
IR does not Granger Cause LEX	28	3.74762	0.0643
LEX does not Granger Cause IR		0.69606	0.4120

M2 does not Granger Cause LEX	28	1.16337	0.2911
LEX does not Granger Cause M2		0.06020	0.8082
GDP does not Granger Cause LEX	28	2.61052	0.1187
LEX does not Granger Cause GDP		1.91869	0.1782
M2 does not Granger Cause IR	28	0.34246	0.5637
IR does not Granger Cause M2		0.07901	0.7810
GDP does not Granger Cause IR	28	9.60596	0.0048
IR does not Granger Cause GDP		2.42282	0.1321
GDP does not Granger Cause M2	28	1.16508	0.2907
M2 does not Granger Cause GDP		3.35045	0.0791

المصدر: إعداد الباحثة من خلال البرنامج الإحصائي Eviews9.

الجدول (٤٩): نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل. Granger Causality / Block exogeneity tests.

Dependent Variable	Independent Variable	Chi_sq	df	Prob.
TD	BD	14.53742	2	0.0007
	LEX	14.76539	2	0.0006
	ALL	22.16193	4	0.0002
BD	TD	0.142148	2	0.9314
	LEX	0.380870	2	0.8266
	ALL	0.620082	4	0.9608
LEX	TD	1.640117	2	.2264
	BD	2.971024	2	0.4404
	ALL	11.78755	4	0.01900

المصدر: إعداد الباحثة من خلال البرنامج الإحصائي Eviews9.

الجدول (٥٠): الارتباط الخطي بين المتغيرات.

	BD	LEX	IR	M2	GDP
BD	1	- 0.7295	0.3810	0.4921	0.0243
LEX	- 0.7295	1	- 0.0397	-0.0890	- 0.0189
IR	0.3810	- 0.0397	1	0.0877	0.2163
M2	0.4921	-0.0890	0.0877	1	-0.0289
GDP	0.0243	- 0.0189	0.2163	-0.0289	1

المصدر: إعداد الباحثة من خلال البرنامج الإحصائي Eviews9.

الجدول (٥١): نتائج اختبار Breusch- Godfrey correlation LM test.

F-statistic	1.3841	Pro.F(2,10)	0.2947
Obs*R-squared	5.6370	Pro.chi-square(2)	0.0597

المصدر: إعداد الباحثة من خلال البرنامج الإحصائي Eviews 9.

الجدول (٥٢): نتائج اختبار ARCH.

F-statistic	0.7823	Pro.F(1,23)	0.3856
Obs*R-squared	0.8224	Pro.chi-square(1)	0.3645

المصدر: إعداد الباحثة من خلال البرنامج الإحصائي Eviews 9.

الجدول (٥٣): بيانات متغيرات النموذج في صورتها الأصلية.

	TD	BD	EX	IR	M2	GDP
1992	-5.23	-1.64	3.35	20.33	75.77	11.10
1993	-6.38	-1.09	3.38	18.29	76.09	11.76
1994	-5.95	-0.74	3.39	16.51	72.60	16.23
1995	-7.59	-0.88	3.39	16.47	70.95	12.45
1996	-8.39	-0.68	3.38	15.58	67.85	16.25
1997	-8.63	-0.83	3.38	13.79	69.53	8.09
1998	-10.21	-3.75	3.39	13.02	71.97	6.71
1999	-9.93	-3.49	3.47	12.97	68.78	8.02
2000	-8.32	-7.05	3.97	13.22	72.76	-7.81
2001	-6.93	-8.27	4.5	13.29	77.99	-6.81
2002	-5.76	-6.33	6.03	13.79	79.71	-17.77
2003	-4.2	-7.11	6.19	13.53	83.17	13.23
2004	-6.58	-8.77	5.78	13.38	87.13	18.83
2005	-7.75	-9.81	5.76	13.14	84.68	15.11
2006	-8.44	-7.35	5.69	12.6	80.77	22.06
2007	-14.9	-11.43	5.33	12.51	80.02	28.35
2008	-19.76	-12.34	5.59	12.33	75.96	10.97
2009	-16.82	-17.19	5.69	11.98	71.82	13.74
2010	-20.12	-22.88	5.97	11.01	71.06	8.30
2011	-19.4	-27.61	6.06	11.03	62.05	20.33
2012	-25.52	-33.94	7.01	12	62.76	-3.97
2013	-22.38	-34.27	7.14	12.29	65.17	12.41
2014	-31.18	-35.62	7.53	11.71	65.75	8.79
2015	-31.39	-37.16	8.78	11.63	70.34	-4.92
2016	-31.05	-20.60	18.09	13.6	76.63	-37.84
2017	-29.06	-23.67	17.89	18.18	72.17	29.31
2018	-29.59	-25.61	16.71	18.32	68.18	28.41
2019	-29.29	-28.63	16.04	16.12	70.63	13.92
2020	-29.23	-27.03	15.7	11.37	71.89	20.14

- عجز الميزان التجاري (Td): بيانات هذا المتغير بالمليار دولار وتم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي.
<http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx>
- عجز الموازنة العامة للدولة (Bd): بيانات هذا المتغير بالمليار دولار وتم الحصول عليها من خلال قسمة عجز الموازنة العامة بالجنيه المصرى علي سعر الصرف، وذلك نظراً لعدم إمكانية الحصول علي بياناته بالدولار مباشرة، والبيانات بالجنيه المصرى تم الحصول عليها من السلاسل الزمنية والتقارير السنوى للبنك المركزى المصرى ومطابقة هذه البيانات للبيانات الواردة بالتقرير المالى الشهرى والحساب الختامى لوزارة المالية تأكيداً علي دقتها.
- سعر الصرف الأجنبي (Ex): وهو سعر الدولار الأمريكى مقوماً بالجنية المصرى، وفي هذه الدراسة سوف يتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف، وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى.
- معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق وبالأسعار الجارية (Gdp): تم الحصول علي بيانات هذا المتغير من خلال الحصول على الناتج المحلى الإجمالى من البنك المركزى والتقارير المالية الشهرية لوزارة المالية ومطابقة هذه البيانات للبيانات الواردة فى قاعدة بيانات البنك الدولي، ثم حساب معد النمو له.
- العرض النقدي بالمفهوم الواسع (m2) كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وسعر الفائدة على الإقراض (IR): تم الحصول علي البيانات الخاصة بهم من قاعدة بيانات البنك الدولي.

الجدول (٥٤): اختبارات جزر الوحدة: اختبار ديكي فولر الموسع ADF واختبار فيليبس بيرون PP.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
At Level		TD	BD	LEX	IR	M2	GDP
With Const...	t-Statistic	-0.5137	-0.9006	-0.1389	-3.4375	-1.9045	-4.0529
	Prob.	0.8742	0.7730	0.9355	0.0180	0.3255	0.0042
		n0	n0	n0	**	n0	***
With Const...	t-Statistic	-1.8185	-2.1249	-2.1499	-2.9959	-1.9215	-3.9747
	Prob.	0.6686	0.5105	0.4974	0.1509	0.6168	0.0218
		n0	n0	n0	n0	n0	**
Without Co...	t-Statistic	1.3155	0.2420	2.0697	-1.4958	-0.3209	-3.0757
	Prob.	0.9486	0.7491	0.9887	0.1237	0.5607	0.0034
		n0	n0	n0	n0	n0	***
At First Difference		d(TD)	d(BD)	d(LEX)	d(IR)	d(M2)	d(GDP)
With Const...	t-Statistic	-6.3462	-5.0691	-4.2494	-2.0097	-3.9390	-14.9235
	Prob.	0.0000	0.0003	0.0027	0.2811	0.0057	0.0000
		***	***	***	n0	***	***
With Const...	t-Statistic	-6.2759	-4.9621	-4.2090	-1.4607	-3.8600	-18.1135
	Prob.	0.0001	0.0024	0.0134	0.8181	0.0285	0.0000
		***	***	**	n0	**	***
Without Co...	t-Statistic	-5.8590	-4.9006	-3.9106	-1.9718	-4.0146	-15.1627
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0004	0.0481	0.0003	0.0000
		***	***	***	**	***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)							
At Level		TD	BD	LEX	IR	M2	GDP
With Const...	t-Statistic	-0.5137	-0.8966	-0.0896	-3.1712	-2.9232	-4.0682
	Prob.	0.8742	0.7743	0.9413	0.0331	0.0568	0.0040
		n0	n0	n0	**	*	***
With Const...	t-Statistic	-1.9169	-1.9557	-1.9844	-3.5847	-3.1807	-3.9932
	Prob.	0.6192	0.5992	0.5842	0.0503	0.1109	0.0209
		n0	n0	n0	*	n0	**
Without Co...	t-Statistic	1.0567	0.3030	1.7998	-0.0235	-0.3279	-3.1184
	Prob.	0.9197	0.7664	0.9799	0.6649	0.5581	0.0030
		n0	n0	n0	n0	n0	***
At First Difference		d(TD)	d(BD)	d(LEX)	d(IR)	d(M2)	d(GDP)
With Const...	t-Statistic	-6.4579	-5.0693	-4.2696	-2.2463	-3.9729	-7.1670
	Prob.	0.0000	0.0003	0.0025	0.1963	0.0052	0.0000
		***	***	***	n0	***	***
With Const...	t-Statistic	-6.3771	-4.9627	-4.2352	-3.6414	-3.8940	-7.0400
	Prob.	0.0001	0.0024	0.0126	0.0464	0.0265	0.0000
		***	***	**	**	**	***
Without Co...	t-Statistic	-5.9111	-4.9013	-3.9106	-2.4063	-4.0466	-7.3070
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0004	0.0185	0.0002	0.0000
		***	***	***	**	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Sign...							
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.							
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:							
Dr. Imadeddin AlMosabbeh							
College of Business and Economics							
Qassim University-KSA							

الجدول (٥٥): اختبار ARDL للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

Dependent Variable: TD Method: ARDL Date: 03/21/22 Time: 09:00 Sample (adjusted): 1995 2020 Included observations: 26 after adjustments Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (3 lags, automatic): BD LEX IR M2 GDP Fixed regressors: C Number of models evaluated: 1024 Selected Model: ARDL(1, 3, 0, 0, 3, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TD(-1)	0.149622	0.142431	1.050483	0.3142
BD	0.146436	0.105483	1.388252	0.1903
BD(-1)	-0.778209	0.177646	-4.380679	0.0009
BD(-2)	0.589877	0.129879	4.541747	0.0007
BD(-3)	0.478078	0.129609	3.688617	0.0031
LEX	-4.685479	2.149702	-2.179594	0.0499
IR	0.898048	0.306105	2.933792	0.0125
M2	0.455375	0.135209	3.367940	0.0056
M2(-1)	-0.253857	0.167530	-1.515288	0.1556
M2(-2)	0.497406	0.171624	2.898221	0.0134
M2(-3)	-0.373722	0.126788	-2.947628	0.0122
GDP	0.113580	0.038968	2.914724	0.0130
GDP(-1)	-0.199428	0.034049	-5.857059	0.0001
C	-35.56120	10.11994	-3.513975	0.0043
R-squared	0.989700	Mean dependent var	-17.01615	
Adjusted R-squared	0.978542	S.D. dependent var	9.802778	
S.E. of regression	1.435979	Akaike info criterion	3.865304	
Sum squared resid	24.74442	Schwarz criterion	4.542740	
Log likelihood	-36.24895	Hannan-Quinn criter.	4.060381	
F-statistic	88.69568	Durbin-Watson stat	2.763441	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الجدول (٥٦): اختبار Bounds Test للتكامل المشترك.

ARDL Bounds Test Date: 03/21/22 Time: 10:48 Sample: 1995 2020 Included observations: 26 Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.779330	5
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

الجدول (٥٧): نموذج تصحيح الخطأ.

ARDL Cointegrating And Long Run Form Dependent Variable: TD Selected Model: ARDL(1, 3, 0, 0, 3, 1) Date: 03/26/22 Time: 05:28 Sample: 1992 2020 Included observations: 26				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BD)	0.146436	0.105483	1.388252	0.1903
D(BD(-1))	-0.589877	0.129879	-4.541747	0.0007
D(BD(-2))	-0.478078	0.129609	-3.688617	0.0031
D(LEX)	-4.685479	2.149702	-2.179594	0.0499
D(IR)	0.898048	0.306105	2.933792	0.0125
D(M2)	0.455375	0.135209	3.367940	0.0056
D(M2(-1))	-0.497406	0.171624	-2.898221	0.0134
D(M2(-2))	0.373722	0.126788	2.947628	0.0122
D(GDP)	0.113580	0.038968	2.914724	0.0130
CointEq(-1)	-0.850378	0.142431	-5.970441	0.0001

الجدول (٥٨): اختبار عدم ثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.782358	Prob. F(1,23)	0.3856	
Obs*R-squared	0.822414	Prob. Chi-Square(1)	0.3645	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/22 Time: 10:50				
Sample (adjusted): 1996 2020				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.144219	0.313990	3.644125	0.0014
RESID^2(-1)	-0.183415	0.207363	-0.884510	0.3856
R-squared	0.032897	Mean dependent var	0.963108	
Adjusted R-squared	-0.009151	S.D. dependent var	1.184797	
S.E. of regression	1.190206	Akaike info criterion	3.262748	
Sum squared resid	32.58156	Schwarz criterion	3.360258	
Log likelihood	-38.78434	Hannan-Quinn criter.	3.289793	
F-statistic	0.782358	Durbin-Watson stat	1.966852	
Prob(F-statistic)	0.385574			

الجدول (٥٩): معادلة الأجل الطويل لمتغيرات النموذج.

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: TD				
Selected Model: ARDL(1, 3, 0, 0, 3, 1)				
Date: 03/21/22 Time: 10:49				
Sample: 1992 2020				
Included observations: 26				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BD)	0.146436	0.105483	1.388252	0.1903
D(BD(-1))	-0.589877	0.129879	-4.541747	0.0007
D(BD(-2))	-0.478078	0.129609	-3.688617	0.0031
D(LEX)	-4.685479	2.149702	-2.179594	0.0499
D(IR)	0.898048	0.306105	2.933792	0.0125
D(M2)	0.455375	0.135209	3.367940	0.0056
D(M2(-1))	-0.497406	0.171624	-2.898221	0.0134
D(M2(-2))	0.373722	0.126788	2.947628	0.0122
D(GDP)	0.113580	0.038968	2.914724	0.0130
CointEq(-1)	-0.850378	0.142431	-5.970441	0.0001
Cointeq = TD - (0.5129*BD -5.5099*LEX + 1.0561*IR + 0.3824*M2 -0.1010 *GDP -41.8181)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD	0.512928	0.101505	5.053213	0.0003
LEX	-5.509876	1.999863	-2.755127	0.0174
IR	1.056057	0.341065	3.096353	0.0093
M2	0.382420	0.107023	3.573251	0.0038
GDP	-0.100952	0.059790	-1.688442	0.1171
C	-41.81810...	9.661071	-4.328516	0.0010

الجدول (٦٠): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	1.384153	Prob. F(2,10)	0.2947	
Obs*R-squared	5.637081	Prob. Chi-Square(2)	0.0597	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 03/21/22 Time: 10:51				
Sample: 1995 2020				
Included observations: 26				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TD(-1)	0.103798	0.155029	0.669536	0.5183
BD	0.022323	0.104649	0.213316	0.8354
BD(-1)	-0.000623	0.175562	-0.003550	0.9972
BD(-2)	-0.024103	0.127045	-0.189718	0.8533
BD(-3)	-0.030238	0.130263	-0.232132	0.8211
LEX	0.882154	2.212868	0.398647	0.6985
IR	-0.017588	0.299234	-0.058777	0.9543
M2	-0.038990	0.135125	-0.288547	0.7788
M2(-1)	-0.013504	0.162661	-0.083018	0.9355
M2(-2)	-0.034628	0.167786	-0.206379	0.8406
M2(-3)	0.041389	0.128339	0.322502	0.7537
GDP	-0.001818	0.041603	-0.043690	0.9660
GDP(-1)	0.001535	0.033032	0.046474	0.9638
C	3.191994	10.01295	0.318786	0.7564
RESID(-1)	-0.563969	0.341976	-1.649149	0.1301
RESID(-2)	-0.130553	0.357143	-0.365548	0.7223
R-squared	0.216811	Mean dependent var	2.95E-15	
Adjusted R-squared	-0.957973	S.D. dependent var	0.994875	
S.E. of regression	1.392105	Akaike info criterion	3.774769	
Sum squared resid	19.37957	Schwarz criterion	4.548982	
Log likelihood	-33.07200	Hannan-Quinn criter.	3.997714	
F-statistic	0.184554	Durbin-Watson stat	2.228607	
Prob(F-statistic)	0.998169			

الجدول (٦١): اختبار السببية قصير الأجل.

Pairwise Granger Causality Tests Date: 03/21/22 Time: 10:53 Sample: 1992 2020 Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BD does not Granger Cause TD TD does not Granger Cause BD	28	5.13387 0.21672	0.0324 0.6456
LEX does not Granger Cause TD TD does not Granger Cause LEX	28	0.04141 6.77477	0.8404 0.0153
IR does not Granger Cause TD TD does not Granger Cause IR	28	0.72218 0.36445	0.4035 0.5515
M2 does not Granger Cause TD TD does not Granger Cause M2	28	0.19266 0.47596	0.6645 0.4966
GDP does not Granger Cause TD TD does not Granger Cause GDP	28	8.29627 0.07401	0.0080 0.7878
LEX does not Granger Cause BD BD does not Granger Cause LEX	28	0.44432 9.96579	0.5112 0.0041
IR does not Granger Cause BD BD does not Granger Cause IR	28	0.51306 0.00331	0.4805 0.9545
M2 does not Granger Cause BD BD does not Granger Cause M2	28	0.90316 0.01797	0.3510 0.8944
GDP does not Granger Cause BD BD does not Granger Cause GDP	28	1.08896 0.96445	0.3067 0.3355
IR does not Granger Cause LEX LEX does not Granger Cause IR	28	3.74762 0.69606	0.0643 0.4120
M2 does not Granger Cause LEX LEX does not Granger Cause M2	28	1.16337 0.06020	0.2911 0.8082
GDP does not Granger Cause LEX LEX does not Granger Cause GDP	28	2.61052 1.91869	0.1187 0.1782
M2 does not Granger Cause IR IR does not Granger Cause M2	28	0.34246 0.07901	0.5637 0.7810
GDP does not Granger Cause IR IR does not Granger Cause GDP	28	9.60596 2.42282	0.0048 0.1321
GDP does not Granger Cause M2 M2 does not Granger Cause GDP	28	1.16508 3.35045	0.2907 0.0791

الجدول (٦٢): اختبار السببية طويل الأجل.

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests Date: 03/21/22 Time: 05:13 Sample: 1992 2020 Included observations: 27			
Dependent variable: TD			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BD	14.53742	2	0.0007
LEX	14.76539	2	0.0006
All	22.16193	4	0.0002
Dependent variable: BD			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
TD	0.142148	2	0.9314
LEX	0.380870	2	0.8266
All	0.620082	4	0.9608
Dependent variable: LEX			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
TD	1.640117	2	0.4404
BD	2.971024	2	0.2264
All	11.78755	4	0.0190

Summary

This Thesis aims to investigate and analyze the nature of the relationship between the Budget Deficit and the Trade Deficit in Egypt (2000 - 2020), For accomplishing this purpose, the Researcher used an analytical descriptive method, and the standard method in determining the relationship between the two deficits, using a number of macroeconomic variables, namely (foreign exchange rate, growth rate in the gross domestic product (GDP), interest rate on lending, broad money as a percentage of GDP), By using the Co-integration Method and the Error Correction Model (ECM) within the framework of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model and causality tests to determine the relationship between the two deficits.

The results of the statistical analysis in Egypt related to the variables of the study demonstrate a significant negative relationship between the two deficits of the budget deficit and the trade deficit, which supports the short-term realization of the twin divergence hypothesis in Egypt, while the results indicated the existence of a positive significant relationship between the two deficits, which supports the long-term realization of the twin deficit hypothesis in Egypt.

As a result, the study recommends that the government address the budget deficit first, which will naturally contribute to reducing the trade deficit; by working to increase public revenues and control and rationalize public expenditures, provided that these policies are accompanied by other complementary policies aimed at achieving efficiency in the use of capital, improving and diversifying the productive base, increasing production capacity, and increasing exports to replace imports, particularly those financed by loans.



Damanshour University
Faculty of Commerce
Public Finance Department

***Analysis of the relationship between the budget deficit and the deficit
of the trade balance under the policy of exchange rate liberalization
applied study on Egypt.***

***A Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements for Master Degree of
Public Finance***

Submitted By

Rasha Shawky Mohammed Hassan

Supervised by

Prof. Dr.
Hesham Mohammed Amara
Professor of Economy
– College of Commerce -
Damanshour University.

Dr.
Abeer Ibrahim Abu al-Majd
Lecturer of Public Finance
department- College of Commerce –
Damanshour University.

2023/1444